

مستقبل حزب العدالة والتنمية التركي

في العشرية القادمة



مركز البيان للبحوث والدراسات
www.albayan.co.uk

مستقبل حزب العدالة والتنمية التركي

في العشرية القادمة

(٢٠١٧ - ٢٠٢٧م)

الإشراف والمتابعة

م. حسن الرشيدي

المشاركون

د. أحمد محمود — د. محمد أبو سعدة

أ. أحمد عمرو — د. مصطفى شفيق علام

أ. عمرو عبد البديع — د. مروة نظير

د. أحمد التهامي — أ. هاني الشيمي

مركز البيان للبحوث والدراسات

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

ح مجلة البيان، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مركز البيان للبحوث والدراسات

مستقبل حزب العدالة والتنمية التركي في العشرية القادمة./ مركز البيان للبحوث والدراسات، - الرياض، ١٤٣٨هـ

ص ٥١٨؛ ١٧× ٢٤ سم

ردمك: ٢ - ١٣ - ٨١٩١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

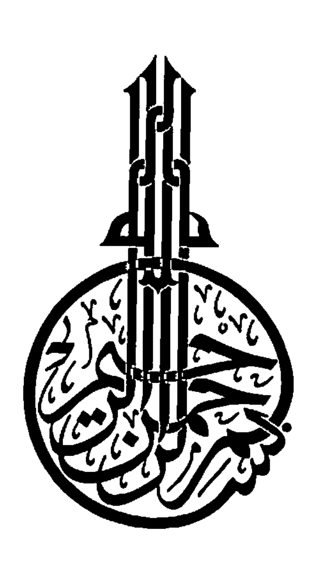
١ - حزب العدالة والتنمية (تركيا)

أ. العنوان

ديوي ٣٣٩,٩٥٦١ ١٤٣٨/٢٦٨٤

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٢٦٨٤

ردمك: ٢ - ١٣ - ٨١٩١ - ٦٠٣ - ٩٧٨



المقدمة

«ففي حين تبدو مصر ظاهرياً مستقرة، إلا إن احتمال تصاعد الغليان السياسي والانهيار المفاجئ على المدى القصير (من ٦ – ١٨ شهراً) لا يجب أن يُستبعد بسرعة».

هذه الجملة كتبها الباحث الأمريكي ستيفن كوك في شهر أغسطس ٢٠٠٩م[(١)]، في نهاية بحث له عن الاضطراب السياسي في مصر، توقع فيها انهيار النظام في مصر كأحد السيناريوهات المطروحة، وقد كان.. ففي يناير ٢٠١١م – أي بعد كتابة هذه العبارة بثمانية عشر شهراً – انهار النظام كما توقع كوك.

ولا يعنينا هنا في هذا المقام تحليل النظام المصري السابق، ولكن نلقي الضوء على ما تقدمه الدراسات المستقبلية الجادة من توقعات تكاد تقترب مما سيحدث، ليس رجماً بالغيب، ولكن باقترابات علمية رصينة ومناهج مستقبلية جادة ترسم الطريق وآفاقه، وتضع السيناريوهات المبتكرة، وتصوغ الخيارات الملائمة؛ والتي تعد العدة لما سيطرأ حتى لا تفاجئنا الأحداث والخطوب، ونبحث حينها عن المخرج بعد أن تكون القوى المتربصة قد أخذت أسبابها فنضيع وسط تيه كبير، ويصاب حينها العقل بالعجز والشلل.

وفي هذا الصدد، تأتي أهمية دراسة مستقبل حزب العدالة والتنمية التركي، من خلال منهجية علمية منضبطة؛ فالتوقعات المستقبلية الدقيقة لا يمكن أن تقوم على مجرد انطباعات وآراء ذاتية، أو تنطلق من تحيزات معرفية وأيدلوجية تخفي حقائق الواقع وإمكانيات تطوره الفعلية.

---

(1) https://goo.gl/W3SysK.

إن الاستشراف السليم للمستقبل يجب أن يقوم على دعامات أساسية لا تتضمن فقط المعرفة الدقيقة بواقع الحركات الإسلامية، ولكن أيضاً طبيعة البيئة المحلية والإقليمية والدولية التي تنشط فيها هذه الحركات الإسلامية، وتفرض إما قيوداً شديدة على حركيتها الذاتية، أو تتيح لها فرصاً للانطلاق. كما لا يغني ذلك عن فهم أكثر عمقاً للإمكانات الكامنة الذاتية المتمثلة في المكونات الثقافية والعقدية، وإستراتيجيات الحركة المتجددة التي تتعامل مع إشكاليات وتحديات الواقع السياسي.

وقد صار استشراف المستقبل والسعي لتبصُّر مآلات تطور الحركات والنظم أمراً مثيراً للاهتمام والشغف العلمي والأكاديمي، ولم يعد الأمر مجرد ترف من الناحية النظرية، وإنما أصبح مجالاً علمياً وبحثياً ذا أهمية عملية وواقعية كبرى.

بدأت العقلانية والمنطقية في التنبؤ بالمستقبل، منذ إدراك الإنسان لعلاقة الماضي بالحاضر، وسير الأحداث وفق سنن ومشاهدات استقرت على وتيرة معينة في الماضي، وعليه فمن الممكن أن تستمر في المستقبل. عندها بدأ الإنسان في اتخاذ التدابير التي تكفل له التعرف على المستقبل بدرجة مقبولة من الوصف والتنبؤ فالتهيؤ والاستعداد وصولاً إلى الضبط والتحكم.

وفي العقود الأخيرة تطورت تلك المحاولات من خلال التطويرات المتلاحقة في التخطيط ومنهجياته؛ من تخطيط تقليدي، قصير أو متوسط أو بعيد المدى، إلى تخطيط إستراتيجي، حتى ظهرت مناهج وأساليب جديدة تحاول وصف المستقبل البعيد نسبياً، وهي التي عُرفت بالدراسات المستقبلية.

وخلال عقدَي الثمانينيات والتسعينيات تطور علم المستقبليات، ليشمل دراسات مستقبلية المحتوى، ومحددة الموضوع والإطار والمدى الزمني والمنهج العلمي؛ تساير عالم اليوم، الذي يتصف بتسارع معدلات التغيير.

وفي ذلك الإطار قسم الدكتور وليد عبد الحي مراحل تطور علم المستقبليات إلى ثلاث مراحل:

١) تغليب منهج الإسقاط والحدس والمنظور التجزيئي في المرحلة الأولى.

٢) تطوير المناهج الكمية والاستقرائية، مثل المصفوفات الرياضية والدواليب والسيناريوهات، ونظرية الاحتمالات والثلاثيات والمسافة، واللعب والمحاكاة.. وغيرها من التقنيات.

٣) بدأت المرحلة الثالثة بالميل التدريجي نحو المنظور الكلي على أساس أن الكل أكبر من مجموع أجزائه. وترتب على ذلك سلسلة من النتائج:

أ) التحول من مفهوم القوة على أساس الكم إلى القوة على أساس النتيجة المترتبة عليها.

ب) التحول بمفهوم ميزان القوى على أساس الثقل المعادل الذي عبَّر عنه جنتز في القرن التاسع عشر إلى مفهوم الترابط.

ت) التحول التدريجي للنظر للعلاقات الدولية من علاقات دولية صفرية إلى علاقات دولية غير صفرية، مع كل ما يترتب على هذا التحول من نتائج[١].

كان أول من توصل إلى اصطلاح دراسة المستقبل هو المؤرخ الألماني أوسيب فلنختاهيم عام ١٩٣٠م، تحت اسم Futurology، وهو الاسم الشائع للدراسة المستقبلية في اللغة الإنجليزية، ويقابله المصطلح الفرنسي Prospertive للعالم جاستون برجيه.

وقد عرفها أ. د. وليد عبد الحي على أنها: «العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة،

(١) أ. د. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية، مجلة التسامح، العدد الثالث: .(http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=44)

ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره»[(١)].

ويذهب فاروق عبده وآخرون إلى تعريف الدراسات المستقبلية على أنها: «مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث، وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل»[(٢)].

كما أمكن تعريف الدراسات المستقبلية بأنها: «التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمي نسبي»[(٣)]، أو أنها: «تخصص علمي يهتم بصقل البيانات، وتحسين العمليات التي على أساسها تُتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات السلوك الإنساني، مثل الأعمال التجارية والحكومية والتعليمية، والغرض من هذا التخصص مساعدة متخذي القرارات أن يختاروا بحكمة من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين»[(٤)].

استناداً إلى ما سبق يمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها: «العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة، ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره»[(٥)].

---

(١) وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٧م.

(٢) فاروق عبده، الزكي فلية، أحمد عبد الفتاح، الدراسات المستقبلية: منظور تربوي، عمان - دار المسيرة، ٢٠٠٣م، ص٦٧.

(٣) زاهر، ضياء الدين، مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم، أساليب، تطبيقات، القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ٢٠٠٤م، ص٥١.

(٤) زاهر، نفسه، ص٥١.

(٥) وليد عبد الحي، مصدر سابق.

وعلى هذا الأساس تتباين الدراسة المستقبلية عن الدراسة الإستراتيجية، فالثانية تقوم على هدف يكون قد حُدِّد سلفاً، ثم البحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف، بينما الدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة. كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ في أن الأخير يُحسم في أن الظاهرة ستتخذ مساراً معيناً، بينما لا تزعم الدراسة المستقبلية مثل ذلك.

أهداف الدراسة:

١) استشراف مستقبل حزب العدالة والتنمية التركي.

٢) تحليل البنية الداخلية والفكرية لحزب العدالة والتنمية التركي.

٣) استنباط إستراتيجيات الحزب للتعامل مع الواقع.

٤) دراسة المتغيرات الدولية الإقليمية والمحلية الحالية والمتوقعة.

٥) دراسة التفاعلات الداخلية داخل حزب العدالة والتنمية التركي في ضوء تلك المتغيرات.

٦) بناء السيناريوهات المستقبلية للحزب إزاء هذه المتغيرات، وبيان مزايا وأعباء كل سيناريو.

المشكلة البحثية:

استشراف ما سيؤول إليه مستقبل حزب العدالة والتنمية التركي على المدى المتوسط (عشر سنوات)، نتيجة التغيرات العميقة التي حدثت ويتوقع حدوثها على صعيد البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال رسم السيناريوهات المحتملة مع تحديد للسيناريو الأكثر احتمالاً، ومن ثم تقييم توافق كل من السيناريوهات المطروحة مع الرؤيا المستقبلية المرغوبة.

الأهمية العملية:

١) تقديم بدائل علمية ومنهجية لمتخذي القرار في العالم الإسلامي.

٢) بناء قاعدة معرفية ليستفاد بها في مراكز البحث والتجمعات الثقافية والعلمية.

النطاق الموضوعي للدراسة:

تم اختيار حالة حزب العدالة والتنمية التركي للدراسة باعتبار التنوع والتأثير والخبرات والوصول للسلطة بدرجات مختلفة.

النطاق الزمني للدراسة:

أخذنا بالتقسيم الذي وضعته جامعة مينيسوتا الأمريكية للمستقبل التالي:

- المستقبل المباشر: عامان فما دون.
- المستقبل القريب: أكثر من عامين إلى خمسة أعوام.
- المستقبل المتوسط: من خمسة أعوام إلى عشرين عاماً.
- المستقبل البعيد: أكثر من عشرين عاماً إلى خمسين عاماً.
- المستقبل غير المنظور: ما فوق ذلك.

وقد اخترنا المستقبل المتوسط وهو عشر سنوات.

الدراسات السابقة:

نادرة جداً الدراسات التي تعرضت لمستقبل حزب العدالة والتنمية التركي، ولكن هناك دراسات وأبحاث عديدة تعرضت لمستقبل تركيا كدولة، من هذه الدراسات دراسة

جراهام فولر التي تم نشرها وترجمتها في كتاب بعنوان: «الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي»، الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، وكذلك دراسة: «سورية وتركيا: الواقع والراهن واحتمالات المستقبل» للدكتور عقيل سعيد محفوض والصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ودراسة الباحث بكر محمد رشيد البدور التي صدرت في كتاب: «المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام ٢٠٢٠ دراسة مستقبلية» عن مركز الجزيرة للدراسات.

أولاً: دراسة جراهام فولر (الجمهورية التركية الجديدة): جدير بالذكر أن فولر هو كاتب ومحاضر ومستشار في مجال شؤون العالم السابق وخدم مدة خمسة عشر عاماً في وكالة الاستخبارات الأمريكية في دول مختلفة في الشرق الأوسط وبعد ذلك عمل خبيراً سياسياً في مؤسسة راند.

تناول فولر سيناريوهات السياسة الخارجية المستقبلية لتركيا من خلال ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الأول: سياسة خارجية محورها واشنطن، وفي هذا السيناريو تبقى الأولوية الرئيسة لتركيا هي ارتباطها الجيوسياسي الوثيق بالولايات المتحدة، مع ذكر مؤشرات تدعم السيناريو والعوامل المؤثرة.

السيناريو الثاني: سياسة خارجية محورها أوربي تقوم على أولوية العضوية في الاتحاد الأوربي.

السيناريو الثالث: سياسة خارجية محورها أنقرة تؤكد على استقلالية التصور والعمل وتوازن بين التفاعلات التعاونية والإستراتيجية مع نطاق واسع من القوى الأخرى وتتميز بخبرة قوية في منطقتي أوراسيا والشرق الأوسط.

وعرض فولر رؤيتين لمفكرين أتراك تصبان في هذا السيناريو الأخير، الرؤية الأولى لأحمد داود أوغلو رئيس الوزراء السابق لتركيا التي تناولها في دراسته عن (العمق الإستراتيجي)، والتي تنص على أهمية تنويع تركيا في سياستها الخارجية وتعميق العلاقات مع جميع الدول، الأمر الذي يقلل من تعرض تركيا لهيمنة قوة دولة كبرى وأهمية وجود دور متماسك في العالم العربي.

والرؤية الثانية: لـ(سيدات لاسينار) وهو صحفي وعالم ومدير للمنظمة الدولية للبحوث الإستراتيجية في أنقرة، وهي وضع أجندة بديلة أخرى لسياسة خارجية تركية مستقلة في الشرق الأوسط، وتنسجم آراؤه أيضاً مع فكر بعض أعضاء حزب العدالة والتنمية وفكر يسار الوسط، وهي مستقلة تماماً عن الجماعة (الأمريكانية) في أوساط السياسة الخارجية التركية، وهذه الرؤية ترتكز على أن تركيا لا يمكن أن تعتمد على الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو الكيان الصهيوني لتلبية احتياجاتها الإستراتيجية وما تفعله هذه القوى ينحصر في إثارة الاضطراب في المنطقة، فينبغي توسعة الاتصالات والحوار في المنطقة ليس بين الحكومات فحسب بل بين شعوب الشرق الأوسط.

ملاحظات على دراسة جراهام فولر:

أولاً: اقتصرت الدراسة على محور واحد فقط لوضع سيناريوهات تستشرف المستقبل وهو محور السياسة الخارجية ولم يتعرض لمحاور أخرى.

ثانياً: تناول فولر نموذج (الدولة) أو (الجمهورية) لبناء وتصميم اتجاهات السياسة الخارجية المستقبلية، وهو نموذج كلي استبعد طبيعة النظام الداخلي الحاكم وتوجهاته وأثر ذلك على الدولة أو على الجمهورية التي تحدد السياسات الخارجية.

ثالثاً: الدراسة تعتبر قديمة نوعاً ما (النسخة الإنجليزية عام ٢٠٠٨ والطبعة العربية الأولى ٢٠٠٩) طبقاً لمتغيرات الواقع الراهن المتسارعة وظهور تغيرات وتحولات جذرية على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، مثل (موجة ثورات الربيع العربي، ومحاولة الانقلاب الأخيرة الفاشلة في ١٥/ ٧/ ٢٠١٦)، ولا شك أن هذه الأحداث أوجدت تغيرات جوهرية على محركات السياسة الخارجية، ومن ثم ستتأثر مؤشرات رسم سيناريوهات السياسة الخارجية ومحدداتها.

ثانياً: دراسة «سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل»: للدكتور عقيل سعيد محفوض، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية (بتاريخ ٢٠٠٩ وهو تاريخ الطبعة الأولى)، وفيها وضع الدكتور عقيل ثلاثة سيناريوهات في العلاقات بين تركيا وسوريا:

السيناريو الأول: مشهد تقارب وتجاذب بافتراض غلبة تأثير عوامل التقارب على عوامل التنافر، ويؤدي ذلك إلى تحسين العلاقات بين الدولتين على أكثر من صعيد.

السيناريو الثاني: مشهد تنافر وتنابذ بافتراض غلبة تأثير عوامل التنافر على عوامل التقارب، ويؤدي ذلك إلى تدهور وتوتر في العلاقات بين الدولتين.

السيناريو الثالث: مشهد اتجاهي/ إسقاطي بافتراض تأرجح التجاذبات والتنافسات بين عوامل التقارب وعوامل التنافر (بين - بين)، ويؤدي ذلك إلى تجاور وتساير الاتجاهات فتكون تقاربية في بعض المجالات وتنافرية في بعضها الآخر، أي استمرار العلاقات السورية - التركية في (اللُّجة)[1] مركزة على اللحظة المباشرة ومتذكرة اللحظة التاريخية ولكن دون التنبه كثيراً إلى المستقبل الجواري والتكاملي بينهما.

---

(١) عرف الباحث مصطلح (اللُّجة) الذي استخدمه بأنه: حالة تشتمل على فرص وممكنات التغيير جزئياً لجهة أي من المشهدين أي التقارب والتنافر أو الاستمرار بين - بين.

وتناول هذه السيناريوهات في ظل أربع محددات (النظام العالمي/ الإقليمي/ الثنائي/ الداخلي).

وطرح قضايا مشتركة بين البلدين كمؤشرات على التقارب أو التجاذب مثل:

(مسألة الحدود ولواء الإسكندرون، المياه، المسألة الكردية، السياسة الإقليمية).

ملاحظات على الدراسة:

أولاً: الدراسة جزئية حيث اقتصرت على علاقة بينية بين سوريا وتركيا ولم تشتمل على العلاقات مع الأطراف الإقليمية والدولية والداخلية، وإن قد تم تناول هذه الأبعاد كمحددات للعلاقة بين البلدين، ولكن لم يضع لها سيناريوهات مستقبلية مستقلة.

ثانياً: الدراسة كانت قبل اندلاع الثورة السورية[1] والنزاع المسلح مع نظام بشار، وانعكس ذلك على استبعاد بعض السيناريوهات ومؤشراتها لأن الواقع صار يصادمها وعلى خلاف توقعها، وخاصة قول الباحث: «وفي ما يخص سوريا، من المتوقع أن تستمر حالة الاستقرار العامة التي سيعمقها اتجاهها التدريجي للإصلاح الاقتصادي والإداري والتحديث السياسي والانفتاح على النظام العالمي وتجديد الحياة السياسية والديمقراطية»[2]، وكذلك قوله: «إن حساسية الجغرافيا ستكون أقل في الفترات القادمة» وشواهد أخرى.

ثالثاً: دراسة «المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام ٢٠٢٠»: للباحث بكر محمد رشيد البدور، الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات، وفي هذه الدراسة تناول الباحث أولاً الاتجاهات المستقبلية في المستوى الدولي مثل (تبعات قيادة النظام الدولي على الولايات

(١) تاريخ الطبعة الأولى من الكتاب ٢٠٠٩.

(٢) ص٤٢٦.

المتحدة/ العولمة/ النزعة الديمقراطية) ثم الاتجاهات المستقبلية في المستوى الإقليمي، ثم بدأ في سيناريوهات المكانة الإقليمية، وقبل بناء السيناريوهات طرح مقدمة نظرية عن أهمية بناء السيناريوهات، ثم أحصى ٢١ مؤشراً من مؤشرات الواقع التركي مثل (الزيادة السكانية، نسبة التعليم، معدل النمو، معدل التضخم، الحرية السياسة، الإنفاق العسكري، نسبة البطالة.. إلخ)، وذلك على مرحلتين من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥)، ومن (٢٠٠٦ - ٢٠٢٠).

وبناءً على ذلك تم استعراض ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الأوضاع في تركيا على النحو التالي:

١) السيناريو المعياري (المرغوب): ويُبنى هذا السيناريو على فرض أن حركة الواقع ستتم وفقاً لرغبة الدولة، أي إن الأحداث ستجري وفقاً للرغبة التركية.

٢) السيناريو الممكن: ويقوم على فرض بقاء حركة الواقع على الوتيرة نفسها، بمعنى بقاء حركة المتغيرات في الاتجاه نفسه ولا يصيبها أي تغير مفاجئ، وقد تكون هذه الحركة ذات طبيعة تغلب عليها الجوانب الإيجابية وهنا يتم بناء السيناريو وفق التصور الإيجابي للحالة التركية، أما إذا كانت الحركة تغلب عليها الجوانب السلبية يتم بناء السيناريو وفق التصور السلبي لتلك الحالة.

٣) السيناريو المحتمل: ويعتمد هذا السيناريو على اكتشاف كيفية التغير في الظاهرة وتطبيق هذه الكيفية على المستقبل مع الافتراض بأن الواقع سيسير وفقاً لهذه الكيفية المرتبطة بتعليل علمي واضح ومرجعية فكرية مترابطة ومنسجمة مع رؤية العلوم الإنسانية والاجتماعية لمفهوم العلم، ويعد هذا السيناريو أكثر صعوبة من السيناريوهين السابقين، ولذلك خصص الباحث مبحثاً

لانعكاسات السيناريو المحتملة على المكانة الإقليمية، ثم مبحثاً رابعاً لتقييم قوة تركيا العسكرية واتجاهاتها المستقبلية وترشيح تصاعد قوتها واستقلالها النوعي في التسليح.

ملاحظات على الدراسة:

أولاً: الدراسة تعتبر أكثر الدراسات التزاماً بالمنهج العلمي في بناء السيناريوهات وتحديد الاتجاهات المستقبلية، وأفردت لذلك مساحة وحيزاً أوسع من الدراسات السابقة.

ثانياً: الدراسة كما هو ظاهر من اسمها تتحدث عن المكانة الإقليمية، لذلك ركزت على استشراف هذا المحور دون غيره، بالفعل تم تناول المستوى الدولي والداخلي ولكن كمؤشرات ومحددات لرسم سيناريوهات المكانة الإقليمية وليس كسيناريوهات مستقلة.

أما فيما يتعلق بمشروعنا البحثي هذا فكانت مشكلته البحثية هي مستقبل حزب العدالة والتنمية بشكل خاص وليست الدولة التركية بشكل عام، وتمت دراسة ذلك وفق اتجاهات ستة (الأيدلوجيا، الإستراتيجية، الهيكلية، البيئة المحلية الداخلية، المستوى الإقليمي، المستوى الدولي).

فتم وضع ثلاثة سيناريوهات لكل محور على حدة، ثم تأثير هذه السيناريوهات الثلاثة على الحزب، ثم بناء سيناريو مجمع يجمع مؤشرات السيناريوهات الستة تحت ثلاثة سيناريوهات، وهي:

- سيناريو الحزب المسيطر واستمرار البقاء في السلطة (ازدياد التأثير).
- سيناريو انشقاق الحزب أو انهياره (تدهور التأثير).
- سيناريو تراجع الهيمنة (ضعف التأثير).

فتميز هذا المشروع عن الدراسات السابقة بالتالي:

أولاً: الشمولية والدقة في بناء السيناريوهات وتحديد اتجاهات المستقبل، وعدم الاقتصار على بُعد أو محور واحد من المحاور ذات التأثير على الموضوع محل البحث.

ثانياً: التركيز على المشكلة البحثية الخاصة بالمشروع وهي (الحزب) ذو الخلفية الإسلامية وليست (الدولة)، فمرتكز المشروع هو مستقبل الإسلام السياسي وليس مستقبل الدولة التركية.

ثالثاً: التشبيك بين اتجاهات البحث الستة وبين تأثيرها وتفاعلاتها فيما بينها، وكذلك تأثيرها على أداء حزب العدالة والتنمية واستخلاص مؤشرات منها جميعاً لبناء سيناريو مجمع.

منهجية الدراسة:

تنقسم الدراسة قسمين:

الأول: تحديد السمات العامة في حزب العدالة والتنمية التركي؛ لاستخلاص الاتجاهات التي تتحكم في الظاهرة، والتي على ضوئها يمكن تتبع المتغيرات المستقبلية لهذه الاتجاهات، وتأثيرها على مستقبل الظاهرة، وقد تم استخدام اقتراب الحركات الاجتماعية.

الثاني: رصد المتغيرات المستقبلية للظاهرة وفق مناهج الدراسات المستقبلية وقد اخترنا منها منهج السيناريو.

لذلك جرى العمل في الدراسة على مرحلتين:

المرحلة الأولى:

الخطوة الأولى: تحديد الاتجاهات العظمى (Mega-trend)؛ والتي تُعنى بالقسمات الرئيسة لبنية الحزب، ويعتمد في تحديد الاتجاهات على الاستقراء (Extrapolation) وهو (التعرف على نمط العلاقات الموجودة في الحاضر، ومحاولة معرفة امتدادها المستقبلي)، والإسقاط (Projection)، وهو (التعرف على نمط العلاقات الموجودة في الماضي، ومحاولة معرفة امتدادها المستقبلي)، وتحديد المؤشرات الفرعية لكل اتجاه، سواء ذات المسار الخطي (linear) أو غير الخطي (Nonlinear).

وقام المركز باختيار أحد الباحثين المتخصصين في دراسة الأحزاب والحركات الاجتماعية وهو الدكتور أحمد التهامي أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية لإعداد دراسة في هذا المجال، وتم عقد عدة ورش مع الباحث لتحديد ومناقشة الخطة البحثية والاقترابات المستخدمة، وعقب تسلم الدراسة عقدت ورش لمناقشة الدراسة وتعديلها وفي النهاية تم استنتاج تحديد الاتجاهات المؤثرة في الحزب، وجاءت في ستة مجالات رئيسة:

المجال الأول: الأبعاد الثقافية والفكرية والأيدلوجية والرؤى الإستراتيجية.

المجال الثاني: التطور في البنى التكوينية والتنظيمية.

المجال الثالث: إستراتيجيات التغيير والإصلاح.

المجال الرابع: دور الدولة والنظم الحاكمة وتحولات البنى المجتمعية والثقافية والقيمية والاقتصاد.

المجال الخامس: المتغيرات الإقليمية.

المجال السادس: المتغيرات الدولية.

الخطوة الثانية: تم الاتفاق مع عدة باحثين من خارج المركز للقيام بأبحاث في هذه المجالات الستة، وأهم الباحثين من خارج المركز الدكتورة مروة نظير حيث قامت ببحث المتغيرات الدولية، وأنجز الدكتور محمد أبو سعدة بحث المتغيرات المحلية، كما بحث الدكتور مصطفى علام في المتغيرات الإقليمية، وقام الباحث أحمد عمرو بدراسة تأثير المكون الأيدلوجي لحزب العدالة على مستقبله، بينما قام باحثو المركز بدراسة إستراتيجيات التغيير والإصلاح، وبحث التطور في البنى التكوينية والتنظيمية.

المرحلة الثانية:

بناء السيناريوهات (أو المشاهد) استناداً لما تم في المرحلة السابقة، وقد تم ذلك في خطوتين:

الخطوة الأولى: تحديد السيناريوهات لكل اتجاه من الاتجاهات الستة المؤثرة في الظاهرة على حدة كمتغير مستقل.

الخطوة الثانية: تأثير السيناريوهات في كل اتجاه على مستقبل حزب العدالة والتنمية؛ بحيث انتهينا إلى ثلاثة سيناريوهات نهائية يؤول إليها مستقبل الجماعة خلال العشر سنوات القادمة.

المشاركون في الدراسة:

وفي ختام هذه المقدمة يود المركز أن يشكر فريق إعداد هذه الدراسة، بارك الله فيهم وفي جهودهم، وهم:

م. حسن الرشيدي، مشرفاً ومتابعاً.

د. أحمد محمود.

أ. أحمد عمرو.

أ. عمرو عبد البديع.

د. أحمد التهامي.

د. محمد أبو سعدة.

د. مصطفى شفيق علام.

د. مروة نظير.

أ. هاني الشيمي.

المرحلة الأولى للدراسة

الاتجاهات العظمى

تمهيد

منهجية دراسة الأحزاب السياسية

حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً

بقلم د. أحمد تهامي عبد الحي

مقدمة

تستهدف هذه الدراسة تحديد أبرز الطرق المنهجية والنظرية لدراسة تجربة حزب العدالة والتنمية التركي. فالإطار النظري والمنهجي الصارم ضروري من أجل الاستفادة من التراكم العلمي وتنظيم المعلومات المتاحة عن موضوع الدراسة. إن تحديد أطر نظرية ومداخل منهجية ضروري من أجل تحديد طريق الإجابة على تساؤلات الدراسة وتنظم عملية جمع المعلومات وتحليلها فلا يستغرق الباحث جل وقته في جمع كم هائل من المعلومات قد لا تكون هناك حاجة ماسة لها، كما أنها ضرورية في عملية اختبار المقولات النظرية والنماذج في واقع سياسي واجتماعي مختلف، فالتعميمات النظرية يجب أن تخضع للتطبيق والاختبار في بيئات ومناطق ذات خصوصية ثقافية وحضارية أخرى.

تتناول هذه الدراسة في البداية الاقتراب النظري والمنهجي لدراسة الأحزاب السياسية حيث يتم استخدام الاقتراب المؤسسي مدخلاً لتحليل وفهم الحزب السياسي بوصفه مؤسسة سياسية. ثم تقدم الدراسة تعريفاً للحزب السياسي ووظائفه الأساسية. ثم تركز الدراسة على مناقشة السياق الحضاري والاجتماعي والثقافي لظهور الأحزاب السياسية في الغرب والتحولات التي مرت بها وإمكانية وجود ظواهر مماثلة في الخبرة التاريخية العربية والإسلامية.

وتهتم الدراسة بإبراز وتحديد الأنماط المختلفة للأحزاب السياسية على ضوء معايير مثل القاعدة الاجتماعية والشعبية للأحزاب والتوجهات الأيدلوجية والمنظومات القيمية والرؤى التغييرية الشاملة، ثم تناقش أوجه التشابه بين الحزب السياسي والحركات الاجتماعية، وذلك مع الاهتمام بتقديم إشارات ومقاربات حول هذه المفاهيم وإمكانية إسقاط دلالاتها في الواقع التركي والواقع العربي. وتركز الدراسة على قضية

أنماط التنظيم الحزبي بين الهرمية المركزية واللامركزية والشبكية، وكذلك قضية التغير في عضوية الأحزاب السياسية ونوعيتها بالمقارنة بين خبرة الأحزاب الغربية التي تشهد تراجعاً كبيراً وخبرة الأحزاب السياسية الإسلامية. وأخيراً تهتم الدراسة بالتأكيد على أهمية النظام الحزبي والتفاعلات بين الأحزاب والأطر المؤسسية التي يتحرك في إطارها حزب العدالة والتنمية وتصوراته عن تغيير النظام الحزبي في تركيا.

أولاً: المدخل النظري للدراسة: الاقتراب المؤسسي

The Institutional Approach

الاقتراب النظري هو طريقة في دراسة الظاهرة السياسية، وظيفته الأساسية تحديد الأسئلة والقضايا البحثية التي تجب دراستها، وكيفية الإجابة عليها من خلال تحديد طبيعة المعلومات والبيانات المطلوبة وكيفية تنظيمها وترتيبها في البحث بشكل يقدم إجابات دقيقة عن أسئلة الدراسة.

إن دراسة المؤسسات من القضايا المركزية في العلوم السياسية. وبهذا المعنى فإن الاقتراب المؤسسي سيكون مفيداً في وضع إطار لدراسة حزب العدالة والتنمية، باعتباره يمثل مؤسسة وتنظيماً معيناً يقتضي البحث فيه استخدام مقولات وأسئلة وجمع معلومات وتحليلها على أسس منهجية مستمدة من الاقتراب المؤسسي.

التمايز بين المؤسسة والمنظمة:

في البداية يجب التمييز بين المؤسسة بمعنى Institution والمنظمة بمعنى Orga-nization، والتعبير الأخير بمعنى منظمة هو الأكثر شيوعاً في حقل الإدارة العامة ومجال قطاع الأعمال، حيث يستخدم تعبير المنظمة للإشارة إلى تنظيم قانوني وإداري محدد ينظم اختصاصات وأدواراً ويضع نظاماً للمحاسبة، ويعتبر التنظيم «الإطار الذي يجمع ويرتب جهود الأفراد وينسقها من أجل تحقيق أهداف محددة»[1]. ويمكن تعريف المنظمة بأنها «كيان قانوني يأخذ شكل تجمع بشري، يعمل حسب نظام خاص بشكل متعاون ومتضامن لتحقيق هدف معين بشكل مسبق وفق أدوار يرسمها ويحددها أبعاد هذا النظام، وذلك بما يتعلق بمهام ومسؤوليات كل فرد من هذا المجتمع، ويمكن

(1) http://cutt.us/7OpH0.

أن تكون المنظمة تجارية أو صناعية أو خدمية أو حكومية... إلخ». ومن التعريفات الأخرى أنها «تفاعل وتعاون مجموعة من الأفراد لإنجاز أهداف يكون تحقيقها جماعياً أفضل»[1].

أما مفهوم المؤسسة فهناك خلافات جوهرية بين العلماء في تعريفه، سواء في العلوم الاجتماعية المختلفة، أو داخل العلم الواحد، وكثير من الكتابات ينظر إلى مفهومي المنظمة والمؤسسة باعتبارهما مترادفين. في علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا تعد المؤسسة هي مجموعة القيم والمعايير المنظمة لسلوك الأفراد، أو الجماعات، أو الفاعلين السياسيين، والعلاقات فيما بينهم. بالمعنى السابق فإن الدستور يعد أهم مؤسسة سياسية في أية دولة، في حين أنه لا يمكن اعتباره مؤسسة من منظور المدرسة التنظيمية.

بناء على ما سبق، تجدر التفرقة دائماً ما بين الأطر التنظيمية التي تتجسد في شكل هياكل قانونية وإدارية، وبين الأطر المؤسسية التي قد تتضمن - بالإضافة إلى الأطر القانونية والإدارية - القيم والمعايير والقواعد المنظمة للسلوك والعلاقات بين الأفراد. بالمعنى السابق يكون هناك فارق بين أي حزب والمؤسسة الحزبية، بين أي مصرف والمؤسسة المصرفية، بين الجيش والمؤسسة العسكرية، بين المدرسة والمؤسسة التعليمية. فالمؤسسة ليست إطاراً تنظيمياً؛ فالإطار التنظيمي هو المنظمة، وإن كان هذا الأمر لا يعني عدم وجود عدد من العلماء ممن استخدم المفهومين بمعنى واحد، مثل صامويل هنتنجتون الذي استخدم مفهوم المؤسسة بالمعنيين المؤسسي والتنظيمي.

وتأتي المنظمة بلوائحها واختصاصاتها لكي تدور في فلك المؤسسة، في إطار القواعد والمعايير وأنماط السلوك التي وضعتها المؤسسة. المؤسسة بالمعنى العام لا تتدخل في

---

(1) http://cutt.us/4wa6T.

التفصيلات، في حين أنها بالمعنى التنظيمي تتدخل في التفصيلات واللوائح التنظيمية، المؤسسة بالمعنى العام هي القواعد المنشئة للسلوك، في حين أنها بالمعنى الضيق (التنظيمي) هي القواعد الكاشفة عن هذا السلوك. العلاقة بين المؤسسة والمنظمة مثل العلاقة بين القانون ولائحته التنفيذية. وإجمالاً، يمكن القول إن المؤسسة هي الأنساق المحددة لشكل السلوك الاجتماعي ونظام التوقعات في المجتمع.

ويمكن القول إن المؤسسة هي تنظيم رسمي يتفاعل أعضاؤه ويقومون بأنشطتهم داخل المؤسسة في إطار من القواعد والمعايير وأنماط السلوك وذلك وفقاً لأدوار ومهام محددَة من أجل التوصل إلى قرارات عامة. وفي السياسة فإن الدستور هو الذي يحدد التكوينات المؤسسية وأدوارها لذلك تعد المؤسسات مهمة في النظم الديمقراطية التي تحدد طبيعة عملها ووظائفها وتكوينها[١]. وعادة تستخدم المؤسسات بمفهوم واسع بحيث لا تقتصر على مؤسسات وسلطات الدولة ولكنها أيضاً تمتد إلى دراسة الجهاز البيروقراطي والحكومات المحلية والأحزاب السياسية. ويرتبط ذلك بعملية الانتقال من دراسة التكوين المؤسسي إلى دراسة التنظيمات الجماعية المؤسسية. والحقيقة أن الاقتراب المؤسسي أيضاً يستخدم بمفهوم أكثر عمومية ليتضمن دراسة التقاليد السياسية والمؤسسية في المجتمع والدولة حيث تركز على دراسة أية ممارسات أو تقاليد سياسة تعبر عن رؤى واتجاهات مؤسسية معينة؛ وذلك مثل اعتبار الدستور مؤسسة، أو الحديث عن مؤسسة الفساد، أو المؤسسة الدينية في بعض الدول[٢].

(1) Hague, Rod & Harrop, Martin, (2013), Comparative Government and Politics, 9th edition, London, Palgrave MAcmillian, pp 77.

(2) Harrop, pp 78.

مقولات الاقتراب المؤسسي:

يحدد هاروب أبرز مقولات الاقتراب المؤسسي فيما يلي:

أولاً: إن الموقع أو الدور في المؤسسة هو الأمر الذي يستحق البحث باعتباره الأكثر أهمية - أكثر من دور الأشخاص. فالحديث يكون عن الرئاسة أكثر من الرئيس، أو المؤسسة الحزبية أكثر من رئيس الحزب. ويفيد ذلك فهم التحليل السياسي باعتباره أكثر من كونه مجرد دراسة في علم النفس للشخصيات والأفراد.

ثانياً: المؤسسات تشكل سلوك الأفراد وتفرض قيمها وحضورها عليهم، وذلك بحكم أنها أولاً توفر فرصاً ومنافع تؤثر في مصالح قيادتها وأعضائها مما يجعلهم يدافعون عنها في مواجهة الآخرين.

ثالثاً: إن التفاعل بين الأعضاء والقيادات داخل المؤسسة يؤدي إلى ظهور ثقافة مؤسسية أو رؤى عالم داخلية واحدة. ويتوقع من أفرادها أن يفكروا أو يتصرفوا بهذه الطريقة لأنهم جزء من المؤسسة، وهنا يكون من المهم البحث في الثقافة الداخلية المؤسسية وكيفية تطورها عبر الزمن.

رابعاً: إن تفسير السلوك السياسي للمؤسسة وأعضائها يكون في إطار منطق الاستمرار والتجانس واحترام القواعد والالتزامات المؤسسية Appropriations of logic. وليس وفقاً لمنطق وحسابات النتائج وتحقيق الأهداف سواء كانت أهدافاً خاصة أو غيرية Consequences of logic. وفي هذا الصدد تبرز أهمية القواعد الرمزية للالتزامات البيروقراطية والعادات المؤسسية والطقوسية، والتي قد تظهر باعتبارها غير عقلانية فيما يخص الأهداف الخاصة أو العامة للقادة والأفراد في أحيان متعددة[1].

---

(1) Hague, Rod & Harrop, Martin, op cit, pp78.

وهنا يجب الأخذ في الاعتبار أن الاقتراب المؤسسي يركز على فترات الاستمرارية والاستقرار مما يؤدي لانطباق هذه المقولات ولكن في لحظات التغيير والثورات ربما تتغير القواعد فيصبح الهدف والإنجاز والنتائج أكثر أهمية عندما تصطدم بالقواعد التنظيمية الصارمة، فيتم التخلي عن الأخيرة لصالح الإنجاز، ولذلك كانت لحظة الأزمة المتمثلة في حل حزب الرفاه مواتية لظهور أردوغان وتحقيق أهداف أكثر من مجرد الارتباط بالبعد التنظيمي. ثم جاءت لحظة الأزمة بين أردوغان وعبد الله غل خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ وعدد من قادة الحزب حيث انتصر أردوغان وقبل الآخرون تراجع حضورهم تدريجياً لصالح منطق الاستمرار واحترام القواعد.

خامساً: التوازن بين الجمود والاستقرار والإصلاح والتغيير: الاتجاه الغالب في هذا الاقتراب يركز على الإستاتيكية والجمود في المؤسسات، ولذلك فإن دراسة المؤسسات في الأصل هي دراسة الاستمرارية والاستقرار السياسي أكثر منه التغيير. وبالطبع فإن ذلك ليس دائماً ضد التطور التدريجي فهناك توجهات تبرز أهمية التطور المؤسسي الداخلي. فالمؤسسات تمتلك تاريخاً وثقافة وذاكرة مؤسسية جرى تطويرها بشكل تدريجي وأصبحت مندمجة في المؤسسة. وتقوم المؤسسات عبر الزمن بتطوير لوائحها وهياكلها بطريقة تدريجية طبيعية من أجل الاستمرار والتطور وإلا تحولت وتراجعت ووهنت وتدهور حضورها السياسي.

سادساً: إن المؤسسية ضرورية في النظم السياسية الديمقراطية لأنها لا توفر فقط إطاراً للتوصل إلى القرار السياسي ولكنها أيضاً تمكن من تحقيق الالتزامات على المدى الطويل وبناء الثقة في الإجراءات وليس في الموظفين أو الأشخاص. وهي توفر قدرة تنبؤية عالية لأن الدارسين يمكنهم توقع سلوك وأداء المنظمة من خبراتها السابقة والسوابق التاريخية التي تشكل معياراً أساسياً للسلوك في مراحل لاحقة، وذلك بالطبع ربما يكون أكثر أهمية من التعرف على توجهات الأفراد أو آرائهم في لحظة معينة.

سابعاً: التركيز على المرحلة التأسيسية وخاصة الأهداف والسياق الذي جري فيه تكوين المؤسسة والمشكلات التي أوجدت من أجل حلها والتعامل معها. ويمكن ذلك الباحث من فهم وتحليل المؤسسة كنتيجة للحظة التاريخية والسياق أكثر منه السلوك السياسي لبعض الأفراد.

ثامناً: المؤسسات لا تنفصل عن البيئة والقوى الاجتماعية والاقتصادية القائمة خصوصاً في الدول التي تعاني من فقر واستبداد سياسي. فالرئيس يصبح هو الرئاسة، وزعيم الحزب هو الحزب، ورئيس المصلحة الحكومية هو المصلحة نفسها، فالمؤسسة مجرد مظهر أو Façade.

ولكن ذلك لا يقتصر على النظم الاستبدادية فحتى في النظم الديمقراطية والليبرالية يكون من المهم التعرف على طبيعة شبكات المصالح والقوة الموجودة داخل المؤسسة أو عبرها وبالتقاطع مع مؤسسات أخرى مثل فكرة المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

المؤسسات كمحدد لأشكال نظم الحكم:

تعد المؤسسية أحد المعايير الرئيسة في التفرقة بين أشكال نظم الحكم المختلفة، فالعلاقة بين المؤسسات كانت هي المعيار الرئيس في التفرقة بين الأنماط الثلاثة الرئيسة المعروفة لنظم الحكم وهي: النظام البرلماني، والنظام الرئاسي، ونظام الجمعية الوطنية.

وعادة ما تظهر أوجه الاختلاف بين النظم عند النظر في كيفية أداء المؤسسات لوظائفها، وفي تشكيل هذه المؤسسات، كما تظهر عناصر الخصوصية الثقافية والتاريخية والحضارية عند التحليل المقارن بين أبنية المؤسسات وتشكلها وأدائها لوظائفها.

---

(1) Hague, Rod & Harrop, Martin, op cit, pp 79.

يجدر القول بعدم وجود علاقة بين المؤسسات وبين شكل معين لنظام الحكم، فهي ليست حكراً على النظم الديمقراطية، كما لا تخلو منها النظم الديكتاتورية والتسلطية.

دور الأحزاب في العملية السياسية:

إن كافة المؤسسات في مختلف النظم السياسية على اختلاف أشكالها لا تعدو وظيفتها الرئيسة أن تكون القيام بعملية التحويل بين المدخلات (مطالب - تأييد) والمخرجات (قرارات - سياسات) بحسب نموذج المدخلات-المخرجات الذي طوره ديفيد إيستون. وفي هذا الصدد تعد المؤسسة منظماً لعلاقة مختلف أطراف العملية السياسية، فهي المنظم للعلاقة بين الدولة والمجتمع، كما أنها المنظم للعلاقة بين الدولة والمواطن، وكذلك للعلاقة بين النخب السياسية في المجتمع، فالعلاقة بين هذه الأطراف جميعاً لا تتم إلا عبر المؤسسات.

وبوجه عام كلما تطورت المؤسسات التي تنظم المشاركة السياسية (مؤسسات المدخلات) مثل الأحزاب وجماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات تمثيلية شعبية، كلما كنا إزاء نظام أكثر ديمقراطية. وكلما تطورت مؤسسات المخرجات (مؤسسات التنفيذ التي تمثل الإرغام والقمع) كلما كنا إزاء نظم تقترب من الشمولية. واحتمالات التطور الديمقراطي في بلد من البلدان تتوقف على التوازن بين تطور مؤسسات المدخلات وتطور مؤسسات المخرجات؛ حيث يزيد أفق احتمال التطور الديمقراطي إذا كان تطور مؤسسات المدخلات أعلى من تطور مؤسسات المخرجات والعكس بالعكس.

ولا شك أن المؤسسات القائمة في مجتمع من المجتمعات تتأثر حتماً بدرجة أو بأخرى بالثقافة السائدة في هذا المجتمع. فالمؤسسات القائمة في مجتمع ديمقراطي سوف تختلف

حتماً - سواء من زاوية الشكل أو الأداء - عن مثيلتها القائمة في مجتمع ذي ثقافة سلطوية. ففي كل مجتمع هناك ثقافة مهيمنة تؤثر في المؤسسات السياسية والحزبية وذلك إلى جانب الثقافات الفرعية.

والحديث عن المؤسسات باعتبارها محدداً لمخرجات النظام السياسي يستدعي الحديث عن الحالة المؤسسية للدولة Institutional condition of the State، تلك الحالة التي تقاس بمتغيري استقرار النظام وأدائه. حيث يكون السؤال الرئيس في هذا الصدد: إلى أي مدى تساهم المؤسسات في تحقيق الاستقرار من عدمه وفي رفع مستوى أداء النظام من عدمه؟

وتلعب المؤسسات دوراً مهماً في بناء الديمقراطية وفق اعتباري المشاركة Partici-pation والمنافسة Contestation، حيث تضمن المشاركة إشراك كافة القوى السياسية في اللعبة السياسية، وذلك يثير حالة الحركات والأحزاب الإسلامية بمعنى هل يسمح لها النظام بالمشاركة من خلال الأحزاب السياسية وفق ضوابط معينة مثل حالة النظام التركي أم يسعى لإقصائها واستبعادها من الحياة السياسية مثل حالة القوى المحجوبة عن الشرعية أو المحظورة في دول مثل مصر وتونس قبل الربيع العربي. وتمثل المنافسة وتداول السلطة جوهر العملية الديمقراطية.

والنظام الديمقراطي وفقاً لروبرت داهل Robert Dahl هو نمط للحكم يسمح بتوسيع دائرة المشاركة السياسية ويفتح في الوقت نفسه باب المنافسة السياسية، ويتم ذلك من خلال آلية الانتخابات التي تعد عنصراً رئيساً في أي نظام ديمقراطي. فالانتخابات هي آلية النظم الديمقراطية في تحديد الأغلبية والأقلية. لكن هذا التعميم لا يخلو من درجة عالية من تبسيط الأمور، فالأمر حقيقة ليس بهذه الدرجة من التبسيط، فهناك تعقيدات سياسية وأخرى واقعية. فمفهوم الأغلبية والأقلية قد يقومان على مفهوم

المعادلة الصفرية Zero Game حيث يحصل الفائز على كل شيء ويخسر الخاسر كل شيء، ومن هنا جاء النقد إلى مفهومي الأغلبية والأقلية. فالأغلبية البسيطة تتحقق بنسبة (٥٠٪ + ١) ويحصل الفائز على حق النيابة عن الأمة وتمثيلها، فكيف يكون الحال بالنسبة للأقلية التي تبلغ نسبتها في هذه الحالة (٥٠٪ - ١)؟

فالديمقراطية هي احترام الأقلية حكم الأغلبية واحترام الأغلبية لحقوق الأقلية. ولذلك لا بد من التوافق بين النخب على القواعد العامة لإدارة العملية السياسية وخصوصاً مبدأ التداول السلمي للسلطة.

المؤسسية بين الرسوخ والجمود:

في بحث العلاقة بين بناء المؤسسات والتنمية السياسية تكون التساؤلات المطروحة: كيف تتحقق التنمية السياسية؟ كيف ننهض بالدول النامية؟

في الإجابة على هذا التساؤل تحدث هنتنجتون عن المتغير المؤسسي باعتباره عنصراً مهماً لتحقيق التنمية، حيث رأى أن نهضة الأمم وتنميتها تتحقق ببناء المؤسسات التي تخلق إطاراً مواتياً لبناء الدولة الحديثة. وأكد هنتنجتون في هذا الإطار على أنه كلما طالت الفترة التي تستغرقها الدولة في بناء مؤسساتها - ما دام لم يحدث انقطاع في هذه العملية - كلما كان ذلك مفيداً للدولة وذا أثر إيجابي على أدائها واستقرارها، وتلك نظرة إيجابية من جانبه لعملية بناء المؤسسات.

في مقابل هذا الرأي هناك رأى آخر لأولسون يرى فيه أنه كلما طالت الفترة التي تستغرقها الدولة في بناء مؤسساتها كان ذلك دليلاً على الجمود المؤسسي مما يزيد من نفوذ وتأثير بعض الجماعات الضاغطة وتصبح المؤسسات غير معبرة عن المصلحة العامة، الأمر الذي يهدد أداء النظام السياسي في المجال الاقتصادي واستقرار الدولة في آن واحد.

وبوجه عام يمكن القول إذا تواءم مع طول العمر الزمني للمؤسسات استقرار الدولة وتطور أدائها كان ذلك دليلاً على الرسوخ المؤسسي، كما يمكن القول أيضاً أن الأنظمة التي تجنح للسيطرة على الدولة والمجتمع بالسيطرة على الحزب السياسي الرئيس في البلاد يكون أداؤها سيئاً واستقرارها غير مضمون، وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الطابع المؤسسي وبين استقرار النظام، حيث تكون الأنظمة ذات الطابع المؤسسي أكثر استقراراً من غيرها، وأن هناك أيضاً على الجانب الآخر ارتباطاً وثيقاً بين الطابع المؤسسي وأداء النظام، وأن الحالة المؤسسية Institutional Conditions لأي نظام سياسي عنصر محدد لدرجة استقرار النظام وأدائه.

وختاماً، يمكن القول بإمكانية النظر إلى الدولة والمجتمع باعتبارهما مجموعة من المؤسسات مثل: الأسرة، المؤسسة الدينية، المدرسة، الأقران... وإلى العلاقة بين هذه الأطراف باعتبارها علاقة بين مؤسسات.

قياس درجة المؤسسية السياسية:

تحدث هنتنجتون عن أربعة معايير أساسية يقاس بها مدى التطور المؤسسي[1]:

١) معيار القدرة على التكيف Adaptation: ذلك المعيار يقيس قدرة المؤسسة على التعامل مع المستجدات دون أن تفقد قدرتها على الاستمرار مثل الأحزاب السياسية التي تتبدل أدوارها ما بين السلطة والمعارضة وتؤدي وظيفتها في الحالتين على النحو الأكمل. والقدرة على التكيف تقاس بـ:

أ) العمر الزمني: قدرة المؤسسة على البقاء فترة طويلة.

---

(1) Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies, New Haven and London, Yale University Press, 1968, http://polisci2.ucsd.edu/foundation/03Huntington1968.pdf.

ب) العمر الجيلي: استمرار المؤسسة برغم انتقال الزعامة من جيل لآخر واستمرارها في أداء وظيفتها.

ت) العمر الوظيفي: ثبات مستوى الأداء برغم اختلاف الوظيفة (التنقل ما بين الحكومة والمعارضة بالنسبة للأحزاب السياسية).

٢) معيار الاستقلال: أي إن المؤسسة لا تخضع لتأثير عوامل من خارجها، ويتم اتخاذ القرارات فيها حسبما يرتضيه أعضاء المؤسسة وليس بما يملى عليها من أطراف خارجية، وهو ما يستلزم استقلال المؤسسة من زاويتين: الاستقلال المالي؛ أي إن تمويلها لا يخضع لجهة أخرى أو أن تكون فرعاً لجهة ما، والاستقلال في الكوادر البشرية؛ أي لا تخضع لسيطرة أو توجيه مجموعة من الأفراد من خارجها.

٣) معيار التعقد التنظيمي: أي أن تتسم بنية المؤسسة بدرجة من التعقيد، بحيث تنقسم إلى مستويات تنظيمية، ولا يقتصر وجودها على العاصمة أو المراكز فقط، وأن يكون لها تغلغل في فئات المجتمع ذات الصلة بنشاطها.

٤) التجانس: أن يوجد بين زعامات المؤسسة أساليب متفق عليها لحل النزاعات تسهم في التسوية السلمية للمنازعات الداخلية مع بقاء المؤسسة دون حدوث انشقاقات.

هذه المعايير الأربعة يقاس بها مدى التطور المؤسسي لأي مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي بما فيها الأحزاب السياسية.

تعريف الحزب السياسي ووظائفه الأساسية:

بدايةً، يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه «جماعة سياسية منظمة لها شعارات وبرامج رسمية وقادرة على تقديم مرشحين للانتخابات بهدف الوصول للسلطة»[1].

(1) Sartory, G. (1976), Parties and Party Systems: A Framework for Analysis (Cambridge: Cambridge University Press).

وعلى نقيض جماعات المصالح فإن الأحزاب الجادة تسعى للحصول على المناصب الرئيسة في الحكومة، فهي منظمات تعيش وتقتات في بيت السلطة.

أما أبرز وظائف الأحزاب فهي:

- تحديد البوصلة والاتجاه للحكومة.
- تقديم بدائل من السياسات والأشخاص للناخبين.
- التجنيد السياسي والإعداد لأعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية.
- تجميع المصالح وتنظيمها وترتيبها في برامج وحزم معينة[١].
- التمثيل السياسي.
- تجميع وصياغة المصالح.
- التنشئة والتعبئة السياسية.
- تشكيل الحكومات[٢].

(1) Hague, Rod & Harrop, Martin, op cit, 170.

(2) Heywood, Andrew, (2013), Politics, fourth edition, London, Palgrave Macmillan, p. 227.

ثانياً: تحولات التجارب الحزبية وانتقالها بين السياقات الحضارية:

أصبحت الأحزاب منذ مطلع القرن العشرين من أبرز تجليات النظم السياسية المعاصرة وفقاً لاوستروجوركي. وفي حين ارتبطت التعددية الحزبية بالنظام الديمقراطي، أصبح الحزب الواحد الذي يحتكر السلطة هو النموذج الذي اتبعته الكتلة الشيوعية والنظم الفاشية، وقد تبنت معظم دول العالم الثالث نموذج الحزب الواحد في مرحلة ما بعد الاستقلال.

لقد تحولت الأحزاب لتقوم بالوظيفة التمثيلية عن الشعب وصارت الأداة الأساسية في الديمقراطيات الليبرالية، فقد انتهت تدريجياً صورة الأحزاب كفصائل خاصة تسعى للسيطرة على الصالح العام أو تفسده. وأصبحت ضرورية من أجل قيام انتخابات مؤسسة على تعددية حزبية، بل أصبحت بعض الأحزاب تحظى بدعم مالي من الدولة. وتبدو المعضلة أنه كانت هناك خشية من أن تكون الأحزاب قوة مجتمعية تخضع الدولة لمصالح أعضائها، ثم صارت الأحزاب عرضة لسيطرة الدولة عليها. وتدريجياً أصبحت الحركات الاجتماعية وجماعات المصالح أكثر جذباً للأجيال الجديدة والنفوذ من الأحزاب السياسية[1].

وينتهي المطاف مع مطلع القرن الحادي والعشرين إلى أن يتكهن مائير بأن الأحزاب لن تكون القوة القائدة سياسياً[2].

ويمكن الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية قد مرت بعدة مراحل تاريخية مهمة:

١) ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالبرلمانات، ووظائفها في النظم السياسية المختلفة. إذ إنه مع وجود البرلمانات ظهرت الكتل النيابية، التي كانت النواة

(1) Hague, Rod & Harrop, Martin, op cit, 169.

(2) W.Cross and R. Laver and P. Mair, representative Government in Modern Europe, 5th edn (2011) p.230, see also Harrop, 170.

لبزوغ الأحزاب، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهين في الأفكار والأيدلوجيات أو المصالح، ومع مرور الوقت تلمس هؤلاء حتمية العمل المشترك. وقد ازداد هذا الإدراك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية، إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام.

٢) ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم، وهي التجارب التي بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام عوضاً عن مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء. حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الانتخابية، التي تشكل في كل منطقة من المناطق الانتخابية بغرض الدعاية للمرشحين الذين أصبحوا آلياً يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف. لكنها سرعان ما استمرت بعد الانتخابات وأسفرت عن أحزاب سياسية سعت إلى تكوين هياكل تنظيمية دائمة لكسب الأعضاء، ومراقبة عمل البرلمان والسلطة التنفيذية.

٣) ظهور منظمات الشباب والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية والنقابات، وقد سعت بعض هذه المؤسسات لتنظيم نفسها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح تحقق الخدمة لأعضائها. وعلى سبيل المثال فإن حزب العمال البريطاني نشأ بداية في كنف نقابات العمال بالتعاون مع الجمعية الفابية الفكرية. وكذلك الحال بالنسبة لأحزاب الفلاحين وخاصة في بعض الدول الإسكندنافية، حيث كان أصل نشأتها الجمعيات الفلاحية. إضافة إلى ذلك فقد كان أساس نشأة بعض الأحزاب المسيحية في أوربا هو الجمعيات المسيحية.

٤) ارتباط نشأة الأحزاب السياسية في بعض الأحيان بوجود أزمات التنمية السياسية. فأزمات مثل الشرعية والمشاركة والاندماج أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية. فهذه الأزمات تولد حركات وأحزاباً سياسية جديدة مثل الأحزاب القومية والفاشستية في ألمانيا وإيطاليا وكذلك بعض الأحزاب القومية العربية.

٥) ظهور الأحزاب السياسية كتطور لحركات التحرر الوطني ضد الاستعمار، وذلك من قبيل الجيل الأول من الأحزاب السياسية التي ظهرت في بعض بلدان العالم العربي وإفريقيا. وقد أصبحت الأحزاب ترتبط بمصالح الفئات والقوى الاجتماعية والسياسية مثل المؤسسة العسكرية والطوائف والقبائل وكبار الملاك.

ومن الضروري في هذا الصدد إدراك التحولات والتغير المستمر في النظم السياسية الغربية، فقد برزت الأحزاب في البداية كقوى منظمة تثير القلق، ثم أصبحت الفاعل الأساسي للنظام الديمقراطي، ثم تراجع حضورها لصالح حركات اجتماعية وجماعات مصالح وقوى مجتمع مدني جديدة. ولذلك ربما يتطور الأمر مستقبلاً ليأخذ أشكالاً أخرى في النظم السياسية. مع الاحتفاظ بجوهر العملية السياسية وهي التمثيل السياسي وإيجاد بدائل تقوم بالوظائف السياسية للأحزاب. فهل قدمت التجارب التاريخية العربية والإسلامية مفاهيم وقوى أخرى تلعب دوراً في هذا الصدد وتقوم بوظيفة التمثيل السياسي والتنافس على الوصول لتشكيل الحكومة؟

يلاحظ أنه كان هناك توجه يتوجس من الظاهرة الحزبية خشية أن تتحول إلى أداة للانقسام وللفساد السياسي، وأنها ستفتح الباب عملياً أمام التدخل الأجنبي، وستكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسي وانعدام الكفاءة الإدارية. ثم أصبحت أبرز تجليات الحياة السياسية والديمقراطية المعاصرة، ثم بدأت تشهد تراجعاً وربما أفولاً في دورها ووظائفها.

والحقيقة أن التطورات في وضع الأحزاب تثير تساؤلات حول حداثة ظاهرة الأحزاب السياسية، وهي حديثة من حيث المفهوم والأشكال، ولكن وظائف مثل التمثيل السياسي والتجنيد وعناصر أساسية مثل الرؤى الفكرية والأيدلوجية والبرامج قد تكون موجودة في تكوينات سياسية تاريخية، مما يستدعي نوعاً من المقارنات حول الفرق الإسلامية وتأثير بعضها في السياسة كالمعتزلة والخوارج والشيعة، وأيضاً المدارس الفقهية والمذاهب، وأدوار القبائل والعصبيات، والدعوات الدينية والسياسية مثل العباسية والسنوسية، الحركات العسكرية. فهي جميعها كانت تستهدف التأثير في السلطة سواء من الناحية الفكرية أو الأيدلوجية أو حتى تجميع المصالح وصياغتها. وتراوحت أدوارها بين المنافسة للوصول للسلطة بالقوة العسكرية أو بالضغوط وعزل الوزراء وتعيين آخرين. أما فكرة تداول السلطة فلم تكن بين الأحزاب بالمعنى المعاصر ولكن بين قوى وتنظيمات ذات دعوات فكرية وسياسية تؤسس وتقيم دولاً تقوم بالتمثيل السياسي للأمة في إطار هيمنة الشريعة. فالدولة في الخبرة التاريخية الإسلامية عمرها قصير وتستمر طالما هي فعالة ولديها قدرات ثم يتراجع دورها وحضورها لصالح نخب وحركات أخرى أكثر قوة وقدرة على القيادة. وفي نموذج الدولة التاريخية كانت هناك ولايات داخلية تتمتع بقدر من الاستقلالية الذاتية، وتنظم أمورها من خلال البيوت والعصبيات والقبائل حيث تتبادل النفوذ والتأثير. وذلك إلى جانب قوى عسكرية مثل المماليك والأسر الحاكمة والولاة وغيرها من الشخصيات والرموز التي تتمتع بالشرف والمكانة والثروة، حيث كان هؤلاء يشكلون الحل والعقد.

وقد ارتبطت عملية التحديث في العالم العربي والإسلامي بتدشين التنظيمات والمؤسسات الوافدة والتي ارتبطت بعملية تغريب وعلمنة أو بجهود التوفيق بين الوافد والموروث. وفي هذا الصدد فإن إقامة الجمهورية التركية على ما بقي من دولة الخلافة

ارتبط بفكرة الدولة التركية والهوية القومية والتنظيمات الحديثة مثل الأحزاب السياسية، فقد شكل أتاتورك حزباً سياسياً واحداً يمثل النخبة المسيطرة بعد إسقاط الدولة العثمانية، ثم صعد الحزب الديمقراطي بزعامة مندريس منذ منتصف أربعينيات القرن العشرين كي يعبر عن القوى والاتجاهات التقليدية في المجتمع التركي فهو يمثل الطبقات الشعبية والفئات المتدينة[1]. وهذا التطور في الحالة التركية قبل أن تقطعها الانقلابات العسكرية يشبه النموذج الذي مرت به التجربة الديمقراطية الغربية في ظهور الأحزاب، فالنخبة القوية من جذور عسكرية وسياسية تؤسس الدولة على أسس ومنطلقات محددة، وتخلق ولاءات وروابط فكرية وأيدلوجية تأسيسية تختلف عن الدولة العثمانية، وتقوم بتحديث نظام الدولة سياسياً واقتصادياً وفكرياً على نمط الدول الأوربية الغربية من حيث الدستور والنظام السياسي والاقتصادي. وبعد حقبة هيمنة القائد الكاريزمي والنخب التأسيسية يظهر التنافس الحزبي في المراحل التالية، وتصبح هناك أفكار ومصالح ورؤى وفئات اجتماعية مكبوتة أو متوارية في عصر هيمنة أتاتورك تعيد تأسيس نفسها وتجديد حضورها في المجال العام، وتستفيد من الصيغ المتاحة وهي آلية الحزب كتنظيم سياسي. وقد نجحت القوى التقليدية والدينية في القيام بعملية تجديد قررت على إثره استغلال الفرصة التي يقدمها النظام السياسي العلماني للمنافسة على السلطة وتشكيل الحكومة وتنفيذ برنامج سياسي معارض.

ولا شك أن طبيعة الدولة العلمانية والنظام السياسي التركي لم تكن تسمح بوجود حركة إسلامية شمولية تجمع بين النشاط الدعوي والديني والسياسي والعمل الخيري بوجود امتدادات أممية خارج تركيا مثل تلك التي قامت في الحالة المصرية المتمثلة في تجربة الإخوان المسلمون. فالنموذج التركي العلماني الحديث يمنع ظهور أو تحقيق هذه

(١) أوين، روجر، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٤.

الحركة الشمولية على أرض الواقع، ويستدعي ذلك تحليل وتفسير لرؤية مؤسسي الحركة الإسلامية التركية لهذه المتغيرات من البداية فاختارت المشاركة السياسية والاجتماعية من خلال الحزب السياسي وليس الجماعة أو الحركة. وقد كان تبني حزب وطني ذي مرجعية محافظة تقليدية خياراً ذكياً من جانب القاعدة التركية الدينية المحافظة التي نجحت بعد ثلاثة عقود من التغريب والعلمنة في عهد أتاتورك في تقديم حزب سياسي يصل إلى السلطة ويشكل الحكومة ويقوم بمراجعة بعض سياسات الهوية التي انتهجتها الدولة مما أدى إلى التدخل السافر للمؤسسة العسكرية وإعداد الانقلاب ضد مندريس وإعدامه. وهذا يختلف إلى حد كبير عن الحركة الإسلامية الإخوانية التي كانت تعارض التجربة الحزبية المصرية في العهد الملكي شبه الليبرالي في الحقبة الزمنية نفسها، ولم تعترف بفكرة الحزبية إلا متأخراً وذلك في منتصف تسعينيات القرن العشرين. وهذا يؤكد أهمية السياق وتأثيره في الحركة الإسلامية وأدبياتها، فالتجربة الحزبية المصرية كانت في مجملها سلبية خلال العهد الملكي، وكانت تعاني من تدخل القصر والإنجليز وفساد أحزاب الأقلية وتدهور مكانة حزب الوفد، بينما كانت التجربة التركية أكثر استقراراً واستقلالاً عن الخارج مما سمح بالمشاركة الحزبية.

ثالثاً: أنماط الأحزاب السياسية وإمكانية تصنيف حزب العدالة والتنمية

تتفاوت الأحزاب السياسية وتتنوع وفقاً لطبيعة تكوينها وبرامجها السياسية والقواعد الاجتماعية التي تمثلها، حيث يمكن التمييز بين أحزاب كادر وأحزاب القواعد الاجتماعية الشعبية، وبين أحزاب الفوز في الانتخابات والأحزاب الأيدلوجية. ويقتضي ذلك البحث في التصنيف والأنماط بناء على معايير محددة، وذلك على النحو التالي:

طبيعة القاعدة الاجتماعية والشعبية:

أحزاب الكادر:

تتشكل داخل البرلمان من أعضاء يعملون معاً لأهداف ومصالح مشتركة ثم يقررون خوض الانتخابات، وقد تشكلت تاريخياً الأحزاب السياسية المحافظة في بريطانيا وكندا بهذه الطريقة. كما أن الأحزاب الأمريكية الأصلية مثل الفيدراليين والجيفرسونيون كانت في الأصل نخباً برلمانية فصائلية فضفاضة من أعضاء الكونغرس. وفي هذه الأحزاب يكون الولاء والالتزام مرتبطاً بسلطة القيادات حيث يلعب الأعضاء العاديون دور الدعم والتأييد وليس دور السلطة والاختيار. وربما يكون ذلك أقرب لنموذج أحزاب السلطة في دول العالم الثالث التي تبدأ في دوائر السلطة المغلقة وتهيمن على البرلمانات في الدول السلطوية مثل تجربة حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك لضمان السيطرة على المجلس المنتخب منذ انتخابات ١٩٢٣ التي نجح من خلالها في إقصاء خصومه[1].

(١) أوين، روجر، الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٤، ص٣٩.

ويمكن القول إن نمط أحزاب الكادر يتضمن نوعين من الأحزاب، أولهما الكادر البرلماني الذي يركز على طبيعة الأعضاء البرلمانيين وتميزهم وخصوصيتهم وقيادة الحزب بشكل يجعلهم منفصلين أو غير مرتبطين بالقواعد الانتخابية أو الجمهور، وثانيهما أحزاب الكادر من النشطاء المحترفين ذوي الخبرة الملتزمين أيدلوجياً وليس مجرد العضوية الواسعة الشاملة، مثل الكادر الشيوعي[1].

أحزاب ذات قاعدة اجتماعية صريحة:

وعلى العكس فإن هناك نمطاً من الأحزاب تشكل في مراحل لاحقة خارج الجمعيات التشريعية والبرلمانات، فقد جاءت من الجماعات الاجتماعية التي تبحث عن التمثيل في المجالس النيابية لتحقيق أهدافها السياسية. وذلك من قبيل الأحزاب الاشتراكية التي تمثل الطبقات العاملة في أوربا مثل الاشتراكيين الديمقراطيين في ألمانيا. وقد مارست هذه الأحزاب الاشتراكية الشعبية نفوذاً كبيراً في القرن العشرين مما دفع أحزاب الكادر أن تقتفي طريقتها في التنظيم والقواعد الانتخابية. فهذا النمط من الأحزاب هو أحزاب شعبية تتحرك من خلال الدعم الشعبي والتنظيمات الاجتماعية والعضوية الواسعة.

وقد تطور هذان النمطان من الأحزاب إلى نمط ثالث هو أحزاب الاستحواذ على الأصوات Parties all-catch، هذه الأحزاب تستخدم وسائل الإعلام الجماهيرية للحصول على الأصوات في الانتخابات وتوسيع العضوية. وهذه تسعى للوصول للحكم من خلال تمثيل المصالح القومية العامة وليس مجرد تمثيل شريحة أو طبقة اجتماعية معينة. فالحصول على الأصوات لا يكون من خلال الالتزام ببرنامج ذي أيدلوجيا فريدة. فهدفها الأساسي أن تحكم وليس تمثيل مصلحة شريحة أو أيدلوجيا محددة.

---

(1) Heywood, Andrew, op. cit, p. 223.

وتمثل الأحزاب المسيحية الديمقراطية مثل الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني هذا التحول من أحزاب تمثل تنظيمات دينية إلى أحزاب تتجه نحو المركز أو يمين الوسط وذلك للفوز في الانتخابات والحصول على الأصوات. وحدث الأمر نفسه بتحول الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في بريطانيا وإسبانيا التي تحولت من أحزاب شعبية تمثل طبقة اجتماعية معينة إلى أحزاب اشتراكية ديمقراطية خاضعة لقيادة تتجه ليسار الوسط. ويظل الأمر يتصل باستقلالية القيادة والولاء لها ومواقف الأعضاء العاديين[1].

إن الأحزاب الشعبية وأحزاب الاستحواذ على الأصوات تستهدف الوصول للسلطة من خلال الحصول على دعم أوسع قطاعات شعبية ممكنة، فتتسم بالبراجماتية. فلا تعنيها قضية الالتزام الحزبي أو الأيدلوجي أو الطبقي أو التماهي مع قاعدة اجتماعية أو طبقية أو دينية معينة ولكنها تتوجه نحو الوسط والمركز للحصول على أكبر عدد من الأصوات.

ويمكن القول إن حزب العدالة والتنمية يمثل فصيلاً قيادياً من الرفاه ثم الفضيلة انشق وأسس حزباً جديداً، فهو يمثل في بداية تأسيسه تطوراً انقسامياً بعد حظر حزب الرفاه، وفي الوقت نفسه هو حزب شعبي جماهيري له قاعدة اجتماعية دينية محافظة، ثم تحول إلى حزب يسعى للفوز في الانتخابات وجمع الأصوات، ولذلك فهناك هيمنة لقيادة الحزب على توجهاته أكثر من حضور الأفراد العاديين في الحزب. وتتمتع القيادة السياسية للحزب باستقلالية في اتخاذ القرارات وتوجهات الحزب وبرامجه بما يساعدها في مرونة الحركة والاختيار بين البرامج والأفكار والسياسات بما يخدم هدف الحزب في الفوز في الانتخابات والاستمرار في الحكم. ولا تشكل القاعدة الاجتماعية الدينية قيوداً ضخمة على الحزب في هذا الصدد لأنه ليس حزباً شعبياً يمثل قاعدة اجتماعية معينة،

(1) Hague, Rod & Harrop, Martin, op cit, p 171.

ولكنه حزب يمين وسط يحصل على تأييد قوى اجتماعية مختلفة دينية وليبرالية ويعبر عن مصالح فئات اجتماعية وجماعات مصالح مختلفة من عمال ورجال أعمال.

وبالطبع فإن من المهم البحث في القاعدة الاجتماعية للحزب حيث يمكن التمييز بين القاعدة الصلبة عقائدياً وأيدلوجياً والقاعدة التصويتية الواسعة، فالأولى التي تمثل القوى المتدينة الموزعة على مناطق جغرافية معينة، وتأتي في أغلبها من مستويات اجتماعية واقتصادية معينة وهي بمثابة النواة الصلبة للحزب، أما القاعدة التصويتية الواسعة فهي التي يرتبط تصويتها للحزب بقدرته على خدمة مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فهي تزيد وتنقص وفقاً لسياق الانتخابات وقضاياها والأطراف المنافسة للحزب، ولذلك شهدت انتخابات ٢٠١٥ في التجربة الأولى تراجعاً واضحاً في نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب، ثم ازدادت هذه النسبة بشكل كبير في المرحلة الثانية عند الإحساس بالمخاطر التي تهدد الدولة.

التوجهات الأيدلوجية للحزب:

يمكن تعريف الأيدلوجيا بأنها تصور فكري عن الواقع والمستقبل يقوم بتقديم قراءة معينة للواقع القائم سلباً أو إيجاباً وتحدد شكل المستقبل المستهدف تحقيقه وطريقة الوصول إليه(١). تتفاوت الأحزاب وفقاً للطبيعة الأيدلوجية بين اليمين واليسار أو بين التوجهات الإسلامية والليبرالية واليسارية والقومية، أو العلمانية والدينية، ولكن السياسة والأحزاب السياسية ظواهر معقدة يصعب حصرها في نموذج واحد فقط تتطابق فيه الأحزاب والأيدلوجيات. والادعاء بضرورة التلازم بين الأحزاب والأيدلوجيات ليس سليماً، فأحزاب القرن الواحد والعشرين هي أحزاب سياسات أكثر منها أحزاب أيدلوجيات. وأكثرية الناخبين في عالم اليوم لم يعودوا يبحثون عن رؤى

(1) Heywood, Andrew, op. cit, p.28.

أيدلوجية شاملة ومبسطة تلخص لهم العالم بقدر ما باتوا يبحثون عن سياسات فعالة تحسن ظروف حياتهم[1].

والحقيقة أن توصيف الأحزاب بين يسار ويمين ما يزال من القضايا المهمة في هذا الصدد، حيث يمكن تخيل خطاً متصلاً على أحد طرفيه الأحزاب الشيوعية الراديكالية وفي الطرف الآخر الأحزاب الفاشية القومية المتطرفة، ثم تأتي الأحزاب اليسارية والاشتراكية الديمقراطية من جهة والأحزاب المحافظة والليبرالية من الجهة الأخرى. ثم هناك الوسط الذي تتجه إليه الأحزاب لحيازة الأصوات المتأرجحة غير المؤطرة أيدلوجياً وبراجمياً بشكل واضح[2]. وذلك مع الأخذ في الاعتبار ضرورة التمييز بين الأيدلوجيا المنغلقة والنسق الأيدلوجي المفتوح الذي يقترب من الوسط ويبتعد عن الطرفين المتناقضين، فحزب العدالة والتنمية قد يكون نموذجاً عابراً للأيدلوجيا أو نسقاً أيدلوجياً مفتوحاً مقارنة بالقوى الأيدلوجية التقليدية الماركسية أو اليسارية أو القومية أو الليبرالية، ولكن مرجعيته وخلفيته الإسلامية تترك بصماتها وتؤدي إلى صياغات أيدلوجية معينة برزت بقوة بعد الربيع العربي خصوصاً فيما يخص التوجه نحو العالم العربي والإسلامي والاقتراب من مدرسة الإخوان المسلمون. وفي حين يعبر الحزب عن التوجهات الإسلامية المحافظة فإن التوجهات العلمانية واليسارية تجد أرضية واسعة في أوساط معارضيه من حزب الشعب الذي تتركز قاعدته الاجتماعية في أنقرة والمناطق الساحلية.

ومن الناحية الأيدلوجية أيضاً فإن من المهم تقييم السياسات الاقتصادية والتنموية لحزب العدالة والتنمية فهل هي فعلاً أقرب للنموذج الرأسمالي الغربي، أما أنها تقدم

(1) http://www.elwatannews.com/news/details/833392.

(2) Heywood, Andrew, op. cit, pp. 224, 225.

جوانب للاختلاف عن التجارب النيوليبرالية التي تتعمد تهميش دور الدولة وترك الأسعار والتجارة للسوق بما يضر بالفئات الأكثر تهميشاً وفقراً.

الأحزاب والمنظومة القيمية: الدور الاجتماعي والأخلاقي والقيمي:

يمكن القول إن هناك نوعين من الأحزاب هما أحزاب التمثيل وأحزاب قيمية التوجه، فالأحزاب التمثيلية تسعى لجمع الأصوات من جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية دون النظر في طبيعة منظومتها القيمية والثقافية. وفي المقابل هناك أحزاب قيمية التوجه لديها تصورات فكرية متكاملة عن الوجود والإنسان والكون، ولديها منظومة قيمية وأخلاقية تستهدف توجيه المجتمع نحوها، ولذلك فهي تقوم بأدوار تعليمية وتثقيفية وتوجيهية. فالتصور المثالي لدى هذه الأحزاب يجعلها تهتم بالدور التربوي والأخلاقي والتعليمي[1].

وتواجه هذه الأحزاب قيمية التوجه عدداً من التحديات:

البعد الأيدلوجي:

أنها قد تتحول لأحزاب أيدلوجية بمعنى أن لديها تقييماً معيناً للواقع ولديها تصور إيجابي متكامل عن شكل النظام والمجتمع السياسي المثالي الذي تسعى للوصول إليه، كما أن لديها برامج سياسية واسعة تحدد الطريق نحو هذا المجتمع. والمشكلة أن الطرح الأيدلوجي عادة ما يرتبط بالصراع مع الرؤى والأيدلوجيات الأخرى. بل إن التوصيف الأيدلوجي يحتمل معاني سلبية مرتبطة بالانغلاق الأيدلوجي وعدم المرونة أو الانفتاح على الآخر. وذلك مع الأخذ في الاعتبار أنه من المهم التمييز بين نوعين من الأيدلوجيا: الأولى منغلقة وجامدة ترفض الآخر والتطور، والأخرى منفتحة على التصورات

(1) Heywood, Andrew, op. cit, pp.223, 224.

والأفكار الأخرى ولديها قدرة على التجدد والمرونة دون التنازل عن جوهر تصوراتها وأفكارها.

البعد القيمي:

إن تبني حزب سياسي لنوع من المنظومة القيمية التربوية التوجيهية للمجتمع منطلقة من أساس إسلامي سيواجَه أيضاً بتحديات من قوى وأطراف أخرى لديها منظومات قيمية مختلفة نابعة من تصورات علمانية، فالقضايا المرتبطة بالمرأة والقيم التربوية والمناهج الدراسية وأنماط الحياة والزي والثقافة والسينما والفنون... إلخ ترتبط بتصورات معينة للكون، والقوى والأفراد والمؤسسات القائمة على هذه الأنشطة المجتمعية لديها تصوراتها الخاصة وتحرص على استمرارها أو لديها منظومات قيمية وثقافية بديلة تحرص على توجيه المجتمع نحوها. ولذلك تنظر بقلق وتوجس من قيام أحزاب أو حركات اجتماعية أو إسلامية بطرح تصورات تربوية وقيمية مختلفة. كما أن القوى العلمانية تسعى لمحاصرة المنظومة القيمية الإسلامية ومنعها من السيطرة على المجال العام، ولعل ذلك ما يفسر منع مروة قاوقجي النائبة التركية المحجبة عن حزب الرفاه من حضور جلسات البرلمان وإسقاط عضويتها وكذلك حظر الحجاب في الجامعات لفترة طويلة خوفاً من انتشار نمط الزي الإسلامي، وكان ذلك محوراً للصدام بين الإسلاميين والعلمانيين حتى نجح حزب العدالة والتنمية في إزالة الحظر في السنوات الأخيرة.

المسافة بين المثالي والواقعي:

إن طبيعة العمل الحزبي التنافسي والذي يرتبط بالصراع على أصوات الناخبين يرتبط بقدر كبير من المرونة والبراجماتية التي تصل إلى الميكافيلية السياسية في كثير من الأحيان. ولذلك فإن القائمين على الأحزاب ذات التوجهات القيمية والتربوية يواجهون خصوماً

يتسمون بهذه الصفات، وقد يستدرجون إلى ممارسات وأساليب مشابهة تفقد القاعدة الاجتماعية والتربوية ثقتها في القيادات والكوادر التي تلجأ إلى هذه الأساليب، أما التراجع عن استخدامها فيؤدي إلى التراجع الانتخابي وعدم القدرة على المنافسة الحزبية والتأثير في الصراع السياسي.

الحزب والحركات الاجتماعية:

ترتبط الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والإسلامية في التجارب السياسية العربية، فالأحزاب ذات المرجعية الإسلامية تستند لقواعد الحركات الإسلامية، ولكن هناك نماذج وتطبيقات مختلفة فهناك إما انفصال أو تكامل أو ارتباط. وهناك تجارب غربية تستحضر تأثير الدين في الأحزاب السياسية المسيحية في ألمانيا والولايات المتحدة، مثل الحزب المسيحي الديمقراطي واليمين الديني الداعم للحزب الجمهوري.

ولكن علاقة الأحزاب السياسية الإسلامية بالحركات الإسلامية أكثر قوة ويدعم كل منها الآخر: العدالة والتنمية والحركة الإسلامية التركية، الإخوان والحرية والعدالة، الدعوة السلفية وحزب النور، الجماعة الإسلامية وحزب البناء والتنمية، حركة التوحيد والإصلاح المغربي وحزب التنمية والعدالة، حركة النهضة وحزب النهضة في تونس، وعلى عكس النموذج الغربي حيث يحصل صراع بين الحركات الاجتماعية الجديدة والأحزاب وتتراجع الأحزاب لصالح الحركات. ويبدو أن هذه الأحزاب تستمد قوتها من قوة الحركة وقواعدها الاجتماعية المختلفة. أما أوجه الصراع بين الحركات الاجتماعية الجديدة الشبابية ذات التنظيم الشبكي مع الأحزاب الإسلامية فهي تشبه التجربة الغربية.

ومن الأمور التي تستحق الدراسة في هذا الصدد طبيعة العلاقة بين الحزب والحركة الإسلامية التركية خصوصاً بعد الانقسام بين الحزب وجماعة فتح الله غولن في السنوات

الأخيرة. كما أن طبيعة المكون المذهبي التصوفي النقشبندي للمؤسسة الدينية والشعب التركي تؤثر بدورها على طبيعة حزب العدالة والتنمية، فالصوفية أقل اهتماماً بالحياة السياسية وتهتم أكثر بالجوانب التعبدية والشعائرية. ويتوقع في ظل هذين الأمرين أن تكون هناك حرية أكبر لقيادة الحزب ممثلة في أردوغان وأترابه بالاجتهاد في القرارات السياسية وتبني إستراتيجيات وأساليب عملية أو براجماتية في قضايا أساسية مثل العلاقة مع الكيان الصهيوني أو الغرب دون أن تظهر في مواجهتهم فتاوى تكفيرية أو اتهامات بالخيانة.

الحركة الاجتماعية والحزب السياسي:

من المهم التنبه للاختلاف بين الحركة والحزب السياسي، فالأدبيات السياسية الغربية تضع معايير للتمييز بين الحزب السياسي والحركة، وقد لا تتوافر هذه المعايير بهذا الشكل في التجربة التركية أو التجارب العربية ولكن من الضروري تحديد هذه المعايير والنظر في إمكانية انطباقها على الواقع أم لا.

فالحركة الاجتماعية جماعة من الناس من أبناء المجتمع تشكل تحدياً للقوى المهيمنة على النظام أو السلطة، وتسعى لتحقيق أهداف جماعية عامة (وغير خاصة بأعضائها)، ولكنها لا تلجأ إلى استخدام قنوات المشاركة الرسمية التقليدية حيث تفضل اللجوء إلى أهداف غير تقليدية[١].

وهي تختلف عن الحزب السياسي فيما يلي: الحركة هي كيان تنظيمي فضفاض على عكس تنظيم الحزب الهرمي أو التراتبي، كما تنقصها العضوية الثابتة المحددة المسجلة التي تدفع الاشتراكات، وليس هناك قيادات مركزية واضحة على عكس الحزب السياسي.

(1) Hague, Rod & Harrop, Martin, op cit, p.137.

إن أهداف الحركة التي تظهر من داخل المجتمع تدور حول تحدي القوى المهيمنة والمسيطرة على السلطة في المجتمع، أما الحزب السياسي فيكون في العادة جزءاً من المؤسسات القائمة ويعترف بأساليب المشاركة الرسمية خصوصاً الانتخابات. ولا تهتم الحركة بإبراز برامج سياسية عامة تجمع كل الفئات والمصالح في المجتمع ولكنها تهتم أكثر بالقضايا القيمية والأخلاقية[1].

ولعل ذلك ما يميز الحركات الاجتماعية الجديدة في الغرب عن الحركات الإسلامية، فالحركة الإسلامية عندما تصل إلى المرحلة السياسية فإنها تجمع بين القضايا القيمية والأخلاقية الثابتة المنطلقة من مرجعية الشريعة من جهة والقضايا الاجتماعية والبرامج السياسية العامة، وبالطبع فقد كانت الحركات الإسلامية في بدايتها أكثر تركيزاً على القضايا الأخلاقية ولكن الاحتكاك بالعمل العام والمجتمع والسياسة يساهم في تطوير برامج ورؤى سياسية أكثر تركيباً وتعقيداً.

وبالطبع فإن هذا التمييز يكون إشكالاً عندما تقرر الحركة التحول إلى حزب سياسي أو أن ينشأ من رحم الحركة حزب سياسي يقرر استخدام القنوات المشروعة ويعترف بقواعد وقوانين المشاركة التقليدية. وهذه تكون مرحلة مؤقتة فإما أن يتعثر الحزب وتستمر الحركة هي الأصل مثل حالة أربكان في ١٩٩٧ والحالة المصرية بعد انقلاب ٢٠١٣ أو قد ينجح الحزب ويفوز في الانتخابات وبذلك تصل الحركة أو الحزب المعبر عنها إلى السلطة ويستمر فيها لفترة مثلما حصل مع حزب العدالة والتنمية. ولكن الوضع الجديد يخلق إشكاليات أخرى قد يترتب عليها صدام بين الحركة والحزب، أو ينجح الحزب في التعبير عن الحركة وتطلعاتها وبذلك يتراجع دور الحركة لحساب الحزب.

(1) Harrop, p.138.

ومن المهم فهم وتحليل التجربة التركية على ضوء فكرة الخصوصية فنموذج الأحزاب السياسية في الغرب يمر بمراحل مختلفة وبه درجات مختلفة من التفاوت والتنوع والتغير فليس هناك جوهر ثابت لا يتغير، فالتجربة الغربية تبرهن على وجود تحولات كبيرة مرتبطة بالعضوية والنفوذ السياسي، والوزن النسبي مقارنة بمؤسسات التمثيل الأخرى، فقد كان صعود الأحزاب بوظيفة التمثيل على حساب انخفاض قيام البرلمان بدور التمثيل السياسي، ومن جهة أخرى صعدت الحركات الاجتماعية على حساب الأحزاب فيما يتعلق بوظيفة التمثيل، مما يؤكد ضرورة أن تحتفظ دول العالم الثالث بخصوصية معينة فيما يخص عمليات التمثيل السياسي، ولكنها ليست الخصوصية التي تلغي الظاهرة تماماً، أو تفرغ وظيفة التمثيل من مضمونها تماماً مثل تجربة الحزب الواحد في دول ما بعد الاستقلال، فهناك اختلاف بين تجربة الحزب الواحد المفروض بالقوة والذي يقوم بالتعبئة والحشد فقط للمواطنين، وبين الحزب القائد أو المهيمن في إطار منافسة ديمقراطية مثل تجربة حزب المؤتمر الهندي التي جرت في سياق ديمقراطي.

رابعاً: نمط التنظيم الحزبي بين الهرمية واللامركزية

تختلف الأحزاب فيما بينها من حيث طبيعة التنظيم الداخلي فهناك أحزاب مركزية هرمية هيراركية[١] على نمط الحزب الشيوعي والتنظيمات البيرقراطية. وفي المقابل هناك نمط القيادة التنسيقية بين جماعات واتجاهات مختلفة بعضها مركزي وبعضها محلي وإقليمي. وهناك نموذج الشركات الكبرى: حيث تكون علاقة المركز الرئيس بالفروع المحلية وتوجد مساحات من المرونة والتحرك واتخاذ القرار في الشأن المحلي ويكون ذلك شأن الفرع المحلي لكن تظل هناك قضايا مركزية تتجاوز الشأن المحلي يكون القرار فيها مركزياً ومن اختصاص إدارة مركز الشركة، وداخل هذا النموذج توجد فروع ذات ثقل وأخرى ضعيفة، شركة ماكدونالدز نموذجاً.

النموذج الأوليجاركي:

يرى روبرت ميتشلز أن هناك نخبة أو مجموعة قيادية مدعومة من المسئولين الكبار مسيطرة على الأحزاب في النظم الديمقراطية. فالقيادات لديها المهارات التنظيمية والمعرفة والمعلومات والمصلحة للبقاء والسيطرة. والأعضاء العاديون يدركون وضعيتهم المعرفية الأدنى فيقبلوا الخضوع كأمر طبيعي. ويلاحظ أن الاتجاه الأساسي في الأحزاب الأوربية يوجد بها مصدر للسلطة يتدفق من أعلى إلى أسفل. حيث تلعب قيادة الحزب دوراً رئيساً في هذا الصدد، وذلك على عكس الحال في الأحزاب الأمريكية، فليس بها مركز واضح للسلطة والقوة، فهي تتحرك كسفينة فارغة تنتظر من يقودها بأفكار جديدة وقيادات مؤثرة. ويفترض ذلك أنه ليس هناك قيادة واحدة مسيطرة أو لها نفوذ هائل[٢].

---

(١) تراتبية تنظيمية وتسلسل في الوظائف والمناصب داخل الحزب.

(2) Hague, Rod & Harrop, Martin, op cit, 172.

نموذج التنظيم المرن:

يتكون الحزب من مستويات تنظيمية مختلفة وشرائح مناطقية متعددة يجمع فيما بينها الهوية والهدف المشترك. فالحزب ليس جماعة واحدة ولكنه يتكون من عديد من الجماعات أو الجمعيات المحلية على مستوى الدولة. حيث يضم الحزب مستويات قيادية مختلفة تشمل القيادات الاحترافية والمتطوعين على مستويات إقليمية ومحلية وقومية. وقد يمتد الحزب إلى مستويات عبر قومية مثل بعض الأحزاب التي تتنافس في البرلمان الأوربي.

ويعتقد هاروب أن أي حزب سياسي كبير هو بهذه الطريقة يتمتع باللامركزية. وبرغم الإشارة إلى التنظيم الحزبي إلا إنه في الحقيقة يتضمن درجة عالية من التنوع والانقسام والهشاشة التنظيمية، فالأحزاب وفقاً لبوليير ليست كيانات أحادية[1].

وهناك فرق في درجة القوة والمركزية بين المناطق التي يتمتع فيها الحزب بأغلبية ودعم سياسي والمناطق التي يكون الحزب فيها ضعيفاً، ففي الحالة الأخيرة يكون الحزب مجرد فقاعة فارغة واسم بلا تنظيم حقيقي قوي. والتنسيق بين المستويات المختلفة يكون ضعيفاً. ويمكن المشابهة بين الحزب والشركات الضخمة ذات الأفرع الكثيرة مثل ماكدونالدز، فالإدارة المركزية تدير الحملات وتدعم الوحدات المختلفة فنياً ومالياً والتي تستفيد أيضاً من العلامة التجارية، بينما تتصرف الأفرع بدرجة عالية من الاستقلالية الذاتية[2]. فمركز الحزب أيضاً يدعم الوحدات والأفرع بالعلامة السياسية والرمزية السياسية لاسم الحزب، ويطور السياسات والبرامج ويعمل على تعزيز صورة الحزب، ويوفر دعماً مالياً ومادياً في الحملات

(1) (Bolleyer, 2012, p.316). Harrop, 171.
(2) Harrop, 171.

الانتخابية. بينما تقوم الأفرع المحلية باختيار الأعضاء وتصميم الحملات الانتخابية على مستويات محلية[1].

هناك تفاوت بالطبع فهناك الانتماء الحزبي والعاطفة والتطوعية وربما يكون ارتباط الوحدات المحلية أقوى بالمركز من الشركات التجارية.

وبناء على ذلك يمكن القول إن الأحزاب الشيوعية يفترض أنها أكثر التنظيمات الحزبية هيراركية وتدرجاً بشكل هرمي، كما أن الحركات الاجتماعية أقل تنظيماً وهيراركية وهرمية من الأحزاب، فالأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية من الناحية التنظيمية تقع في مرتبة وسطى بين الأحزاب الشيوعية التراتبية والهيراركية وبين الحركات الاجتماعية التي يتسم تنظيمها باللامركزية والتنظيم الأفقي. أما الجماعات الإسلامية المنظمة مثل الإخوان فتتمتع بتنظيم هيراركي تدرجي من أعلى إلى أسفل، وهي من الناحية الهرمية أكثر تنظيماً من الأحزاب السياسية ولكن التنظيم جزء من الحركة التي تشمل جمعيات خيرية وإعلاماً ومؤسسات اقتصادية... إلخ. وفي المقابل فإن هناك أطروحة مقابلة ترى أن الحركة الإسلامية الإخوانية بها درجة من اللامركزية على مستويات محلية وإقليمية.

ويثير ذلك إشكالية تصنيف حزب العدالة والتنمية التركي بين هذه الأنماط، فقد يكون أقرب لنمط الأحزاب الغربية فليس هناك تنظيم هرمي ولكن جماعات محلية تتمتع باستقلالية نسبية أو قد يكون على نمط التنظيم الهرمي للحركات الإخوانية الأقرب إلى النمط التنظيمي للأحزاب اليسارية. فالحركة الإخوانية بها تدفق للسلطة من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، وانضباط تنظيمي وفقاً لمبدأ السمع والطاعة، وذلك في مقابل الالتزام الحزبي، ولكن السمع والطاعة في حالة الجماعة قد يكون أكثر التزاماً وانضباطاً

(1) Harrop, 171.172.

بسبب مصدره الديني المرتبط بالأحاديث النبوية عن الإمارة والجماعة.

ولا شك أن التنظيم أيضاً يتأثر ويؤثر في الديمقراطية الداخلية، حيث يكون هناك درجة من الحرية والإبداع والابتكار وانتقاد القيادات وتصحيح أخطائهم أم مجرد الالتزام بأوامر التنظيم والتعليمات حتى لو تعارضت مع قناعات الفرد.

ويثير ذلك أيضاً إشكالية نشأة حركات شبكية وممتدة على مستويات محلية وغير مركزية مما يطرح لها ميزات أفضل مقارنة بالتنظيمات الهرمية الهيراركية، حيث هناك جدل مستمر حول أيهما أكثر فعالية وكفاءة.

وتظهر إشكاليات المركزية واللامركزية في عمليات التجنيد السياسي، بمعنى تجنيد القيادات في الحزب والمرشحين في البرلمان وطرق اختيارهم التي قد تتم إما من خلال توجه مركزي مسيطر أو الفروع المحلية أو من خلال التكامل بين الطريقتين بشكل أو بآخر.

خامساً: التغير في عضوية الأحزاب السياسية ونوعيتها

تثير عضوية الأحزاب أهمية وطبيعة العضوية مقارنة بالاتجاهات الأساسية في العضوية في الأحزاب الغربية وفقاً لما يلي:

١) عضوية واسعة أم ضيقة، ترتفع أم تتراجع.

٢) نوعية العضوية: فعالة ملتزمة متابعة، أم مجرد أنها تدفع الاشتراكات وتحضر المؤتمر العام للحزب.

٣) الفعالية والتأثير.

٤) العضوية من الشباب أم كبار السن: حيث تتراجع العضوية الشبابية في الأحزاب لصالح الحراكات الاجتماعية التي تستخدم النمط الشبكي.

ويلاحظ أن هناك ظاهرة معروفة في النظم الديمقراطية تتمثل في الانخفاض الهائل في معدلات العضوية بين المواطنين الذين لهم حق التصويت في الانتخابات. حيث انخفضت العضوية في الأحزاب البريطانية من ٩٪ في الستينات إلى ٣٪ في الثمانينات و٢٪ في التسعينات، وفي الدنمارك من ٢١ إلى ٨ ثم ٥٪، وفي ألمانيا من ٣ إلى ٤ إلى ٣٪. ومن الجدير بالذكر أن الأعضاء الجدد لا يشاركون بأكثر من مجرد دفع العضوية السنوية أو التبرعات وحضور المؤتمر الحزبي، وهناك العضوية الموسمية [١].

ويلاحظ أن هناك نقصاً في تدفق العضوية الشبابية حيث ترتفع أعمار الأعضاء بشكل كبير، حيث كان يصل متوسط عمر أعضاء الأحزاب الكندية في التسعينات إلى ٥٩ سنة. وهناك واحد فقط من بين كل ٢٠ في الحزب المسيحي الديمقراطي تحت عمر الثلاثين. على أية حال هناك اتجاه يرى أن الارتفاع في العضوية ارتبط بمرحلة ما بعد الحرب العالمية

(1) Hague, Rod & Harrop, Martin, op cit, p172.

الثانية، ثم حصل الانحدار السريع منذ بداية السبعينات[1].

وقد يجد ذلك تفسيره فيما يلي:

١) التراجع في الانقسامات الاجتماعية التقليدية وفقاً للطبقة والدين.

٢) الارتباط القوي بين الاتحادات العمالية والأحزاب الاشتراكية.

٣) تراجع أهمية الدوائر الانتخابية المحلية بسبب الحملات الانتخابية المعتمدة على الإعلام الجماهيري.

٤) زيادة جاذبية الحركات الاجتماعية وأنماط المشاركة غير الرسمية لدى الأجيال الجديدة.

٥) قضايا الفساد في الأحزاب.

٦) اعتبار الأحزاب جزءاً من مؤسسة السلطة والدولة[2].

إن ذلك الانخفاض والتراجع الهائل يعكس خصوصية التجربة الحزبية في المجتمعات الغربية، بل إن التراجع في المشاركة السياسية لا يعتبر أمراً سلبياً دائماً في دراسات التصويت الانتخابي، باعتبار أن المشاركة المرتفعة في الانتخابات تخلق ضغوطاً وأزمات على النظام السياسي، وقد تزيد التوترات والاحتجاجات وتضع صانع القرار في مأزق، فانخفاض مشاركة الاتجاهات المتطرفة يميناً أو يساراً يخفف من الضغوط، وهذا يجعل القيادات وصناع القرار يتمتعون بقدر من الاستقلالية في اتخاذ وصنع القرارات بعيداً عن ضغوط الرأي العام.

---

(1) Harrop, p.173.

(2) Whiteley, p.l(2011), 'Is the Party Over? ?The decline of of Party Activism and Membership Across the Democratic World', Party Politics (17) 21-44.

ومن جهة أخرى فإن ظاهرة الأحزاب الجماهيرية الكبيرة كانت مرتبطة بمرحلة تاريخية معينة، وقد لا يمكن استعادتها مرة أخرى، فالتغير الاجتماعي أدى إلى سقوط ذلك النموذج التقليدي.

فوسائل الاتصال الجماهيري مثل التلفزيون والإنترنت تجعل التواصل مباشراً بين الأعضاء والقيادات دون الاعتماد على عضوية دائمة لقيادات تقوم بهذه الوظيفة. كما أن الأحزاب قد تعتمد على التطوع لمهام مؤقتة مثل فترة الحملات الانتخابية، فيكون التطوع مؤقتاً بدلاً من الانغماس في السياسة طول الوقت. وهذه الظاهرة يمكن تلمسها في الأحزاب الأمريكية التي تجذب أعداداً كبيرة من المتطوعين والمتبرعين أثناء فترات الحملات الانتخابية. وقد أصبح استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ظاهرة مهمة في جذب المؤيدين والمصوتين وإلهام النشطاء في الحملات الانتخابية كما حصل في الحملة الانتخابية لأوباما في ٢٠٠٩ والذي أصبح نمطاً شائعاً في كثير من التجارب الانتخابية بعد ذلك[١].

ومن الجدير بالذكر أنه على عكس هذه الأنواع من العضوية وحجمها فإن الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية تتزايد عضويتها ولا تنقص، وقد يكون أيضاً بها تطور من حيث النوعية والكفاءة ونسب الشباب.

ومن المهم أيضاً التعرف على عمليات التنشئة والتجنيد السياسي، فهي من أبرز وظائف الأحزاب السياسية، فعلى سبيل المثال يمكن إثارة قضايا من قبيل طريقة تجنيد القيادات في الحزب والمرشحين في البرلمان وهل هي مركزية أم محلية أم تكامل بين الاثنين، وكذلك طبيعة عملية التنشئة السياسية داخل الحزب للكوادر الشبابية ومضمون البرامج والأفكار التي يتم تثقيف النشء والشباب عليها، كما يمكن مناقشة عملية التدافع الجيلي وتغير الأجيال في الحزب بين الجيل المؤسس والأجيال الشبابية.

---

(1) Harrop, p. 15.

سادساً: طبيعة النظام الحزبي

إن دراسة النظام الحزبي تختلف عن دراسة الأحزاب السياسية منفردة، فالنظام الحزبي يشير إلى النمط الكلي المؤسس على المكونات الحزبية والتفاعلات فيما بينها والقواعد التي تحكم أداءها السياسي[1].

ترتبط قضية التمثيل بطبيعة النظام الحزبي وشكل نظام الحكم في الدولة. تعد الأحزاب إحدى القنوات الرئيسة لتمثيل مصالح المواطنين والتعبير عنهم، ومن ثم فإن شكل النظام الحزبي ومساحة الحرية التي تتمتع بها الأحزاب تعد متغيرات رئيسة في تحديد قدرة هذه المؤسسات على القيام بمهمة تمثيل المواطنين وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية في آن واحد. وفي هذا الصدد يفرق علماء السياسة المقارنة بين النظم الحزبية السائدة في الدول المختلفة، حيث كان نمط الحزب الواحد سائداً في كثير من الدول عشية الاستقلال وحتى النصف الأول من عقد التسعينات من القرن الماضي (كما كان الحال في أغلب الدول الإفريقية، وفي مصر خلال تجربة الاتحاد الاشتراكي، والعراق في ظل البعث) حيث يسيطر الحزب على كافة أوجه الحياة السياسية في الدولة ويشغل منتسبوه الوظائف العليا في الدولة، وبين نمط آخر من الأحادية الحزبية في إطار التعددية، حيث يوجد تعدد حزبي ولكن مع وجود حزب واحد يسيطر على الحكم مع عدم وجود احتمال لتداول السلطة بينه وبين أحزاب المعارضة (كالحزب الوطني في مصر)، وهنا لا يكون الحزب مسيطراً على الدولة والحكومة، ولكنه في الوقت نفسه يمثل حزب الحكومة.

(1) Harrop, p. 180.

أنواع النظم الحزبية[1]:

أولاً: نمط الثنائية الحزبية:

في هذا النمط يوجد حزبان كبيران متقاربان في الحجم والقوة ويتنافسان للفوز حيث يحدث تداول للسلطة بينهما من خلال الانتخابات. وتعد الولايات المتحدة بحزبيها الديمقراطي والجمهوري، وبريطانيا بحزبيها الأساسيين المحافظون والعمال هما النموذجين الكلاسيكيين في هذا الصدد، ولكن بريطانيا تشهد تحولات مهمة ربما تؤدي إلى تغيير في طبيعة النظام الحزبي، ولذلك يعد هذا النمط أقل عدداً في النظم الحزبية المعاصرة[2].

ثانياً: نمط التعددية الحزبية:

في هذا النمط يكون هناك عدد من الأحزاب يتراوح بين خمسة وستة أحزاب تحظى بتمثيل معقول في البرلمان وتدور المنافسة فيما بينها ثم تشكل ائتلافات حزبية لقيادة الحكومة. ويلاحظ أن هذه الأحزاب في الأغلب تعبر عن قوى وفئات اجتماعية معينة في مجتمعات منقسمة أو مجزأة سياسياً واجتماعياً. ويصبح البرلمان مجالاً للتصالح والتسوية والتوافق فيما بينها[3].

ثالثاً: نمط الحزب السياسي المسيطر Dominant part system:

في هذا النمط يمتلك حزب سياسي واحد القدرة على الفوز وتشكيل الحكومة سواء بمفرده أو من خلال ائتلاف حزبي[4]. ويختلف ذلك بالطبع عن نظام الحزب الواحد المسيطر بدعم آلة الدولة في النظم السلطوية، فهذا الحزب يسيطر في ظل احترام قواعد التنافس والمشاركة السياسية الديمقراطية.

(1) Heywood, Andrew, op. cit, pp. 234-241.
(2) Harrop, p. 184.
(3) Harrop, p. 186.
(4) Harrop, p. 181.

إن هذا النمط من النظم يؤدي إلى استقرار سياسي في النظام من خلال وجود قيادة وحزب واحد يوجه برامج التنمية والسياسة الخارجية بعيداً عن التقلبات والتغيرات المرتبطة بحالة تكرار الحكومات والتغير السريع في القادة والساسة بما يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي والسياسي.

ويؤدي استقرار هذا النمط في الحكم إلى خلق قواعد اجتماعية داعمة للحزب تحصل على عوائد اقتصادية ورمزية أكبر، ولكنه يخلق أزمة الهشاشة والفساد الداخلي على المدى الطويل بما يؤدي تدريجياً إلى تدهور في قدرات الحزب لصالح أحزاب أخرى. وأبرز النظم الحزبية التي قامت على نمط الحزب المسيطر هي اليابان وكذلك الهند من خلال هيمنة حزب المؤتمر الهندي الذي حكم الهنود لأكثر من ثلاثة عقود ثم أخذ وضعه يتدهور تدريجياً، وكذلك الحزب المسيحي الديمقراطي في إيطاليا الذي انتهى تقريباً. وهناك الآن نمط حزب المؤتمر في جنوب إفريقيا الذي يحكم البلاد منذ انتهاء مرحلة التفرقة العنصرية[1].

وينطبق الأمر نفسه على حالة الكيان الصهيوني في مرحلة ما بعد الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في ١٩٤٨ وسيطرة حزب العمل على السلطة لفترة طويلة حتى عام ١٩٧٧ حينما هزمه حزب الليكود للمرة الأولى في التاريخ القصير لهذا الكيان.

ولكن يبدو أن هناك اتجاهاً للتراجع في عدد الدول الديمقراطية التي تتبنى هذا النموذج سواء في إيطاليا أو الهند واليابان، مع استمرار وجوده في دول مثل جنوب إفريقيا، وحالياً يبدو أن تركيا تسير في هذا الاتجاه أكثر من كونها تتجه لنمط التعددية الحزبية أو تتحول إلى ثنائية حزبية.

(1) Harrop, p. 181.

والحقيقة أن النظام الحزبي التركي يتجه تدريجياً إلى هذا النمط من سيطرة الحزب الواحد، فقد حل ذلك النمط محل التعددية الحزبية التي اتسمت بالهشاشة وعدم الاستقرار السياسي وضعف الإنجاز الاقتصادي بسبب تفتت الأحزاب وانشطارها وتضارب مواقفها وأيدلوجياتها وصعوبة عقد التحالفات. ولكن هذا النمط يواجه تحديات الاستمرار في الحكم لفترة طويلة بما يترتب عليه من تبلور قواعد داعمة مستقرة وربما فساد وهشاشة على المدى البعيد خصوصاً عندما يغيب الزعيم المؤسس لأي سبب من الأسباب.

كما أن الأطروحة الشائعة في الأوساط الإعلامية والأكاديمية الغربية تتوجس خيفة من هذا النموذج خصوصاً في الحالة التركية لأسباب متفاوتة، وهناك اتجاه فيها يرى أنه يعبر عن نوع من الديمقراطية غير الليبرالية بينما يرى آخرون أن تركيا في طريقها للتحول لدولة مستبدة وربما تعيد إنتاج تجربة بوتين في روسيا.

نظم الحكم البرلمانية والرئاسية:

يعبر هذان النمطان من أشكال الحكومات عن شكل معين من أشكال توزيع السلطات بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية في الدولة. ففي النظم الرئاسية يكون هناك فصل شبه تام بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية وتكون الأخيرة وبصفة خاصة مركز الثقل الرئيس في النظام السياسي ويشترط في أعضاء المؤسسة التنفيذية ألا يكونوا أعضاء في المؤسسة التشريعية. أما في النظم البرلمانية فإن أعضاء الحكومة هم في الوقت نفسه أعضاء في المؤسسة التشريعية ويكون البرلمان هو مركز الثقل في النظام السياسي. وإن كان الواقع يشهد أن أغلب النظم السياسية القائمة حالياً هي خليط بين النظامين. وحقيقةً، إن تصنيف نظم باعتبارها نظماً رئاسية يجب ألا ينظر فقط للأشكال والأطر الدستورية والقانونية، فمن الممكن أن تشهد نظم جمهورية فيدرالية ممارسات ذات طابع برلماني (كما هو الحال في سويسرا).

ومن المهم في هذا الصدد قراءة التحول الذي بدأه حزب العدالة والتنمية بتحويل النظام السياسي من نظام برلماني إلى نظام شبه رئاسي حيث يصبح الرئيس منتخباً ويتقاسم صلاحيات السلطة التنفيذية مع رئيس الوزراء. وفي ظل استمرار هيمنة حزب العدالة والتنمية على البرلمان فإن السلطتين التنفيذية والتشريعية في هذه المرحلة وربما لعدة سنوات قادمة سوف تكون تحت سيطرة قوة سياسية واحدة، ولذلك يحذر الكتاب الغربيون من التحول إلى نمط سلطوي في تركيا.

وعلى ضوء التجارب الأوربية والتجربة الهندية واليابانية يمكن الحديث عن مشكلة تصيب الأحزاب عند ارتباطها بالدولة لفترة طويلة، فهي تكون ضرورية في المرحلة التأسيسية ولكن مع مرور الوقت تصيبها أمراض الحياة السياسية مثلما حصل في التجربة الغربية. كما أن وجود حزب مهيمن سياسياً بالقيادة نفسها لفترة طويلة سوف يؤدي إلى ظهور حركات وأفكار إصلاحية أو ثورية من خارجه، وتظهر أحزاب جديدة قادرة على تحدي خطابه وإخراجه من السلطة بالانتخابات الديمقراطية.

خاتمة:

قدمت هذه الدراسة إطاراً منهجياً ونظرياً لدراسة الأحزاب السياسية وخصوصاً تجربة العدالة والتنمية التركي، وهذه المنهجية قامت على أساس الجمع بين ما تقدمه الاقترابات النظرية المستمدة من خبرة النظم السياسية الغربية المعاصرة وبين خصوصية السياق التركي باعتباره جزءاً من السياق الحضاري العربي والإسلامي. وتوصلت إلى عدة معايير لمحاولة تصنيف وتنميط وضع حزب العدالة والتنمية كحزب سياسي شعبي له قاعدة اجتماعية محافظة وتقليدية ويتمتع بوجود كوادر تنظيمية وحزبية متميزة، ولكنها أثارت قضايا التصنيف الأيدلوجي للحزب بين اليمين واليسار وبين التوجه الإسلامي أو العلماني وبين المنظور القيمي والأخلاقي والبراجماتي المنفعي. وأظهرت

الدراسة إشكالية العلاقة بين الحزب والحركة الإسلامية التي تشكل قاعدته وحاضنته الاجتماعية، وكذلك علاقة الحزب بالحركات الاجتماعية، وأشارت إلى ضرورة البحث التفصيلي في نمط القيادة والعضوية والديمقراطية الداخلية في حزب العدالة والتنمية على ضوء التحولات العالمية والتصنيفات النظرية، وأخيراً ناقشت طبيعة النظام الحزبي التركي وإمكانيات تطوره إلى سياق الحزب المسيطر في إطار ديمقراطي والفرص والمخاطر المترتبة على ذلك. وأخيراً تشير الدراسة إلى أهمية العوامل الخارجية والدولية في تشكيل تجربة العدالة والتنمية وهي عوامل لا تهتم الأطر النظرية والمنهجية في دراسة الأحزاب بالتعرض لها تفصيلاً، ولكنها عوامل مهمة للغاية وربما يتوقف تطور النموذج التركي على العوامل الإقليمية والدولية، وقدرته على مواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الخارجية والاستفادة من الفرص المتاحة.

وبذلك يمكن تحديد وتلخيص الاتجاهات الحاكمة في تحليل حزب العدالة والتنمية التركي واستشراف مستقبله على النحو التالي:

أولاً: توجهات الحزب الأيدلوجية والفكرية.

ثانياً: إستراتيجيات الحزب تجاه الواقع المحلي والدولي.

ثالثاً: هيكلية الحزب ومدى مأسسته.

رابعاً: تأثير البيئة المحلية التركية على توجهات الحزب.

خامساً: تأثير البيئة الإقليمية على الحزب.

سادساً: أثر البيئة الدولية على الحزب.

الفصل الأول

أيدلوجيا حزب الحرية والعدالة التركي وأهدافه الإستراتيجية

بقلم: أحمد عمرو - باحث سياسي

يبدو مصطلح الأيدلوجيا متشبع الدلالة منذ نشأته غربياً، ومع تطور الأوضاع الاجتماعية والفكرية والسياسية يتطور المفهوم الدلالي للمصطلح، ومع نقله إلى العربية اكتسب مضامين جديدة.

ونستطيع القول إن الأيدلوجيا السياسية لحزب ما هي منظومة من الأفكار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يسعى الحزب لتحقيقها والتي يلتزم ويتقيد بها رجال الحزب ومفكروه السياسيون إلى الدرجة التي تؤثر على كلامهم وسلوكهم السياسي وتحدد إطار علاقتهم السياسية بالفئات والعناصر الأخرى.

لذلك يدور السؤال الرئيس لهذا البحث عن ماهية الأيدلوجيا السياسية لحزب العدالة والتنمية التركي وأثر ذلك على مستقبله السياسي.

وسيكون منهجنا استقرائياً حيث سأحاول الوصول للأيدلوجيا المتبناة من قبل الحزب بتجميع مفردات الممارسة السياسية، والخطابات المعلنة، للوصول إلى إطار كلي يوضح توجهات الحزب.

مقدمة مفاهيمية حول الإطار النظري للأيدلوجيا والهوية:

يقول عبد الله العروي: إن مفهوم الأيدلوجيا ليس مفهوماً عادياً يعبر عن واقع ملموس فيوصف وصفاً شافياً، وليس مفهوماً متولداً عن بدهيات فيجد حداً مجرداً، وإنما هو مفهوم اجتماعي تاريخي، وبالتالي يحمل في ذاته آثار تطورات وصراعات ومناظرات اجتماعية وسياسية عديدة. إنه يمثل «تراكم معانٍ»، وهكذا يستلزم كل نقاش حول مفهوم الأيدلوجيا الاطلاع على أصله وصيرورته[1].

---

(١) عبد الله العروي، مفهوم الأيدلوجيا، المركز الثقافي العربي، الطبعة الخامسة ١٩٩٣، ص٥.

وفي التقريب لموضوع بحثنا نستطيع القول إن الأيدلوجيا عبارة عن مجموعة من الرموز والمفاهيم المجردة التي يساعد اتباعها على تفسير الماضي ورواية الحاضر واستلهام المستقبل. إنها ذلك الوسيط المجرد الذي يصل الفرد بالجماعة التي ينتمي إليها والبيئة التي يعيش فيها. إنها ذلك الخيط الذي يربط الذات بالموضوع، والداخل بالخارج والذهن بالمادة[1].

فالأيدلوجيا هي مجموعة متماسكة بدرجة تزيد أو تنقص من الأفكار التي تضع أساساً للنشاط السياسي المنظم سواء قصد به الحفاظ على نظام القوة القائم أو تعديله أو الإطاحة به، ولذلك تتمتع كل الأيدلوجيات بالملامح التالية:

١) تقدم توصيفاً للنظام القائم عادة ما يكون في شكل رؤية كونية.

٢) تقدم نموذجاً للمستقبل المرجو أي رؤية عن المجتمع الصالح.

٣) تفسر كيف يجب ويمكن إحداث التغيير السياسي[2].

تعد الأيدلوجيا بشكل عام أحد عناصر التماسك المهمة داخل الحزب أو المجموعة أو الطائفة، وكلما قويت أيدلوجيا جماعة ما كلما استطاعت تجميع أكبر قدر من الأعضاء وإحداث ترابط فكري بينهم، والأيدلوجيا من هذا المنظور تتضمن ثلاثة عناصر أولها وصف الحاضر وتحليله، وثانيها صورة معينة للمثل الأعلى السياسي والاجتماعي المنشود، وثالثها الأداة أو الوسيلة التي تسمح بالانتقال من المجتمع الحاضر إلى المجتمع الذي تسعى إليه.

---

(١) الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص١٣٦.

(٢) أندرو هيود، ترجمة محمد صفار، مدخل إلى الأيدلوجيات السياسية، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص٢٢.

ويقدم البناء الفكري للحركة المعايير والقيم ويقصد بالمعايير القواعد المثلى للسلوك الذي يلتزم به الأعضاء أما القيم فتشتمل على البرنامج والأيدلوجيا، والبرنامج هو خطة التغيير وتشخيص الوضع الاجتماعي الذي تريد الحركة تحقيقه، أما الأيدلوجيا فهي الإطار الفكري الذي يبرر البرنامج وإستراتيجية الحزب.

وتنبثق قوة الأيدلوجيا من المشاعر التي تثيرها لدى الطاقات الإنسانية التي تحررها والعمل الذي تحثها عليه، وبذلك فإن «الأيدلوجيا تستهدف مباشرة التأثير على السلوك السياسي، فتتحول الأفكار من التجريد الفكري لتصبح أداة اجتماعية نشطة أي أيدلوجيا، وتطبق على مواقف محددة وتصبح أساساً للحزب أو الجماعة وبهذه الصفة تلحق الأيدلوجيات بكيانات سياسية معينة مثل: حركات منظمة، جماعات، أحزاب سياسية، إنها مذاهب تستهدف كسب الإيمان بها وتجعل الناس يقبلون أو يرفضون قدرهم السياسي ويحشدون جنودهم للدفاع عن النظام القائم أو الثورة عليه».

ومن ذلك فإن أيدلوجيا حركة ما تتضمن أهداف الحركة والغرض منها ووعودها بالإضافة إلى الانتقادات الموجهة للبناء الموجود الذي تهاجمه الحركة، وكذلك تضطلع الأيدلوجيا بمهمة تبرير أهداف الحركة وسلوكياتها السياسية والاجتماعية وترسم كذلك الأساليب والوسائل التي تنتهجها الحركة في تفاعلاتها داخل المجتمع.

المبحث الأول

أيدلوجيا حزب العدالة والتنمية وهويته السياسية

يصف الحزب نفسه في أدبياته المختلفة من الناحية السياسية بأنه «ديمقراطي محافظ» ولا نجد في أدبيات الحزب المكتوبة أو المصرح بها نصاً على أنه حزب إسلامي. لكن من جهة أخرى هناك العديد من السياسيات والمواقف والخطابات التي تؤشر بصورة واضحة على الأيدلوجيا الإسلامية للحزب.

ما بين المحافظة والإسلامية وصفان مشهوران لهوية حزب العدالة والتنمية، وفي الحديث عن كلا المصطلحين سنجد من الدلالات التي تشير إلى هوية الحزب، ولكن إثبات كل وصف سيحتاج إلى رؤية مختلفة للجذور وللمستقبل أيضاً. ولعلنا سنحاول المسير في كلا الطريقين لنحدد نقطة الالتقاء بينهما.

من المفيد ابتداء أن نشير إلى أن هناك اتجاهين دعويين داخل المجتمع التركي: اتجاه جماعة خدمة (حركة غولن) بما تحمله من مضامين وأفكار حتى وصفها بعض الباحثين بـ«الإسلام الاجتماعي» كاصطلاح مقابل للإسلام السياسي، وهي تركز مجالات اهتمامها في خدمة المجتمع ولا تهتم بالدخول في السياسة، والاتجاه الآخر الحركة الأربكانية، بما تمثله من رؤية شاملة وأحد أذرعها هو المجال السياسي وتكوين الأحزاب، ولأن المجال هنا ليس للحديث عن طبيعة الاختلاف بين التيارات والحركات الإسلامية في تركيا فإننا سنكتفي بالإشارة إليهما أثناء الحديث عن هوية حزب العدالة والتنمية وبما يخدم القضية الرئيسة للبحث.

معايير إدراج حزب العدالة والتنمية التركي في جماعات الإسلام السياسي[1]:

أول هذه المعايير كون قيادات الحزب خرجت من عباءة نجم الدين أربكان الذي يعرف أنه كان ممثلاً للإسلام السياسي التركي وعلاقاته بالإسلاميين وبالذات جماعة الإخوان المسلمون معروفة.

ثم يأتي الخطاب السياسي والجماهيري للحزب، ففي احتفالية بمناسبة المولد النبوي يقول أردوغان: «نحن لا نريد شباباً يتجول مسلحاً بسكاكين، وزجاجات المولوتوف الحارقة، ونبالٍ ليقذف بها كراتٍ حديدية؛ نحن نريد الاحترام والحب، وجيلاً يسير على هدي النبي الحبيب محمد ﷺ»[2]. وأضاف في الكلمة التي ألقاها خلال حفل توزيع جوائز مسابقة «السيرة النبوية» في مدينة إسطنبول: «نحن نريد جيلاً يمسك بقلم في يده ليكتب لنا سيرة نبي الهدى ورسول السلام على ورقة؛ ليقتدي بها في حياته. نريد جيلاً يعرف كتابه ونبيه، يعيش دينه كما ينبغي، وأن يكون على دراية بتاريخه وثقافته. وإنني سأشعر بالفخر باسمي وباسم الأمة والشعب التركي إذا حصلنا على جيل بهذا الشكل، لأنه سيكون الضامن لبقاء أمته واستمرارها».

وعن الانتخابات قال: «بعضهم يخرج ليتحدى القرآن، وآخرون يتحدون سنة النبي محمد ﷺ وهديه. ولا جرم أنهم يفعلون ذلك بذريعة الديمقراطية والحرية. لكن من المؤكد أن شعبنا سيلقنهم الدرس اللازم في الزمان المناسب»، مضيفاً: «هناك أشخاص تزعجهم أصوات الأذان بتركيا، ولا شك أن المكان المناسب للرد على أولئك هو صناديق الانتخابات الديمقراطية».

---

(١) سوف تتم مناقشة تفصيلية وتحليل وافٍ لمسألة هوية حزب العدالة والتنمية في فصل أيدلوجيا الحزب.

(2) https://www.youtube.com/watch?v=E4jDkZyWgU4.

وفي مهرجان انتخابي في مدينة إسطنبول وأمام قرابة مليونين من أنصاره، عاد أردوغان ليكرر قصيدة «مساجدنا ثكناتنا، قبابنا خوذاتنا، مآذننا حرابنا، والمصلون جنودنا، هذا الجيش المقدس يحرس ديننا»، وهي الكلمات التي دفعت الجيش للزج به إلى السجن عام ١٩٩٨ بتهمة التحريض على الكراهية الدينية[١].

وهناك معيار يتمثل في الإجراءات التي أخذتها حكومة الحزب نحو المزيد من رفع الحظر عن الممارسات الإسلامية مثل تخفيف القيود على الحجاب وإلغاء التمييز ضد خريجي مدارس الأئمة وغيرها، وتم تفسيرها من قبل الحزب في تحول نحو علمانية متسامحة بينما يفسرها العلمانيون بالأسلمة.

ثم تأتي دعوة رئيس البرلمان الصريحة بإدخال الشريعة في الدستور التركي.

وهناك أيضاً الإصرار الغربي خاصة في وسائل الإعلام ودوائر مراكز البحث والدراسات على أن الحزب هو أحد فصائل الإسلام السياسي.

من المعلوم أن أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي من بين نظرياته التي قال بها في هذا الكتاب ما أطلق عليه «تجديد شامل للهوية» حيث اعتبر أوغلو[٢] أن عملية تجديد شاملة للهوية في تركيا عنصر أساسي في بناء الإستراتيجية طويلة الأمد، وتتطلب هذه الإستراتيجية في نظر أوغلو بنية جيوثقافية من خلال التخلص من تأثير عمليات التصنيف غير المجدية التي تحصر تركيا بين الانتماء الأحادي لأوربا أو آسيا، وأهمية هذه الإستراتيجية تتمثل بحسب أوغلو في أنها تحول دون تمزق جيواقتصادي وجيوسياسي وجيوثقافي جديد، بل وينبغي النظر إلى هذه الوضعية باعتبارها وسيلة تكامل جيوسياسي وجيوثقافي وجيواقتصادي تعزز من دور تركيا الإقليمي والعالمي.

---

(١) إسماعيل جمال، هل بات الخطاب الديني سلاح أردوغان للفوز في الانتخابات التركية المتتالية؟، القدس العربي، أبريل ٢٠١٥: (http://www.alquds.co.uk/?p=329080).

(٢) العمق الإستراتيجي، ص٦٠٠.

ويؤكد أحد[1] تلامذة داود أوغلو أستاذ العلوم السياسية بهلول أوزكان الذي أمضى وقتاً في دراسة أكثر من ٣٣٠ مقالاً كتبها أوغلو بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ أن مفهوم الوحدة الإسلامية وليس العثمانية الجديدة هو المهم بالنسبة لداود أوغلو في رؤيته لمحاولات تركيا الاندماج مع القوى الغربية. وذلك عبر تكوين وحدة إسلامية في منطقة الشرق الأوسط المتعدد الأعراق تساهم في استقراره وتكون دافعة لتركيا لزيادة النفوذ في القارة الأوربية. ويشير إلى أن فكر داود أوغلو يقوم على منتصف المسافة بين انتقاد رؤية الرئيس التركي الأسبق تورغوت أوزال الموالية للغرب وأقرب إلى رؤية السلطان عبد الحميد الثاني في موضوع الوحدة الإسلامية. وبحسب أوزكان فإنه برغم أن رؤية الأخير كانت دفاعية في عهد ضعف الدولة العثمانية فقد كانت بالنسبة لداود أوغلو وسيلة للتوسع وزيادة النفوذ مشدداً على أن الوحدة الإسلامية بالنسبة لداود أوغلو هي وحدة إسلامية سنية لا مكان لإيران فيها.

وكمثال قريب على هذه الإستراتيجية حرصت تركيا ورئيسها أردوغان على التنديد بقضايا اضطهاد المسلمين فقد أدان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان صمت العالم تجاه تنفيذ حكم الإعدام بحق مطيع الرحمن نظامي زعيم الجماعة الإسلامية في بنجلاديش معتبراً أن الجهات التي تنتقد أحكام تركيا ضد الإرهابيين تصمت أمام إعدام نظامي[2] .

وقال معقباً على إعدام (مطيع) في كلمة ألقاها أمام حشد من المواطنين خلال مراسم افتتاح عدد من المشاريع الخدمية في ولاية قوجه إيلي شمال غربي البلاد إن «هذا الحادث لو وقع في الدول الغربية لأقاموا الدنيا لكن لأن المعدوم هنا زعيم مسلم لم ينبسوا ببنت شفة».

(١) باسم دباغ، أحمد داود أوغلو.. الأستاذ المنظر لتركيا القوة الإقليمية، صحيفة العربي الجديد، ٧/ ٥/ ٢٠١٦م: (http://cutt.us/AMwO).

(٢) الصباح التركية، ١٤/ ٥/ ٢٠١٦م: (https://goo.gl/3ukE2e).

وقد حذر الباحث الأمريكي من أصل تركي سونر جاغابتاي في مقال له نشره معهد واشنطون لسياسة الشرق الأدنى[1] من أنه في حين يمكن تجاهل تصريح معادٍ للغرب من قبل سياسي دنماركي باعتباره جنونياً قد يعتبر التصريح نفسه طبيعياً إذا أدلى به مسؤول مصري ولكن تركيا ليست الدنمارك ولا هي مصر، إنه البلد النادر الذي تشكل فيه التصريحات المعادية للغرب مواضيع ذات أهمية في الواقع نظراً لأنها تساعد على تشكيل هوية الناس.

ويلاحظ هذا الباحث[2] أنه قبل عام ٢٠٠٢ كانت الولايات المتحدة تحصل بصفة منتظمة على تصنيفات عالية من بين الدول التي يفضلها الأتراك. وقد أثارت دول قليلة أخرى تعاطفاً مماثلاً من بينها قبرص التركية وأذربيجان. وقد حصلت هذه الأخيرة على حوالي ٦٠ بالمائة في مرتبة الأفضلية. وفي ظل هذه الخلفية عبرت نسبة مثيرة للإعجاب تقدر بـ٥٢٪ من الأتراك في عام ١٩٩٩ - وهي نسبة شبه إجماعية في السياق التركي - عن وجهات نظر إيجابية حول الولايات المتحدة. وبحلول عام ٢٠٠٩ وحتى في أعقاب زيارة الرئيس الأمريكي أوباما لم يعبر عن الاستجابة نفسها سوى ١٤٪ فقط من الأتراك وفقاً لآخر استطلاعات للرأي أجراها مركز (بيو).

ويرجع الباحث ذلك إلى أن هذا الاتجاه المتراجع مرتبط بظاهرة حديثة في تركيا تشمل صعود النزعة القومية المعادية للغرب المشبعة بالأيدلوجيا الإسلامية.

كما يلاحظ الباحث أن الطموحات الداخلية تدمج السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية مع أصلها المعادي للغرب والمتأصل في ماضيها الإسلامي. ففي عام ١٩٩٧

(١) سونر جاغابتاي، معهد واشنطون، نوفمبر ٢٠٠٨: (https://goo.gl/dPpiR7).
(٢) معهد واشنطون، ٣/ ١٢/ ٢٠٠٩: (http: / /cutt.us /MvGn).

أُرغم سلف حزب العدالة والتنمية حزب الرفاه على الاستقالة من الحكومة عندما نشأ السخط الشعبي بفضل الدعم الغربي. وقد تعلم حزب العدالة والتنمية الدرس من هذه التجربة ومفاده أنه يتعين عليه الحفاظ على تأييد شعبي قوي. وللقيام بذلك يبدو أن الحزب يعتمد على التكتيك الشعبي لتعزيز وضعه الداخلي من خلال انتقاد الغرب، وهو أسلوب يبدو أنه حقق النجاح. وتماشياً مع المواقف المتمثلة بإضعاف الاتجاهات التركية تجاه الولايات المتحدة والغرب يُذكي حزب العدالة والتنمية الآن مشاعر قومية معادية للغرب لكسب تأييد واسع لسياسته الخارجية.

حزب العدالة بوصفه حزباً محافظاً:

عندما يصف الحزب نفسه بأنه ديمقراطي محافظ فهو لم ينحت لنفسه مصطلحاً جديداً، ففي العرف السياسي توجد الديمقراطية الليبرالية، وهي شكل من أشكال الديمقراطية التمثيلية التي تعمل وفقاً لمبادئ الليبرالية، أي حماية حقوق الفرد. ويتميز هذا الشكل من أشكال الحكم بتنافسية بين الأحزاب السياسية، والفصل بين السلطات في مختلف فروع الحكومة وسيادة القانون في الحياة اليومية كجزء من مجتمع مفتوح، وضمان الحماية المتساوية لحقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية لجميع الأشخاص. لتعريف النظام عملياً؛ الديمقراطيات الليبرالية غالباً ما تعتمد على دستور لتحديد صلاحيات الحكومة وتكريس العقد الاجتماعي.

والديمقراطية الاشتراكية أو الديمقراطية الاجتماعية هي أيدلوجيا سياسية تدعو إلى تدخل اقتصادي واجتماعي من قبل الحكومة لترسيخ العدالة الاجتماعية وصياغة سياسات للدفع باتجاه الدولة للرفاه، وتنظيم الاقتصاد بما يخدم المصلحة العامة، وإعادة توزيع المداخيل والثروات، مع الالتزام بالديمقراطية التمثيلية. وتتبنى الديمقراطية

الاشتراكية نظام الاقتصاد المختلط واقتصاد السوق الاجتماعي. وتهدف لتحسين حالات المساواة والديمقراطية والتضامن المجتمعي.

أما الديمقراطية المحافظة - المحافظة كفلسفة سياسية واجتماعية - فتشير إلى الحفاظ على المؤسسات الاجتماعية التقليدية في سياق الثقافة والحضارة، ويستخدم هذا المصطلح لوصف مجموعة واسعة من وجهات النظر. ليس هناك مجموعة واحدة من السياسات التي تعتبر عالمياً محافظة، لأن معنى المحافظة يعتمد على ما يعتبر تقليدياً في مكان معين ووقت. بشكل عام يعتبر الحزب الجمهوري الأمريكي محافظاً وبشكل تلقائي فإن الحزب الجمهوري من الناحية الاجتماعية ضد قوانين الإجهاض والسماح للشواذ بدخول المؤسسات العسكرية وغيرها من القضايا التي يعتبرها من تقاليد المجتمع الأمريكي. وكذلك حزب المحافظون في بريطانيا، وينسحب هذا الوصف على كثير من الأحزاب في العديد من دول العالم.

لقد أراد حزب العدالة والتنمية من خلال تبنيه للديمقراطية المحافظة إعادة تشكيل منظومة العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في تركيا، وذلك عبر تبني برنامج يقارب بين مكونات المجتمع والطيف السياسي الموجود، فيضع نفسه في وسطه على أساس القيم التركية المشتركة الجامعة لهذه المكونات. ومن أجل ذلك، تبنى أيدلوجيا (الديمقراطية المحافظة)؛ لإيجاد مفهوم يلتقي على أرضيته أعضاء الحزب ومؤيدوه من ذوي التوجهات الإسلامية، والتيار المحافظ، والقوميين، والليبراليين. لقد حول الحزب إمكانات التيار المحافظ إلى (مؤسسة).

لقد رأى الحزب أن الديمقراطية المحافظة «تجمع بين الاختلافات المجتمعية على أساس ثقافة التسوية في المجال السياسي»، وأن الحزب من خلال «سياسة الوحدة الحاضنة يضع نفسه كنقطة جامعة للأفراد القادمين من تيارات سياسية مختلفة على

أساس القيم والمبادئ الراسخة». وفي الوقت الذي يقدم الحزب نفسه على أنه الحافظ للتقاليد الوطنية والقيم الدينية، فإنه يعتبر نفسه (حزباً ديناميكياً) يستند إلى الخصائص الاجتماعية - الثقافية المحلية التركية، ويعمل كذلك على التغيير والتطور وفق الخصائص والممارسات العالمية. ولذلك، اختار مؤسسو الحزب طريقاً جديداً يسمح لهم بتبني أفكار أكثر انفتاحاً على جميع التيارات الموجودة في المجتمع، فلم يزل الحزب يؤكد على الهوية (المحافظة) التي تعني التزام القيم والتقاليد المشتركة للشعب التركي وتعزيزها، ومن بينها الإسلام، ويؤكد أيضاً على التحرير الاقتصادي والإصلاحات السياسية وتوسيع الحريات. وبهذا، صمَّم حزب العدالة والتنمية خطاباً سياسياً وهويةً تجمع بين المحافظة والديمقراطية، وحاول جمع ائتلافٍ عريضٍ على هذا الأساس.

يصف رجب طيب أردوغان الهوية السياسية لحزبه بـ(الديمقراطية المحافظة)، ويذكر أن «حزب العدالة والتنمية يهدف بهذه الهوية إلى إعادة تشكيل نظام قيمنا المحلية والراسخة عبر خط سياسي محافظ مواكب للمقاييس العالمية، وباقتباس فكره من تقاليدنا». فقد عرف المفهوم السياسي للديمقراطية المحافظة على النحو التالي: «السياسة ساحة للتوافق بين الفروق التي تشهدها الساحة الاجتماعية، ويجب أن تقوم السلطة السياسية على أساس الشرعية القانونية والدستورية والسياسية، ويجب ألا يظل الحكم السياسي رهن فرد أو مجموعة، بل يجب أن يقوم على أساس فكرة الحكومة والدولة المحددة، فالتيار المحافظ، يعارض التغيير الثوري، ويؤيد التغيير التدريجي، ويتخذ الاعتدال أساساً بدلاً من التعصب، ويؤمن بضرورة الحفاظ على التقاليد، والعائلة، والتجارب الاجتماعية التي جاءت من الماضي»[1].

---

(١) تركيا الإخوانية: ديمقراطية محافظة أم إسلامية؟، بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٤، على موقع ميدل إست أون لاين: (http://www.middle-east-online.com/?id=172962).

وتحدث عبد الله غل (الرجل الثاني في الحزب) عن التيار المحافظ التركي، ومكوناته في الحوار الذي أجراه معه هابيل تَجِيمَن (محرر الأخبار الخارجية بجريدة بوجون التركية)، قائلاً: «لا نعتقد أن حزب العدالة والتنمية بصدد البحث عن هوية سياسية، فقد أفصح عنها صراحة، وأفصح عن توجهاته الاجتماعية، والسياسية، فوصْفُ الهوية السياسية بالديمقراطية المحافظة، لم يدخل علم مصطلحات العلوم السياسية بتركيا عبر حزب العدالة والتنمية، ولكن يجب القول إن التيار المحافظ بدأ في تركيا مع وصول الحزب الديمقراطي إلى سدة السلطة في الخمسينات، ويمكن طرح التيار المحافظ على أنه موروث فكري أكثر من كونه نظرية»[1].

«ويمكن تقييم الهوية السياسية لحزب العدالة والتنمية في إطار ثلاثة أنماط أساسية تفصح عن مكونات البنية الاجتماعية والسياسية لتركيا، وهي: التيار الإسلامي، والقومية التركية، والتحديث التركي. كما يمكن تقييمها من منظور القاعدة البراجماتية للتيار المحافظ الذي يتشكل في إطار الديمقراطية الشائعة حالياً».

«فالعناصر الأساسية التي تكون بعد الهوية المحافظة لأيدلوجيا حزب العدالة والتنمية هي عبارة عن العناصر التي نشأت من استيعاب القيم الإسلامية، ومن الحاجة الملحة إليها في الحياة اليومية والسياسية، فقد قامت فلسفة التيار المحافظ على أساس حماية الميراث الوطني والثقافي، فالهوية السياسية لحزب العدالة والتنمية - التيار المحافظ - ذات طابع خاص بالواقع التركي».

لماذا اختار حزب العدالة والتنمية الديمقراطية المحافظة؟

١) إيضاح أن هوية الحزب لا تشكل تهديداً على المجتمع الدولي.

(١) المرجع السابق.

٢) إزالة مخاوف التيار العلماني من خلال هوية سياسية تبحث عن المشترك.

٣) طمأنة مؤيديه والتأكيد لهم أنه سيستمر في لعب دور أساسي تجاه السياسيات الإسلامية، باعتبارها أساس القيم المشتركة التي يهدف الحزب إلى تمثيلها[١].

التيار المحافظ لحزب العدالة والتنمية ليس بصدد حماية المؤسسات المتجذرة (العلمانية) وعلاقاتها، ولكنه بصدد الحفاظ على المبادئ والقيم المهمة حال حدوث عملية التقدم والتطوير، وبهذا المعيار فإن الديمقراطية المحافظة التي حرص حزب العدالة والتنمية التركي أن يصف بها نفسه كأيدلوجيا سياسية له، تعني بصفة أساسية الأخذ بالقيم الديمقراطية، من إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتداول السلطة والفصل بين السلطات وحرية التعبير.. إلخ، وفي الوقت نفسه المحافظة على قيم المجتمع التركي الثقافية والحضارية والتي هي بالضرورة بالنسبة للمجتمع التركي القيم والثقافة الإسلامية.

وهي محاولة من الحزب للخروج من دائرة وصف حزبه بالإسلامي، وخاصة أن هذا الوصف يلقي بظلال داخلية وإقليمية ودولية ستحمله تكاليف سياسية كبيرة، في الوقت نفسه فإن مصطلح الديمقراطية المحافظة سيكون مدخلاً مناسباً لتنفيذ كثير من المعطيات التي يريد الحزب أن يطبقها في المجتمع، خاصة أنه مصطلح سياسي متداول في الحياة السياسية الغربية، وتوصف به العديد من الأحزاب التي تمارس السياسة وتصل إلى السلطة في الغرب.

يرى البعض أنه وقبل نشأة حزب العدالة والتنمية فإن تياراً اجتماعياً وسياسياً عريضاً تشكل في تركيا عبر عقود، واهتم بالحفاظ على القيم والتقاليد والإرث التركي المشترك، وقد نما هذا التيار الذي عرف بـ(المحافظ) ليتجاوز تصور ثنائية (العلمانية – الإسلام)

---

(١) تركيا الإخوانية: ديمقراطية محافظة أم إسلامية؟، موقع ميدل إيست أون لاين، ١٦/ ٣/ ٢٠١٤: (http://www.middle-east-online.com/?id=172962).

التي عنت في أحيان كثيرة أن حضور أحدهما يعني إقصاء الآخر، وبخاصة في المجال العام. لقد تطور هذا (التيار) حتى انتقل من هامش الحياة السياسية إلى مركزها عبر تجارب مختلفة؛ فكان تياراً فضفاضاً عبَّر عن قوى تقليدية عامة، وعبرت عنه العديد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية مثل سعيد النورسي وعدنان مندريس وتورغوت أوزال، ثم تزايد زخمه ومكانته حتى أضحى الأبرز والأوسع في تركيا على المستويين الرسمي والشعبي مع اتخاذ حزب العدالة والتنمية الحاكم (الديمقراطية المحافظة) هويةً سياسية[1].

جاءت بداية ظهور التيار المحافظ كاستجابة للتحدي الذي تمثل في تأسيس الجمهورية الجديدة على يد أتاتورك واتخاذها العلمانية المتشددة أسلوباً لها يقوم على التغريب وتقليص السلطات الدينية والقطيعة مع ما أسمته حينها «التقاليد المتخلفة» قاصدة بذلك تحدي قيم المجتمع وإسلامه، كانت الاستجابة سريعة داخل المجتمع التركي إذ كانت تلك اللحظة هي بداية تشكل قوى مجتمعية تحاول رفض تلك السطوة العلمانية، وتدعو للعودة إلى الجذور الطبيعية للمجتمع، صحيح أن بدايات تلك القوى المحافظة بدت ضعيفة في السياسة والاقتصاد والإدارة الحكومية آنذاك، لكن قلب المجتمع متمثلاً في ريفه وأحيائه البعيدة عن المدنية كان لا يزال محتفظاً بقيمه الدينية وتقاليده وثقافته.

على صعيد الحركات المجتمعية والفكر الديني بدأ سعيد النورسي في بث رسائله الدينية، ما عرف وقتها برسائل النور، والتي اهتم فيها بتفسير القرآن وإثبات توافق الحقائق الإيمانية مع واقع الكون والتطورات الحديثة في العلوم، ليثبت ألا تعارض بينهما، ولينفي تهمةً تزعم أن الإسلام هو سبب تخلف تركيا.

---

(١) عماد قدورة، الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤، ص٩.

على الصعيد السياسي بدأت القوى المحافظة الانخراط في الحياة السياسية بعد دخول البلاد مرحلة التعددية الحزبية منذ نهاية الأربعينات من القرن الماضي؛ من خلال الحزب الديمقراطي الذي شكله عدنان مندريس، والذي كان في بدايته السياسية عضواً ونائباً برلمانياً عن حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك، لكنه انفصل عام ١٩٤٥ إلى جانب ثلاثة نواب آخرين ليشكلوا حزباً جديداً هو الحزب الديمقراطي بزعامته، متحدين إجراءات منع الأحزاب آنذاك. فشارك الحزب الجديد عام ١٩٤٦ في الانتخابات العامة، وحصل على ٦٢ مقعداً فقط، ثم عاد وشارك في انتخابات عام ١٩٥٠ ليفوز بأغلبية ساحقة شكل على إثرها مندريس حكومة جديدة وضعت حداً لهيمنة حزب أتاتورك، وبحسب الوثيقة التأسيسية للحزب الديمقراطي فإن المبادئ الأساسية للحزب هي كالتالي:

- تبني الأيدلوجيا المحافظة والديمقراطية لاحتضان جميع أطياف وفئات الشعب التركي.
- انتهاج الاقتصاد الليبرالي الحر، على العكس من المنهج الاقتصادي المغلق والمدول الذي كان يتبع الحزب الديكتاتوري حزب الشعب الجمهوري.
- السير على النهج الديمقراطي والمحافظة على القوانين الداعمة له واستصدار الجديد منها لتطويره[1].

واستطاع الحزب الديمقراطي دمج فئات كبيرة من الشعب في النظام السياسي، أما حزب الوطن الأم الذي تأسس في عام ٢٠٠٥، فقد أثر في السياسة المحافظة في تركيا بشكلٍ كبيرٍ متأثراً بشخصية أوزال ذي النشأة التقليدية الصوفية المحافظة وصاحب

---

(١) ٥٣ عاماً مرت على إعدام رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس، ١٨ سبتمبر ٢٠١٤، على موقع ترك برس: (http://www.turkpress.co/node/1896).

التعليم الغربي المتقدم. لقد جلبت تجربة هؤلاء وتأثيرهم ثقافة (الهامش) إلى (مركز) المجتمع، وأدت إلى ترسيخه كبديل محتمل من النزعة العلمانية المتشددة والثقافة الكمالية وهناك عامل اجتماعي - اقتصادي عميق لصعود المحافظة أيضاً، تمثل بالهجرة الكبيرة داخل البلاد منذ الستينات. فقد انتقل الناس من شرق ووسط الأناضول إلى الساحل الغربي، ومن القرى إلى المدن الكبرى. ولم يتكيف كثير من المهاجرين مع أسلوب الحياة في المناطق الحضرية، وبقوا محافظين على تقاليدهم وقيمهم القروية، فاستخدموا الشبكات التقليدية (الأسرة والروابط العائلية والدينية) التي غالباً ما شكلت لهم مورداً اقتصادياً وسنداً اجتماعياً؛ كنتيجة لروح التضامن التي تفي بها تلك الشبكات. لقد تزايد عدد هؤلاء وتأثيرهم مع مرور الوقت، فبعد أن كان يعيش نحو ٥٠٪ من السكان في المناطق الحضرية في بداية التسعينات، ارتفعت هذه النسبة حالياً إلى أكثر من ٧٥٪[(١)].

وبرغم ذلك، لم تكن هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة في المجتمع التركي وحدها كافية لتعزيز قوة التيار المحافظ أو لإحداث التحولات السياسية التي تشهدها تركيا حالياً. فعوامل التحول المجتمعية متنوعة وواسعة ومشتتة، وتبقى في حاجة إلى قوى منظمة وفاعلة وذات أهداف واضحة من أجل تحويل التغيرات الكامنة فيها إلى تأثير في المجتمع والدولة. وكما أسلفنا، أعطى تورغوت أوزال زخماً لهذا التيار قبل عقود، ولكن قوة الدفع الأكثر تأثيراً والأوسع انتشاراً جاءت مع إعلان حزب العدالة والتنمية اتخاذه المحافظة الديمقراطية» هوية سياسية رسمية له.

بجانب هذا التحول الاجتماعي والديمغرافي كان التيار الإسلامي الأوسع، وهو التيار النورسي الذي أسسه سعيد النورسي وكانت رسائل النور أكثر إنتاجه العلمي

---

(١) عماد قدورة، الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤م، ص٧.

انتشاراً، يسير في الاتجاه نفسه وهو دعم التيار السياسي المحافظ دون الدخول في السياسة أو تكوين أحزاب. فقد حدد سعيد النورسي موقفه السياسي في رسالة بعث بها إلى جلال بأيار رئيس الجمهورية التركية آنذاك قال فيها: «إننا لا نجعل الدين أداة للسياسة فليس لنا غاية إلا رضاه تعالي، ولن نجعل الدين أداة لا للسياسة ولا للسلطة ولا للدنيا برمتها هذا هو مسلكنا. وقد تحقق لدى أعدائنا، أنهم على الرغم من تدقيقاتهم المغرضة طوال ثلاث سنوات في ثلاثة أكياس مليئة بالكتب، لا يستطيعون إدانتنا، بل لا يجدون مبرراً للأحكام الاحتياطية التي حكمونا بها، وحيث إنهم لم يجدوا أي شيء علينا فقد بطلت دعوى الاستئناف فنحن لا نجعل الدين أداة للسياسة بل نتخذ السياسة آلة للدين ونجعلها في وئام معه»[1].

وفي إجابته على سؤال وجه إليه حول سبب دعمه للحزب الديمقراطي قال: «إذا سقطت حكومة الحزب الديمقراطي فسيتولى السلطة حزب الشعب الجمهوري أو حزب الأمة والحال أن الجنايات التي ارتكبها الفاسدون من الاتحاد والترقي والقسم الأعظم من الجرائم التي نفذها رئيس الجمهورية الأول بموجب معاهدة سيفر طوال خمس عشرة سنة تحت ضغوط ومكائد سياسية كثيرة كل هذه الأمور حملت على حزب الشعب الجمهوري، لذا فإن هذه الأمة التركية العريقة لن تمكن بإراداتها ليتولى حزب الشعب السلطة، ذلك لأن حزب الشعب إذا تولى السلطة فإن القوة الشيوعية ستحكم في البلاد تحت اسم الحزب نفسه، علماً بأن المسلم يستحيل عليه أن يكون شيوعياً بل يصبح إرهابياً فوضوياً ولا موضع لمقارنة المسلم بالأجنبي، ولأجل الحيلولة دون وصول حزب الشعب إلى السلطة والذي يشكل خطراً رهيباً على حياتنا الاجتماعية وعلى الوطن أعمل

(١) د. صبري توفيق همام، الأحزاب السياسية والدينية في تركيا، العدد ٢٤، بتاريخ ٥/ ٥/ ٢٠١٢م: (http://democracy.ahram.org.eg/News/275/Subscriptions.aspx).

على المحافظة على الحزب الديمقراطي باسم القرآن والوطن والسلام»[1].

أما حركة فتح الله غولن، وهي وريث النورسية، فكانت تدعم الاتجاه المحافظ دون الاتجاه الإسلامي السياسي حتى إن الحركة رفضت دعم أربكان ذي التوجه الإسلامي، وقامت في الوقت نفسه بدعم حزب الوطن بزعامة أوزال. لذا فاتجاه حركة غولن السياسي هو اتجاه محافظ لذلك كان من الطبيعي أن يدعم حزب العدالة والتنمية في البداية باعتباره حزباً محافظاً فتلك الحركة عملياً هي أحد مكونات الاتجاه المحافظ داخل تركيا، قبل أن تنقلب على الحزب بعد ذلك.

فاتجاه سعيد النورسي ومن بعده غولن كان ينأى بنفسه عن السياسة ومن طرف خفي كانوا يدعمون الأطراف المحافظة التي ترى الإسلام مكوناً للهوية التركية، دون أن تكون هناك رؤية شاملة لعملية التغيير، وهو الأمر الذي طرحه أربكان بقوة وعبر عنه في كتابه (مللي جوروش).

من خلال القراءة السابقة يرى بعض الباحثين أن حزب العدالة والتنمية هو حزب محافظ، بحسب أدبياته وتصريحات زعمائه، وأنه نتاج طبيعي للمجتمع وأن جذوره تعود للحزب الديمقراطي بقيادة مندريس أول من أعاد الأذان بالعربية ومن بعده تورغوت أوزال من حزب الوطن الأم، وللتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية التي حركت المجتمع التركي التي دفعت بالتيار المحافظ من الهامش إلى المركز وأن حزب العدالة والتنمية جاء تعبيراً عن تطلعات تلك القوى كلها، وهذا الوصف التحليلي يقطع صلة الحزب بالأحزاب الإسلامية، ويربطه بالأحزاب المحافظة التي ترى الإسلام مكوناً أساسياً من مكونات الهوية التركية لكن لا تراه المكون الوحيد أو الذي يجب أن يسطر في نهاية المطاف على شئون الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

---

(١) بديع الزمان النورسي، الملاحق، ترجمة إحسان قاسم الصالحي، سوزان للنشر بالقاهرة، ١٩٩٢.

حزب العدالة بوصفه حزباً إسلامياً:

في قراءة لخطابات رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء السابق داود أوغلو وكثير من رموز حزب العدالة والتنمية نجدها مفعمة بالمشاعر الإسلامية، وتحمل الكثير من الإشارات إلى رموز تاريخية وقيم إسلامية، ومن ذلك موقف الحزب الصارم تجاه الغرب فيما يتعلق بالظلم الواقع في الشرق الأوسط والناجم عن النظام الدولي، وقد تجلى هذا الموقف عندما انتقد أردوغان إبان رئاسته للوزراء الدول الغربية في دعمها غير المسؤول للكيان الصهيوني، وتجاهل الظلم الذي يتعرض له المسلمون بسبب ظاهرة (الإسلاموفوبيا). وفي صدد الخطابات الإسلامية والقومية، يلاحظ أن أردوغان يستخدم كثيراً في خطاباته كلمة (الحضارة)، ومما لا شك فيه أن هذا المصطلح يعد مصدر القيم الوطنية والروحية، وهو رمز الانتماء إلى العالم الإسلامي. فمفهوم الحضارة يشغل حيزاً مهماً في أيدلوجيا حزب العدالة والتنمية، ويلاحظ أن سياسات حزب العدالة والتنمية الخارجية تضفي الشرعية على سياسة التضامن الإسلامي، وهو ما أكده خطاب رئيس الوزراء أردوغان في جامعة القاهرة، واستخدام مفاهيم مثل (أخوة المدن) و(الحضارة المشتركة)، وهو ما أنعش وجدد الخطاب الحضاري الإسلامي. ومما ذكره الرئيس أردوغان في خطابه: «تماماً كما أن مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والقاهرة، والإسكندرية، وبيروت، ودمشق، وديار بكر، وإسطنبول، وأنقرة هي إخوة لبعضها البعض، فليعلم العالم وليفهم أن رام الله، ونابلس، وأريحا، ورفح، وغزة، والقدس هي أيضاً إخوة، لا ينبغي إساءة تفسير الصمت الذي ساد في أرجاء هذه المنطقة لقرن تقريباً، وليعلم الجميع أنه عاجلاً أو آجلاً، سيحاسب القتلة على ذبح الأطفال في غزة بوسائل غير إنسانية».

وطغت المظاهر الإسلامية على الدولة الرسمية خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير، حيث باتت زوجات كبار قادة الجمهورية يظهرن بالحجاب الذي أُدخل إلى البرلمان للمرة

الأولى أيضاً، في حين يحرص أردوغان وداود أوغلو ووزراؤه على المشاركة في صلاة الجمعة بشكل دوري، وباتت تلاوة آيات من القرآن الكريم الفقرة الأولى في افتتاح المشاريع الضخمة في الدولة، فيما يستدل كبار قادتها في خطاباتهم بالآيات والأحاديث النبوية. وفي احتفالية بمناسبة المولد النبوي قال أردوغان: «نحن لا نريد شباباً يتجول مسلحاً بسكاكين، وزجاجات المولوتوف الحارقة، ونبالٍ ليقذف بها كراتٍ حديدية؛ نحن نريد الاحترام والحب، وجيلاً يسير على هدي النبي الحبيب محمد ﷺ». وأضاف في الكلمة التي ألقاها خلال حفل توزيع جوائز مسابقة (السيرة النبوية) في مدينة إسطنبول: «نحن نريد جيلاً يمسك بقلم في يده ليكتب لنا سيرة نبي الهدى ورسول السلام على ورقة ليقتدي بها في حياته. نريد جيلاً يعرف كتابه ونبيه، يعيش دينه كما ينبغي، وأن يكون على دراية بتاريخه وثقافته. وإنني سأشعر بالفخر باسمي وباسم الأمة والشعب التركي، إذا حصلنا على جيل بهذا الشكل، لأنه سيكون الضامن لبقاء أمته، واستمرارها».

وعن الانتخابات، قال: «بعضهم يخرج ليتحدى القرآن، وآخرون يتحدون سنة النبي محمد ﷺ وهديه. ولا جرم أنهم يفعلون ذلك بذريعة الديمقراطية والحرية. لكن من المؤكد أن شعبنا سيلقنهم الدرس اللازم في الزمان المناسب»، مضيفاً: «هناك أشخاص تزعجهم أصوات الأذان بتركيا، ولا شك أن المكان المناسب للرد على أولئك هو صناديق الانتخابات الديمقراطية».

وفي مهرجان انتخابي في مدينة إسطنبول وأمام قرابة مليونين من أنصاره، عاد أردوغان ليكرر قصيدة «مساجدنا ثكناتنا، قبابنا خوذاتنا، مآذننا حرابنا، والمصلون جنودنا، هذا الجيش المقدس يحرس ديننا»، وهي الكلمات التي دفعت الجيش للزج به إلى السجن عام ١٩٩٨ بتهمة التحريض على الكراهية الدينية(١).

(١) إسماعيل جمال، هل بات الخطاب الديني سلاح أردوغان للفوز في الانتخابات التركية المتتالية؟، القدس العربي، ٢٠/ ٤/ ٢٠١٥: (http://www.alquds.co.uk/?p=329080).

وكل تلك الخطابات والمواقف تؤيد إلى حد كبير أن حزب العدالة والتنمية حزب إسلامي.

بالإضافة أنه أحد تجليات الظاهرة السياسية الإسلامية في تركيا وابن شرعي لها، ولبنة حزب العدالة والتنمية الأولى تربت في هذه المدرسة من لدن نشأتها الأولى، حزب النظام الوطني ثم السلامة إلى غيره من الأحزاب الإسلامية، فهي لم تأت من فراغ بل هي إفراز طبيعي لها. بجانب ما ذكرنا من سياق المواقف السياسية والخطابات والأحاديث التي تظهر الجوانب الإسلامية في الحزب.

وفي هذا السياق نستطيع أن نقول إن نجم الدين أربكان هو صاحب فكرة الأحزاب الإسلامية في تركيا فقبله كانت الساحة السياسية الحزبية في تركيا لا تحتوي على أحزاب تطرح رؤيتها من خلال أيدلوجيا إسلامية، طرح أربكان رؤيته الإسلامية بشكل شامل وأقرب إلى الوضوح في كتابه المسمى (مللي جورروش) أو (الفكر الوطني) ويعد هذا الكتاب المرجع الأساسي للحركة الأربكانية من خلال أحزابها السياسية ومؤسساتها المختلفة.

وجدير بالذكر أن ذلك الكتاب (مللي جورروش) يطرح مشروعاً حضارياً شاملاً ولعله من الخطأ الظن أن الحركة الأربكانية لا يمثلها سوى الحزب السياسي فقد انبثق عن ذلك المشروع الحضاري العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية التي تسعى لتطبيق ذلك المشروع في مجالاته المتعددة الاقتصاد والتعليم، وشئون المجتمع، والتصنيع، والتجارة والإدارة والقانون والشباب وغيرها، ولذا فالحزب السياسي الذي يعمل تحت مظلته (الأربكانية) لا يمثل سوى المرآة السياسية الرسمية التي تنعكس فيها نتاجات المنتمين إلى مشروع (الفكر الوطني)، خاصة وأن ذلك المشروع له هيئة مؤسسية كبرى تتخذ من ألمانيا مقراً لها ويعد نجم الدين أربكان رئيساً روحياً لها وتسعي تلك الهيئة لتشكيل تنظيم عالمي لها في البلدان الأخرى خاصة أوربا الغربية وأمريكا.

فمشروع نجم الدين أربكان هو مشروع نهضوي له روافده الفكرية والحضارية وينظر للدولة الإسلامية الكبرى. وبرغم أن حركة الفكر الوطني قد بدأت صوفية المشرب إلا إنها قد نمت وتغذت وتطورت على أفكار الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، والتي تأتي في مقدمتها حركة الإخوان المسلمون، ونهلت من كتابات منظري هذه الحركات وقادتها مثل حسن البنا، وسيد قطب، وأبي الأعلى المودودي، وأبي الحسن الندوي، وغيرهم.

فأسس أربكان حزب النظام الوطني في يناير ١٩٧٠، وهو أول حزب سياسي ذي مرجعية إسلامية. وكان برنامج الحزب برنامجاً يعبر عن الشريعة الإسلامية ومقاصدها تعبيراً واضحاً، حيث نادى بإلغاء الربا، وتغيير نظام الضرائب والقروض وهاجم الماسونية والشيوعية، وتم إغلاق الحزب بعد انقلاب ١٩٧١ بتهمة معاداة العلمانية.

ثم شرع أربكان في تكوين حزب جديد تحت مسمى السلامة الوطني وبرغم أن حزب السلامة الذي أسسه أربكان لاحقاً لم يختلف في برنامجه ومنطلقاته وأهدافه عن الحزب الأول إلا إن لغته وخطابه كانا أقل حدة؛ ما مكنه من المشاركة في تشكيل ثلاث حكومات ائتلافية خلال عقد السبعينات. وبهذه الكيفية انتقل الإسلاميون إلى داخل بنية النظام السياسي، وتجاوزوا الساحتين الفردية والاجتماعية وصاروا أكثر واقعية في ممارسة العمل السياسي، وتم إغلاق هذا الحزب أيضاً في انقلاب ١٩٨٠ بتهمة معاداة النظام العلماني، وتم حظر أربكان من ممارسة العمل السياسي لمدة ١٠ سنوات مع عدد من قيادات الأحزاب الأخرى.

ومن ثم لم يكن نجم الدين أربكان هو فقط زعيم الحزب بل كان الأب الروحي لهذه الحركة وشيخها، وكان أتباعه يطلقون عليه لقب (خوجة) أي (الشيخ) في الثقافة

التركية، ويطلقون عليه أيضاً (المجاهد أربكان)، حيث كان يملك في يديه زمام الحركة جميعها ويأتمر الجميع بأمره.

وبانتهاء فترة الحكم العسكري عام ١٩٨٣ عادت الحياة النيابية وتأسست الأحزاب السياسية مرة أخرى، ودفع أربكان بأحد أصدقائه لتأسيس حزب الرفاه، ليتشكل بذلك ثالث أحزاب حركة الفكر الوطني، وظهر حزب الرفاه ببرنامج سياسي جديد تحت عنوان «النظام العادل»، ويعبر هذا النظام عن طرح اقتصادي ينطلق من أسس إسلامية.

واستخدم حزب الرفاه أساليب وخطاباً جديداً في برنامجه الانتخابي في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٤، والبرلمانية عام ١٩٩٥، حققت له فوزاً كبيراً في الانتخابات وجعلته يشكل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم عام ١٩٩٦، تولى أربكان فيها رئاسة الوزراء.

وقد أبدى إصرار حزب الرفاه على تطبيق برنامجه الاقتصادي وخاصة تفعيل مجموعة الدول الإسلامية الثماني، وزيارته للدول الإسلامية، وكذلك زيادة نبرة الخطاب الإسلامي، خاصة بعد وصوله إلى السلطة ودعوته مشايخ الطرق الصوفية لحفل إفطار برئاسة الوزراء، إلى جانب عديد من المظاهر الإسلامية التي شجعها على الازدياد والانتشار؛ كل هذه العوامل أدت إلى قيام المؤسسة العسكرية بانقلاب جديد ضد حكومته في ٢٨ فبراير ١٩٩٧ عُرف بالانقلاب الأبيض أو بالانقلاب ما بعد الحداثي من خلال إصدار مجلس الأمن القومي لمجموعة من القرارات استهدفت في مجملها تصفية الحركة الإسلامية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

ويمكن القول إن المؤسسة العسكرية كانت تدرك تماماً وهي تخطط لإغلاق حزب الرفاه أنه سيعيد تشكيل نفسه مرة أخرى في حزب جديد، إلا إنها أرادت إحداث ارتباكات تنظيمية وأيدلوجية داخل صفوف أعضاء الحزب تدفعهم نحو إحداث

مراجعات وإعادة تخطيط أولويات الحزب ومواقفه السياسية من جديد، وتوجيه رسالة إلى التيار المعتدل داخل الحزب للثورة على قياداته واتخاذ صفوف القيادة؛ وبذلك تتمكن المؤسسة العسكرية من التعامل مع قيادات الحزب الجديد الأكثر مرونة، وتوجيه مساراتها في إطار رؤية الدولة وسياساتها الداخلية والخارجية.

وبعد فترة قليلة تشكل حزب الفضيلة في ١٧ ديسمبر ١٩٩٧ برئاسة رجائي قوطان ليصبح الحزب الرابع في سلسلة أحزاب حركة الفكر الوطني، ولكنه أغلق في ٢٢ يونيو ٢٠٠١ بتهمة معاداة العلمانية أيضاً.

وقد أدت الخلافات المتفشية منذ فترة داخل حزب الفضيلة إلى انشقاق داخلي، فأسس أعضاء حزب الفضيلة حزبين منفصلين: الأول هو حزب السعادة الذي استمرت إدارته الفعلية من قِبَل أربكان المحظور من ممارسة السياسة، وواصل مسيرته بالنهج ذاته الذي تبنته الأحزاب الأربكانية السابقة، ليصبح حتى الآن خامس هذه الأحزاب وآخرها. والحزب الآخر كان حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان الذي تأسس في ١٤ أغسطس٢٠٠٢.

لماذا شكل الشباب حزب العدالة والتنمية ولم ينضموا إلى حزب السعادة؟

لا شك أن عقد التسعينات، بما طرأ عليه من تحولات عالمية قد ترك تأثيره على الحياة السياسية في تركيا أيضاً. فمع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي تضاءلت الشعارات المناهضة للمد الشيوعي التي تبنتها القوى الإسلامية في تركيا، فقد كان النظام التركي يتيح هامشاً من الحرية للتيارات الإسلامية من أجل مجابهة المد الشيوعي، ومع سقوط الاتحاد السوفيتي بدأت حملة التضييق على التيارات الإسلامية في تركيا وبدأ النظام يضيق من الهامش السياسي المتاح أمام الأحزاب الإسلامية.

ولعل هذا التحول وتلك الظروف هو ما جعل بعضاً من القيادات الشابة في حزب الرفاه تعيد النظر والتفكير في إستراتيجيات الحزب برؤية تتناسب مع فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما اصطدم مع شخصية الزعيم أربكان، زعيم النضال السياسي في تلك الفترة. غير أن تجربة حزب الفضيلة كشفت عن مشاكل عميقة داخل حركة الفكر الوطني، وعبَّرت عن شرخ كبير بين الحزب والجماعة داخل الحركة. فعلى المستوى الخطابي كان حزب الفضيلة يحاول تقديم نفسه في مظهر حداثي قدر الإمكان؛ فيؤكد على مبادئ حقوق الإنسان، والديمقراطية، ودولة القانون. غير أنه على المستوى التنظيمي كان يواصل بإصرار الحفاظ على مضامينه القيمية، ونمط (الجماعة) في إدارته الداخلية؛ فكان أربكان هو الرجل الوحيد صاحب القرار الأخير في كل صغيرة وكبيرة داخل الحزب، برغم أنه لم يكن رئيساً لحزب الفضيلة بسبب الحظر السياسي المفروض عليه آنذاك.

وفي ذلك الوقت كان الصراع بين تيارين داخل حزب الفضيلة قد بلغ أشده، حيث ازداد عدد الموالين لتيار الشباب ممن يمثلون جيل الوسط وجيل الشباب في الحزب، وأخذوا يطالبون بإجراء تغييرات كبيرة في سياسات الحزب الداخلية والخارجية بأن يخفف من خطابه ولغته الإسلامية الواضحة، وأن يكون لجيل الوسط دور في إدارة سياسات الحزب. وللمرة الأولى اتفق أنصار التيار التجديدي على أن يختاروا من بينهم زعيماً يمثلهم في المؤتمر العام الأول لحزب الفضيلة لينافس على رئاسة الحزب، فوقع اختيارهم على عبد الله غل.

مع انقلاب العسكر في نوفمبر ١٩٩٧ بدأ الخلاف ومن ثم الانقسام داخل الحركة الإسلامية التركية (مللي جورروش)، حيث ثار التساؤل: هل نبقي على مشروع النظام العادل أو الأربكانية الذي تسبب في الانقلاب؟ أم نبدأ تفاهماً مع القوى الكبرى الأمريكية والغربية؟

لقد دخلت الحركة طريقاً طويلاً من الخلافات وتباينت وجهات النظر داخل الحزب واحتدم النقاش حول تلك القضية، وفي الأخير تمايز تياران: الأول يمثله المقربون من أربكان والقادة التاريخيين للحركة، والثاني يمثله الجيل الأصغر سناً والأكثر برجماتية. وأراد التيار التجديدي إجراء انتخابات حرة داخل حزب الفضيلة في مؤتمره العام لاختيار قيادته الجديدة، ورشحوا عبد الله غل ليخوض باسمهم هذه الانتخابات. فقام عبد الله غل بالذهاب إلى أنقرة لمقابلة أربكان لإقناعه بوجهة نظره، واستمع أربكان إلى عبد الله غل حتى انتهى من حديثه، ثم أخذ يشرح له مدى أهمية حركة الفكر الوطني فقال: «إن حركة الفكر الوطني وُجدت من أجل تحقيق السعادة للبشرية كلها، وهذه الدعوة حمل ثقيل. وأنت لا تزال حديث عهد بالعمل السياسي. وطبيعي ألا ترى بعض الحقائق». ثم بذل أربكان جهوده من أجل حشد قيادات الحزب التي ستصوت في ذلك المؤتمر العام، وطلبهم في المركز العام بأنقرة، وتحدث مع كل منهم على حدة، وطالبهم بقطع الطريق على عبد الله غل ومجموعته. وأسفرت الانتخابات الداخلية عن نتيجة أذهلت الجميع؛ فقد فاز رجائي قوطان برئاسة الحزب بفارق ضئيل بحصوله على ٦٣٣ صوتاً أمام عبد الله غل مرشح التيار التجديدي الذي فاز بعدد ٥٢١ صوتاً. وبرغم ذلك فقد أعلن التيار التجديدي بزعامة عبد الله غل انصياعهم للإدارة الجديدة والعمل تحت إمرتها. استمر الخلاف أربع سنوات تقريباً، وحين جرى حل حزبها الجديد الرابع (الفضيلة)، خرج الخلاف إلى العلن وانفصل التيار الثاني، وأسسوا حزباً مستقلاً (العدالة والتنمية). فيما أسس القادة التاريخيون حزب (السعادة) الوارث الحقيقي للمشروع الأربكاني[١].

كانت الأحزاب السياسية التي أسسها أربكان بداية من حزب النظام الوطني، ثم حزب السلامة، وحزب الرفاه، وحزب الفضيلة أحزاباً تحمل طبيعة وهوية (الجماعة)،

---

(١) حسام تمام، أربكان وأردوغان.. تناقض أم تكتيك؟ الإسلاميون الأتراك.. الانقسام على المشروع.

وبرغم أنها كانت من حيث الشكل القانوني أحزاباً سياسية لها برامجها، وتخوض غمار الانتخابات بأنواعها، وتشارك في تشكيل الحكومات إلا إن بنيتها الداخلية وطبيعة أعضائها ومناط الترقي داخل هياكلها الإدارية كانت تعتمد اعتماداً شبه كلي على آليات ومبادئ العمل داخل (الجماعة).

وبهذه الرؤية التحليلية يرى البعض أن حزب العدالة والتنمية هو حزب إسلامي الجذور والتوجه، وأنه جاء من رحم الحركة الأربكانية نشأ من خلالها وتربى على أفكارها، لكن ولطبيعة البيئة السياسية في تركيا، فقد أدرك مؤسسو وقادة الحزب طبيعة النظام السياسي التركي، وأيقنوا أن ذلك النظام العلماني لم يؤسس في الأصل ليقبل بحركة سياسية تتبنى الأيدلوجيا الإسلامية، وأغلق على مدار تاريخ الجمهورية كل الأحزاب التي تبنت هذه الأيدلوجيا. أراد الحزب أن يدخل الحياة السياسية دخولاً يتيح له ممارسة السياسة بشكل أرحب إلى حين إحداث تغيير في البيئة المجتمعية والسياسية الداخلية في تركيا كذلك تحين الفرص على الساحة الدولية. وفي الحقيقة فإن حزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب أردوغان استعملا تكتيكاً بالغ الذكاء في مواجهة المؤسسة العلمانية القوية، وفي مواجهة تحالف عسكري بين الجيش التركي والكيان الصهيوني وفي مواجهة التزامات تركيا بعضوية حلف الأطلسي.

وما بين المحافظة والإسلامية أرى أنه حزب العدالة والتنمية تعامل بذكاء مع البيئة السياسية التركية ورأى أن لا يجهر بإسلاميته، وأن يحاول تفكيك تلك المنظومة المعقدة شيئاً فشيئاً، وأن أردوغان ورجاله تمتعوا بقدر هائل من الذكاء والقدرة على المناورة، وكذا كان معهم من الطهارة والنظافة وحسن الأداء الاقتصادي الذي نهض بتركيا اقتصادياً فحصلا على ثقة الشعب التركي في مقابل فساد ورشوة وإهمال ضربوا كل الأحزاب التركية العلمانية، ومن ناحية أخرى فإن رغبة الأتراك في دخول البيت الأوربي كانت

فرصة لحزب العدالة والتنمية لاستخدام الشروط الأوربية في إطلاق المزيد من الحريات وتقليص دور المؤسسة العسكرية، ولم تكن عين الحزب على دخول البيت الأوربي بقدر ما كانت عيونهم على تغيير الظروف الموضوعية والدستورية في تركيا لصالح المزيد من الحريات والحد من ديكتاتورية العسكر والعلمانيين. وفي خلال تلك المسيرة تعرض حزب العدالة والتنمية لمحاولات عرقلة أكثر من مرة، وتمت إحالة أوراقه إلى القضاء التركي العلماني، الذي كان من الممكن جداً أن يصدر قراراً بحل الحزب في أزمة الحجاب المعروفة، ولكن الخوف من تدهور تركيا، بل وتفككها كانا حائلين دون ذلك، لأن الغرب وأمريكا أدركا أن غياب حزب العدالة والتنمية يعني إلغاء المكتسبات الاقتصادية في تركيا، ويمكن أن يؤدي إلى تفكك تركيا، ومن ثم زيادة المناخ المواتي للإرهاب، وهكذا استغل أردوغان ورجاله خوف أمريكا من الإرهاب في الاحتفاظ بالسلطة، وعدم السماح للقضاء التركي بحل الحزب. بل لعل تلك النقطة ذاتها التي أدركها أردوغان مبكراً، كانت هي القاعدة التي ارتكز عليها أردوغان في الهجوم على الكيان الصهيوني، والاستمرار في قضم صلاحيات العسكر ومجلس الأمن القومي التركي وتغيير التركيبة الداخلية لتركيا لصالحه. وفي الحقيقة فإن تجربة أردوغان ورجاله هي تجربة تستحق الدراسة لكل الأحزاب السياسية عامة والأحزاب الإسلامية خاصة. على مستوى آخر فإن أردوغان الذي وبخ بيريز بشدة في المنتدى العالمي وانسحب من الاجتماع عندما هاجم بيريز الفلسطينيين، وهو ما لم يفعله أي زعيم عربي ولا حتى الأمين العام للجامعة العربية، وكذلك المساعدات التركية السخية لشعب غزة، ثم تسيير قافلة سفن الحرية، وما حدث فيها من استشهاد تسعة من الأتراك أعطى الرجل فرصة للضغط على الكيان الصهيوني من ناحية، مستنداً إلى الشعور القومي التركي وتقليص مساحة التعاون العسكري معه وهو أمر لم يكن يقدر عليه لولا تصرف الكيان الصهيوني الأحمق حيث إنه كان من ركائز وتقاليد المؤسسة العسكرية التركية، قد حقق لنفسه ولحزبه ولتركيا

سمعة عالمية في الشارع الإسلامي، باعتباره الزعيم الوحيد الذي يدافع عن الفلسطينيين في حين انبطح معظم الزعماء العرب أو تراخوا أو تواطؤا مع الكيان الصهيوني وأمريكا، وقد رحب الشارع الإسلامي بأردوغان بشدة لأن تركيا سنية وليست شيعية مثل إيران ومعروف أن ٩٠٪ من المسلمين هم من السنة، ومن المعروف أيضاً أن الكثيرين من السنة يرتابون من الممارسات الإيرانية باعتبارها نوعاً من المشروع الشيعي على حساب السنة حتى لو كانت ممارسات ظاهرها الصحة فباطنها استقواء الشيعة. هذه الفرصة التاريخية لم تأت لأردوغان إلا لأنه يستحقها، فالفرص لا تأتي إلا لمن يستحقها. بعد تعديل الدستور وظهور ملامح جمهورية تركية جديدة ونهاية الجمهورية الكمالية العلمانية ظهر الحديث بالطبع عن العثمانيين الجدد، وهو مصطلح استخدمه الكتاب الأتراك أولاً ثم انتشر في تحليلات عربية وأوربية وأمريكية سواء على مستوى الإعلام أو مراكز التحليل، بل إن البعض استعاد الحلم التاريخي للمسلمين في استعادة الخلافة من جديد، وبالطبع فإن هذا الحلم مشروع ولكنه لا يزال غير واقعي حتى الآن وإلى مستقبل معين، ولكن القدر المتحقق حتى الآن أن تركيا تملأ الفراغ، وتقود عملية التعبير عن مظالم المسلمين في العالم، وأن ذلك أمر مرحب به من المسلمين في ظل غياب الدور العربي، والخوف من الدور الإيراني الشيعي، فحزب العدالة والتنمية أصبح يعيد التوجه وبناء العلاقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي، وهو أمر له ما بعده بالطبع[1].

(١) محمد مورو، العثمانيون الجدد، ٢٣/ ١٠/ ١٤٣١هـ موقع «المسلم»: (http://cutt.us/xnx9k).

المبحث الثاني

الهدف الإستراتيجي

إذا أردنا أن ندرك الهدف الإستراتيجي لحزب العدالة والتنمية فعلينا مراجعة ما طرحته الأربكانية باعتبارها الأب الشرعي لحزب العدالة والتنمية، وأن ما جاء به أربكان هو القاعدة الفكرية والإستراتيجية لكن الخلاف انصب أساساً على التكتيكات وطرق التعامل.

ولنضرب على ذلك مثالاً: في انتخابات ١٩٩٩ أصر حزب الفضيلة على ترشيح نائبة محجبة عنه وهو الأمر الذي كان محل خلاف من تيار أردوغان ورفاقه فقد رأوا عدم استفزاز المؤسسة العسكرية لتجنب حظر الحزب، بالطبع رفض طلبهم ورشحت مروة قاوقجي ونجحت بالفعل، لكن دخولها البرلمان سبب أزمة كبيرة في البلاد بلغ حد إسقاط الجنسية عن مروة قاوقجي والتضييق عليها مما اضطرها للهجرة لأمريكا بعد ذلك. الجدير ذكره أن روضة قاوقجي أختها هي نائبة برلمانية الآن عن حزب العدالة والتنمية وهو محجبة أيضاً واستطاعت دخول البرلمان وأداء القسم والحياة بكل سهولة ويسر، عكس أختها التي لم تستطع حتى أداء اليمين في البرلمان ولم تحضر إلا جلسة واحدة طردت خلالها من القاعة ولم تعد إليها بعد ذلك أبداً. وتؤشر هذه الحادثة إلى أن ما يريده حزب العدالة والتنمية هو ما يريده حزب الفضيلة وهو أحد الأحزاب الأربكانية لكنه بأسلوب وتكتيك مختلف.

طرح أربكان هدفه الإستراتيجي بشكل شامل وأقرب إلى الوضوح في كتابه المسمى الفكر الوطني، ويعد هذا الكتاب المرجع الأساسي للحركة الأربكانية، وكذلك من خلال أحزابها السياسية: النظام الوطني والسلامة الوطني والرفاه والفضيلة ثم السعادة،

وجدير بالذكر أن ذلك الكتاب يطرح مشروعاً حضارياً شاملاً ولعله من الخطأ الظن أن الحركة الأربكانية لا يمثلها سوى الحزب السياسي فقد انبثق عن ذلك المشروع الحضاري العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية التي تسعى لتطبيق ذلك المشروع في مجالاته المتعددة: الاقتصاد والتعليم، وشئون المجتمع، والتصنيع، والتجارة والإدارة والقانون والشباب وغيرها، ولذا فالحزب السياسي الذي يعمل تحت مظلته (أربكان) لا يمثل سوى المرآة السياسية الرسمية التي تنعكس فيها نتاجات المنتمين إلى مشروع (الفكر الوطني)، خاصة وأن ذلك المشروع له هيئة مؤسسية كبرى تتخذ من ألمانيا مقراً لها ويعد نجم الدين أربكان رئيساً روحياً لها، وتسعى تلك الهيئة لتشكيل تنظيم عالمي لها في البلدان الأخرى خاصة أوربا الغربية وأمريكا.

يحمل السياق اللغوي لمشروع (الفكر الوطني) إشارات ودلالات صادرة عن مكونات فكرية خاصة لصاحب الطرح وتكشف تلك الإشارات والدلالات عن صياغات الأهداف الإستراتيجية للفكر الإسلامي التركي في قوالب حداثية أو متوائمة مع الظروف السياسية والدستورية في تركيا، ولعل من أبرز ملامح السياق اللغوي للمشروع:

أ. أن سياسة التسمية أو العنونة مهمة فيما تشير إليه من منطلقات وأهداف المشروع (مللي جورروش)، فالمسمى (جورروش) يعني وجهة النظر أو الرؤية أو الفكر أما كلمة (مللي) فتنطوي على إيحاءات إيجابية في ثقافة النمط الأيدلوجي فهي تستدعي فكرة (الملة) (ملة إبراهيم حنيفا) أي الشريعة، ورصيد كلمة (مللي) في الذاكرة التركية عميق يرتبط مباشرة بالإسلام. وقد تطور مدلولها في عهد الجمهورية التركية فاكتسبت معنًى تربوياً آخر وهو (الوطني)؛ لما هو كائن من امتزاج ورباط ووثيق بين الدين والوطن في الذهنية التركية.

وراعى كذلك البعد السياسي للتسمية عامل التميز عن الرؤى السياسية الأخرى المطروحة داخل ساحة العمل السياسي في تركيا فتحاشت التسمية أية مسميات خارجية مستقاة من نظم سياسية وافدة مثل (الليبرالية) التي اتخذها (حزب العدالة) – وهو غير حزب العدالة والتنمية الذي نتحدث عنه – منهجاً له، أو (القومية) التي يتخذها (الحزب القومي) منطلقاً له، خاصة وأن لفظ (الوطني) ذلك يحمل في مدلوله العام طرحاً وطنياً قومياً خالصاً.

ب – يتسم النسق اللغوي للمشروع بالمزاوجة الملحوظة بين نظامين للغة أحدهما يتمازج بسهولة مع لغة الحداثة أما الآخر فينسجم بمرونة أيضاً مع اللغة الفقهية والتصوفية السائدة في نتاجات الطرق الصوفية وعلماء الدين الإسلامي.

مثل جعله أول الأهداف الرئيسة للمشروع رفع شعار (أولاً: الأخلاق والمعنويات)، وكذلك تركيزه على خلق (شعور وطني)، أو استخدامه الغالب لكلمة (الأمة) عند الحديث عن تركيا الوطن والبلد والجمهورية والدولة؛ ولعله استهدف من استخدام مثل هذه المفردات الدلالة على المرجعية الدينية للشعب التركي ومحاولة إعادة بناء الهوية الإسلامية داخل الوعي التركي.

وكذلك استخدامه شعار (تركيا الكبرى من جديد)، فهو يعارض به شعار منافسه (سليمان دميرال) وقتها، ويستدعي به الصورة التاريخية للخريطة العثمانية الممتدة ويشير به إلى المرجعية التاريخية العثمانية بما تحمله من خصوصية دينية إسلامية.

جـ. السياق اللغوي للمشروع غير خالٍ من تناصات دينية واضحة من لغة الخطاب الإسلامي، وكذلك من تناصات تاريخية من الإرث الثقافي العثماني. وتبدو في أكثر أشكالها عند حديثه عن المرأة والعلاقات الأسرية في استدلاله بالآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

لا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهاً...﴾ [النساء: ١٩]، والآية: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ...﴾ [البقرة: ١٨٧]، وسوقه عدداً من الأحاديث النبوية الشريفة مثل «الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة»[١]، و«أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً»[٢]، «وخيركم خيركم لأهله» و«طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة»[٣].

وكذلك عند حديثه عن العلم والمعرفة ومكانتها في الإسلام يشرح شرحاً مفصلاً للقيمة التي أولاها الإسلام للعلم وحثه عليه. ويورد ذكر تاريخ المسلمين وإسهاماتهم في مجال العلم والحضارة في مختلف المجالات وكيف أن الغرب قد استفاد من العلوم التي أوجدها المسلمون وأن على المسلمين الآن مواكبة الحضارية والإسراع باسترداد الريادة في مجال العلم، والحضارة ويورد الحديث النبوي: «احذروا فراسة المؤمن فإنه يرى بنور الله»[٤].

وعند حديثه عن مجد الإسلام وتاريخه الحافل بالانتصارات يذكر بطولات السلاطين محمد الفاتح وسليم الأول وسليمان القانوني، ومواقف السلطان عبد الحميد الثاني، ويقوم بتوظيف تلك الرموز التاريخية العثمانية للتأكد على أثر الإسلام في صنع الأمجاد والوصول إلى الريادة والرفعة.

اتسم كذلك السياق اللغوي للنص ببعض أشكال الغموض والتشويش وأحياناً اصطناع الغموض لعدم حسم خيارات بين رؤى وأفكار لم يحسمها صاحب الطرح ذاته

---

(١) صحيح: أخرجه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، كتاب الرضاع ، باب: خير متاع الدنيا المرأة الصالحة .

(٢) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح، وصححه الألباني في السلسة الصحيحة رقم٢٨٤.

(٣) صحيح ، رواه ابن ماجه والطبراني في المعجم الصغير عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير رقم (٣٨٠٨ و٣٨٠٩) بدون زيادة - مسلمة - والحديث له روايات أخرى ضعيفة.

(٤) ضعيف، رواه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة حديث رقم ١٨٢١.

أو لم يرغب في حسمها آنذاك فقد لعبت الظروف السياسية دوراً كبيراً في الصياغة المرنة لأهداف المشروع فموقفه مثلاً من الديمقراطية برغم الإشارة إليها بوجوب احترامها وتطبيقها بمعناها الشامل والاعتراف بأنها أحد مبادئ الجمهورية إلا أنه لم يضعها في مقارنة (الشورى/ الديمقراطية) وهي إحدى القضايا المثارة في ساحة الفكر الإسلامي حتى الآن.

المرجعية الفكرية لمشروع (الفكر الوطني):

القيمة التاريخية للمرجعية الحضارية: حدد أربكان مرجعية المشروع بأنها مرجعية حضارية تميزت بها البلاد وفي ظلالها أبدع مفكروها وعلماؤها وفنانوها وحققت لهم العزة والنصر. يقول: «إن أمتنا صاحبة أعظم وأشرف تاريخ: لقد أسست حضارات نموذجية وأضاءت الطريق للبشرية وعلمت الإنسانية كيف تكون الأخلاق والفضيلة وأدارت العالم ووجهته». ويضيف: الغاية الأساسية للفكر الوطني هي تحقيق النهضة للأمة في المجالين المعنوي والمادي، والوصول بها إلى السعادة والسلامة والفكر الوطني. وحتى يحقق تلك النهضة يعتقد بلزوم: تشكيل الأمة لكل لا يتجزأ حول شعور وغايات وطنية (ملية) وتأمين حقوق الإنسان وحرياته، وتحقيق السلام الداخلي بمعناه الشامل، والتام داخل النظام الديمقراطي والتمازج بين الدولة والأمة وتطوير الكيان المعنوي للإنسان.

ويوضح أربكان الفرق بين مرجعية فكرته والمرجعيات الأخرى في تركيا فيقول: «إن الفكر اليساري يتخذ مصدره من الآراء الاشتراكية العقيمة التي تهدد الحريات الموجودة بالغرب الذي لم يستطع أن يجد الطريق الصحيح مع امتداد تاريخه، والفكر الليبرالي يتخذ إلهامه من الآراء الرأسمالية والاستعمارية الموجودة في الغرب. إن كلا الفكرين اليساري والليبرالي يستندان على مصادر أجنبية تسللت إلى بنيتنا الوطنية. إلا إن تأثيرها الذي دخل

بنيتنا الوطنية الحمد لله لم يستطع أن يهز بنياننا فهذه التأثيرات مؤقتة. إن الفكر الوطني هو الزي الطبيعي الذي يناسب بنيان أمتنا أما اليساري والليبرالي فيذكراننا بشخص يرتدي زي غيره أكمامه قصيرة ويصل حتى ركبته».

وتحددت أهداف الحركة الأربكانية بشأن السياسة الخارجية في عدد من الأهداف وهي: وجود أمم متحدة إسلامية، تأسيس سوق إسلامية مشتركة، جعل الدينار العملة المالية الموحدة، تأسيس قوة عسكرية تدافع عن العالم الإسلامي[١].

فالهدف الإستراتيجي عند أربكان هو الخروج من التبعية الغربية وتأسيس نواة لدولة إسلامية كبرى، فهو يقارن بين ما يسميه النظرة الإسلامية وبين النظرة الغربية للعالم، ويرى أن هناك فروقاً كبيرة تجعلهما نقيضين لا يلتقيان، ويعتقد أن أهم ما يجب على تركيا فعله هو ترك التبعية للغرب والعودة مجدداً للعالم الإسلامي الذي يمكن أن تتولى قيادته، فيما ستبقى تابعة وذليلة إذا ما أصرت على أن تبقى متوجهة للغرب.

لدى أربكان موقف عدائي للصهيونية العالمية التي يراها مسئولة عن كل مصائب العالم وكوارثه، وتقترب رؤيته لليهود مما ورد في بروتوكولات حكماء صهيون، إذ يرى أن الصهاينة وأعوانهم مسئولون عن إفساد العالم عبر ثلاث وسائل: الحروب (ويرى أن أحداث ١١ سبتمبر عمل صهيوني لخدمة الكيان الصهيوني)، والأفكار المرذولة (مثل أفلام هوليود)، والأنظمة السياسية والاقتصادية الدولية التي تسيطر عليها (مثل: الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين)، ويؤمن أربكان بأن هناك تحالفاً وثيقاً بين الصهيونية والرأسمالية العالمية الفاسدة أدى إلى حصار عالمي على المسلمين، بحيث يتم التحكم في كل تعاملات العالم الإسلامي لتصب في النهاية في مصلحة الكيان الصهيوني.

---

(١) طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة (دراسة في الفكر والممارسة)، جواد الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة.

ويرى أربكان أنه ليس بإمكان تركيا أن تقيم منفردة تجربة نهضة، بل لا بد من أن تكون ضمن مشروع عالمي شامل يعتمد على الإسلام، ولا بد أن يؤثر في شكل العالم ليصبح أكثر عدلاً، ويدعو إلى ما يسميه مؤتمر (يالتا الثاني) الذي يجب أن يؤسس لعالم جديد يتجاوز الظلم الذي تسبب فيه تحالف الصهيونية مع الرأسمالية. يبدأ مشروع النظام العادل الذي تبناه أربكان بتأسيس اتحاد بين الدول الثماني الإسلامية الكبار (تركيا - مصر - إيران - نيجيريا - باكستان - إندونيسيا - بنجلاديش - ماليزيا)، وهو ما وضع بذرته حين تولى رئاسة الوزراء بتأسيس قمة الثماني الكبار، على أن يتحول هذا ليكون نواة لتجمع الدول الستين الإسلامية في منظمة واحدة تضمها، يمكن أن تسمى بمنظمة الأمم المتحدة للدول الإسلامية. وامتداداً لذلك، فمن المفترض أن يتبنى المشروع تأسيس منظمة للتعاون الدفاعي المشترك بين الدول الإسلامية على غرار حلف الأطلسي (الناتو)، ومنظمة لسوق إسلامية مشتركة على غرار الاتحاد الأوربي، والاتفاق على وحدة نقد مشتركة (الدينار الإسلامي) بدلاً من التعامل بالدولار، وتأسيس منظمة للتعاون الثقافي للدول الإسلامية على غرار اليونسكو.

برغم الأهداف الإستراتيجية البعيدة التي يقوم عليها مشروعه فإن أربكان ليس هو الثائر الحالم الذي يجري وراء عواطفه من دون حساب، كما أنه ليس الانفعالي الذي قد يضطر إلى العنف، فالرجل طوال عمره لم يلجئه التضييق والاضطهاد إلى العنف أو الخروج على النظام. وقد يصح النظر إلى أربكان كصاحب مشروع ثوري ولكن على الهيمنة الغربية الرأسمالية على العالم. ويرى أربكان أن مقاومته سلمية مثل غاندي، وهي تقوم على مقاطعة النظام الاقتصادي الظالم الذي تتحكم فيه الرأسمالية الغربية المتوحشة، وهو متأثر جداً بنموذج غاندي الذي انتصر على بريطانيا بماعز واحدة شرب لبنها ولبس صوفها مدة ستة أشهر، إذ كان هذا دلالة على قدرته على الاستغناء عن

الغرب، وفي النهاية اضطرت بريطانيا إلى القبول بمطالبه. يرى أربكان أنه لا بد من مشروع للتخلص من أسر الاستهلاكية الغربية لإنجاز تحرر حقيقي. ويرى أن العنف لا يجدي، وأن الرصاص الحقيقي الذي يؤثر في الغرب هو التحرر من قبضته وإقامة (النظام العادل).

سعى أربكان لتطبيق هذا المشروع في كل مراحل حياته، ولما وصل إلى السلطة كان لا بد أن يخرج منها إذ لم تكن تحتمله المعادلة السياسية ليس فقط في تركيا بل - وهذا هو الأهم - في العالم الذي تتحكم به توازنات دولية لم تكن لتسمح لأربكان ونظامه العادل بالاستمرار، فأسقطت حكومة أربكان، وحل حزبه، ومنع من العمل السياسي، ثم بدأت الحكومات التالية عليه في إلغاء كل ما قام به طوال فترة وزارته، وخاصة مجموعة الثماني الإسلامية التي تواطأ الجميع على تجميدها ثم إفراغها من مضمونها.

هذه هي الأهداف الإستراتيجية الكبرى لدى الحركة الأربكانية والتي من الممكن أن نعدها أهدافاً لحزب العدالة والتنمية التركي الذي أثبت من خلال تجربته في الحكم أن خلافه مع الأربكانية كان في التكتيك والآليات وليس في الأهداف والرؤى الكلية، والدليل أن كثيراً من أطروحات أربكان سعى أردوغان لتطبيقها على أرض الواقع ولكن بأسلوب وآليات مختلفة وقد نجح فعلاً في بعضها.

المبحث الثالث

رؤية الحزب للدولة وموقفه منها

بعد سقوط الخلافة العثمانية وإزاء ما قام به مصطفى كامل من إجراءات العلمانية، اقتصر المفكرون الإسلاميون الأتراك على محاولة (الحفاظ على الإيمان). فقد تشبث المسلمون الأتراك العاديون بالجماعات الصوفية مثل (النقشبندية)، والتي كان شيوخها بعيدين تماماً عن الاتجاه والأفكار الإسلامية التي تنتشر جنوباً. وقد ترك ذلك تركيا بعيدة تماماً عن الموجات الحديثة من الفكرة الإسلامية، فيقول كارا: «إن الأفكار التي كانت تصدر إلى تركيا في نهاية الستينيات وما بعدها لم تؤثر على نحو حقيقي على تركيا لأنها كانت نتاجاً لمنظومة مختلفة من الملابسات التاريخية والتجارب»[1].

لذلك فإننا نرى مشروع العدالة والتنمية مختلفاً عما طرحه المفكرون والإسلاميون العرب. فمفهوم الأمة لدى الإسلاميين العرب ابتداءً هو (الأمة الإسلامية)، أي جميع المسلمين في العالم، وبالتأكيد فإن هذا المفهوم السياسي يختلف جذرياً مع مفهوم (الأمة) في الدولة الحديثة، لقد أدى هذا المفهوم للأمة إلى اعتبار مفهوم الدولة القطرية دولة مؤقتة في إطار مشروع أممي (الخلافة)، في ثنايا ما يعرف بدعوة (الوحدة الإسلامية)، وذلك بدءاً من الإمام حسن البنا الذي يقول في مجموعة الرسائل: «نحن نريد الفرد المسلم والبيت المسلم والشعب المسلم والحكومة المسلمة والدولة المسلمة التي تقود الدول الإسلامية وتضم شتات المسلمين وتستعيد مجدهم وترد أرضهم المفقودة وأوطانهم المسلوبة، وبلادهم المغصوبة ثم تحمل علم الجهاد ولواء الدعوة إلى الله حتى تسعد العالم بتعاليم الإسلام». في مقابل ذلك تختصر بعض التنظيمات الجهادية – تنظيم القاعدة

---

(١) بقلم: نيكولاس بيرش، أسلمة الخطاب.. حزب العدالة والتنمية حول تركيا إلى قوة عالمية، مجلة المجلة التاريخ ٢٤ يوليو ٢٠١١: (http://cutt.us/w60SQ).

نموذجاً - الطريق وترفض فكرة الدولة الوطنية الحديثة ولو كانت مؤقتة، وتبحث عن إعلان الخلافة وإمارة المؤمنين. صحيح أن ممارسات كثير من الإسلاميين لم تتعاط مع الدعوة الأممية بشكل عملي، لكنها على أية حال بقيت فكرة نظرية راسخة.

ثمة إشكالية أخرى غير مفهوم (الأمة الإسلامية)، ففي إطار الدولة الحديثة برز ما يعرف بمفهوم المواطنة، وأصبح المفكرون الإسلاميون العرب والأحزاب الإسلامية يتحدثون عن الأقليات غير المسلمة في الدولة التي هي في الأساس دولة قطرية وليست هي دولة الخلافة. وبرغم أن بعض الأحزاب الإسلامية السياسية أسست نظرياً للتعامل مع المواطنة بوصفها مساواة مطلقة بين أبناء الدولة، لكن أساسها النظري بقي توفيقياً؛ لم يستند إلى معالجة فقهية جديدة، بقدر ما كان يستند إلى معطيات عملية في الواقع، مع ذلك في إطار المواطنة فإن تعريف الأمة بـ(الأمة الإسلامية) يقتضي تعريفاً للأقليات المنطوية في إطار (الدولة الإسلامية)، وعموماً سعى كثير من المفكرين الإسلاميين العرب منذ مطلع الثمانينيات إلى إعادة التفكير بمفهوم المواطنة وتفكيك مفهوم (الذمِّيَّة) بالإحالة إلى وضع تاريخي، وبحسب هذا التأويل فإن وضع غير المسلمين في الخلافة الإسلامية انطلق من كونهم كانوا خاضعين للفتح الإسلامي. ولكن غير المسلمين في الدولة الحديثة لهم وضع مختلف. هناك بعض المحاولات الفكرية حاولت التأسيس لمبدأ المواطنة على أساس مبدأ المساواة العام في القرآن الكريم ومقاصد الشريعة الإسلامية، أو بتأويل الآيات والنصوص النبوية، أو بالعودة إلى (صحيفة المدينة) الشهيرة، حيث مصطلح (أهل الذمة) لم يعد لازم الاستعمال في الفكر السياسي الإسلامي طالما تحقق الاندماج بين المواطنين وقامت الدولة على أساس المواطنة أي المساواة حقوقاً وواجبات. ويستشهد عادة بالسيرة النبوية، حيث «تعرضت الصحيفة التي وضعها الرسول (صلى الله عليه وسلم) لبعض المشكلات مثل مشكلة المواطنة، والتي تعتبر الجميع بغض النظر

عن انتماءاتهم الدينية أمة من دون الناس، وهي الأمة السياسية التي يشترك أفرادها في الإدارة المشتركة في جميع الظروف». «ولكن هؤلاء المفكرين عموماً، وإن كانوا ينتمون إلى التيار الإسلامي العام، لم يكونوا أعضاء في الحركات الإسلامية الناشطة سياسياً. وعليه فإن أفكارهم لم يتم تبنيها من قبل الحركات والتيارات الإسلامية».

ولا يزال الفكر السياسي للحركات الإسلامية في العالم العربي عموماً يتعامل مع المسألة بدرجة من الحساسية الشديدة خصوصاً أن مفهوم الذمية له إرث فقهي كبير في فقه الخلافة وأحكام السياسة الشرعية، ومعظم المرجعيات الإسلامية إلى اليوم لديها تحفظ تجاه موضوع الأقليات غير المسلمة، أو (غير المسلمين في المجتمع المسلم) كما في عنوان كتاب معروف للدكتور يوسف القرضاوي. ومهما يكن من أمر فإن مفهوم (الأمة الإسلامية) السياسي المنحدر من فقه الخلافة، وما يتبعه من تفريعات النظر إلى الدولة القطرية ومفهوم المواطنة؛ لا يزال يفعل فعله في الفكر الإسلامي السياسي المعاصر، ويشكل إرباكاً[١] وإشكالية ضخمة لدى الحركات الإسلامية في العالم العربي، وما زالت تلك القضايا محل نقاشات ودراسات حتى يومنا الحاضر ولم يتطرق إليها الحسم.

على النقيض من ذلك يقول أحد المؤرخين الأتراك البارزين إسماعيل كارا: إن إحدى المعضلات الرئيسة للآمال التركية لإقامة نوع من الخلافة الحديثة هو أن انهيار الخلافة الحقيقية في ١٩٢٤ أثر على كل من المسلمين الأتراك والعرب على نحو مختلف، فالمسلمون الأتراك اهتموا أكثر بالإبقاء على الإسلام وروحه موجوداً في نفوس العامة، أكثر من اهتمامهم بمنطق الحكم والدولة والنظام. بعكس الرؤية السياسية للبعد الأممي في العالم العربي حيث كان الحديث عن الخلافة، لكنه على أية حال كان تصوراً عاطفياً، كان خالياً

(١) عبد الرحمن الحاج، المواطنة ومفهوم الأمة الدينية: (https://goo.gl/c1ePjc).

من إستراتيجيات وقواعد عودة الخلافة وأسسها وآليات قيامها، صحيح تحدث بعض المفكرين عما يعرف بدولة الوحدة الإسلامية، بديلاً عن لفظة الخلافة، لكنهم أيضاً لم يشيروا إلى كيفية الوصول إليها في الواقع المعاصر.

لذلك فإن الرؤية التركية تطرقت للبعد الأممي ومفهوم الأمة لكن من مدخل سياسي تاريخي وليس من مدخل فقهي، وأيضاً تناولت قضية التعامل مع الآخر والأقليات من المنظور نفسه.

ففي الإطار النظري للحركة الأربكانية وكتاب (مللي جوروش) أو الرؤية الوطنية نجد أن أربكان يتناول مفهوم الدولة بالمعنى الحديث، أي الدولة القطرية التي تحددت حدودها بموجب اتفاقية لوزان، لكنه كان لديه إصرار دائم على استخدام لفظ (الأمة) عند الحديث عن الدولة التركية ورفع شعار تركيا الكبرى من جديد والذي يحمل ضمن ما يحمل عدم رضا بالحال الجغرافية للدولة التركية.

يرى أربكان أن العماد الأساسي المشكل لهذا التمازج (الدولة/ الأمة) يكون بالإخلاص المتبادل من الأمة إلى الدولة. ومن الدولة - ممثلة في موظفيها - إلى الأمة في وجود ديمقراطي حر، مع مراعاة الشعور الوطني العام. فيقول: «يعتمد الفكر الوطني على مبدأ أساسي وهو الاعتراف بأخوة أبناء الوطن البالغ عددهم ٤٠ مليوناً وتكامل الوطن والأمة تكاملاً لا يتجزأ، ورأس كل أمر هو تأسيس الأخوة والتساند والاتحاد في وطننا وأخوة الأمة الواحدة وأبناء التاريخ الواحد أساس، والطريق المتبع في ذلك هو طريق السلام الداخلي وطريق الأخوة وليس طريق الاتهامات. يمكن أن تكون هناك اختلافات في الفكر والرؤى بين أبناء الأمة الواحدة ولكن ينبغي ألا تكون سبباً مطلقاً للاتهامات.

إن حرية الفكر والاعتقاد أساس في الديمقراطية ويمكن لأي شخص أن يعرض فكره ورأيه على الأمة دون أي قيد وعلى الأمة أن تلتفت لما ينفعها منه وتتوجه نحوه والفكر يقابل بالفكر. ويلزمنا أن نتعود على التحرك بمسامحة كبيرة إزاء أصحاب الفكر المختلف من أجل أن تكتمل ديمقراطيتنا وهذا يمكن أن يتحقق بالتربية الأخلاقية».

ويؤكد أربكان على أثر العلاقة بين الدولة والأمة في إحداث النهضة الوطنية قائلاً: «علينا من أجل الوصول إلى بنية وطنية صحية أن نتواءم معاً بتوفير الصلح الاجتماعي فتمازج الدولة والأمة شرط في النهضة».

ويقترح بنود عقد من أجل إحداث تمازج (الدول/ الأمة) فيقول يجب:

١) أن يستقر في قلوب موظفي الدولة أن وظيفتهم الأساسية هي خدمة الأمة وليست التحكم فيها.

٢) أن يحترم موظفو الدولة قيم الأمة المعنوية وعنعناتها وأعرافها.

٣) أن تصبح الدولة حامية وعادلة بين المواطنين.

وعلى صعيد الممارسة السياسية فإن حضور الأمة في رؤية الأحزاب الإسلامية من لدن أربكان إلى أردوغان كان بادياً بقوة لكن مدخلهم في ذلك ليس المدخل الفقهي المتعلق بأحكام دولة الخلافة، بل مدخل سياسي يقوم على أساس التعاون المفضي إلى إقامة جسور مع الامتداد الطبيعي للأمة التركية بوصفهم مسلمين في المقام الأول.

أما بالنسبة لحزب العدالة والتنمية، والذي يناط به الجانب التطبيقي بتحويل تلك الأفكار المجردة لسياسات على أرض الواقع، نجد داود أوغلو في أحد لقاءاته مع نواب حزب العدالة والتنمية الحاكم في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩ قال: «إن لدينا ميراثاً آل إلينا من الدولة العثمانية. إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد. نعم نحن العثمانيون الجدد. ونجد

أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا. نحن ننفتح على العالم كله، حتى في شمال إفريقيا. والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب. وخاصة فرنسا التي تفتش وراءنا لتعلم لماذا ننفتح على شمال إفريقيا. لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزي [الرئيس الفرنسي السابق] كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركية وعليها العلم التركي، وأكدت على أن تكون سفاراتنا في أحسن المواقع داخل الدول الإفريقية»[1].

فالحديث هنا عن العثمانية الجديدة، والعثمانية كلمة ذات دلالات متعددة فهي تشير إلى تاريخ مجيد للأتراك كانت دولتهم تتمدد فيه في القارات الثلاث، وجاء الحديث عن العثمانية الجديدة في سياق الحديث عن دور خارجي وعن سفارات تنتشر في شمال إفريقيا وعن توسع في عدد تلك السفارات، وعن تحدي الدور الفرنسي.

نستطيع القول إن هناك جزءاً فكرياً واضحاً خلف توسعات تلك الرؤية الفكرية. فتصور الأتراك للدولة واضح وكذلك تصورهم ورؤيتهم للإطار الذي يمكن أن يجمع أو يوجد نوعاً من التعاون بين الدول الإسلامية. فرؤية حزب العدالة والتنمية أنه لابد من إيجاد تعاون إسلامي كنواة لعودة الثقل الاقتصادي والسياسي للمسلمين وأن تكون لهم كلمة في القضايا الدولية، ولنا أنا نراجع موقف أردوغان وتصريحاته وهو يطالب بأن تكون هناك دولة إسلامية ضمن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن تمثل مصالح المسلمين، ففي افتتاح القمة الإسلامية في إسطنبول أشار أردوغان إلى أن التمثيل غير العادل للمسلمين في آليات صنع القرار العالمي يسبب مشقة كبيرة بين المسلمين، وقال: «المسلمون يشكلون ربع سكان العالم، هل لديهم حتى الآن ممثل دائم واحد في مجلس الأمن للأمم المتحدة؟ ما معنى أن يكون تمثيلهم غير دائم؟ أضف إلى ذلك أن

---

(١) حزب العدالة ١٤ سنة في خدمة تركيا والأمة.. والمسيرة مستمرة، خبر على موقع ترك برس، بتاريخ ١٨أغسطس ٢٠١٥م: (http://www.turkpress.co/node/11728).

الدول الخمس الدائمة العضوية تتصرف بشكل سلبي، لذلك أقول العالم هو أكبر من خمس دول»[1]. كان ذلك أثناء أعمال القمة الثالثة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي التي اختتمت أعمالها في ١٥ أبريل ٢٠١٦.

إذن، هناك رؤية تركية لها بعد أممي تبدأ بالتقارب بين الدول الإسلامية اقتصادياً ثم يتم تطوير هذا الأمر فيما بعد ليشمل الشئون السياسية، فدولة الوحدة أو لنقل التقارب والتعاون بين الدول الإسلامية على أقل تقدير في مواجهة رؤية غربية استعمارية كانت حاضرة في الأيدلوجيا السياسية للأحزاب السياسية التركية. لذا فعندما نريد أن نحلل تصريحات أوغلو بأنهم فعلاً العثمانيون الجدد يجب أن نشير إلى أيدلوجيا سياسية متطورة، ليست بعيدة عن فكرة الخلافة ودولة الوحدة الإسلامية لكن بآليات عصرية تتناسب مع واقع جديد لم يكن متعارف عليه.

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن أوغلو قد خص فرنسا وساركوزي بالذكر لرفضهما الشديد انضمام تركيا للاتحاد الأوربي. وهي إشارة منه إلى أن لأنقرة بدائلها لتقوية مكانتها الدولية وأن لها طريقاً آخر سائرة في إحيائه.

بجانب تصريحات رئيس الوزراء السابق داود أوغلو نجد تصريح رئيس إدارة الشؤون الدينية في تركيا (الديانة) المسؤول عن إدارة شؤون الحياة الدينية في تركيا محمد جورميز يقول في أول خطاب له بعد توليه منصبه: سوف تعمل إدارة الشؤون الدينية من خلال مبدأ خدمة المسلمين في العالم الإسلامي بأسره، كافة الأمم التي تتعرض للقمع في العالم، كل الأقليات المسلمة. هذا التصريح الذي يبدو عادياً إلا إنه كما تقول الكتابة نهال بنغيسو في الصحيفة اليومية (هابرتورك): «أجل، تستغل حكومة حزب العدالة والتنمية

---

(١) أردوغان يطالب بتمثيل الدول الإسلامية بمقعد دائم في مجلس الأمن، خبر بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠١٦ على موقع ترك برس: (http://www.turkpress.co/node/20975).

(الدين) كمحرك أساسي لسياستها الخارجية الإقليمية ولرؤيتها الاقتصادية. ولكنها لا تقوم بذلك على نحو صادم. بل إنها تصبغه بصبغة صالحة للبيع والترويج»، فالملاحظ أن الحزب يضع إطاراً عملياً وواقعياً. لقد تحولت هيئة الشؤون الدينية التي أنشأها كمال أتاتورك بعد إلغائه الخلافة في عام ١٩٢٤ للقضاء على ما أطلق عليه «وهم تصوير أنفسنا باعتبارنا سادة العالم»، وكانت أداة أساسية لتشكيل الإسلام الجديد الذي كان أتاتورك يحلم به؛ فإذا بها أداة لإدارة مشروع مناهض لمشروعه.

لذلك نستطيع القول إن الرؤية الفكرية لحزب العدالة والتنمية لمفهوم الدولة هي اتباع سياسة طويلة الأمد للتحول، بحيث تصبح الدولة في مفهومها القطري هي الأساس والمنطلق لدولة أكبر متعددة الأقطار في إطار عملي مقبول صالح للبقاء والتمدد.

أما بالنسبة للتعامل مع الأقليات وموقف الحزب منها:

فقد تم حسم هذه النقطة من جهة حزب العدالة والتنمية، فأردوغان مع حكومته بذلوا جهوداً مضنية لحشد أكبر تأييد ممكن في الرأي العام لمبادرته الخاصة بالتوصل لحل سلمي مع الأكراد الذين يخوض معهم الجيش التركي معارك مسلحة منذ عام ١٩٨٤ على خلفية محاولة بعض الأكراد الانفصال عن تركيا بحجة تلقيهم معاملة عنصرية. يقول رجب طيب أردوغان في حديث له أمام نواب حزبه: «لقد أطلقنا مبادرتنا الديمقراطية تجاه الأكراد.. والآن نحضر لمبادرات مماثلة للعلويين والغجر الذين عانوا التمييز العنصري لسنوات طويلة (على عكس أجواء التسامح والمساواة التي كانوا يعيشونها في كنف الدولة العثمانية)؛ لنضع حداً لسياسة العنف تجاه أي أقلية تمثل عرقاً أو ديناً مختلفاً في تركيا».

فالمتابع لسياسة أربكان وصولاً إلى أردوغان يجد كم الاهتمام والتواصل مع قضايا المسلمين والتعاون بالقدر الأكبر مع الدول الإسلامية ويعد أردوغان الزعيم المسلم ربما الوحيد الذي طرد سفير بورما على خلفية ما طال المسلمين هناك من قتل وتشريد.

فحضور الأمة في الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لا تخطئه عين، لكنه ليس الوجود الفقهي لدولة الخلافة لدى حركات الإسلام السياسي في العالم العربي.

من المثير أيضاً أن نشير إلى دور المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية في استمرار التيار الإسلامي، فلم يصل الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين والمؤسسة العسكرية إلى حد المحو التام أو العقاب الصارم ففي كل مرة كان يحظر حزب إسلامي كانت السلطة العلمانية تعلم أن الإسلاميين سيشكلون حزباً جديداً، ويأتي حظر الأحزاب في سياق العرقلة، وكان السياسيون يُمنعون من ممارسة السياسة فترة من الزمن ثم يعودون، حتى عمليات الإغلاق للمدارس والمؤسسات كانت عمليات إغلاق مؤقت وسرعان ما تعود.

كان هدف النخب العلمانية والعسكرية هو إتاحة المجال للإسلاميين بالدخول في الحلبة السياسية والمشاركة في الحكم فحزب السلامة كان عضواً في الائتلاف الحكومي ومارس السياسة، أربكان نفسه تولى حقيبة الصناعة.

ويبدو أن هناك اعترافاً متبادلاً بين الطرفين أن يقر الإسلاميون بالدولة العلمانية ومؤسساتها، مقابل ألا تشهد الحركة الإسلامية عملية استئصال شاملة كما يحدث مع نظيراتها في العالم العربي، وسواء كان هذا الاتفاق موجوداً فعلاً أم هو مجرد تصور تحليلي إلا إن الواقع رسم ذلك المشهد بتلك الكيفية.

صحيح أن مفهوم الدولة هو إطار نظري إلا إن مواقف الحكومات والأنظمة تأثر في التناول الفقهي للقضايا فعندما تنزع الدولة شرعية الحركات الإسلامية تنشأ حالات من رد الفعل التي تنزع فيه الحركات شرعية الأنظمة، وعندما تغلق الأنظمة أبواب الممارسة السياسية بالكامل أمام الحركات الإسلامية تلجأ بعض الحركات لاتخاذ بديل آخر عن الممارسة السياسية التي أغلقت بالكامل لتتخذ العنف والسلاح وسيلتها للتعبير عن نفسها وبلوغ أهدافها.

المبحث الرابع

الموقف من الشريعة الإسلامية

لدى معظم الأحزاب الإسلامية في العالم العربي يتوجه مستوى تطبيق الدين بصورة مباشرة إلى الشريعة الإسلامية، فالحزب الإسلامي في الخلفية الذهنية لدى كثير من شعوب العالم العربي يعني السعي لتطبيق الشريعة الإسلامية، ربما تعرض هذا الرسوخ الذهني في الفترة الأخيرة خاصة بعد الثورات العربية لقليل من الاهتزاز، لكن يظل هناك ارتباط وثيق بين مفهوم الحزب الإسلامي في العالم العربي وتطبيق الشريعة سواء بين المنتمين للأحزاب الإسلامية أو جموع الناس، وإن تحدث البعض عن التدريج وانتظار الأوضاع الملائمة وغيرها من الاستثناءات لكن تظل الشريعة مطلباً حاضراً في الأذهان. من خلال أدبيات الحركات الإسلامية في تركيا لا تبدو الشريعة الإسلامية حاضرة بقوة سواء في رسائل النورسي أو كتابات غولن أو كتابات أربكان، فمفهوم تطبيق الدين في هذا الإطار أقرب لمفهوم الإسلام الحضاري. لقد فتح خطاب رئيس الوزراء أردوغان في المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية، في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢، والذي استخدم فيه لفظ الحضارة أربع عشرة مرة في حين استخدم الديمقراطية المحافظة مرتين فقط. هذا الخطاب الحضاري مما لا شك فيه يعد مصدر القيم الوطنية والروحية، وهو رمز الانتماء إلى منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. فمفهوم (الحضارة) يشغل حيزاً مهماً في أيدلوجيا حزب العدالة والتنمية وطبيعتها المتعددة الطبقات (الوطنية، والإسلامية، والعالمية) ولا يمثل ظاهرة جديدة. فمنذ وصوله إلى السلطة في عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٦ وظف الحزب عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وجعلها المحرك الرئيس لتعزيز الديمقراطية في تركيا، ورأى أن التكامل مع الغرب يعد تحالف الحضارات، وليس انتماء للحضارة

الغربية أو السير في ركابها. يلعب الخطاب الصاعد عن (الحضارة الإسلامية المشتركة) دوراً جديراً بالملاحظة في إطار جهود حزب العدالة والتنمية للسيطرة على موجة التحول الإقليمي التي نجمت عن الثورات العربية. وبالتالي يساعد مفهوم (الحضارة) على منع الاستقطاب الطائفي والصراع في الشرق الأوسط.

هذا المنظور الحضاري لا يقبل باحتمال حدوث أزمة هوية في السياسة الخارجية التركية، ولا يقبل أن يكون الاختيار بشكل حصري بين التحالف الغربي والإسلام أو الشرق. من هذا المنظور، فإن تركيا ترفض النظر إلى دورها كجسر بين الغرب والإسلام، أو كمنطقة حدودية مع الغرب، أو اعتبارها دولة ممزقة بين منطقتين من الناحية التاريخية والجغرافية والثقافية. بل على العكس تماماً، ترى تركيا أنها دولة مركزية قوية تستطيع القيام بدور بناء وفاعل في المناطق المحيطة بها. ولعلمها بمكانتها؛ كلاعب رائد في الحضارة، فإنها تعد لأن تصبح أحد أبرز الجهات الفاعلة العالمية بمجرد أن تنجح في الجمع بين مكانة الدولة المركزية والعمق الإستراتيجي.وفي هذا السياق، فإن الطبيعة الغامضة لمفهوم الحضارة تزيد من الجاذبية. كما أن الإشارة إلى السلاطين السلاجقة والعثمانيين وتصوير تركيا كأمة عظيمة ودولة قوية، مكن رئيس الوزراء أردوغان من الجمع بين العناصر القومية والعثمانية (مثل المقابر العثمانية/ التركية في ٣٥ دولة) ودمج الحضارة[1].

يراد بمصطلح الإسلام الحضاري، كما يعرفه أصحاب هذا الاتجاه، الإسلام الذي يركز على جانب التمدن وبناء الحضارة. ويرونه أكثر شمولية وكمالاً من المبادئ والمفاهيم المقتصرة على جوانب جزئية من الدين، كما هو شأنه في مفهوم الإسلام السياسي، والإسلام الصوفي وما شابه ذلك. وأن مبدأ الإسلام الحضاري يتمثل في التعاليم الإسلامية التي تهتم

(١) فهم سياسات هوية حزب العدالة والتنمية: الخطاب الحضاري وحدوده، موقع مجلة رؤية التركية، على الرابط التالي: (http://cutt.us/IzVYN).

بجوانب الحياة المختلفة من أجل رفع مستوى معيشة المجتمع المتمدن، ومن ثم إعداد أبنائه لمواجهة مختلف تحديات العصر الحديث عصر ثورة الاتصالات والمعلومات والعولمة، والاقتصاد العالمي، وتيار المادية البحتة، وأزمة الحفاظ على الشخصية الذاتية، والغزو الفكري والفضائيات. ويركز على أهمية الشعائر الدينية في بناء حضارة الأمة، حيث إن الاستقرار الروحي والنظرة المتزنة للحياة والقيم العالية تعد ركيزة الحضارة الخالدة. إذن التعريف الكامل لمبدأ الإسلام الحضاري هو عبارة عن «وسيلة من وسائل تطوير الإنسان والمجتمع والدولة بصورة متميزة وشمولية قائمة على أسس التمدن الإسلامي».

لذلك فإن قضية الشريعة الإسلامية وتحكيمها لا تحظى بالقوة نفسها لدى الإسلام الحضاري، فالإسلام الحضاري يركز على التمدن والتفوق التقني ورفع مستوى معيشة المجتمع والدخول بقوة في السياسة العالمية باستقلالية وقوة، بعيداً عن التبعية والاستخذاء.

فأدبيات النورسي، ومن بعده جماعة خدمة أو جماعة غولن، والتوجه الأربكاني (الفكر الوطني) بشكل عام تلك هي الأدبيات الأشهر للحركة الإسلامية في تركيا ومع ذلك لا تتناول تلك الأدبيات قضية الخلافة أو النظر إلى قضية الديمقراطية والأحزاب من جهة أنها قضية عقدية إيمان وكفر، لا تناقش أدبيات الحركة الإسلامية في تركيا تلك القضايا ولم تنشغل بها كثيراً، بعكس الحركات الإسلامية في العالم العربي التي انشغلت بتلك القضايا، لذلك فالحركة الإسلامية في تركيا تمثل حالة مختلفة بين الحركات الإسلامية في العالم العربي بشكل عام، سواء من حيث النسق الفكري والأيدلوجي الذي تأطرت فيه بما يحمله من خصوصيات الثقافة الإسلامية التركية، ودور المكون الصوفي فيها، أو من حيث مجالات الخبرة السياسية التي اكتسبتها من واقع الممارسة السياسية والمشاركة في إدارة الدولة والمؤسسات الحكومية.

في مصر على سبيل المثال توجد تصورات سياسية مكتوبة عن شكل الدولة الإسلامية في ظل حكم تلك الأحزاب لقد وضع الإخوان المسلمون تصوراً لهم عن مكانة الدين ودوره، بينما في المجال التركي لا نجد حديثاً عن الدين من حيث هو شرائع وأحكام بقدر ما هو حضارة ومفاهيم وأصول كلية.

فالديمقراطية وإلى وقت قريب كان النقاش دائراً حولها هل هي كفر أم لا؟ هل هناك فرق بين فلسفة الديمقراطية وآليات الديمقراطية؟ هذه النقاشات لا تجد لها أثراً يذكر في الحركات الإسلامية التركية، الوصف الإسلامي للحزب في البيئة التركي يستدعي مدلولات مختلفة كلياً عن مدلولات هذا الوصف في المنطقة العربية. الوصف الإسلامي للأحزاب التركية ينسحب إلى حد بعيد على مكونات ما يعرف بالاتجاه الحضاري الذي يعنى بكليات وسمات الحضارة الإسلامية. ينظر الأتراك إلى الإسلام بوصفه مكوناً أساسياً لهوية المجتمع وإطاراً حضارياً عاماً يجب الانتماء إليه وتعزيز وجوده فمن دونه تصبح الشخصية التركية غير مستقرة.

الخاتمة

تبدو أيدلوجيا حزب العدالة والتنمية من المرونة بما يجعلها بمنأى عن الانحرافات أو الانقلاب المفاجئ في التوجهات، ذلك أن ما أعلنه الحزب من النهج المحافظ مستوى الحركة فيه واسع، حيث يستطيع الحزب الحركة فيه بسهولة، ففي قضية تحريم الزنا على سبيل المثال استكمل البرلمان التركي التصديق على قانون العقوبات الجديد في جلسة استثنائية بناءً على طلب تقدم به حزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة رئيس الوزراء وقتها رجب طيب أردوغان وقد تخلى القانون عن مشروع المادة الخاصة الذي يجرم الزنا نزولاً عند التهديدات الأوربية والمعارضة الشديدة التي واجهتها إضافة تلك المادة. كان ذلك من أكثر من ثماني سنوات.

الأمر الثاني الذي نود أن نشير إليه أن حزب العدالة والتنمية من أنجح الأحزاب التي حكمت تركيا وهو ثاني أطول مدة في البقاء في الحكم بعد حزب الشعب الذي حكم طوال ثلاثين سنة دون أن تكون هناك أحزاب تنافسه.

الفصل الثاني

إستراتيجية حزب العدالة والتنمية

م. حسن الرشيدي

مدير المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة

عن الدراسة:

تحاول هذه الدراسة وصف وتحليل إستراتيجيات حزب العدالة والتنمية التركي كما يراها الحزب كما أنها تحاول تقييم تلك الإستراتيجيات من خلال رؤى الخبراء والباحثين، وتستهدف الدراسة أيضاً استشراف مستقبل هذه الإستراتيجيات وبما أن أيدلوجيا الحزب تجري دراستها من خلال المحور الأول في الاتجاهات العظمى لظاهرة الإسلام السياسي وهو المحور الذي يعنى بالأفكار والأهداف فإن دراستنا في هذا المبحث ستتعلق بنظرة الحزب لوضع الدولة التركية وموقعها داخل البيئة المحلية والإقليمية والدولية تاريخاً وحاضراً والهدف الإستراتيجي الذي يراه الحزب يصلح للدولة التركية والمسار الذي سلكه الحزب لتحقيق هذا الهدف.

وقد حاولنا فهم هذه الإستراتيجيات من خلال منهج تحليلي ووصفي لمفهوم الإستراتيجية ومدلولاته وطرق تطبيقه. كذلك اقتراب السيناريو كمنهج من مناهج الدراسات المستقبلية.

تعريف الإستراتيجية:

مصطلح (الإستراتيجية) من المصطلحات المستخدمة حديثاً في عالم الفكر والسياسة والإدارة حيث اقتصر استخدامه تاريخياً على العلوم العسكرية، وكان يعني في المفهوم القديم فن إدارة الحرب. وارتبطت كلمة الإستراتيجية منذ ذلك التاريخ بكيفية كسب الحرب وأصبح كارل كلاوزفيتز أبا الإستراتيجية القديمة لكنها ارتبطت بالمجال العسكري فالإستراتيجوس أو الذين كانوا يتحدثون عن الإستراتيجية كانوا هم العسكريين. إلى أن جاءت الحربان العالميتان، ففي فترة هاتين الحربين بدأ نوع من التحول في مفهوم الإستراتيجية وبصفة خاصة مع وجود البعد النووي في الصراع الدولي.

هنا بدأ التحول من مفهوم كسب الحرب في التعريف القديم إلى منع الحرب أو تجنب الحرب، فبدأت الدراسات تنظر في كيف تقوم الحروب ولماذا تقوم الحروب وكيف نتجنب الحروب، وبدأ يظهر السلام ودراسات السلام فبدأ التغير.

وجاءت نقطة التحول التي حدثت في المفهوم في الغرب بعد انتهاء الحربين العالميتين وبدء ما اصطلح على تسميته في حقل الدراسات السياسية الدولية فترة الحرب الباردة، فنحن هنا نتحدث عن تطور غربي لمفهوم الدراسات الإستراتيجية أو الإستراتيجية عموماً وهي كيفية احتواء المد الشيوعي وطريقة السيطرة على هذا الغول الذي يهدد الغرب والرأسمالية الغربية، فبدأ نوع من التحليل تصدره سنايدر وهو من أهم المتخصصين في هذا المجال في هذه المرحلة، حيث بدأ في استخدام وسائل جديدة في عملية التوقع والتنبؤ بالخصم وسلوكه، وبدأ ظهور أدوات إحصائية في التحليل مثل نظرية المباريات والفاعل الرشيد، ولكن بعد فترة زمنية معينة حدث نوع من التقويم لمفهوم الإستراتيجية لأن معظم الدراسات التي ارتبطت به كانت معنية بالتنبؤ بالسلوك السوفيتي حينما كان هو العدو الأساس، وهنا بدأت إعادة النظر في مفهوم الإستراتيجية حيث تم تحديد نوع من التحليل والفهم الجديد لمفهوم الحرب الإستراتيجية في هذه الحالة خصوصاً في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وبرغم أن الإستراتيجية اليوم أصبحت تؤدي دوراً كبيراً في مساعدة صانعي القرار والقيادات السياسية في الوصول إلى رؤى عملية وترشيد عملية صنع القرار السياسي عن طريق تزويد النخب ودوائر صنع القرار بالدراسات المناسبة التي تبحث في وضع الدول إستراتيجياً وتقييم المخاطر السياسية الحالية والمتوقعة وتحليل عناصر القوة ومواطن الضعف المحلي والإقليمي والدولي من خلال منظور إستراتيجي يهدف لرصد الواقع وتحليله واستشراف المستقبل، وبرغم أن الإستراتيجية ساهمت في الغرب منذ عشرات السنين في رسم توجهات الدول الداخلية وسياساتها الخارجية وعلاقاتها مع القوى

الإقليمية والدولية؛ إلا إنها لم تتبلور حتى الآن لتكون علماً مستقلاً وفق قوانين محددة برغم ما يتوفر له من القوانين العلمية وقواعد التفكير.

وهذا النوع من الدراسات لم يستحوذ على الاهتمام الكافي في العالمين العربي والإسلامي إلا منذ فترة قريبة، ولم ينل العناية المناسبة بعد من حيث استيعابه وتطوير التعامل معه وإعداد الكفاءات والكوادر المناسبة له.

وقد حاول أحد خبراء الإستراتيجية الحاليين وهو هاري آر.يارغر وضع خمس عشرة مقولة لفهم الإستراتيجية[1]:

الأولى: الإستراتيجية خطة استباقية توقعية، وليست تخميناً لا يستند إلى أي أسس أو مؤشرات.

الثانية: الهدف السياسي يهيمن على الإستراتيجية بأكملها، والهدف السياسي هو الظروف النهائية المنشودة التي تسعى الحكومة إليها.

الثالثة: الإستراتيجية خاضعة للبيئة الإستراتيجية ومتأثرة بظروفها المتداخلة سواء كانت بيئة خارجية (دولية) أو بيئة داخلية (محلية).

الرابعة: النظرة الشاملة للإستراتيجية، أي يجب أن تكون جهود الإستراتيجي متكاملة مع جهود وإستراتيجيات العناصر الأعلى منه والمنسقين معه والمساندين له، كما يجب أن يكون مدركاً للصورة الكبرى وموقع مؤسسته في هذه الصورة.

الخامسة: الإستراتيجية تخلق أزمة أمنية للإستراتيجي أو للأطراف الأخرى فقد تكون الإستراتيجية سلبية أو تنافسية أو تعاونية.

---

(١) هاري آر.يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص٣٩-٥٩.

السادسة: الغاية المنشودة من وراء الإستراتيجية يجب أن يحللها الإستراتيجي ويفهمها بشكل كامل، ولكي يفعل ذلك عليه أن يكون ملماً بطبيعة البيئة الإستراتيجية وغاية السياسة ومجمل مصالح الدولة.

السابعة: منظومة المعتقدات والمفاهيم الثقافية لجميع اللاعبين المعنيين ركيزة مهمة في صياغة الإستراتيجية، مع اعتبار استبعاد الانحياز الضار، وفي الوقت نفسه تكون ملبية لمعايير القبول داخل البلاد وخارجها.

الثامنة: خلال صياغة الإستراتيجية سيكون هناك فرق بين الإستراتيجية المثالية والإستراتيجية المطبقة نظراً للطبيعة المعقدة للبيئة الإستراتيجية وعاملي المصادفة والضعف الإنساني.

التاسعة: تركيز الإستراتيجية على القضية الجوهرية والأهداف الكبرى يضمن بقاء التوجهات المعطاة للمستويات الثانوية واسعة بما يكفي للسماح بممارسة التكيف والمرونة.

العاشرة: الإستراتيجية تخضع لتراتبية هرمية تبدأ من القيادات حيث تتدفق القيادة من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى.

الحادية عشرة: تعتمد الإستراتيجية على الوقت فالخيار الإستراتيجي يتمتع باستمرارية الارتباط مع الماضي إلى جانب استقراء عواقب التأثيرات المقصودة وغير المقصودة على المستقبل، فالدراسات المستقبلية تحدد إمكانيات التغيير واحتمالاته أما التحليل الإستراتيجي فيقترح الأعمال المطلوبة والتوقيت الصحيح.

الثانية عشرة: الإستراتيجية عملية تراكمية من حيث إنها حين تطبيقها تكون جزءاً من البيئة الإستراتيجية بصرف النظر عن نجاحها أو فشلها ويجب أن تؤخذ في الاعتبار

في المستقبل عند صياغة إستراتيجية جديدة، كما أنها متراكمة من حيث تعدد مستوياتها فالمحصلة التراكمية لنجاح الإستراتيجية عبر أجزائها في جميع المستويات أكبر من نجاحها في مستوى واحد.

الثالثة عشرة: الكفاءة داعمة ومساندة لفاعلية الإستراتيجية.

الرابعة عشرة: الإستراتيجية الجيدة هي التي تحقق التوازن بين الغايات والطرائق المستخدمة لبلوغ الأهداف والموارد المتاحة.

الخامسة عشرة: المخاطرة سمة متأصلة في جميع الأنشطة المتعلقة بالإستراتيجية التي من سماتها تقليل مستويات المخاطرة واحتمالات الفشل.

وبذلك تتعدد التعريفات التي تفصل في شرح الإستراتيجية ولكنها كلها تجتمع على معنى واحد وهو فكرة نستطيع أن نصف بها مساراً يحاول الانتقال من واقع حالي إلى مستقبل مأمول ينتج عن ذلك تحقيق الهدف الرئيس.

ومن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج عدة عناصر في تكوين أي إستراتيجية:

- الواقع الموجود.
- الهدف الرئيس.
- المسار الذي يمكن به الانتقال من الواقع إلى الهدف النهائي.

وبناء على ما سبق يمكن تقسيم البحث إلى الأقسام التالية:

المبحث الأول: موضع تركيا المحلي والإقليمي والدولي قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة كما يراها الحزب.

المبحث الثاني: الهدف الإستراتيجي الذي يسعى إليه الحزب.

المبحث الثالث: المسارات التي يسعى من خلالها الحزب للانتقال إلى الهدف.

المبحث الرابع: السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لإستراتيجية الحزب.

المبحث الخامس: تأثير هذه السيناريوهات على مستقبل الحزب.

ثانياً: مصادر الدراسة:

اعتمدنا في تحليل الأهداف الإستراتيجية ومسارات الإستراتيجية الداخلية للحزب على مذكرة الرؤية السياسية المنشورة على الموقع الرسمي للحزب باللغة العربية على الإنترنت[1] حيث نشر الموقع الرؤية السياسية للحزب عام ٢٠٢٣.

وهي الوثيقة أعدها رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو في ١٥ أبريل ٢٠١٥ ونشرها بعد ذلك موقع الحزب على الإنترنت وأطلق عليها «وثيقة تركيا الجديدة»، وهي ملخص برنامج الحزب لانتخابات ٢٠١٥، وتتكون الوثيقة من مائة مادة يسعى الحزب لأن تكون هي القواعد المؤسسة للجمهورية الجديدة والتي ستحتفل بذكرى مرور مائة عام على تأسيسها عام ٢٠٢٣.

أما في مجال السياسة الخارجية للحزب فقد اعتمدنا على كتاب (العمق الإستراتيجي) لأحمد داود أوغلو رئيس الوزراء التركي السابق والمنظر الرئيس للحزب، والذي صدر عام ٢٠٠١ وترجمه مركز الجزيرة للدراسات عام ٢٠١٠ بعد أن أضاف أوغلو له ملحقاً يحاول به مواكبة التغيرات التي حدثت بعد تأليف الكتاب.

وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أن مؤلفه عقب صدوره صار مستشاراً لرئيس الحزب أردوغان ثم وزيراً لخارجية تركيا ثم رئيساً للوزراء.

(1) http://www.akparti.org.tr/arabic.

وحتى بعد ابتعاده عن رئاسة الوزراء ظل الكتاب مرجعاً أساسياً لإستراتيجيات الحزب كما يتبين من استقراء الواقع.

وفي هذا الصدد يرى الدكتور السعيد إدريس أن تركيا من هذا النوع من الدول متعددة الانتماءات ومبعثرة الأولويات، فهي دولة بلقانية وهي دولة آسيوية وهي دولة شرق أوسطية وهي دولة أوربية، وعليها وسط هذا كله أن تضع خريطة أولويات تتحرك وفقاً لها حتى لا تتوه بوصلة إدارة المصالح القومية. ويبدو أن تركيا وجدت ضالتها في نظرية (العمق الإستراتيجي) التي تعتبر من إبداع وزير خارجيتها السابق أحمد داود أوغلو[١].

ولكن الباحثة نهى خالد ترى في داود أوغلو رجل نظرية، وأن كتابه الشهير وعلى عُمقه وعبقريته في رسم ملامح إستراتيجية جديدة لتركيا في القرن الواحد والعشرين وتوقيته المهم في لحظة يتراجع فيها الغرب عن المنطقة وتحتاج تركيا لإعادة تعريف دورها؛ إلا إنه في الحقيقة صياغة نظرية لما يجب أن تكون عليه الإستراتيجية التركية في المطلق ولا يحتوي أية إرشادات تكتيكية لتطبيق تلك النظرية على الأرض في اللحظة الراهنة التي يمر بها العالم[٢].

وتنتقد الباحثة التسمية الشهيرة التي أطلقتها بعض المنابر الغربية والعربية على داود أوغلو باعتباره كسينجر تركيا، وترى أنها لم تكن دقيقة فالرجل لا يملك براعة كسينجر على الإطلاق في وضع التكتيكات السياسية وإن كان يفوقه ربما في رؤاه النظرية وهو أمر

---

(١) محمد السعيد إدريس، تركيا وتحديات نظرية العمق الإستراتيجي، الجريدة، سبتمبر ٢٠٠٩: (https://goo.gl/jkB5TV).

(٢) نهى خالد، سوريا: هل خسرت تركيا أولى معارك العمق الإستراتيجي؟، نون بوست، ١٨ مارس ٢٠١٦: (http://cutt.us/dVFdb).

كشفته بجلاء الأزمة السورية فوجود رؤى كرؤية داود أوغلو في السلطة التركية أمر شديد الأهمية في تلك المرحلة لكنه لا يغني عن وجود كوادر أخرى تفتقدها تركيا حالياً أبرزها أنها لا تمتلك (كسينجر) خاصاً بها.

استعنا كذلك بمقالات أوغلو المنشورة بعد ذلك في مجلة رؤية الصادرة عن مركز سيتا التركي، ثم دراساته في دورية فورين بوليسي الأمريكية باعتبارها تطبيقاً لكتابه العمق الإستراتيجي وإثبات ما به في ملفات السياسة الخارجية التي تولى أوغلو الإشراف عليها عند توليه وزارة الخارجية التركية ويرد فيها على آراء الخبراء فيها.

وتم التدليل على إستراتيجيات الحزب والانتقادات عليها والردود على هذه الانتقادات ببعض الدراسات الصادرة عن مراكز أبحاث تركية وغربية وبالذات معهد واشنطن وبروكنجز وكارنيجي المهتمة بسياسات الحزب وتحليلها وبيان عوامل القوة والضعف فيها.

المبحث الأول

موضع تركيا المحلي والإقليمي والدولي

قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة كما يراها الحزب

تعد سنة ٢٠٠٢ منعطفاً مهماً في تاريخ تركيا الحديثة حيث وصلت الدولة في هذا العام إلى حافة الانهيار والإفلاس، وتراكمت الديون الخارجية لدى صندوق النقد الدولي، ودخلت البلاد في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة جراء فشل الأحزاب السياسية في إيجاد مخرج للوضع المتأزم في تركيا[١] .

وقد بدأت مظاهر الأزمة في تركيا الجمهورية تشتد أكثر مع تعطل المسار الديمقراطي في تركيا بسبب انقلاب ٢٨ فبراير ١٩٩٧ الذي أجبر فيه العسكر الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان رئيس الحكومة الائتلافية آنذاك على تقديم استقالة حكومته، فاضطر نجم الدين أربكان لتقديم الاستقالة خوفاً من وقوع انقلاب عسكري مباشر وحتى لا تتكرر مأساة الانقلابات الماضية (١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨٠) التي دفعت فيها تركيا والتجربة الديمقراطية والشعب التركي ثمناً باهظاً وأفقدت تركيا أي قوة إستراتيجية أو حضارية.

هذا الوضع الصعب الذي دخلت فيه تركيا المتهالكة اقتصادياً وسياسياً أعطى الفرصة لعدة قوى داخلية من مافيا وبارونات المال وشبكات الفساد للهيمنة على كل المفاصل الأساسية للدولة بل التحكم في الوضع السياسي القائم في تلك الفترة.

أما على المستوى الخارجي فقد أصبحت تركيا مرتهنة لدى صندوق النقد الدولي وإلى القوى الغربية التي باتت توظف تركيا في تطبيق إستراتيجياتها الاستعمارية للتدخل في

---

(1) http://www.turkpress.co/node/5992.

منطقة الشرق الأوسط، وذلك بإثقال كاهل تركيا المأزومة بالديون التي وصلت سنة ٢٠٠٢ إلى ٢٣ مليار دولار أمريكي.

ودخلت الجمهورية الكمالية في مرحلة من الضعف إستراتيجياً واقتصادياً وسياسياً وحضارياً. ويطلق على هذه المرحلة مرحلة ضعف الجمهورية التركية. وفشل العلمانيون في إنقاذ ما تبقى من جمهوريتهم الكمالية التي ولدت بالأساس ضعيفة ومترهلة وفاقدة لمقومات العمق الإستراتيجي والحضاري.

الوضع المحلي:

يبين أوغلو أنه في عصر الجمهورية انهارت إستراتيجية الحديقة الخلفية في أعقاب سقوط الدولة العثمانية وتبنت تركيا إستراتيجية ذات بعدين حتى يتم القبول بها على الساحة الدولية مستلهمة مبدأ أتاتورك القائل: سلام في الوطن وسلام في العالم.

الأول: الدفاع عن الحدود القومية بدلاً من الإستراتيجية ذات البعد الدولي[١].

الثاني: أن تكون تركيا جزءاً من محور الغرب المتصاعد وليست بديلة أو معارضة له.

وأدى هذا الوضع إلى أن بدأت النخبة السياسية التي ظنت أن الوحدة السياسية الداخلية والحفاظ على الحدود تتم عن طريق تصفية الهوية السياسية العثمانية ومؤسساتها.

ويؤكد أوغلو أن الثقافة السياسية التركية تختلف عن نظيرتها في كل من الغرب والشرق الأوسط وأوربا الشرقية وآسيا الوسطى من جهة استقرارها وديناميكياتها، ويرجع هذا إلى أن الدولة العثمانية امتدت عبر ثلاث قارات في بنية سياسية أكثر استقرار بينما المجتمعات الأوربية جزأتها الحروب الداخلية، أما في الشرق الأوسط فالثقافة

(١) العمق الإستراتيجي، ص٩٢.

السياسية محصورة بين أنظمة ملكية تعكس ثقافة تقليدية وأنظمة جمهورية لا تحتوي على ديمقراطية كافية ويتمثل هذا في حيوية الانتخابات التركية عند مقارنتها بمثيلتها الشرق أوسطية، أما دول أوربا الشرقية وآسيا الوسطى فهذه قد غرقت في الفوضى بسبب تغير النظام السياسي[1].

فمصدر التمايز الأساسي لتركيا عن بقية المجتمعات كما يوضح أوغلو هو تاريخ تركيا وجغرافيتها[2]: فانتهاء علاقة المجابهة بين المركز السياسي للنظام العثماني مع الحضارة المضادة قد أثر على البنية السياسية لتركيا مع مرور الزمن كما أثر على البنية التحتية الاجتماعية والسيكولوجية التي تشكل الثقافة السياسية للمجتمع، فمحاولة النخبة السياسية بناء سياسة جديدة على أساس معايير حضارة أخرى ومحاولة فرضها من المركز إلى الأطراف بنمط هرمي تحقق أمرين: الأول تحطم أسس الاستمرارية التاريخية للهوية السياسية والثقافية ومؤسساتها، والثاني إيجاد التوتر بين عناصر هذه القطيعة التاريخية في أيدلوجيا النظام السياسي الجديد وبين عناصر الاستمرارية التاريخية.

فتركيا في نظر أوغلو هي المجتمع الوحيد الذي شهد قطيعة تاريخية كاملة من ناحية الهوية والثقافة والمؤسسات التي يستند إليها النظام السياسي، قامت بها النخبة السياسية وأظهرت رغبتها في الالتحاق بحضارة الغرب بعد أن خسرت المواجهة التي دخلتها مع هذه الحضارة. وهذه النخبة فشلت في تحقيق منزلة عالية لتركيا بين الدول تناسب مكانتها التاريخية وتجاهلتها الحضارة التي أرادت الالتحاق بها، ما أدى إلى تفعيل البنية التحتية السيكولوجية التي دعمت الاتجاه الذي يدعو إلى العودة التاريخية.

(١) العمق الإستراتيجي، ص١٠٢.
(٢) العمق الإستراتيجي، ص١٠٣.

كذلك أدى العامل الجغرافي المتمثل في القطيعة مع المحيط الجيوثقافي القريب المتمثل في مجتمعات الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز لتحقيق التكامل مع المجتمعات الأوربية خاصة بعد الحرب الباردة وعودة التقارب مع هذا المحيط الجيوثقافي؛ أدى إلى تذكير المجتمع التركي بالهوية والثقافة السياسية والمؤسسات في عهد السيطرة التاريخية.

ويخلص أوغلو إلى أن ما يميز تركيا عن غيرها من الدول هو التناقض الأساسي النابع من أزمة الانسجام بين التراكم الخاص بالثقافة السياسية التي كونتها الخصائص التاريخية والجيوثقافية لمجتمع كان يشكل مركزاً سياسياً للحضارة وبين النظام السياسي والنخبة السياسية التي ترغب في الالتحاق بمحيط حضارة أخرى.

ويؤكد أوغلو على أن سيكولوجية المجتمع هي السبب الأساسي للموقف السلبي الذي تتبعه الدولة، فتركيا في عصر الدولة العثمانية نظرت إلى دورها كجسر بين الشرق والغرب نظرة واثقة في النفس من خلال النظر إلى التنوع الموجود بين المناطق المختلفة والمتداخلة على أنها ميزة تغني الدولة، أما بعد ذلك فقد نظرت إلى دورها بسيكولوجية تفتقر إلى الثقة واحترام الذات وبراغماتية سطحية فدخلت العصر وهي تعاني أزمة هوية قاسية وصراعات سياسية داخلية ناجمة عن تلك الأزمات[١].

ويختم أوغلو كلامه بأن تركيا تمتلك ميراثاً تاريخياً متعدد الاتجاهات يحمل في داخله تراكم التجربة السياسية التاريخية القديمة بالإضافة إلى عناصر الحداثة الأساسية والأكثر تشابكاً في المرحلة المعاصرة ويتيح إعادة إنتاج هذا الميراث من جديد من خلال طروحات تفتح المجال أمام آفاق جديدة الإمكانية ليس لتخطي المشاكل الداخلية فحسب بل وللتأثير في حل الأزمات العالمية[٢].

---

(١) العمق الإستراتيجي، ص١١٦.
(٢) العمق الإستراتيجي، ص١١٧.

كذلك يرى حزب العدالة والتنمية التركي أن من أسباب الضعف الداخلي للدولة التركية عدم وجود حكومة قوية تمسك بزمام البلاد: ولذلك يعتبر الحزب[1] أن الجمهورية التركية قد نمت وتطورت في جميع القطاعات وذلك في الفترات التي شهدت الحكومات القوية والاستقرار السياسي مثل فترات حكومة مندريس وحكومة أوزال وحكومة حزب العدالة والتنمية هذه جميعها تعد نماذج ملموسة، أما في الفترات التي لم تشهد الاستقرارية السياسية وعدم وجود الحكومات القوية فإن تركيا في تلك الفترات عاشت العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى أن جزءاً من الأرباح والمكتسبات التي تم التحصل عليها ضاعت من بين الأيدي، فالحكومات التي لم تظهر الإرادة السياسية والتي لا تحتوي على ردود الفعل السريعة في اتخاذ القرار والضعيفة والمتفككة كانت مفتوحة لجميع أنواع التدخلات اللاديمقراطية كما أنهم بقوا تحت ظل مفهوم الوصاية، مع العلم أن تسلق الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترات لا يعتبر تصادفاً، «لقد دفعت دولتنا مبالغ هائلة للدول للخارج والداخل» على حد تعبيره.

ويلاحظ أوغلو أن التيارات السياسية التركية التي ظهرت في عصر الجمهورية هي موجز مصغر للمناخ الثقافي في الدولة العثمانية الذي ظهر طيلة قرن كامل منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين[2].

فهناك العثمانية الجديدة التي مثلها تورغوت أوزال وهناك التيار الإسلامي الذي مثله حزب الرفاه وهناك أيضاً حركة التغريب التي مثلها حزب الشعب ثم النزعة القومية والتي يمثلها الحزب القومي التركي.

---

(١) الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية عام ٢٠٢٣، ص١٦: (https://goo.gl/e99qbM).
(٢) العمق الإستراتيجي، ص١٠٦.

أولاً العثمانية الجديدة: جاءت نشأة هذا التيار لمواجهة تأثير الموجة القومية التي هزت أوربا كتأثير للثورة الفرنسية وتأمين مكانة قوية في النظام الدولي الجديد الذي تشكل بموجب مؤتمر فيينا عام ١٨١٥.

تمثلت الإستراتيجية العثمانية الجديدة والتي عبر عنها تورغوت أوزال في تجلياتها الحديثة في خمسة عناصر:

١) بناء الدولة بما يتلاءم مع الوضع الدولي القائم.

٢) تشكيل هوية تراعي تأثير الموجة القومية.

٣) المواءمة بين القيم الغربية والقيم التقليدية.

٤) محاولة التكامل مع الاتحاد الأوربي.

٥) الانسجام مع سياسات أمريكا باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ثانياً: النزعة الإسلامية:

اعتبر أوغلو أن النزعة الإسلامية ارتبطت جذورها بالموجات الاستعمارية الأوربية التي شهدها العالم الإسلامي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتأثر قادة الدولة العثمانية بهذا الوضع حيث كانوا يرون أنفسهم آخر قلعة صمود للمشرق أمام توجهات الغرب الاستعمارية، وقد بلور السلطان عبد الحميد سياسة ذات اتجاهين: الأول على توطيد مشروعية الدولة استناداً إلى شعور العناصر الإسلامية في الدولة بهويتها، والثاني تفعيل دبلوماسي لمواجهة السياسات الاستعمارية تطور إلى التحالف مع ألمانيا التي لم تنضم إلى الموجة الاستعمارية[1].

(١) العمق الإستراتيجي، ص١٠٩-١١٠.

ويشبه أوغلو المناخ النفسي الذي عاشه العالم الإسلامي في النصف الأول من تسعينات القرن العشرين بنفس المناخ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من تجاهل النظام الدولي واعتبار المسلمين تهديداً استناداً إلى نظريات نهاية التاريخ وصراع الحضارات والازدواجية الغربية في التعامل مع قضايا البوسنة والشيشان وبدء تشكل هوية مقاومة ضد الغرب الذي يرفض الشرق.

لقد تطور خطاب الهوية الإسلامية في الساحة السياسية التركية بشكل سريع خلال الفترة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦ نظراً لوجود تركيا في مركز التطورات وترتبط بوعي تاريخي متصاعد مع كل من أزمتي البلقان والقوقاز.

ثالثاً: التغريب الراديكالي:

تعود جذور هذه الحركة بحسب أوغلو إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وقامت على اقتباس كل مسلمات الفلسفة التنويرية التي ترى ضرورة الانسلاخ عن التاريخ والميتافيزيقا ولابد من تحول فكري وحضاري يزيل التناقضات التاريخية مع الغرب ويبني ثقافة منسجمة مع هذا التحول. وتنظر هذه الحركة إلى الدين والإرث كتهديد لوضع تركيا، لذلك بنت هذه الحركة لاسيما في عام ١٩٩٧ إستراتيجيتها على أمرين: تشكيل الثقافة الداخلية عبر المثقف الذي يريد أن يكون شعبياً رغماً عن الشعب، والثاني تحديد موقع تركيا الدولي الجديد بأن يكون غربياً رغماً عن الغرب[١].

رابعاً: النزعة القومية الجديدة:

تعود جذور هذه النزعة أواخر القرن التاسع عشر بحسب أوغلو إلى عاملين: ظهور حركات الوحدة الألمانية والإيطالية والعامل الثاني انفصال عناصر مسلحة من الدولة

---

(١) العمق الإستراتيجي، ص١١١.

كالعرب والألبان[1].

وتبنى هذا الخيار في البداية حركة الاتحاد والترقي ولكن هذه النزعة اكتسبت حيوية جديدة في أعقاب الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي حيث نادت جمهوريات تركية تتبعه بالانفصال، كما ظهر في الداخل التركي كيانات قومية لها نزعة انفصالية كالأكراد. ولذلك برز في هذا الاتجاه حزب الحركة القومية الجديدة الذي يتبنى مفاهيم قومية لا تتناقض مع التوجه الإسلامي، والحزب اليساري الديمقراطي ذو التوجه الغربي.

وفي النهاية يقيم أوغلو أوضاع هذه التيارات في نهاية التسعينيات على النحو التالي:

التيارات القومية ذات المرجعية التاريخية تمتاز بالعفوية وعدم الجاهزية خاصة مع براجماتية أوزال، أما الرفاه فإنه لم يستطع تحويل بلاغته السياسية المناهضة للغرب إلى برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي، أما حركة التغريب فقد بدت أنها تريد أن تكون غربية رغماً عن إرادة الغرب بالإضافة إلى أنها أصبحت مصدراً للتوتر الداخلي[2].

تقييم أوغلو النهائي لوضع تركيا الداخلي على النحو التالي:

تعتبر مراحل الهبوط والصعود التي مرت بها التيارات السياسية التركية المختلفة في السنوات العشر قبل نهاية القرن دليلاً على فترة تحول جدية تمر بها الدولة التركية، ولا يبدو أن الدور السطحي الذي مثلته النخبة السياسية الحاكمة في تركيا ينسجم أو يتناسب مع واقع المجتمع التركي ولا مع أهدافه وآماله النابعة من ميراثه التاريخي والمتعلقة برؤيته للمستقبل، ولذا فإن المجتمع التركي يبذل جهده من أجل إعادة تعريف نفسه وتعتبر هذه المحاولة امتداداً طبيعياً لأزمة الهوية التي يعيشها[3].

---

(١) العمق الإستراتيجي، ص١١٢.

(٢) العمق الإستراتيجي، ص١١٤.

(٣) العمق الإستراتيجي، ص١١٥-١١٦.

الخلاصة:

أبرز التحديات الداخلية للدولة التركية كما يراها الحزب تتمثل في:

١) النخبة السياسية ظنت أن الوحدة السياسية الداخلية والحفاظ على الحدود تتم عن طريق تصفية الهوية السياسية العثمانية ومؤسساتها.

٢) انتهاء علاقة المجابهة بين المركز السياسي للنظام العثماني مع الحضارة المضادة أثر على البنية السياسية لتركيا مع مرور الزمن كما أثر على البنية التحتية الاجتماعية والسيكولوجية التي تشكل الثقافة السياسية للمجتمع.

٣) القطيعة مع المحيط الجيوثقافي القريب المتمثل في مجتمعات الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز.

٤) عدم وجود حكومة قوية تمسك بزمام البلاد.

الوضع الإقليمي والدولي:

يرى أوغلو أنه لفترة طويلة في التاريخ كانت تركيا في نظر العالم دولة جسرية ليس لها رسالة سوى أن تكون معبراً بين الأطراف الكبرى، أي جسر بين طرف وآخر دون أن تكون فاعلاً بين الطرفين، ولذا بدت تركيا لدى الشرقي دولة غربية ولدى الغربي دولة شرقية[١].

يحاول أوغلو التعرف على وضع تركيا في الساحة الدولية بإظهار مسار التغير الذي طرأ على ميراثها التاريخي. ويقسمها إلى ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل الحرب الباردة، ومرحلة الحرب الباردة، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة[٢].

---

(١) العمق الإستراتيجي، ص٦١٥.

(٢) العمق الإستراتيجي، ص٨٨-٩٥، قمنا بإعادة الصياغة وتلخيص العبارات.

أولاً: مرحلة ما قبل الحرب الباردة:

يؤكد أوغلو على أنه في عنفوان الدولة العثمانية استندت الإستراتيجية التركية إلى ما أطلق عليه أوغلو القوة العسكرية الفائقة من جهة وعلى استثمار خلافات أوربا الداخلية من جهة أخرى.

لقد زامن هذا العمق الإستراتيجي لتركيا في السياق التاريخي عمق آخر مهم أهملته أغلب الدراسات الحضارية ولم توله اهتماماً كبيراً وهو العمق الحضاري لتركيا في منطقة الأناضول وفي العالم منذ قرون عديدة.

وقد عرف هذا العمق الحضاري ذروته مع بروز الدولة العثمانية التي ورثت تراكمات حضارية قديمة في منطقة الأناضول وعرفت كيف توظف هذه التراكمات الحضارية التي تعود إلى فترة الفتوحات الإسلامية فالدولة الأموية والعباسية مروراً إلى الدولة السلجوقية ثم الدولة البيزنطية التي قامت على أنقاضها الدولة العثمانية.

ولم تعمد الدولة العثمانية إلى إلغاء هذا المزيج الحضاري التراكمي بل نجحت في إعادة تشكيله وترسيخه داخل هوية الدولة وهوية المجتمع التركي العثماني. وقد كان الإسلام هو الحاضن لمختلف هذه الأمزجة الحضارية وصهرها في مسار واحد دون أن يتم إقصاء أي طرف أو إلغاء أي هوية فكانت الحضارة العثمانية ثرية بجملة من الثقافات وغنية بمختلف الفنون والعلوم والتصورات.

ووجدت كل الشعوب والفرق والإثنيات والأديان المنضوية تحت حكم الدولة العثمانية الإسلامية نفسها حرة تمارس ثقافتها بكل حرية وتعمل على تقديم إضافات مهمة جداً للحضارة العثمانية التي ترتكز في أساسها على الهوية الإسلامية. هذا التنوع الثقافي والإثني والديني شكل لدى تركيا عمقاً حضارياً كبيراً وتحولت إلى مركز حضاري

عالمي يشد إليه الرحال كل المبدعين والمفكرين والعلماء والتجار والرحالة والسياسيين ورجالات الإصلاح.

لقد نجح العثمانيون والأتراك في صياغة نموذج حضاري عريق يتسم بالتسامح وبالإبداع وبالحرية والجمالية. وأكبر دليل على ذلك هذه الجمالية الحضارية التي نلمحها ونراها في مساجد إسطنبول وكل آثارها التاريخية المختلفة تحكي قصة حضارة ولدت من رحم حضارات ماتت في سياقها الزمني لكن روحها ظلت منبعثة مع الحضارة العثمانية، وتؤكد للعالم أجمع أن الحضارة الإسلامية لم تبنَ على محو حضارات أخرى بل حافظت عليها وجعلتها جزءاً، منها فكانت النتيجة هي ظهور نموذج حضاري عالمي إنساني يوحد البشرية ويؤصل لفلسفة عميقة تعد ركناً أساسياً من أركان الإسلام والحضارة الإسلامية وهي فلسفة التعايش والتسامح التي لن تجدها في أي حضارة أخرى.

إنه التعايش بمفهومه الواسع والتسامح في بعده الديني والإنساني، تعايش الأفكار والأعراق والأديان والمذاهب والشعوب المختلفة ضمن سياق حضاري وسياسي يعترف بخصوصية كل واحد من هذه التشكيلات المختلفة بل يسعى إلى تشريكها نحو المساهمة في الفعل الحضاري العالمي.

لقد أفرز هذا التنوع الثقافي والعرقي والديني داخل الدولة العثمانية نموذجاً حضارياً عالمياً ساهم في تشكيل عمق حضاري لتركيا بالتزامن مع العمق الإستراتيجي، وأصبحت تركيا لعصور طويلة مركز العالم حضارياً وإستراتيجياً.

ونجح الأتراك في تحمل مسؤوليتهم الحضارية العالمية، وكان لهم السبق في الحفاظ على موروث الثقافات المندثرة ضمن سياق فلسفة التعايش والتسامح التي استمرت حتى عام ١٩٠٩ تاريخ الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني وإنهاء الدورة الحضارية العثمانية فعلياً.

اتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨ والتي نظمت العلاقات الدولية بين دول أوربا المختلفة، يرى أوغلو أنها كانت تستند إلى أسس مختلفة عن الأسس التي اعتمد عليها النظام العثماني متعدد القوميات ويحكم أجزاء كبيرة من أوربا الشرقية وبذلك أصبحت الدولة العثمانية في موقع مجابهة مع هذا الحوض الحضاري المختلف.

وفي اتفاقية كارلووفتز عام ١٦٩٩ تم تدشين مرحلة جديدة في إستراتيجية الدولة العثمانية التي بدأت تفقد أراضيها لأول مرة بعد هذه الاتفاقية فتحولت من إستراتيجية التقدم داخل أوربا إلى إستراتيجية الدفاع لاسترجاع الأراضي التي خسرتها.

في عام ١٧٧٤ عقدت اتفاقية كوجك كينارجي حيث حصل الأرثوذكس داخل الدولة العثمانية على امتيازات نتيجة ضغط روسي، وهنا وضع أول مسمار في نعش الدولة العثمانية.

ولكن يؤكد أوغلو على حقيقة مهمة هي أن توقف السياسة الخارجية العثمانية عن تنفيذ الإستراتيجية الإمبراطورية الاستعمارية مثلما تفعلها الدول الكبرى في هذا التوقيت وإبقاء إستراتيجيتها المتمثلة في مجرد المحافظة على حدودها الداخلية أصبحت أراضي الدولة تتآكل تدريجياً وتنسحب الدولة العثمانية تدريجياً للمحافظة على الأوضاع الجديدة[١].

وبين عامي ١٨٥٣-١٨٥٦ كانت حرب القرم واستخدمت الدولة العثمانية لأول مرة إستراتيجية استثمار الخلافات الداخلية الأوربية.

واستمرت هذه الإستراتيجية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وحاول تطويرها إلى ما يعرف بإستراتيجية الحديقة الخلفية والتي تتمثل في المسلمين الذين يعيشون تحت

---

(١) العمق الإستراتيجي، ص٧٥.

الاحتلال خارج حدود الدولة العثمانية واعتبرت هذه الإستراتيجية بمثابة الركيزة الثانية للإستراتيجية العثمانية والتي تقوم على الربط بين المسلمين الذين يعيشون في كنف الخلافة والذين يرزحون تحت وطأة الاحتلال الأجنبي.

حاول الاتحاد والترقي إدخال النزعة القومية التركية في إستراتيجية الحديقة الخلفية مع الاحتفاظ بفكرة الوحدة الإسلامية كأداة تكتيكية ضد الدول الاستعمارية، ولكن الاتحاد والترقي ورط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى فقد أدت الحسابات الخاطئة بحسب أوغلو الناتجة عن ضعف العقلية الإستراتيجية وغياب التكتيكات المرحلية عند قادة حزب الاتحاد والترقي إلى سقوط آخر نقطة مقاومة في الشرق، ويصف أوغلو القرار الذي اتخذه السياسيون الأتراك حينئذ بأنه قرار جدي وراديكالي فبسبب الوضع الدولي فضلت تركيا أن تكون قوة إقليمية تدخل تحت المظلة الأمنية لحوض الحضارة الغربية، وقد أثر هذا الوضع على التطلعات السياسية للمجتمع وموقفه وثقافته ومؤسساته في العمق.

أظهرت اتفاقية لوزان هوية خارجية للدولة تختلف عن هويتها الداخلية، إذ تم التخلي عبرها عن الهوية الإسلامية وسياستها التي اعتقد أنها أدت إلى تفكك الدولة من خلال الصراع الذي أثارته بين الدولة العثمانية والإمبراطوريات الاستعمارية الغربية[١].

ثم يقارن أوغلو بين وضع تركيا بعد سقوط الدولة العثمانية وبين وضع القوى الأخرى التي كانت يتم تصنيفها في بداية القرن العشرين بأنها قوى كبرى مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا واليابان والمجر والنمسا، فقد عانت هذه القوى من مظاهر الضعف والتحديات الخارجية وخوضها الحربين العالميتين الأولى والثانية، فبينما اجتهدت بريطانيا للحفاظ

(١) العمق الإستراتيجي ص٩٢.

على ثقلها الإستراتيجي باستغلال روابطها البراجماتية مع الولايات المتحدة وإقامة نظام الكومنولث وفرض هيمنة اللغة الإنجليزية، واجتهدت فرنسا لتحقيق توافق عقلاني بين فقدان ميراثها الاستعماري وتعزيز دورها في التوازنات الدبلوماسية الأوربية الداخلية، وفي المقابل قبلت النمسا والمجر التراجع صوب مساحة تأثير محدودة وأن تتعايش مع التضاؤل في حدودها الطبيعية.

وعندما يقارن أوغلو بين أوضاع هذه الإمبراطوريات بين التراجع واستمرار الدور يقول إن تركيا مع التقلص الناجم عن التحول من بنية سياسية كبرى إلى بنية سياسية صغرى بالانسحاب نحو نطاقها المحوري في الأناضول أقامت هناك نظاماً سياسياً جديداً[1]، جسراً جغرافياً بين أوربا وآسيا أو جسراً جيوإستراتيجياً بين الشرق والغرب أو جسراً ثقافياً بين الإسلام والمسيحية.

وتحدث أوغلو عن استبدال ثقافة التعايش والتسامح بثقافة التتريك والطورانية وبدأت عملية التصفية الثقافية والاستهداف لهوية الشعب التركي المسلم، كما تم فصل تركيا تماماً عن عمقها الحضاري العربي والإسلامي، وتحولت تركيا إلى يتيمة متشردة تبحث عن فتات من بقايا وفضلات الحضارة الغربية التي تأسست على أساس فلسفة تصادم الحضارات والبقاء للأقوى.

وقد زاد يتم تركيا حضارياً مع إلغاء الخلافة الإسلامية واستبدالها بالجمهورية الكمالية والقطع تماماً مع موروث تركيا الحضاري الإسلامي القائم على التعايش والتسامح، وارتمت تركيا في أحضان أعدائها وفقدت كل مقومات عمقها الحضاري بعد أن فقدت مقومات عمقها الإستراتيجي.

---

(١) العمق الإستراتيجي، ص٥٩٥.

ولم يكن الانقلاب التاريخي الذي قام به مصطفى كمال أتاتورك سنة ١٩٢٨ المتمثل في تغيير حروف اللغة العثمانية من الحروف العربية إلى الحروف اللاتينية وفرض الأذان بالتركية ومنع كل الفعاليات الإسلامية والدينية إلا مظهراً من مظاهر استهداف العمق الحضاري لتركيا التي ظلت منفصلة عن العالم الإسلامي وفاقدة لكل هوية حضارية على مدار أكثر من قرن كامل من الزمان.

ثانياً: أثناء الحرب الباردة:

بعد الحرب العالمية الثانية حاولت تركيا موازنة الخطر السوفيتي بالدخول في حلف الناتو، وكان خيارها الإستراتيجي أن تكون دولة بمقياس إقليمي مرتبط بالمحور الأطلسي، ويرى أوغلو أن هذا كان له تأثير سلبي في رسم السياسة التركية الخارجية تجاه الدول والمناطق الموجودة خارج هذا المحور، ففقدت تركيا فرصة تكوين ساحات تأثير خارجية لها وظل هذا التأثير السلبي حتى الآن برأي أوغلو.

وظلت الإستراتيجية التركية في هذه المرحلة تسير بجناحين:

الأول البقاء تحت المظلة الأمنية الغربية، والثاني الارتهان بالمنافسة مع اليونان.

ويؤكد أوغلو على أخطاء هذه الإستراتيجية التي أدت إلى عدم استثمار التشكلات العالمية الجديدة في الوقت المناسب فأصبحت تركيا غريبة عن المحيط الثقافي لمنطقة الشرق الأوسط ولم تستطع التأثير في البنية الجيواقتصادية الغنية للمنطقة مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا في السبعينيات.

ويخلص أوغلو إلى أن تركيا كانت من القوى الإقليمية التي اضطرت طوال الحرب الباردة أن تجعل ساحات تأثيرها الإقليمية وسياساتها الخارجية تابعة لسياسات قوة عظمى وإن لم تفعل ستواجه بعقوبات مثل المقاطعة التي فرضت على تركيا في أعقاب الأزمة القبرصية.

ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى حالة غموض وتشتت للنظام الدولي وقد أتاحت هذه الفرصة لدول تريد القفز إلى مرحلة أعلى وتحسين موقعها في هذا النظام.

والوضع الدولي يتميز بخصائص التوازنات الديناميكية للقوة التي بإمكانها تكوين اتفاقيات ذات مدى قصير. ويعمل هذا الوضع على تكوين أرضية مرنة واسعة في الساحة التكتيكية كما قد يصبح مصدراً للغموض بسبب هذه المرونة وهذا النوع من الغموض كثيراً ما يتم الشعور به في حزام تركيا الإستراتيجي.

ويرى أوغلو أن عملية تحديد الوضع الإستراتيجي لتركيا بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وتقييمه من جديد أصعب من غيرها لارتباطها بفهم طبيعة بناء هذه الدولة الديناميكي والمتغير إلى حد كبير، وهي أيضا دولة تعيش داخل محيط ديناميكي متبدل بشكل كبير. تعيد هذه الدولة بناء نفسها من جديد ومن الممكن أنها تعيش أهم تحولاتها التاريخية من جهة وتتشكل ضمن محيط دولي ربما يشهد أهم تحولاته التاريخية من جهة أخرى[١].

ويرجع أوغلو السبب الرئيس خلف الانحرافات والتباطؤ الفادح في صنع السياسة الخارجية إلى عدم تناول عناصر القوة الثابتة والمتغيرة ضمن تكامل إستراتيجي لمرحلة طويلة الأمد[٢].

ويفصل أكثر بأن أهم سبب في تحول طموحات السياسة الخارجية وآمالها في النجاح في بداية عقد التسعينات إلى مجرد أحلام متبددة في نهاية عقد التسعينات هو عدم وجود الانسجام الإستراتيجي المطلوب.

---

(١) أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثالثة، ص١٣.

(٢) العمق الإستراتيجي، ص٦٩.

ويشرح أوغلو ماذا يعني بالانسجام الإستراتيجي فيقول: عدم ترتيب الخطوات الإستراتيجية والتكتيكية في إطار نظري منسجم، فهناك ضعف جدي في تكوين إستراتيجية عليا توجه الخطوات التكتيكية في الدوائر المختلفة وتجعلها منسجمة مع بعضها وفي جانب بناء مراحل السياسات التكتيكية، ونتيجة لذلك فقد تحولت الخطوات ذات الصفة التكتيكية إلى خطوات إستراتيجية بالنسبة للذين قاموا بها وأدى هذا بدوره إلى وضع الحواجز أمام آفاق الدولة وتطلعاتها وتضييق ساحة حركتها[1] .

وينتقد أوغلو صناعة السياسة الخارجية التركية في التسعينات حيث يرى أن وزارة الخارجية التركية لم يتم تجهيزها ببنية تحتية مادية ومؤسسية كافية من أجل القيام بدراسات إستراتيجية.

ويرى ميشال نوفل أن قدرة الأتراك على تعبئة دول الجوار بدوائره المتعددة تختلف تبعاً للمقاييس التالية[2]:

المقياس التاريخي: هل كانوا جزءاً من الإمبراطورية العثمانية أم لا؟

المقياس الديني: هل هم مسلمون أم لا؟

المقياس الإثني - اللغوي: هل يتحدثون التركية أم لا؟

وتبلغ الحساسية حدها الأقصى عندما تجتمع هذه المقاييس وهذه كانت حالة أتراك بلغاريا الذين لجأ مئات الآلاف منهم إلى إسطنبول، أو حال الأتراك القبارصة الذين تدخل الجيش التركي لإنقاذهم، لكن المشاعر تبقى أقل حدة عندما يتعلق الأمر بمسلمين ناطقين بالتركية لم يكونوا طرفاً قط في التجربة العثمانية وهذا حال أتراك آسيا الوسطى.

---

(١) العمق الإستراتيجي، ص٧٠.
(٢) ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص٢٨.

ويخلص أوغلو إلى أن الثقافة السياسية الداخلية ذات المحور الواحد والسياسة الخارجية المرتبطة بها تعيق تطوير موقف سياسي ودبلوماسي يمكنه الاستفادة من التراكم التاريخي التركي المتنوع بشكل كاف وتعيق التكيف مع السيناريوهات المختلفة التي تتعرض لها الدولة.

الخلاصة:

١) كانت تركيا في نظر العالم دولة جسرية ليس لها رسالة سوى أن تكون معبراً بين الأطراف الكبرى، أي جسر بين طرف وآخر دون أن تكون فاعلاً بين الطرفين.

٢) الدولة العثمانية قدمت نموذجاً حضارياً عالمياً ساهم في تشكيل عمق حضاري لتركيا بالتزامن مع العمق الإستراتيجي. وأصبحت تركيا لعصور طويلة مركز العالم حضارياً وإستراتيجياً.

٣) توقف السياسة الخارجية العثمانية عن تنفيذ الإستراتيجية الإمبراطورية الاستعمارية مثلما تفعل الدول الكبرى في هذا التوقيت وإبقاء إستراتيجيتها المتمثلة في مجرد المحافظة على حدودها الداخلية أثمر عن انسحاب تدريجي للدولة العثمانية للمحافظة على الأوضاع الجديدة.

٤) استحدث السلطان عبد الحميد إستراتيجية الحديقة الخلفية والتي تتمثل في مد الجسور للمسلمين الذين يعيشون تحت الاحتلال خارج حدود الدولة العثمانية واعتبرت هذه الإستراتيجية بمثابة الركيزة الثانية للإستراتيجية العثمانية والتي تقوم على الربط بين المسلمين الذين يعيشون في كنف الخلافة.

٥) أدى ضعف العقلية الإستراتيجية وغياب التكتيكات المرحلية عند قادة حزب الاتحاد والترقي إلى سقوط آخر نقطة مقاومة في الشرق.

٦) في مرحلة الحرب الباردة سارت الإستراتيجية التركية بجناحين: الأول البقاء تحت المظلة الأمنية الغربية والثاني الارتهان بالمنافسة مع اليونان، مما أدى إلى عدم استثمار التشكلات العالمية الجديدة في الوقت المناسب فأصبحت تركيا غريبة عن

المحيط الثقافي لمنطقة الشرق الأوسط ولم تستطع التأثير في البنية الجيواقتصادية الغنية للمنطقة مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا في السبعينات.

٧) في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يرجع سبب تحول طموحات السياسة الخارجية وآمالها في النجاح إلى مجرد أحلام متبددة هو عدم وجود الانسجام الإستراتيجي المطلوب. فقد تحولت الخطوات ذات الصفة التكتيكية إلى خطوات إستراتيجية بالنسبة للذين قاموا بها وأدى هذا بدوره إلى وضع الحواجز أمام آفاق الدولة وتطلعاتها وتضييق ساحة حركتها.

المبحث الثاني

الهدف الإستراتيجي للدولة التي يسعى إليها الحزب

في غلاف رؤية الحزب لعام ٢٠٢٣ يضع حزب العدالة والتنمية هذين الشعارين: الشعب العظيم، القوة العظمى[١].

بينما يلخص هذه الأهداف الباحث عماد يوسف في ثلاث كلمات تتصف بهم دولة حزب العدالة والتنمية المنشودة (حاسمة، مركزية، كبرى)[٢].

ويعتبر أوغلو أن تركيا دولة محورية في مركز الإستراتيجيات الدولية والإقليمية[٣]. ويوضح أن الهدف من أي إستراتيجية تتبعها تركيا يجب أن تركز على إعادتها مرة أخرى إلى المسرح التاريخي وتحافظ على وجودها وتحولها إلى قوة مؤثرة[٤].

ويرى أوغلو أن هناك ثلاثة بدائل أمام تركيا:

البديل الأول: يقوم على تبني موقف جامد يحد من ديناميكية الدولة ويؤجل كافة احتياجاتها من التوضيحات حتى يصل النظام الدولي إلى حالة من الاستقرار. سيختار المجتمع هذا الطريق إذا لم يمتلك الثقة في قدرته على توجيه ديناميكيته ويخاف من تقدمه في هذا الاتجاه فيلجأ إلى ترك نفسه داخل توضيحات وبيانات جامدة.

أما البديل الثاني: فإنه يستند إلى انسياق المجتمع في مجرى الديناميكية الدولية دون أن يقيم عناصر القوة التي تنطلق منها ديناميكيته. إن هذا التوجه ناجم عن وجهة نظر تعاني

(١) الرؤية السياسية، ص٢.
(٢) مرجع سابق، ص٧.
(٣) العمق الإستراتيجي، ص٢٦.
(٤) العمق الإستراتيجي، ص١٤.

من صعوبة في معرفة الذات كقوة فاعلة في مجرى التاريخ ومن خلال رؤية التاريخ كنهر جار تنظر إلى مركز القوة الدولية باعتباره العنصر المؤثر الذي يوجه مجرى هذا النهر وترى ذاتها كأي عنصر غير مؤثر يضطر للانسياق في مجرى هذا النهر.

أما البديل الثالث: فإنه يتعلق بالمجتمع الذي يبذل الجهود من أجل تحويل قواه الكامنة إلى مقاييس قوة في بوتقة الديناميكية الدولية. ويمكن أن يكون هذا الخيار الذي اختاره المجتمع ناجماً عن وجهات نظر تستطيع رسم وتوضيح وفهم آلية ومجرى مصادر كلا الديناميكيتين الدولية والذاتية.

إن أصحاب الحالة النفسية الأولى يتصارعون مع مشكلة الثقة بالذات، أما أصحاب النفسية الثانية فيتصارعون مع مشكلة تحديد الهوية، وأما أصحاب النفسية الثالثة فإنهم من خلال قوتهم النفسية الناتجة عن الثقة بالنفس يعرفون كيف يصبون ديناميكيتهم في قناة صنع القوة بينما ينظر إليهم أصحاب وجهتي النظر الأخريين باعتبارهم يخوضون مجازفة ما. ولا يكتفي أصحاب النفسية الثالثة بذلك فحسب بل يمكنهم إظهار قدرة إستراتيجية محددة في مرحلة وصول الديناميكية الدولية إلى حالة من التوازن. وعندما يتوجه أصحاب النفسية الأولى إلى كسب الوقت من أجل تمرير ديناميكيتهم يلجأ أصحاب النفسية الثانية إلى نسيان الوقت من خلال غيبوبتهم الديناميكية، أما أصحاب النفسية الثالثة فيعطون قيمة كبيرة لكل لحظة تحمل معها القوة الكامنة التي من شأنها أن تعطي شكلاً للمستقبل، ويرون أن كل لحظة لم يتم استغلالها بالشكل الصحيح هي فرصة لا يمكن تعويضها. وبينما يحاول أصحاب النفسية الأولى التحكم في القوة الكامنة لمجتمعاتهم فإن أصحاب النفسية الثانية يعيشون اغتراباً عن مجتمعاتهم ويسعون إلى السير في ركب قطار الاتجاهات الدولية. أما أصحاب الحالة النفسية الثالثة فيحاولون استغلال كل عنصر ديناميكي متوفر في مجتمعهم طبقاً للوقت والشكل المناسبين من

أجل دفع مجتمعاتهم إلى المسيرة التاريخية. وفي الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الاتجاه الأول الحفاظ على ساحة وجودهم الإقليمي يبذل أصحاب الاتجاه الثاني جهوداً للوصول إلى ساحات الوجود الدولي بأقصى سرعة ممكنة والانسلاخ عن ساحات وجودهم الإقليمي. أما أصحاب الاتجاه الثالث فيحاولون إعداد أرضية تجعل للأجيال القادمة دوراً مشرفاً في التأثير في التاريخ من خلال بناء علاقة جديدة بين ساحات وجودهم الإقليمي وساحات الوجود الدولي. ويحاول أصحاب الاتجاه الأول الاحتماء من دوامة الفوضى في حين يعمل أصحاب الاتجاه الثاني على الدخول في مجرى هذه الدوامة بينما يبذل أصحاب الاتجاه الثالث جهودهم ليكونوا ممثلين للخروج من الفوضى إلى النظام.

في هذا الإطار تقف تركيا أمام مفترق طرق مهم في تاريخها. وفي حال ما إذا استطاعت تركيا تحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي مع تخطيط إستراتيجي حقيقي ستتاح لها فرصة أكبر من أجل التأثير في هذه الديناميكية مزدوجة الأقطاب من أجل أن تتحول إلى قوة تستطيع أن تحقق نقلة نوعية[١].

وفي موضع آخر يقول أوغلو يجب أن ترتفع مكانة تركيا من وضعها كدولة إقليمية عادية تراها القوى الكبرى مجرد عنصر مجهول في حسابات تحقيق أهدافها التكتيكية إلى وضع الدولة المؤثرة في المنطقة التي يؤخذ ثقلها في السياسة الدولية في الاعتبار[٢].

ويحاول أوغلو إيجاد علاقة بين الوضعيات الجغرافية للدول وبين مشكلاتها الإستراتيجية وصناعة السياسة الخارجية فيقسم دول العالم إلى خمس مجموعات رئيسة من حيث وضعياتها المختلفة وما تحققه لها هذه الوضعيات من نتائج وهي الدولة

---

(١) العمق الإستراتيجي، ص٢٧-٢٩.
(٢) العمق الإستراتيجي، ص١١٥.

المركز والدولة القارية والدولة الجزيرة والدولة الترانزيت وأخيراً الدولة الجناح أو الطرفية[1].

ويبين أوغلو أهمية هذا التقسيم إذ عن طريقه يمكن المقارنة بين ردود أفعال اللاعبين الدوليين إزاء التحديات الإستراتيجية التي يواجهونها فضلاً عن أن هذه المقارنات ذات أهمية بالغة في تفسير ردود أفعال النظام الدولي خلال فترات تحوله مما يشكل أرضية جادة لرسم التصورات المستقبلية[2].

ولكن أين تقع تركيا من هذا التقسيم؟

يقول أوغلو: خلال الحرب الباردة صنفت تركيا كدولة طرفية أو دولة حدودية بالنسبة إلى المعسكر الغربي، ويفسر أوغلو طرفية باعتبارها نقطة تحكم خاصة تقع عند جنوب قواته المترامية تجاه المشرق، ومع انتهاء الحرب الباردة في التسعينات تم تغيير صفة تركيا داخل المعسكر الغربي إلى دولة جسرية، هذا الوضع فرض على تركيا الابتعاد قدر الإمكان عن الأزمات الأمنية التي اندلعت في التسعينات وأثرت عليها تأثيراً مباشراً باعتبارها دولة جسرية.

ولكن أوغلو يشدد على ضرورة إعادة توصيف دور تركيا ووضعها خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ويشدد أوغلو على أن تركيا مثلها مثل دول كروسيا وألمانيا وإيران ومصر تقع ضمن تصنيف الدول المركز التي لا تقبل بمقتضى وضعيتها الجغرافية أن تظل منحصرة في منطقة بعينها بل لديها القدرة على النفوذ إلى مناطق أخرى متعددة في آن واحد.

---

(١) العمق الإستراتيجي، ص٦٠٨.

(٢) العمق الإستراتيجي، ص٦٠٩.

ويعود أوغلو إلى انتقاد تصنيف تركيا في فترة الحرب الباردة أو ما بعدها باعتبارها دولة طرفية أو جسرية بين الغرب والعالم الإسلامي ويؤكد على حقيقة أن تركيا تندرج تحت تصنيف الدول المركز لأسباب عديدة منها: العمق الجغرافي، الاستمرارية التاريخية، التأثير الثقافي المتبادل، الترابط الاقتصادي.

فالعمق الجغرافي في امتلاك هذه الدول لحدود سياسية مرنة وقابلة للعبور والنفوذ وقدرتها على تطوير مفهوم جغرافي مركزي وخارجي وإقامتها علاقات وتأثير وارتباط جغرافي مكثف مع المناطق المجاورة لها ومدى شعورها بضرورة الاهتمام بعدد من المناطق في آن واحد.

ويوضح أوغلو أن هناك دولاً تشغل قارات مثل الولايات المتحدة وأستراليا لكنها تقع بعيداً عن قلب الأحداث في مناطق إفريقيا وأوراسيا. ومن الممكن أيضاً أن نضيف إلى هذه العينة من الدول أوربا والهند والصين. فمن الناحية الإقليمية تشغل هذه الدول مساحات واسعة جغرافياً بما فيه الكفاية بحيث لا يتم تحديد موقعها بالرجوع إلى المنطقة الجغرافية المحيطة بها. وهذه الدول يمكن وصفها بدول الاكتفاء الذاتي في كثير من النواحي حيث إنها طورت ثقافات مختلفة خاصة بها. وهناك مجموعة أخرى من الدول عبارة عن جزر مثل اليابان والمملكة المتحدة تقع على أطراف القارات ولها علاقات مميزة مع القوى القارية. وتشكل الدول الهامشية فئة متميزة من حيث انتمائها إلى منطقة معينة ويمكن وصفها وتعريفها بواسطة خصائص تلك المنطقة التي تقع فيها.. بين كل هذه التصنيفات تحتل تركيا مكانة خاصة.

ويقارن أوغلو بين وضعية تركيا كدولة مركز وبين الدول الأخرى التي تصنف التصنيف نفسه:

فألمانيا دولة أوربية ليست لصيقة الجوار بآسيا كما أنها بعيدة عن إفريقيا، ونجد روسيا ذات عمق آسيوي وأوربي بعيدة عن إفريقيا، وإيطاليا دولة أوربية قريبة من إفريقيا بعيدة عن آسيا، ونجد مصر دولة إفريقية ضعيفة في عمقها الآسيوي بينما إيران دولة آسيوية بعيدة عن أوربا وإفريقيا غير أنها تتمتع بالقدرة على الوصول إليهما بروابط غير مباشرة. أما تركيا فإن السمة الأهم التي تميزها عن كل هذه الدول تتمثل في كونها الدولة الأقرب إلى القارات الثلاث التي تشكل القارة الأم أفروأوراسيا فتركيا حاضرة بأراضيها في قارتي آسيا وأوربا وساحة جوار لإفريقيا عبر البحر المتوسط.

وبذلك يشدد أوغلو على أن تركيا يتوجب عليها أن تنخلع من كونها دولة طرفية وأن تكتسب وبسرعة وضعيتها كدولة لا تصرف جهودها فقط من أجل حماية استقرارها بل وتوظفها لحماية نظامها من خلال الاضطلاع بدور يحمي استقرار ونظم الدول المجاورة.

ويبين أوغلو أنه كما للجغرافيا والتاريخ على حد سواء دور في جعل دولة ما دولة مركزية، فإن بعض الدول تقوم بدور مركزي في منطقتها كانعكاس لتراثها الثقافي والتاريخي.

ويضرب أوغلو أمثلة ببعض الدول فروسيا تُعتبر مركز جذب بسبب دورها التاريخي. كما لعبت ألمانيا مثل هذا الدور منذ عهد الإمبراطورية الرومانية. وعلى مر التاريخ كانت تركيا أحد مراكز الجذب هذه.

لهذا السبب يرى أوغلو أنه عندما شرعت تركيا في عملية بناء الدولة في أعقاب انهيار الإمبراطورية العثمانية فإنها اكتسبت كثافة سكانية عن طريق الهجرة من المناطق المجاورة. وتظهر بوضوح آثار التنوع العرقي في تركيا اليوم فهناك أعراق متنوعة من القوقاز والبلقان والشرق الأوسط والتركمان العراقيين وعناصر من الأناضول، حتى وإن كانت هذه الأعراق عبارة عن مجموعات صغيرة إلا إنها تمثل عناصر ثقافية متنوعة

تجتمع كلها تحت مظلة الدولة التركية. فموقع تركيا الجغرافي المتميز يوائم هذه الأعراق والعناصر. فتركيا مركز جذب في منطقتها؛ فعاصمتها الثقافية إسطنبول تمتد أراضيها على قارتين وفي الوقت نفسه هي مدينة شرق أوسطية تقع على البحر الأسود وعلى البحر الأبيض المتوسط.

ومن حيث تأثيرها ودائرة نفوذها فإن تركيا دولة تنتمي إلى كل من: منطقة الشرق الأوسط، والبلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى، وبحر قزوين، والبحر الأبيض المتوسط، والخليج، والبحر الأسود. وبناء على هذه الصورة يجب على تركيا أن تجعل من دورها كدولة هامشية جزءاً من الماضي وأن تخصص لنفسها مكانة جديدة، ولا يجب عليها فقط حماية استقرارها والحفاظ على أمنها بل وإنما الحفاظ على أمن واستقرار المناطق المجاورة لها. وذلك من خلال لعب دور أكثر نشاطاً وأكثر فاعلية لتوفير النظام والاستقرار والأمن في محيطها.

ويتحدث أوغلو عن أن تركيا مرشحة لأداء دور مركزي، ويفسر مقصده بالمركزي أي دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته رافعة هوياتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوربا داخل محافل أوربا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوربية.

فتركيا في نظر أوغلو إذا ما قامت بنقل موروثاتها التاريخية والحضارية إلى أوربا ستكون قد أضافت إلى أوربا وحققت لها العالمية على المدى الطويل.

ويستخدم أوغلو تعبيراً جديداً في هدف يسعى إليه لدولته، حيث يطلق عليها دولة السياسات المتكاملة، فهذه الدولة تضطر إلى جمع ساحات سياستها الخارجية المتعددة داخل لوحة واحدة، فتركيا دولة شرق أوسطية وآسيوية وبلقانية وقوقازية وكل هذه التعريفات صحيحة فضلاً عن أنها دولة تنتمي إلى البحر الأسود والبحر المتوسط وبحر

الخزر، وعليه يمكن القول إن فترة السياسة الخارجية القائمة على مصفوفات الأولويات قد انتهت بالنسبة إلى تركيا وذلك لأن ما تملكه من خصائص جغرافية وتاريخية يؤهلها للارتباط بهذه المناطق جميعاً في آن واحد.

ولا يتوقف طموح أوغلو إلى دولة السياسات المتكاملة بل يطمح إلى أن ترقى تركيا إلى مستوى الدول التي تنتج سياسات عالمية[١].

يقول أردوغان في تغريدة له كتبها في حسابه على تويتر في الذكرى الـ ٥٦٢ لفتح القسطنطينية: سنلتقي من أجل تركيا الجديدة ومن أجل إحياء روح الفتح[٢]. وقبلها يتعهد أردوغان بأن تركيا الجديدة ستكون الأقوى على الساحة الدولية وموحدة أكثر في مجتمع دائم التنوع ينعم باقتصاد أكثر تطوراً[٣].

وضمن أهداف أردوغان أربعة أهداف رئيسة، وهي: الدفع بالتقدم الديمقراطي، وضمان التناغم بين المؤسسات السياسية والمجتمع، وتحسين الرفاه الاجتماعي، ووضع تركيا في مصاف أرقى دول عالم[٤].

بينما يصرح رئيس وزرائه أحمد داود أوغلو: «لن نتخلى عن أن أي بقعة يرفرف عليها العلم التركي ولن نترك أي شعب شقيق يعقد آماله علينا وحيداً»[٥].

---

(١) العمق الإستراتيجي، ص٦١٩.
(٢) وكالة الأناضول، ٢٩/ ٥/ ٢٠١٥.
(٣) الأناضول، ١٢/ ٨/ ٢٠١٤.
(٤) مصدر سابق.
(٥) الأناضول، ٢٧/ ٨/ ٢٠١٤.

الخلاصة:

تتعدد الأهداف التي يريدها حزب العدالة والتنمية أو يراها للدولة التركية:

١) القوة العظمى: والتي تعني عنده الدولة التي تنتج سياسات عالمية، أو هي أرقى دول العالم بتعبير أردوغان.

٢) قوة مؤثرة: التي يؤخذ ثقلها في السياسة الدولية في الاعتبار[١].

٣) الدولة المركز: وهو أكثر تعبير استخدمه أوغلو في العمق الإستراتيجي وتعريفها: الدولة التي لا تقبل بمقتضى وضعيتها الجغرافية أن تظل منحصرة في منطقة بعينها بل لديها القدرة على النفوذ إلى مناطق أخرى متعددة في آن واحد، أو هي دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته رافعة هوياتها الشرقية دون امتعاض ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوربا داخل محافل أوربا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوربية.

(١) العمق الإستراتيجي، ص١١٥.

المبحث الثالث

المسارات التي يسعى من خلالها الحزب للانتقال إلى هذه الأهداف

يؤكد أوغلو على أن هناك عنصرين أساسيين يضفيان على النظريات الإستراتيجية صفة البقاء والديمومة:

يتمثل العنصر الأول في قابلية هذه النظريات لإقامة علاقة سليمة بين موضوعية مستويات الوصف والتوضيح والفهم وبين ذاتية مستويات التفسير والتوجيه، فالقدرة على طرح الواقع الإستراتيجي المعاش في إطار الوضع الدولي الراهن في نظر أوغلو يضع المنظور الذاتي لمستويي التفسير والتوجيه على أرضية سليمة ويحقق القدرة على تحويل هذا المنظور إلى سياسات قابلة للتطبيق.

أما العنصر الثاني فيتعلق بدراسة التاريخ والجغرافيا، وهما معطيان ثابتان للدولة والمجتمع، فالعمق التاريخي له القدرة على إدراك الواقع المعاش داخل البعد الزماني وإقامة التواصل بين الماضي والحاضر والمستقبل، أما العمق الجغرافي فيكشف عن الاستمرارية المكانية للدولة محل الدراسة[١].

انتهى أوغلو إلى أن المشكلة الأساسية بالنسبة لتركيا تتمثل في القدرة على تفعيل ذهنية إستراتيجية تستند إلى رؤية إستراتيجية مناسبة وإرادة سياسية متزنة ومتناسقة على أن تستطيع هذه الذهنية الإستراتيجية استخدام المعطيات التاريخية والجغرافية استخداماً فعالاً[٢].

---

(١) أوغلو، ص٥٨٩.

(٢) أوغلو، ص٥٩١.

فقوة المجتمعات وضعفها كما يرى أوغلو تشبه قوة الأفراد وضعفهم فمظاهر الضعف يمكن أن تكون مكامن قوة إذا نجحت في التحول الذاتي عبر المحاسبة الداخلية والعكس صحيح.

يمكننا تقسيم إستراتيجية الحزب كما يراها منظرو الحزب وعلى رأسهم أوغلو إلى مسارين:

- مسار يتجه للداخل في بناء الدولة التركية.
- مسار خارجي قائم على إعادة تموضع إستراتيجي لتركيا في البيئة الإقليمية والدولية.

وبرغم أن أوغلو يقول إن هناك علاقة تبعية وارتباط تأخذ صورة دوائر متداخلة بين المقاييس الداخلية لمجتمع ما والساحات الإقليمية التي يجري عليها التأثير المتبادل لكننا لظروف البحث اقتضينا الفصل ليسهل دراسة إستراتيجية الحزب في كل من المجالين واستخراج المفاصل الأساسية التي تحكم الاتجاهات الرئيسة لإستراتيجية حزب العدالة[١].

وفي داخل كل مسار هناك إستراتيجيات رئيسة وهناك إستراتيجيات فرعية وهذه التقسيمة تراعي موضوع الإستراتيجية إذا كان يتعلق بالأهداف الكبرى التي ترتبط بالتأثير الأعظم على مسار الحزب.

أولاً: المسار الداخلي:

تمثلت المشكلة الأساسية أمام الحزب أنه كلما اقترب أو شارك حزب ذو ميول إسلامية في الحكم فإن الجيش يتحرك بانقلاب أو شبه انقلاب ليزيح الحزب ذي الميول الإسلامية

(١) أوغلو، ص٥٨٩.

عن دائرة الحكم فكيف يستطيع هذا الحزب تخطي هذه الإشكالية؟ أو بمعنى آخر كيف اختلفت إستراتيجية حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان عن تجربة حزب الرفاه ثم حزب الفضيلة المنبثق عنه في التعامل مع الشأن الداخلي التركي؟

ينظر حزب العدالة والتنمية كما يقول أوغلو إلى الروابط الدينية كدرع يحفظ الدولة من الانشقاقات الإثنية التي يعتقد أنها تغذى من أجل حسابات ومصالح إستراتيجية للدول الغربية بينما ينتقد - كما مر بنا - حزب الرفاه الذي عجز عن تحويل بلاغته السياسية في خطابه المناهض للغرب إلى برنامج سياسي واجتماعي واقتصادي منسجم حيث كان أسيراً لتجاربه السابقة[١].

ارتكزت إستراتيجية الحزب منذ بدايتها على ثلاث ركائز أساسية: انتعاش اقتصادي، توسيع لدائرة الانتماء للحزب من غير الإسلاميين، براجماتية الخطاب العقائدي.

وحاول أوغلو أن يصيغ إستراتيجيات للحزب منها[٢]:

إستراتيجية التوازن بين الأمن والحرية:

يؤكد أوغلو على ضرورة وجود توازن بين الأمن والديمقراطية فإذا انعدم التوازن بين الأمن والديمقراطية في أي دولة فلن تكون لهذه الدولة فرصة لإقامة منطقة نفوذ في محيطها. فشرعية أي نظام سياسي تستمد من قدرته على توفير الأمن لمواطنيه وهذا الأمن يجب أن لا يكون على حساب الحريات وحقوق الإنسان في البلاد. الأنظمة التي تقيد الحريات إلى حد كبير من أجل توفير الأمن تتحول إلى أنظمة استبدادية. لذلك فإنه منذ عام ٢٠٠٢ حافظت تركيا على تعزيز الحريات المدنية دون أن تقوض الأمن. هذا

---

(١) أوغلو، ص١١٣-١١٤.
(٢) أوغلو، ص٦١٢، بتصرف وبعض العبارات من الباحث.

هو هدف طموح يستحق الذكر وخصوصاً عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ فتحت تهديد الإرهاب ساد اتجاه عام يدعو إلى تقييد الحريات من أجل الأمن. لكن تركيا استطاعت حماية الحريات المدنية في ظل جميع الظروف وذلك برغم التحديات الخطيرة التي واجهتها. فقد كان التحدي الأكبر بالنسبة لها هو مواجهة الإرهاب دون تضييق مساحة الحريات. وقد نجحت تركيا بالفعل في التغلب على هذا التحدي. فهذا التوازن الناجح هو مسألة ثقافة سياسية في منظور أوغلو.

ويؤكد أوغلو على حقيقة أنه من الممكن تحقيق الهدف السياسي فقط إذا قدمت النظم السياسية أو الحكومة أو الدولة ضمانات للشعب بأن الأمن والحرية يمكن تحقيقهما معاً. فليس كلاهما بديلاً عن الآخر. ويقول: قيل لنا في تركيا على مدار عقود عديدة إنه من الأفضل أن نسمح بقدر قليل من الحرية من أجل حماية أمننا القومي. ولكننا الآن لا نريد أن نضحي بحريتنا من أجل أمننا. الواقع عكس ذلك تماماً فكلما حظي الناس بالمزيد من الحرية كلما كانت الدولة والمواطنون أكثر أمناً وأماناً لأن الصلة بين الدولة والمواطنين ستصبح قوية. لكن إذا رأت الدولة أن المواطنين يمثلون تهديداً لها فهذا يعني نهاية الدولة. لذلك تخلصنا في تركيا من مفهوم التهديدات الداخلية لأن المواطنين لا يشكلون تهديداً على الدولة.

ويتحدث أوغلو في موضع آخر فيقول: قد جعلنا هذا التوازن مبدأ أساسياً لفلسفتنا السياسية. فعلي مدار التاريخ البشري سعى الإنسان إلى تحقيق هدفين رئيسين وحاول المحافظة على هدفين رئيسين ألا وهما: الأمن والحرية. وهذا هو أساس الشرعية السياسية. فلا يمكننا أن نتجاهل الأمن من أجل الحرية أو أن نتجاهل الحرية من أجل الأمن. إذا ضحينا بالأمن من أجل الحرية سيكون لدينا حالة من الفوضى. وإذا ضحينا

بالحرية من أجل الأمن فسيكون لدينا أنظمة استبدادية أو أنظمة لا تحترم حقوق الإنسان الأساسية[١].

وقد أعاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التذكير بهذه الإستراتيجية، ففي خطاب له في مارس ٢٠١٦ ألقاه أمام كبار الضباط في الجيش التركي خلال زيارته إلى مقر الأكاديمية الحربية بالعاصمة أنقرة قال إن بلاده تأتي في مقدمة الدول التي تمكنت من تحقيق التوازن بين التدابير الأمنية المتخذة تجاه الإرهابيين والحفاظ على حرية المواطنين[٢].

حيث أوضح أن العمليات الإرهابية التي بدأت تستهدف العديد من دول العالم «أجبرت هذه الدول على اتخاذ تدابير صارمة» مشيراً إلى وجود انتقاد أساسي لهذه التدابير حيث ترجح الأمن على الحريات. وتابع أردوغان قائلاً: «استطعنا تحقيق هذا التوازن لأننا نسعى إلى تضييق المساحة على الإرهابيين ولا نهدف إلى الحد من حرية مواطنينا والتدابير التي اتخذتها الدولة تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والحرية لمواطنينا».

ولكن تقارير مراكز حقوقية غربية تشير إلى غير ذلك فقد أدانت ثلاث منظمات دولية في تقاريرها السنوية الصادرة بشدة الانتهاكات الصارخة في مجال حقوق الإنسان والحريات ومواجهة الفساد في تركيا بعدما ابتعدت كثيراً عن المسار الديمقراطي خلال السنوات الأخيرة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية. فقد صُنِّفت تركيا ضمن الدول المتمتعة بحرية جزئية[٣].

وصُنِّفت تركيا ضمن الدول المتمتعة بحرية جزئية في التصنيف العام والدول القمعية في مجال الإعلام، وذلك في التقرير الصادر عن منظمة فريدوم هاوس ومقرها واشنطن.

---

(١) أوغلو، مجلة رؤية تركيا، شتاء ٢٠١٢.

(٢) صحيفة الصباح التركية، ٢٨/ ٣/ ٢٠١٦: (http://cutt.us/0jnq).

(٣) لخصت بوابة الأخبار التركية هذه التقارير، ٢٨/ ١/ ٢٠١٦: (http://cutt.us/LVlnw).

وتصدر القمع الإعلامي وتسييس القضاء ومهاجمة معارضي السلطة تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش بشأن تركيا لهذا العام والذي تم إعلانه في مؤتمر صحفي في إسطنبول.

كما أوضح مؤشر مدركات الفساد لهذا العام الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ عام ١٩٩٥ أن تركيا حوّلت بيدها التقدم الذي أحرزته في السنوات الماضية إلى تراجع بسبب التطورات الأخيرة.

كما أشارت منظمة العفو الدولية في تقرير لها إلى تدهور حالة حقوق الإنسان على نحو ملفت للنظر عقب الانتخابات البرلمانية في يونيو واندلاع العنف بين حزب العمال الكردستاني والقوات المسلحة التركية في يوليو. وواجهت وسائل الإعلام ضغوطاً غير مسبوقة من الحكومة؛ وعانت حرية التعبير على شبكة الإنترنت وفي الفضاء الإعلامي والصحفي بصورة كبيرة. واستمرت الانتهاكات للحق في حرية التجمع السلمي. كما تزايدت حالات الاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة وإساءة معاملة المعتقلين أثناء احتجازهم. وتواصل الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. وتعرضت استقلالية القضاء للمزيد من التجريف. وأدت تفجيرات انتحارية منفصلة نسبت إلى تنظيم داعش استهدفت ناشطين ومتظاهرين يساريين ومؤيدين للمسألة الكردية إلى مقتل ١٣٩ شخصاً. وجرى تسكين ما يقدر بنحو ٢,٧٥ مليون لاجئ وطالب لجوء في تركيا ولكن قسطاً منهم واجه الاعتقال والإبعاد القسري على نحو متزايد في سياق تفاوض الحكومة مع الاتحاد الأوربي على ترتيبات تتعلق بهجرتهم[١].

وينتقد الخبير السياسي (برهان الدين دوران) المنسق العام لمركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سيتا) هذه التقارير في موقع ترك برس بقوله إن وسائل الإعلام الغربية تصور كل هذه الإجراءات الأمنية التي يحق لأي دولة في العالم تطبيقها

(١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠١٥ -٢٠١٦: (http://cutt.us/x6d6).

لحماية أمنها على أنها إجراءات «ساحقة» لحقوق الإنسان وحرياته وإجراءات ظالمة ضد الأقلية الكردية «التي ذاقت الكثير من الويلات في ظل عيشها تحت العلم التركي»[١]، منوهاً إلى أن الهدف من ذلك واضح وضوح الشمس وهو دعم رؤية مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يتضمن إقامة دولة كردية في منطقة الشرق الأوسط تكون مقتطعة من إيران والعراق وسوريا وإيران.

وألمح مركز الدراسات المنطقية التركي في تقريره (الصورة النمطية لتركيا في الصحافة الغربية) إلى أن الدول الأوربية وخاصة ألمانيا وفرنسا تحاول تشويه صورة تركيا لتبرير موقفها الرافض لانضمامها إلى الاتحاد الأوربي بشكل كامل[٢]، موضحاً أن هذه الدول تسوغ موقفها بهذا الشكل حتى تنال الدعم الشعبي لموقفها، وهذا ما يدل على عدم موضوعية هذه الصحف في تصويرها لتركيا على أنها دولة متخلفة وظالمة تخرق القوانين في تعاملها مع الأقليات. وفي الآونة الأخيرة أصبحت هذه الصحف تصور تركيا على أنها الداعم الأساسي للإرهاب في المنطقة.

ويلاحظ موقع ترك برس أن التحامل الإعلامي الغربي والتقدم التركي تدور بينهما علاقة طردية، حيث إذا استمرت تركيا في تقدمها فإن التحامل الإعلامي الغربي عليها سيستمر ولن يتوقف فتركيا اليوم تشكل عدداً من التحديات السياسية والاقتصادية للغرب ولا يبرح الغرب اليوم أي وسيلة ممكنة لإحباط تقدم تركيا وإلا ويستخدمها، حيث إنه إلى جانب الوسائل السياسية الخشنة فإنه يرى وسائل الإعلام أيضاً آلة ناجعة لكبح التقدم السياسي والاقتصادي الذي حققته وتحققه تركيا على الصعيدين الإقليمي والدولي.

---

(١) ترك برس، ٣/ ٣/ ٢٠١٦: (http://www.turkpress.co/node/19203).

(٢) نقلاً عن ترك برس، ٣/ ٣/ ٢٠١٦.

وأكثر من مرة يلمح رجب طيب أردوغان إلى وجود مؤامرة على حزبه وعلى تركيا فيقول في إحدى خطبه: «إن هناك قوى في تركيا والخارج تتآمر على الإطاحة بي من السلطة... ما يحاولون فعله هو اغتيال الإرادة القومية»[١]. وفي خطبة أخرى يتهم أردوغان الدول الأوربية بالنفاق لضغطها على بلاده حول قوانينها المتعلقة بالإرهاب فيما تغض الطرف عن الديمقراطية في بلادها في حربها ضد الإرهاب[٢].

وفي النهاية يمكننا استنتاج أهم العوامل المؤثرة على هذه الإستراتيجية:

- قدرة الأمن التركي على إيقاف التفجيرات داخل المدن التركية المختلفة.
- سيطرة الحزب على طموحات الكيان الموازي والجيش والتوجهات العلمانية.
- الأزمات الخارجية خاصة الحرب السورية.
- رغبة قوى خارجية في إقصاء الإسلاميين.
- توفر إرادة حقيقية لدى الحزب في السماح بالحريات.

إستراتيجية اقتصادية:

يعتبر بعض المراقبين أن قصة نجاح حزب العدالة والتنمية في المجال الاقتصادي التركي أحد أهم عوامل ازدياد شعبية الحزب جماهيرياً ومن العناصر الأساسية التي دفعت إلى إعادة فوزه بالانتخابات التشريعية والرئاسية والتي استطاع من خلالها اكتساح جميع منافسيه وخصومه وإحراج النخبة العلمانية والجيش.

ولا شك أن طموح أي دولة في أن تتبوأ مكانة عالية في الساحة الدولية يتوقف على مدى استحواذها على الموارد التي تجعلها مستمرة في النمو والتفوق وينعكس ذلك في

---

(١) وكالة الأنباء الفرنسية، ٥/ ١/ ٢٠١٤.
(٢) الأناضول، ٧/ ٥/ ٢٠١٦.

إعطائها أولوية للنمو الاقتصادي.

ويقول الباحث عماد يوسف إن تركيا أدركت أنه لا يمكن ترويج تصورات القوة الكبرى في بلد يعيش أزمات اقتصادية ومن دون نمو اقتصادي يلمسه المواطنون ويعزز القدرات الإنتاجية والتصديرية[١].

ولا تقتصر مفاعيل النجاح الاقتصادي وتأثيراتها على الداخل التركي فقط بل تتعداه إلى إطارها الإقليمي والدولي وهو الذي قد يسمح لها في الأجل القريب بلعب أدوار إقليمية كبيرة يكون الاقتصاد العامل الأول وراء تحريكها.

ويوضح برنامج حزب العدالة والتنمية أن تطبيق إستراتيجية النمو الاقتصادي المستمر والمستديم ممكن عن طريق إدارة اقتصادية فعالة وتوحي بالثقة[٢].
ولذلك وضع الحزب أهدافاً لهذه الإستراتيجية تتمثل في الآتي:

- العمل مع إدارة اقتصادية فعالة تتمتع بقيم أخلاقية وطنية عالية.
- تبني مفهوم اقتصادي إصلاحي واقعي يعتمد المدى البعيد بدلاً من المفهوم المعتمد على الشعبية قصيرة الأمد.
- وضع الضوابط القانونية والإدارية اللازمة من أجل منح المجتمع حق الحصول على المعلومات الصحيحة في وقتها فيما يخص المؤشرات الاقتصادية العامة.
- القضاء على سوء التنظيم في إدارة الاقتصاد من خلال إعادة هيكلة المؤسسات المختصة ومنظوماتها الداخلية وتحديد ضوابط التعاون والتنسيق فيما بينها وتفعيل تقنيات الإدارة وسياسات الإنتاج وأسس التطبيق والإشراف.

---

(١) عماد يوسف، مصدر سابق، ص١٠٧.

(2) http://cutt.us/ZHoil.

ووفقاً لبرنامج الحزب الذي وضعه فإن آليات إستراتيجيته ترتكز على ما يلي:

- الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره مصدراً وهدفاً للنمو الاقتصادي.
- اعتماد إستراتيجية اقتصاد السوق بكل آلياته ومؤسساته.
- يتبنى الحزب من حيث المبدأ وجوب بقاء الدولة خارج أي نشاط اقتصادي.
- يؤمن بأن وظيفة الدولة في العملية الاقتصادية تنحصر في التنظيم والرقابة.
- اعتبار الخصخصة وسيلة مهمة لتكوين بناء اقتصادي أكثر قوة ومنطقية.
- تنفيذ التحولات الهيكلية التي فرضتها العولمة بأقل تكلفة ممكنة وذلك بزيادة قوة التنافس الدولي.
- يؤمن الحزب بأن رأس المال الأجنبي سيساهم في نمو الاقتصاد التركي وذلك لدوره المهم في نقل المعلومات والخبرات الدولية.
- يتخذ الحزب من الجودة والكفاءة والفاعلية ورضا المواطن أساساً له في الخدمات العامة.
- يرى الحزب أن تفعيل القيم الأخلاقية الناتجة عن امتزاج الأعراف الدولية والقيم الثقافية التركية في شتى المجالات الاقتصادية شرط لإستراتيجية النمو الاقتصادي المستمر والمستديم.
- مواصلة العلاقات مع الاتحاد الأوربي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يتناسب مع احتياجات تركيا الاقتصادية ومصالحها الوطنية.

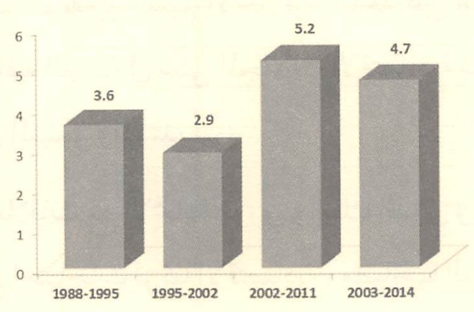
وتشير المؤشرات إلى أن ثمرة هذه الإستراتيجية قد حققت نجاحاً كبيراً حيث شهد الاقتصاد نمواً قوياً ومطرداً خلال العقد الماضي. وبفضل المضي في تنفيذ الإصلاحات

الهيكلية بخطى ثابتة وانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي بنجاح أصبح الاقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الاقتصادية نمواً في المنطقة.

فبين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٤ تم تحقيق النتائج التالية[١]:

- ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١٠٥ بالمائة ليصل إلى ٨٠٠ مليار دولار أمريكي.
- حقق المتوسط السنوي لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبة ٢, ٤ بالمائة.
- انخفضت حصة الدين العام من ٧٤ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي إلى ٣٣, ٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.
- انخفض عجز الموازنة من ١٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي إلى ٨, ٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.

ويوضح هذا الجدول مدى التقدم الذي حققه الاقتصاد التركي تحت قيادة حزب العدالة والتنمية خلال عشر سنوات على النحو التالي:



معدل النمو السنوي المركب CAGR لإجمالي الناتج المحلي (بالنسبة المئوية) والأسعار الثابتة[٢]

---

(١) وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التابعة لمجلس الوزراء التركي: (http://cutt.us/MMKMC).

(٢) معهد الإحصاء التركي TurkStat: (http://cutt.us/sEJS).

ولكن وفقاً لمجلة أوريون الإلكترونية[1] فإنه منذ بداية من ٢٠١٣ – ٢٠١٤ باتت الآلة الاقتصادية مريضة؛ إذ تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف وارتفعت الأسعار خاصة في المواد الغذائية (+ ١٤٪ على أساس سنوي) وقلّ التشغيل وانخفض خلق فرص العمل بنسبة ٤٠٪.

فما الذي حدث؟ تقول المجلة سقطت تركيا ضحية ثلاثة أحداث خارجة عن السيطرة:

أولاً: الركود المستمر لاقتصاد الاتحاد الأوربي الذي يمتص سنوياً نحو نصف صادراتها.

ثانياً: حرمت الحرب الأهلية في سوريا ومن ثم في العراق والفوضى في ليبيا تركيا من الفرص المهمة وجعلت الوصول لعملائها الأثرياء في الخليج أكثر صعوبة.

وأخيراً فإن البنك المركزي الأمريكي ونظام الاحتياطي الفيدرالي يهز المالية التركي؛ في البداية تدفقت رؤوس الأموال إلى إسطنبول بحثاً عن استثمارات مربحة أكثر من الفرص المتاحة في الولايات المتحدة؛ حيث تخفض السياسة المالية للبنك الاحتياطي الفدرالي – التيسير الكمي – العوائد بوحشية. ولكن اعتباراً من ٢٠١٣ تغيرت النغمة في واشنطن ليتم الإقرار بزيادة في أسعار الفائدة في البنك الاحتياطي الفدرالي دون تحديد موعد دقيق. وغادرت (الأموال الساخنة) – الكم الهائل من النقد الذي يجوب العالم بحثاً عن استثمارات ناجحة – تركيا كما غيرها من البلدان الناشئة.

ويؤكد وزير التنمية التركي جودت يلماز أن المؤشرات الاقتصادية في عام ٢٠١٦ تشير إلى أن معدل النمو الاقتصادي المتوقع لهذا العام سيزيد عن ٤ , ٥ بالمئة[2].

---

(1) http://cutt.us/qgIL3.

(٢) ترك برس، ١٠/ ٢/ ٢٠١٦: (http://www.turkpress.co/node/18353).

وأضاف يلماز أنه برغم مرور البلاد بفترة عدم استقرار ومرور البلاد بعمليتين انتخابيتين في أقل من ستة أشهر إلا إن مؤشرات النمو لم تقل عن أربعة بالمئة حيث وصلت في الربع الأخير من العام الماضي إلى نحو ٢, ٤ بالمئة.

ويشير الكاتب التركي كرم ألكين إلى أن سنة ٢٠١٦ ستكون فترة يجب فيها على الحكومة التركية أن تدرس بشكل مكثف إيجاد ممرات توصيل وتجارة بديلة تقوي العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول الجارة صاحبة المركز الاقتصادي الثاني[١]. حيث يصف الكاتب الدول اللصيقة بتركيا بدول المركز الاقتصادي الأول، أما الدول التي لا يمكن التبادل الاقتصادي معها إلا عبر الدول الأولى فإنه يطلق عليه الدول صاحبة المركز الاقتصادي الثاني.

ونستطيع أن نحدد العوامل التي تؤثر على الاقتصاد التركي على النحو التالي:

- الخطط الحكومية المبنية على الاعتماد على الإمكانيات المحلية.
- انتعاش أو هبوط الاقتصاد الأوربي الذي يمثل الشريك التجاري الأكبر لتركيا.
- انخفاض أو ازدياد التوتر داخل البلاد (المشكلة الكردية على رأسها).
- استمرار الاضطرابات في العالم العربي ووصولها إلى تركيا.
- حالة الأسواق الروسية والآسيوية.

إستراتيجية إبعاد الجيش عن الحياة السياسية:

يقول أوغلو: إن أقوى جيش في العالم هو الجيش الذي لا يشارك في الحياة السياسية، عندما ننظر إلى مآسي الماضي نجد أنه إذا لم يكن هناك فصل واضح بين دور العسكريين

(١) كرم ألكين، سيناريوهات الاقتصاد التركي ٢٠١٦: البحث عن ممرات وتجارة بديلة، ترك بوست نقلًا عن صحيفة يني شفق التركية، ٤ يناير ٢٠١٦: (http://www.turkey-post.net/p-101234).

والمدنيين في المؤسسات السياسية فمن المحتمل مواجهة صعاب، ونحن في تركيا خضنا العديد من التجارب في مثل هذه الفترات الانتقالية، لذلك ينبغي أن تتم عملية نقل السلطة للسياسيين المدنيين في أقرب وقت ممكن[1].

ارتكزت إستراتيجية الحزب على عدة محاور:

١) السير في مسألة الهوية بطريقة براجماتية ففي البداية تحدث الحزب بلهجة واضحة عن علمانية الدولة وبالتدريج حتى أصبحت النخب الإسلامية أكثر تأثيراً على الاقتصاد والسياسة والإعلام والقضاء وحلت محل النخب العسكرية في هذه المجالات.

٢) المقاربة الأمنية للحكومة والتي أزالت جميع القضايا الأمنية من دائرة نفوذ الجيش من خلال الحد من ظروف التهديدات ومن خلال انتزاع صلاحيات الجيش في المسائل الأمنية.

٣) تقليص عدد العسكر داخل مجلس الأمن القومي إلى خمسة مقابل تسعة مدنيين مع جعل قراراته غير ملزمة.

٤) إخضاع تصرفات الجيش لمراقبة البرلمان.

٥) استخدام ورقة مفاوضات الالتحاق بالاتحاد الأوربي لإبعاد الجيش عن السياسة.

٦) السيطرة على المخابرات التركية التي عن طريقها تم إحباط مؤامرات الضباط الكارهين للإسلاميين.

٧) الإنجازات وتقديم خدمات اجتماعية متميزة ولاسيما في مجال الرعاية الصحية والإسكان من خلال شبكة مؤسسات شعبية وحكومية هائلة أدت إلى توطيد

(١) أوغلو، مجلة رؤية، شتاء ٢٠١٢.

سلطة حزب العدالة والتنمية وجعلت من الصعوبة على الجيش التدخل في السياسة. في المقابل يلاحظ أن كل انقلاب كان ضد الحكومات الاستبدادية أو الحكومات الائتلافية الضعيفة التي فقدت السيطرة على أزمة اقتصادية أو على القانون أو النظام.

٨) إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية للتواءم مع معايير كوبنهاغن نحو ترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيز دولة القانون فعدل الدستور مرتين في عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٠. ففي ٢٠٠٤ تم إجراء عدة تعديلات:

- تعديل المادة ١٣١ الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري في إدارة المجلس الأعلى للتعليم.
- تعديل المادة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتليفزيون.
- السماح برفع الدعاوى القضائية ضد الجنرالات القدامى والحاليين في قضايا الفساد وحظر التصريحات الإعلامية للجنرالات في الشأن السياسي.
- إلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين.
- إمكانية طعن العسكري المتظلم من قرار مجلس الشورى العسكري أمام القضاء المدني.
- عدم جواز مقاضاة المدنيين أمام المحاكم العسكرية في غير زمن الحرب.
- حصر مهام المحاكم العسكرية بالنظر في العمليات العسكرية والعسكريين فحسب، بموجب تعديل المادة ١٤٥، وتكون مقاضاة المتهمين بتهديد وحدة البلاد واستهداف الدستور التركي أمام المحاكم المدنية. وعليه فقد أحيلت محاكمة شبكة أرغينيكون ليتم نظرها أمام المحاكم المدنية.

- تعديلات تخص أصول المحاكمات العسكرية أيضاً في مسعى لزيادة الشفافية والحرية والاستقلالية والنزاهة وتقليص سلطة العسكريين على الحياة السياسية والمدنية.
- هناك عدة تعديلات دستورية منتظرة للتخلص النهائي من شبح حكم العسكر تتلخص في تقليص نفوذ المجلس العسكري الأعلى: إلغاء المادة ٣٥ من قانون الخدمة العسكرية، تمدين مؤسسة الأمن العام، إلغاء المحاكم العسكرية الإدارية العليا.

٩) التخلص التدريجي من الضباط الكبار المشهورين بالانقلابات وملاحقتهم بالمحاكمات العسكرية لإجبارهم على ترك السياسة حيث ظهرت خمس قضايا كبرى في هذا المجال، أهمها:

- قضية المطرقة: تم الكشف عنها عام ٢٠١٠، ويتهم فيها ٣٦١ شخصاً منهم عدد من كبار جنرالات الجيش بمحاولة الانقلاب على حكومة العدالة والتنمية، وتتضمن القضية اجتماع عدد من كبار الضباط في قيادة الجيش بهدف وضع خطة تطيح بالحكومة من خلال تفجير أهم جامعين مكتظين في إسطنبول ومن بعدها إسقاط طائرة تركية فوق الأجواء اليونانية مما يؤلب الرأي العام الداخلي ضد الحكومة وتم الحكم فيها بالسجن لمدد تتراوح بين ١٦و٢٠ عاماً.
- قضية أرغينيكون: تم الكشف عنها عام ٢٠٠٧ إثر العثور على ٢٧ قنبلة يدوية في منزل بإسطنبول فقد اتهم المعدون لها بالسعي للقيام بتفجيرات وعمليات اغتيال من أجل الحث على انقلاب عسكري يطيح بحكومة حزب العدالة والتنمية وتم الحكم فيها على رئيس الأركان السابق ألكر باشبوغ وعدة جنرالات آخرين بالسجن مدى الحياة.

- قضية القفص: بدأت عام ٢٠٠٧ كأحد تداعيات قضية أرغينيكون وتكشف عن خطة انقلاب من قبل عناصر البحرية التركية وضمت لائحة الاتهام أن الأدميرال المتقاعد أحمد فياز أوتجو إلى جانب اثنين من الأدميرالات الآخرين هم المنظمون الرئيسون لهذه الخطة.

- قضية انقلاب ١٩٨٠: بدأت في عام ٢٠١٢ ويحاكم فيها كنعان إيفرين قائد الانقلاب العسكري في ١٩٨٠ رئيس الدولة التركي السابق وتحسين شاهينكايا الذي شاركه هذه الحركة في قضية لا سابق لها في تركيا حيث استولى الجيش على السلطة ثلاث مرات منذ ١٩٦٠.

- قضية انقلاب ١٩٩٧: بدأت في سبتمبر ٢٠١٣ ويتهم فيها ١٠٣ أشخاص بينهم القائد الأسبق للقوات البرية الجنرال أردال جيلو أوغلو ورئيس الأركان العامة السابق إسماعيل حقي قرضاي بتهمة المشاركة والتخطيط للانقلاب الذي أطاح بحكومة رئيس الوزراء الأسبق نجم الدين أربكان عام ١٩٩٧، وبحسب لائحة الاتهام المتكونة من ١٣٠٠ صفحة قد تصل الأحكام المتوقعة بحق المتهمين إلى السجن لعشرات السنين والسجن المؤبد.

ولكن بعض الباحثين الأتراك لا يزالون يعتقدون أنه برغم قبول الجيش بسياسات الحكومة لا يبدو أنه مؤمن بوظيفته وواجبه الوطني كحارس للدولة وحامٍ للجمهورية من التهديدات الإرهابية الداخلية والخارجية[1].

ويعتقد هؤلاء الباحثون أن هناك عدداً قليلاً من نقاط الضعف في تحول العلاقات المدنية العسكرية نحو الديمقراطية، إحدى هذه النقاط تتعلق بتغيير العقلية العسكرية الراسخة الجذور المتعلقة بالوصاية على الدولة ومشكلة السيطرة المدنية على القوات المسلحة.

(١) العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية: التطورات والتحديات الرئيسة، مجلة رؤية التركية، مايو ٢٠١٢، عدد ٤١: (http://cutt.us/XcP1).

فطبقاً لبعض الباحثين فإن هناك نوعين من ضباط الجيش هما: أصحاب وجهة النظر المحافظة - الحكم المطلق -؛ التقليديون الذين يرون أن الجيش التركي الحارس المطلق للوضع الراهن ويفضلون اتخاذ خطوات سريعة وموجهة عسكرياً نحو التحديث. والتقدميون - التدريجيون - الذين يعُدون مهمة الجيش هي حماية تحول وتحديث الأمة.

المسألة الثانية تتعلق بمعاملة الضباط العسكريين في المحاكمات المدنية فقد انتقد فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي عدم قدرة الدفاع على استدعاء شهود في القضايا التي كان يحاكم فيها ضباط الجيش مثل قضايا أرغينيكون والمطرقة ورفض المحكمة تعيين خبراء إضافيين لتقييم مدى صحة الأدلة الرقمية وانعدام الاتصالات بين المحامين وموكليهم مما زاد من ريبة الجيش تجاه الحكومة المدنية.

فعندما يتم إصلاح نظام التعليم العسكري بحيث لا يتم تلقين الطلاب والخريجين العسكريين أن عليهم القيام بدور الوصاية وعندما يستطيع ضباط الجيش والدوائر العلمانية أن تثق في النظام القضائي ربما يتم التغلب حينئذ على أهم عثرتين في طريق دمقرطة العلاقات المدنية العسكرية.

وبذلك تكون أهم العوامل المؤثرة في هذه الإستراتيجية:

- الحالة الأمنية داخل تركيا.
- الوضع الاقتصادي.
- حالة الاستقطاب داخل المجتمع التركي بين التيارات السياسية المختلفة.
- معاملة الضباط في المحاكمات.
- نظام التعليم العسكري.
- مدى نجاح السياسة الخارجية.

ولا شك أن هذه العوامل مجتمعة قد بدأت تنعكس على النظام السياسي التركي خاصة مع النجاح النسبي للثورات المضادة ضد الربيع العربي وتفاقم الوضع في سوريا وبدا أن سياسة تصفير المشكلات قد فشلت، وكذلك تراجع الاقتصاد وتدهور الحالة الأمنية بازدياد معدل التفجيرات وحالات الاعتداء على رجال الشرطة والجيش، مما شجع بعض جنرالات الجيش - في ظل تحريض إقليمي وربما دولي - على التحرك في محاولة انقلابية فاشلة في ٢٥ يوليو ٢٠١٦.

ولكن نجح أردوغان في امتصاص الانقلاب وتوجيه ضربات قوية لهذه القيادات المنقلبة وداعميهم داخل مفاصل الدولة التركية، وبدا كأنه قد أعد خططاً مسبقة وقوائم بأسماء المنقلبين أو من يفكروا بانقلابات مستقبلية.

وبدأ الحزب في اتخاذ إجراءات لضمان حياد نهائي للجيش وإخراجه بشكل كامل من التدخل في السياسة التركية وتنوعت إجراءاته منها ما هو بنيوي وآخر عقائدي والثالث دستوري:

أما البنيوي: فقد تمثل بتفكيك مراكز القوة داخل الجيش أو توزيعها في مراكز متعددة فقد صدر قرار بإلحاق قوات الدرك التي يصل تعدادها لأكثر من ١٩٠ ألفاً وقوات خفر السواحل التي يصل تعدادها إلى حوالي خمسة آلاف بوزارة الداخلية، أي إنها ستأتمر بأمر شخصية مدنية تابعة لوزير الداخلية وليست عسكرية كما هو الحال الآن، مما سيضعف القوات المسلحة من حيث العدد ويدعم وزارة الداخلية بقوة تفوق مجموع ما لديها من عناصر مسلحة بكثير، خاصة وأن قوات الدرك تعتبر أفضل من حيث التسلح من معظم أجهزة الشرطة إن استثنينا من ذلك القوة الخاصة في الشرطة.

كما تم استبدال الحرس الجمهوري مؤقتاً لتحل محله قوة خاصة من الشرطة، لكن

الحديث في الكواليس[1] يدور عن تشكيل جهاز أمني جديد مهمته حماية كل المواقع المهمة في الدولة كالقصر الجمهوري وقصر الرئاسة والبرلمان وغيرها، وهذه القوة من المتوقع أن تكون على مستوى عال من التدريب والتسليح بما يكفي لصد هجمات عسكرية برية وحتى جوية، وسترتبط هذه القوة برئاسة الجمهورية أو وزارة الدفاع مباشرة، وهذا الجهاز إن تم إقراره فسيصنع على عين الحكومة ويتم اختيار عناصره بعناية فائقة ويكون ذراع القوة الثالث مع الجيش والشرطة والتي يدور الحديث عن رفع كفاءة سلاح وحدتها الخاصة وتعداد عناصرها في الفترة القادمة؛ أي إن ميزان القوة لن يبقى في يد الجيش وحده.

أما التغيير العقائدي: فيقوم على تجفيف منابع الفكر القديم في الجيش وتصعيد القادة العسكريين ممن يؤمنون بمدنية الدولة ويقبلون بقيادة المنتخب لمن تم تعيينه كموظف لمهمة معينة مهما كانت هذه المهمة، ولهذا سيتم إغلاق الثانويات العسكرية بالتوازي مع منح إمكانية التحاق الطلاب في الثانويات العادية بالكلية الحربية بشكل مريح، وسيتم أيضاً إنشاء جامعة الدفاع الوطنية، لتحوي تحت سقفها الكليات العسكرية البرية والجوية والبحرية، فضلاً عن إلحاق مصانع السفن بوزارة الدفاع[2].

ويتمثل التغيير التشريعي: في ضم الاستخبارات الوطنية وهيئة الأركان العسكرية إلى قيادة الرئيس مباشرة، بدلاً من تبعية رئاسة الأركان للبرلمان كما تنص المادة ١١٧ من الدستور التركي، وهذا التوجه الجديد يهدف إلى إحداث توازن في المجلس الأعلى في البلاد بين المكون المدني التابع للرئيس والعسكري حتى تصدر القرارات بالإجماع أو بالأغلبية لصالح رؤية الرئيس التركي وحزبه.

(١) م. معين نعيم، إدارة القوة بعد الانقلاب في تركيا، ترك برس، ٢٠١٦/٧/٢٩: (http://cutt.us/MGNb6).

(٢) وكالة الأناضول، ٣١/ ٧/ ٢٠١٦.

إستراتيجية دمج الأكراد في الحياة السياسية التركية:

يلاحظ الباحث د. معمر فيصل خولي أنه بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام ٢٠٠٢ لم يتغير التعاطي الأمني العسكري مع المسألة الكردية؛ وتحديداً في الدورة البرلمانية ٢٠٠٢-٢٠٠٧[١].

ويعدد الباحث أسباب ذلك الموقف بالآتي:

أولاً: فضلت حكومة العدالة والتنمية تجنب صدام مبكر مع المؤسسة العسكرية وبعض الأحزاب المعارضة ولاسيما حزب الحركة القومية المعروف بتطرفه وتصلبه تجاه المسألة الكردية.

ثانياً: لم تك حكومة العدالة والتنمية تمتلك أغلبية برلمانية كافية لتشكيل الحكومة بمفردها.

ثالثاً: الخلاف المستمر مع رئاسة الجمهورية ممثلة برئيس الجمهورية السابق أحمد نجدت سيزار المعروف بأفكاره الكمالية خلال المدة الممتدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ حيث أضحت الرئاسة بالنسبة للعلمانيين سوراً منيعاً في وجه حكومة العدالة والتنمية.

رابعاً: تداعيات العدوان ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وانتقال العراق من الصيغة الوحدوية إلى الصيغة الفيدرالية وظهور كيان كردي في شمالي العراق (كردستان العراق) وتمركز مقاتلي حزب العمال الكردستاني فيه وهي تطورات سلبية رأت حكومة العدالة والتنمية أنها تهدد أمنها القومي.

---

(١) معمر فيصل الخولي، المسألة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، يوليو ٢٠١٤: (http://rawabetcenter.com/archives/106).

ولكن أكسب الفوز الساحق لحزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٧ ووصول مرشحها عبد الله غل إلى الرئاسة وتقلص دور الجيش في الحياة السياسية زخماً شعبياً وسياسياً لصياغة حكومة الحزب إستراتيجية للتعامل مع الأكراد.

تحدث أوغلو عن هذه الإستراتيجية فقال: إن تركيا لديها خلفية تاريخية طويلة، فمن الصعب جداً التمييز اجتماعياً بسببها بين الأكراد والأتراك أو الألبان والبشناق لأن تركيا مثل بلقان صغيرة فيها بوسنيون أكثر مما في البوسنة وألبان أكثر مما في ألبانيا وهي أيضاً مثل قوقاز صغيرة فيها جورجيون وشيشان وأذريون، لدينا أكراد وعرب وأتراك يعيشون مع بعض منذ العصر العثماني، ولذلك هناك حس قوي في ثقافتنا في المصير المشترك، بالطبع كانت هناك أخطاء كثيرة في الماضي ليس فقط إزاء الأكراد بل إزاء مجموعات أخرى بسبب غياب الحقوق الديمقراطية الحقيقية لكن تغييراً كبيراً وإصلاحاً عميقاً حدثا في عهدنا، فالحرية وحقوق الإنسان بالنسبة لنا هي أساس الشرعية السياسية الأمر لا يتعلق بما سنعطي للأكراد وإنما لكل مواطنينا، نحن نعمل على ترسيخ الديمقراطية في تركيا كما فعلنا في السنوات العشر الماضية وسنعمل أكثر من أجل ذلك والأكراد جزء لا يتجزأ من مجتمعنا، ما نحاول أن نفعله الآن هو أن يتوقفوا عن التعبير عن بعض الأشياء من خلال وسائل العنف والإرهاب لا أحد يستطيع أن يزعم أنه ليس لديه حرية سياسية كافية للتعبير عن مطالبه، إذا كان للأكراد أي مطالب كاستعمال اللغة الكردية أو أي لغة أخرى فهذا حقهم ونحن لا نحظر ذلك لكن لماذا اللجوء إلى وسائل عنيفة أو إرهابية هذا هو السؤال الرئيس؟ نعم حاولنا في الشهور القليلة الماضية وحتى قبلها أن نحل هذا الموضوع وذلك منذ عام ٢٠٠٩[١].

---

(١) أحمد داود أوغلو، برنامج لقاء اليوم، قناة الجزيرة، ١٠/ ٤/ ٢٠١٣: (http://cutt.us/388sm).

تتمحور إستراتيجية حزب العدالة حول الأكراد في عدة عناصر:

- الانفتاح على الأكراد: وقد تمثل ذلك في الرفع التدريجي لنظام الطوارئ المعمول به في مناطقهم، والسماح باللغة الكردية كلغة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محددة، وزيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية. وكما يقول الباحث السوري الدكتور عقيل محفوض فقد شجعت مبادرة الحكومة تجاه الأكراد على نمو تيارات كردية لديها اتجاهات مختلفة بشأن الهوية والتكوين السيادي والعلاقة مع الدولة فمن المحتمل أن يؤثر ذلك في الوزن النسبي لحزب العمال الكردستاني في الوسط الكردي وقد يشجع شريحة من الكرد على تبني رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة العامة وهوية المجتمع والدولة. وبالتالي قد لا تكون الحكومة التركية مستعدة للتوصل إلى تسوية مستقرة ومقبولة من الجميع لأن مقتضى التسوية ينطوي على تغييرات كبيرة في طبيعة الدولة نفسها وتكوينها بما يجعلها دولة تعددية أو فيدرالية[1].

- إطلاق مبادرة لمعالجة المسألة الكردية في عام ٢٠٠٩: وقد شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة متعمقة بشأنها وعرضها على الرأي العام. في البداية عرفت المبادرة باسم (الانفتاح الكردي) ثم ما لبث أن عرفت بمسميات عدة؛ كالانفتاح الديمقراطي ومشروع الوحدة الوطنية والمبادرة الديمقراطية فضلاً عن مسميات أخرى. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى إعادة تعريف المجتمع السياسي وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والانخراط في لامركزية الدولة مع الحكومات على المستويات المحلية للتكامل مع العاصمة السياسية. كما تهدف

---

(١) د. عقيل محفوض، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟، المركز العربي للأبحاث والدراسات والسياسات، ، مارس ٢٠١٢، ص١١٨.

إلى وضع حد للصراع المسلح من خلال نزع سلاح حزب العمال الكردستاني وتسريحه.

- التفاوض المباشر مع زعيم حزب العمال المعتقل: في عام ٢٠١٣ كان الحزب يريد ضمان انضمام النواب الأكراد لأجل تعديل الدستور وتوسيع صلاحيات الرئيس وفي المقابل تعهد أردوغان بالاستجابة لمطالب هذا الحزب ومنها إجراء تغييرات في تعريف الأمة والمواطنة في الدستور التركي الجديد.

ولكن بعد سنتين من هذه الإستراتيجيات كان لافتاً العودة إلى التصعيد الأمني والعسكري من الجانبين فور انتهاء الانتخابات البرلمانية التي جرت في السابع من يونيو ٢٠١٥، ووجد الرئيس رجب طيب أردوغان نفسه أمام مشهد تركي جديد خلافاً لما كان يخطط له من أجل الانتقال من النظام البرلماني إلى نظام رئاسي إذ وجد نفسه أمام إقليم كردي بمحاذاة المناطق الحدودية الجنوبية مع سوريا تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني. كما وجد أن حزب العمال بدلاً من أن يسحب ثقله العسكري من الداخل التركي يخطط لإقامة إدارة ذاتية في جنوب شرق تركيا حيث الأغلبية الكردية، بينما تحول جناحه السياسي (حزب الشعوب الديمقراطي) الذي فاز بنحو ١٣٪ من الأصوات إلى قوة سياسية ودستورية وسط شكوك عميقة بأنه على علاقة سرية بقيادة الكردستاني في جبال قنديل ولعل ما زاد من الهواجس التركية هو ارتفاع معدل العمليات والإجراءات الأمنية التي يقوم به حزب العمال الكردستاني في الداخل.

ولكن في ذروة الغارات التركية على مواقع الكردستاني حرص المسؤولون الأتراك - لاسيما أردوغان وأحمد داود أوغلو - على القول إن عملية السلام لم تمت وإن شرط العودة إليها هو ترك الحزب الكردستاني السلاح، بينما أكد الأخير مراراً أنه مستعد للسلام شرط

أن يوقف الجانب التركي عملياته العسكرية ضده ويلتزم باتفاق عملية السلام والسماح بزيارة زعيمه أوجلان في السجن. مع العلم أنه بات حليفاً حقيقياً للإدارة الأميركية في الحرب ضد داعش.

ويستنتج من ذلك الباحث التركي خورشيد دلي أنه برغم لهجة القوة فإنها تكشف عن دوافع الطرفين ومحاولة كل طرف اتباع قواعد جديدة لإمكانية العودة إلى المفاوضات ولو بعد حين، وعلى ما يبدو فإن الحكومة التركية تريد جلب الحزب الكردستاني إلى مفاوضات السلام وهو ضعيف يقبل الرؤية التركية للمصالحة والسلام[١].

وينتقد الدكتور عقيل محفوض[٢] هذه الإستراتيجيات معتبراً أنها تدور حول ثنائية هي سياسة: الإقدام - الإحجام، العصا - الجزرة، العلانية - السرية؛ مما يجعل من هذه السياسة عملية غير محكمة بخطط ومبادرات وإنما بتصورات وتفاعلات متبادلة حيث لا تزال السياسة التركية تجاه الأكراد تصدر عن رؤية أمنية باعتبار الكرد أحد مصادر تهديد الأمن الوطني كما تتأثر الحكومة في هذا المجال بديناميات السياسة الداخلية وتحدياتها أكثر مما هي وليدة تحولات مستقرة في التصورات السياسية تجاه الكرد.

ويمكن استنتاج العوامل المؤثرة في هذه الإستراتيجية على النحو التالي:

- صياغة تصور حقيقي لوضع الأكراد داخل الدولة التركية.
- تطورات الحرب في سوريا والعراق.
- التدخل الروسي في سوريا.

---

(١) خورشيد دلي، مستقبل السلام التركي الكردي، الجزيرة نت، ٢٠١٥/٨/٢٢: (http://cutt.us/R4lct).

(٢) د. عقيل محفوض، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مارس ٢٠١٢، ص١١٩.

- وضع تنظيم الدولة في كل من العراق والشام.
- العلاقة بين حزب العدالة والجيش التركي.

ثانياً: إستراتيجية السياسة الخارجية:

ارتكزت النظرة الإستراتيجية الخارجية لأوغلو على بعدي التاريخ والجغرافيا فيقول: إن تفسير عملية ما يتطلب عمقاً تاريخياً يستوعب عامل الزمن وعمقاً جغرافياً يستوعب عامل المكان. يحقق العمق التاريخي دخولنا إلى روح الأحداث ويحقق العمق الجغرافي دخولنا إلى المجال المادي الذي تجسدت فيه هذه الروح[١].

لذا فإن التحليل الذي يفتقر إلى عمق تاريخي سينتج ظواهر منفصلة يصعب ربطها ببعضها البعض كما أن التحليل الذي يفتقر إلى العمق الجغرافي سينتج عنه عموميات سطحية لا تستطيع ربط الجزء مع الكل ومن خلال الوحدات الجزئية المتقطعة لا يمكن الوصول إلى تكامل متناسق[٢].

ويطبق أوغلو[٣] هذين البعدين على تركيا فيقول: عند وصفنا تركيا على أنها دولة قومية حديثة قامت على ميراث الدولة العثمانية إحدى الإمبراطوريات التاريخية الثماني (بريطانيا، روسيا، النمسا، هنغاريا، فرنسا، ألمانيا، الصين، اليابان) ذات القوميات المتعددة والتي خضعت لسيطرتها مناطق أوروآسيوية نكون قد قدمنا وصفاً يحتوي معياراً تاريخياً يميز تركيا عن عدة دول تشبهها ويشكل في الوقت نفسه أرضية للأطر التوضيحية في هذا المجال. وكذلك عندما نقول إن تركيا هي دولة قومية حديثة تقع في ساحة التأثير المتبادل لمجموعة العناصر الجيوسياسية الأساسية الموجودة في القارة الأساسية للعالم

---

(١) العمق الإستراتيجي، ص٢٢.
(٢) العمق الإستراتيجي، ص٢٣.
(٣) العمق الإستراتيجي، ص٢٣-٢٤.

Main Continent نكون قد قدمنا وصفاً يفتح المجال أمام بعد توضيحي يميز هذه الدولة عن غيرها من الدول. ونلاحظ أن الوصف الأول من الوصفين الأخيرين يجلب معه مفاهيم جيوثقافية وتاريخية؛ أما الوصف الثاني فقد جلب معه مفاهيم جيوسياسية.

ويلاحظ عماد يوسف أن أوغلو لم ترد في مقولاته الدعوة إلى تبني مفاهيم السيطرة والهيمنة والتوسع بالمعنى الاستعماري بل استعار المنهج الوصفي الجغرافي الوارد في نظريات ماكيندر وماهان وسبايكمان والهدف العام منه المتمثل في التحفيز على إدراك الحقائق الجغرافية حتى تتبنى الدولة المعنية إستراتيجية مؤثرة وسياسات بناءة وفعالة من شأنها تعظيم دورها على الساحتين الإقليمية والدولية بدلاً من الإستراتيجية الدفاعية والانعزال[١].

فالسلوك الجيوبوليتيكي التركي في نظر عماد يوسف لم يعتمد القوة التي سادت في نظريات الجيوبوليتيكي الرئيسة بل اعتمدت على عناصر القوة الناعمة من اقتصاد وإعلام ودبلوماسية.

ولكن الباحث التركي أمره أرشَن[٢] يوضح أن هناك نوعاً جديداً غير الجيوسياسية التقليدية يطلق عليه الجيوسياسة الانتقادية Critical geopolitics وهي مجال جديد نسبياً لعلماء العلاقات الدولية الذين يسعون إلى فهم وتحليل وتصور السياسة مكانياً. وتحقيقاً لهذه الغاية فإنها تميز بين ثلاثة أنواع من المنطق الجيوسياسي: الجيوسياسة الرسمية والعملية والشعبية. ويعد أحمد داود أوغلو من أبرز الشخصيات التي اكتشفت العلاقة الوثيقة بين الجيوسياسة الرسمية والعملية في تركيا بسبب هويته المزدوجة بوصفه أستاذاً للعلاقات الدولية ووزيراً للخارجية.

---

(١) عماد يوسف، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠١٥، ص٤٣.

(٢) أمره أرشَن، الشفرات الجيوسياسية في آراء داود أوغلو تجاه الشرق الأوسط، مجلة رؤية تركية، خريف ٢٠١٣: (http://cutt.us/jw3u2).

وقد شرعت تركيا منذ ٢٠٠٢ - عام تولي حزب العدالة والتنمية الحكم - في تطبيق عدة إستراتيجيات جديدة للسياسة الخارجية أوردها أحمد أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي، خمس منها يمكن تسميتها إستراتيجيات رئيسة، وخمس منها يمكن أن نطلق عليها إستراتيجيات فرعية.

أولاً: الإستراتيجيات الرئيسة:

تصفير المشكلات مع دول الجوار أي صفر مشاكل:

يرى أوغلو أن هذا النهج يعتمد على البحث عن الفرص بدلاً من تجنب التهديدات ويحاول أن يجعل تركيا في دور أشبه بالوسيط مع جميع اللاعبين السياسيين في المنطقة.

ويستشهد أوغلو على الترابط الاقتصادي الكبير مع البلدان المجاورة فيقول: وعلى نقيض السنوات ٥ – ١٠ الماضية فإن مستوى العلاقات التركية مع جورجيا يمثل اليوم نموذجاً يحتذى به لبقية دول المنطقة[1]. وهناك بعض الشواهد على التطورات التي طرأت على العلاقات التركية الجورجية حيث أصبح من الممكن لتركيا استخدام مطار باتوم كما لو كانت تستخدم أحد مطاراتها الداخلية. كذلك مشروع بناء السكك الحديدية بين باكو وتبليسي وكارس دون أي قلق أو أي خوف من التوسع الإمبريالي. وبالإضافة إلى ذلك عززت تركيا من علاقاتها مع بلغاريا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوربي وشهدت العلاقات بين البلدين تحسناً مذهلاً.

وفي موضع آخر يوضح أوغلو هدف هذه الإستراتيجية وغرضها فيقول: نحن نطور مبدأ صفر مشاكل مع جيراننا من أجل القضاء على التهديدات الخارجية؛ فإذا كنت تشعر كل يوم بتهديد من جهات محلية أو أجنبية أو كنت تشعر بأنك غير آمن فستفكر كل

(١) العمق الإستراتيجي، ص٦١٢-٦١٣.

يوم في كيفية مواجهة هذا التهديد؟ من الأفضل أن يكون لديك رؤية بدلاً من مواجهة الأزمة[1].

ولكن بعد اندلاع الربيع العربي وجهت انتقادات كثيرة لهذه الإستراتيجية بعد تفاقم الخلافات بين تركيا والأنظمة المجاورة نتيجة مساندة تركيا لخيارات الشعوب في الحرية.

فتصفير المشاكل كان ولابد أن يستهدف بيئة ديمقراطية أما إذا كانت بيئة غير ذلك فإن مصيره الفشل[2].

ويرد أوغلو على هذه الانتقادات في مقال نشره في فورين بوليسي[3] فكتب يقول: إن بدء العمليات الديمقراطية في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة قد أثبت صلاحية الإطار المفاهيمي الجديد صفر مشاكل، لقد كانت حقوق المواطنة والمطالب المحقة للشعوب العربية الداعية لحكومة صالحة تحترم حقوق وكرامة الشعوب السبب الرئيس في حدوث التقلبات الإقليمية.

ويلمح أوغلو إلى أن هذا هو السبب لإطلاق تركيا دعوتها لتشكيل حكومات جديدة تلبي مطالب المواطنين وذلك ضمن تحول سلمي وسياسي تدريجي. وبرغم تجاهل بعض الأنظمة العربية لهذا النداء إلا إن تركيا لم تتردد في دعم النضال المشروع لشعوب المنطقة التي عملت من جديد على نيل سيادتها والتي تشكل أساساً للسلطة السياسية لشعوب المنطقة وللاستقرار الإقليمي.

(١) أوغلو، مجلة رؤية تركية، شتاء ٢٠١٢.

(٢) عماد يوسف، تركيا إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص٧٨.

(3) Ahmet Davutoğlu -Zero problems in a new era- foreignpolicy -MARCH 21.2013 :http://foreignpolicy.com/201321/03//zero-problems-in-a-new-era.

ويصر أوغلو على أن واقع سياسة صفر مشاكل مع دول الجوار لم يثنِ تركيا أبداً عن اتخاذ هذا الموقف الشجاع بل وغدت خريطة طريق لسياستها الخارجية في المنطقة، وعندما أعلنت البدء بتنفيذ سياسة صفر مشاكل لم تكن غايتها فقط تطوير المصالح الاقتصادية والأمنية لتركيا ولم تفكر أبداً في اتباع أجندة السياسة الواقعية التي تفتقر إلى القيم، بل على العكس كان الهدف منها هو إزالة العقبات دون النظر إلى مصادرها والتي كانت تعيق اندماج تركيا مع جيرانها فهدف تركيا الأساسي هو السعي من أجل توفير واستمرار التواصل بين كافة المجتمعات والشعوب وعلى رأسها الشعب التركي وشعوب المنطقة برمتها ضمن ما أسماه بالحد الأقصى من التعاون.

ويوضح أوغلو أن رؤية صفر مشاكل تشير إلى استحالة اتخاذ تركيا أي قرار يفضي إلى ابتعاد وإقصاء قلوب وعقول الشعوب في المنطقة، ويكمن التحدي الرئيس لهذه الرؤية السلمية في عدم قدرة تركيا على الصمت أمام من يرفض تلبية الحقوق الأساسية لشعبه وينتهج الطرق والأساليب القمعية في ذلك، وما زال مبدأ صفر مشاكل والذي يعني العلاقات الودية مع دول الجوار يشكل الحجر الأساس للسياسة التركية في المنطقة.
ويؤكد أوغلو أنه ما زالت الحاجة قائمة لمعالجة مشاكل الشرق الأوسط على أساس مبدأ صفر مشاكل وبما يعنيه ذلك من تعاون ورؤية للحوار. وقد حذرت تركيا من مواجهة حرب باردة جديدة يتسبب بها النزاع الطائفي والمذهبي الآخذ في الاحتدام بما يهدد مستقبل واستقرار وسلام المنطقة.

ويختم أوغلو مقاله بأن تركيا ستستأنف العمل على نحو يلائم روح مبدأ صفر مشاكل مع دول الجوار وستعمل على إتمام الاندماج الإقليمي، وذلك بعد اكتمال مرحلة التغيير في المنطقة. وفي أثناء صياغة السياسة الخارجية لتركيا والتي هي عضو مسؤول في المجتمع

الدولي على أسس مبدأ صفر مشاكل مع دول الجوار ستقود في الوقت نفسه العمل على نشر وعي مشترك جديد يهدف إلى الاندماج الإقليمي.

يحاول أوغلو بذلك الكلام التوازن بين المصالح والمثل العليا ويقول إنها حقيقة سياسة أو إستراتيجية صفر مشاكل. أي إن أوغلو في توضيح أو تطوير جديد لصفر مشاكل يوضح حقيقتين:

الحقيقة الأولى أنه إذا كانت إستراتيجية صفر مشاكل تعني إزالة المشاكل بين الدول في المنطقة فإزالة الديكتاتوريات هي تخليص لدول المنطقة من سبب هذه المشاكل. أما الحقيقة الأخرى فإن صفر مشاكل معناها إزالة المشاكل ليس بين النظم السياسية ولكن بين شعوب المنطقة.

ولكن أوغلو يعترف ضمنياً أن هذه الإستراتيجية لم تعد موجودة حالياً عندما يقول بالنص: «سنستأنف العمل على نحو يلائم روح مبدأ صفر مشاكل مع دول الجوار... وذلك بعد اكتمال مرحلة التغيير في المنطقة»، فاختياره لفظ (سنستأنف) معناه أن العمل قد توقف بهذه الإستراتيجية.

ولكن وليام هيل أستاذ الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن والمختص بالشئون التركية يصف إستراتيجية تصفير المشاكل من أساسها وبدايتها بأنها تمثل تحدي ركوب حصانين في آن واحد[1].

ويرى الباحث التركي غالب دالاي أن في النهاية نجد أن هذه الإستراتيجية قد أفادت تركيا كثيراً في عشر سنوات منذ تطبيقها حتى بدايات الربيع العربي وهي الآن غير صالحة

(1) Zero-problem policy as challenging as riding two horses- CIHAN | İSTANBUL - 11.11.2009: http://cutt.us/JKbvO.

للعمل في ظل الوضع الإقليمي المتدهور[١].

وبعد استقالة أحمد داود أوغلو يحاول أردوغان استعادة زخم هذه الإستراتيجية جزئياً بعقده اتفاقيات مع روسيا والكيان الصهيوني مؤخراً.

التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:

حدد أوغلو مجالات تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى. فقد اهتمت تركيا اهتماماً جاداً ومؤثراً بالبلقان وخصوصاً خلال أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، وهو اهتمام يرتكز على أسس راسخة كما يرى أوغلو[٢].

ويرى أوغلو أن علاقات تركيا مع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي والغرب عموماً قد وفرت البنية الأساسية لهذه السياسة النشطة. كما تتمتع تركيا بعلاقات وثيقة مع أذربيجان وجورجيا في منطقة القوقاز. لكن ظلت قدرة تركيا على النفاذ إلى الشرق الأوسط محدودة مقارنة بما تتمتع به تركيا من تأثير داخل البلقان والقوقاز. وقد شكل عامل حزب العمال الكردستاني عائقاً كما أن مشكلة الصورة السلبية والإدراك الخاطئ لدى كلا الطرفين (تركيا والدول العربية) كانت العامل الأساس وراء عدم انفتاح الطرفين على الآخر.

ومع ذلك يرى أوغلو أنه بفضل الجهود التي تبذلها تركيا فقد نجحت في التغلب على بعض هذه الحواجز. وقد أضحت تركيا اليوم كما يقول أوغلو تمتلك قدرات وقنوات اتصال تجعلها قادرة على متابعة كل التطورات التي يموج بها الشرق الأوسط ساعة بساعة. ولا تنحصر القدرة التأثيرية التي حازتها تركيا في بعض الدول على مستوى الدولة ولكن أيضاً على المستوى المجتمعي.

---

(١) غالب دالاي، حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي، مجلة رؤية تركية، خريف ٢٠١٣.

(٢) العمق الإستراتيجي، ص٦١٣، مجلة رؤية تركية، شتاء ٢٠١٢.

ويعزز الدكتور مصطفى اللباد هذه النظرة فيقول أصبح الشرق الأوسط مجالاً خصباً وحيوياً لتمدد النفوذ التركي نظراً إلى عدة أسباب منها الفراغ الكبير الضارب أطنابه في المنطقة نتيجة انهيار ما سمي النظام الإقليمي العربي خصوصاً عقب احتلال العراق عام ٢٠٠٣، كما تتمدد تركيا إقليمياً في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه بحيث إن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماماً في حالة الشرق الأوسط. وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني والذي استثمرت فيه إيران مالياً وأيدلوجياً لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاماً. المقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كل طرف تشي بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة ولكن بمدخل أقل تكلفة سياسية من إيران بكثير، ومن بين الأسباب الموضوعية التي تدفع تركيا إلى لعب دور إقليمي في المنطقة أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي أو في ألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوربي. وأيضاً لا يمكن إغفال تلك الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة والترحيب غير المسبوق بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية بسبب جاذبية النموذج التركي. ويتبقى كما يقول اللباد عامل مشترك بين تركيا والعرب وهو التقارب الثقافي والحضاري والمذهبي بين تركيا والدول العربية وهو ما لا يجعل تركيا عنصراً وافداً إلى المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور[1].

ولا يفوت اللباد أن يتحدث عن عوامل ذاتية تدفع تركيا باتجاه الشرق الأوسط منها:

أولاً: أن الدول العربية سوق ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوربية.

(١) مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية لحزب العدالة والتنمية: خلفيات أيدلوجية أم مصالح وطنية؟، مجلة شرق نامه، العدد السابع، يناير ٢٠١١.

ثانياً: تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات للطاقة عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لسببين أساسيين هما تعاظم قدرات الاقتصاد التركي وطموح تركيا لكي تصبح معبراً لإمدادات الطاقة إلى أوربا وبما يعزز وضعيتها الإستراتيجية.

ثالثاً: المصالح الأمنية التركية لأن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية، وتركيا كانت تاريخياً ضحية لعمليات إرهابية سواء على خلفية سياسية مثل المشكلة الكردية أو المشكلة الأرمنية أو على خلفية أيدلوجية مثل عمليات الجماعات الدينية المتشددة التي تنشط في دول جوارها الجغرافي.

رابعاً: يؤدى الدور الإقليمي المتزايد في المنطقة إلى تحسين كبير لصورة تركيا لدى أوربا ويرفع رصيدها لدى الاتحاد الأوربي الذي يتعنت في قبولها عضواً بسبب الاعتبارات الثقافية والدينية باعتبارها صمام الأمان المتقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور جغرافياً للاتحاد الأوربي.

ومن هذا المنطلق نلاحظ أن تركيا نظرت إلى الربيع العربي من هذه الخلفيات:

يقول أحمد داود أوغلو إن منهج تركيا المنطلق من القيم وتركيزها على الديمقراطية والشرعية الشعبية أساس سياستها تجاه الانتفاضات في الشرق الأوسط[1]. فمنذ قيام الثورة في تونس يؤكد أوغلو بقوله: انتهجنا سياسة خارجية دينامية تعكس مبادئنا الأساسية:

(١) أحمد داود أوغلو، مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي، مركز الأبحاث الإستراتيجية التابع لوزارة الخارجية التركية، أبريل ٢٠١٢، ص٨: (http://cutt.us/NVSvX).

أولاً: قررنا أن ندعم الشعب الذي ينتفض للمطالبة بحقوقه الأساسية مثل حرية التعبير وغيرها من الحريات السياسية. وكان شغلنا الشاغل هو أن نحافظ على الصداقة العميقة والعزيزة التي أقمناها مع الشعب وليس مقايضة هذه العلاقات لتحقيق التوازن المؤقت لحسابات القوى.

ثانياً: لقد أكدنا أنه لا يمكن أن يتحقق الانتقال إلى النظم الشرعية السياسية الديمقراطية المستقرة إلا من خلال التوازن بين الأمن والحرية.

ثالثاً: لقد آمنا أنه لا يوجد تناقض بين تركيزنا على المطالب الديمقراطية وهو ما اضطرنا أحياناً للوقوف في وجه الأنظمة القمعية وبين مبدأ سياستنا الخارجية الذي يقضي بانتفاء المشكلات مع دول الجوار.

رابعاً: عبرنا عن معارضتنا للتدخل الأجنبي لأن مستقبل هذه المنطقة يجب أن يقرره شعبها.

خامساً: نحن نعد جميع شعوب المنطقة أشقاءنا الأبديين بغض النظر عن خلفياتهم ورأينا أنه من واجبنا أن نخفف من التوترات الطائفية.

ويثمن أوغلو دور حكومته في موقفها من الربيع العربي فيقول: بانحيازها للمتظاهرين في الشوارع اتخذت السياسة الخارجية التركية العام الماضي قراراً شجاعاً ولكنه محفوفٌ بالمخاطر، لقد كنا على يقين أن ما فعلناه هو عمل حكيم وعادل وينسجم مع رؤيتنا للمنطقة.

ويوضح أوغلو: لقد شكلت هذه الرؤية سياستنا في المنطقة حتى قبل الربيع العربي عندما أنشأنا علاقات حسن جوار مع الأنظمة القائمة. لقد أقمنا علاقاتٍ مع هذه النظم لأنها في ذلك الوقت لم تكن في حالة حرب مع شعوبها. ولكن حين آثرت هذه الأنظمة قمع مطالب مواطنيها وقفنا مع الشعب وسنبقى ملتزمين برؤيتنا الديمقراطية نفسها

لمنطقتنا. لقد قلنا مِراراً إننا سنقف ضد أي شكل من أشكال الظلم في منطقتنا بصرف النظر عن هوية الظالمين وإننا لن نتسامح مع الأنظمة التي ترى البلاد مُلكاً شخصياً لها وتريد أن تعامل شعوبها في تجاهلٍ تامٍ للقيم العالمية وحقوق الإنسان الأساسية وأبرزها حق الحياة.

ويضيف أوغلو: حين بدأت حكومتنا تفكر في كيفية مساعدة الشعوب العربية المطالِبة بالديمقراطية عقدنا العزم على أن نتَّبِعَ سياسةً تنطلق من أنقرة وأن نتصرفَ بما تُمليه علينا قيمنا في تقييمنا للتطورات. لهذا قررنا أن نستنفد كل الوسائل الدبلوماسية من أجل التوسط بين الأنظمة والشعوب. وحتى عندما آثرت الأنظمة أن تستخدم القوة الغاشمة ضد مواطنيها سعينا إلى إيجاد حلولٍ دبلوماسية لإنهاء إراقة الدماء والمجازر؛ لأننا أردنا تجنيب منطقتنا التدخل العسكري الأجنبي لما فيه من آثارٍ مدمرة. صحيحٌ أننا وقفنا ضد التدخل من حيث المبدأ لكننا أعلنا أيضاً أننا لن نسكت على ظلم المستبدين وأننا سنعمل جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي لوضع حد لهذا الظلم.

وبما أننا كنا نتطلع إلى قيامِ تعاونٍ مطلقٍ وتكاملٍ اقتصاديٍّ في منطقتنا فقد حرصنا أيضاً على ألا تنشأ عن عملية الانتقال هذه انقساماتٌ جديدة... إننا لا نريد أن ينشأ في منطقتنا ما يُشبِه مُفرَزات الحرب الباردة وعلى الأخص من قبيل التوترات والاستقطابات الجديدة التي من شأنها إقامة جدران عازلة بين الشعوب.

ولكن إستراتيجية تركيا تعرضت لهزات كبرى منذ منتصف ٢٠١٣، ومن بينها إسقاط حكومة الإخوان في مصر، وتدهور الوضع في سوريا، وظهور تنظيم الدولة، والغزو الروسي لسوريا، ومحاولة سيطرة أكراد سوريا على المنطقة الحدودية مع تركيا.

وقد ذهب الباحث السويدي سافانت كوريل إلى أن حكومة حزب العدالة ضخمت من تأثيرها في الشرق الأوسط وقد أثبتت أحداث ما بعد عام ٢٠١١ أن خطاب تركيا لا

يتوافق مع تأثيرها الحقيقي وهذا لا يعني أن تركيا ليست قوة صاعدة... إن بناء التأثير الإقليمي من النوع الذي تطمح إليه تركيا هو عملية تحدث تدريجياً وعبر عقود وليست نتيجة سريعة ومباشرة للدبلوماسية النشطة جداً(١).

بينما أشارت الباحثة والصحافية السياسية باهار باكير إلى أن تأزم القضية السورية وانقلاب تداعياتها على المصالح التركية التكتيكية والإستراتيجية بشكل انعكاسي شكل المنبه الذي ساق تركيا لإجراء تغييرات نشطة في سياستها الخارجية، مبينةً أنه بفعل سياسة الدعم المفتوح أصبحت تركيا في حالة انعزال قاتلة، وللتخلص من هذه الحالة رأت تركيا أن من الصواب اتباع سياسة التوافق مع الأطراف الدولية والإقليمية كبديل لسياسة الدعم المفتوح الفردية(٢).

وهذا بالفعل ما انتهجته حكومة الحزب ويضرب الباحث السياسي ساردار تورغوت العديد من الأمثلة على محاولات تركيا لتغيير مسار سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط كتحسين العلاقات مع العراق، وتحسين العلاقات مع دول الخليج بعد تدهورها عقب انقلاب السيسي في مصر(٣).

إستراتيجية السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد:

تبنى هذه الإستراتيجية كما يوضح أوغلو على أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست في حالة تنافس، أو بمعنى آخر ليست بديلة عن بعضها البعض وإنما متممة ومكملة. وهو مبدأ يسعى لإبراز علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة

---

(1) Svante E. Cornell - Changes in Turkey: What Drives Turkish Foreign Policy? Middle East Quarterly- Winter 2012, pp. 13-24: http://cutt.us/s5mAX.

(٢) ترك برس، ١٨/ ١/ ٢٠١٦: (http://www.turkpress.co/node/18679).

(٣) المصدر السابق.

الأمريكية في إطار ارتباطها بحلف الأطلسي (الناتو) وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، وكذلك لطرح جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي. وكذلك سياسة جوارها مع روسيا وأوراسيا تسير على الوتيرة ذاتها من التزامن باعتبارها علاقات تجري كلها في إطار التكامل وليست علاقات متضادة أو بديلة عن بعضها البعض.

ويقيم أوغلو هذه الإستراتيجية فيذكر أنه مما لا شك فيه أن السياسة المتعددة الأبعاد التي تنتهجها تركيا على مدار الأربع أو الخمس سنوات الماضية[١] لم تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض ولذلك أضحت سياسات مؤسسية راسخة. وقد لاحت بوادر بعض المشاكل الخطيرة مع الولايات المتحدة بسبب التطورات المتعلقة بالقرار الأرمني والوضع العراقي إلا إن العلاقات التركية الأمريكية سرعان ما تحسنت بعد أن أبدى الطرفان قدراً أكبر من التفاهم تجاه بعضهما البعض وبقيت قنوات الاتصال مفتوحة[٢].

نظر أوغلو[٣] للعلاقات الأمريكية التركية من زاوية الولايات المتحدة ومن زاوية تركيا: فمن وجهة النظر الأمريكية يرى أوغلو أن الولايات المتحدة دولة قارة وليست دولة مركزية وهي قوة عظمى بعيدة عن القارة الأفروآسيوية التي تجري على أرضها أحداث العالم الرئيسة، وحتى يتسنى لها الحفاظ على وضعها كقوة عظمى تبنت إستراتيجيتين الأولى التغلب على بعد المسافات بإنشاء أسطول بحري قوي، أما الإستراتيجية الثانية فكانت تعتمد على تطويقات إقليمية وتشكيل تحالفات واتفاقات داخل القارة الأفروآسيوية.

أما من الزاوية التركية فرأى أوغلو أن تحسين العلاقات مع أمريكا وتشكيل أرضية مشتركة معها يعد مكسباً كبيراً.

---

(١) يقصد من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢.
(٢) أحمد داود أوغلو، رؤية تركيا، شتاء ٢٠١٢.
(٣) العمق الإستراتيجي، ص٦٣٣-٦٣٥.

ويتوقع أوغلو آفاق العلاقة التركية الأمريكية بأنه ستكون فترة تتلاقى فيها سياسات الدولتين فأمريكا تشعر بحاجة ماسة إلى تغيير وإعادة بناء مفهوم الحرية والانتقال من الأحادية إلى التعددية وتبني سياسات تقارب وحوار وسيشكل ما حققته تركيا خلال السنوات السبع الأخيرة من نجاحات في سياستها الخارجية في كل من الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز أرضية خصبة للتعاون المشترك. فالمرحلة الجديدة في العلاقات تتسم بالتوازي والتعاون وليس الصدام بين احتياجات الولايات المتحدة وبين أرضية التأثير التي أقامتها تركيا في المناطق المحيطة بها[1].

بينما يشرح عماد يوسف وجهة النظر الجيوبوليتيكية والتي ينطلق منها أوغلو فإذا قارنا وضع تركيا في بدايات القرن الواحد والعشرين بوضع أمريكا في نهايات القرن التاسع عشر نجد أن كلاً من الدولتين وضعت تصورات جيوبوليتيكية تحثها على التخلي عن الوضع الانعزالي وتضعها في مكانة إقليمية وعالمية، كما أن كلاً من الدولتين لن تستطيع أن تقوم بدور مستقل في وجود قوة عظمى تتمثل في بريطانيا زمن النهوض الأمريكي وأمريكا وأوربا زمن النهوض التركي الآن فكان لابد من مراعاة والتوافق مع المصالح الخاصة لهذه القوى العظمى[2].

ويستمر يوسف بقوله وبهذا المنهج المقارن مع الأخذ في الاعتبار العديد من الاختلافات والفوارق بين الولايات المتحدة وتركيا ووضعهما فتركيا يتردد وضعها بين طموح ترى فيه نفسها دولة كبرى وحاسمة وبين اعتبارات الواقع في تأكيدها الارتباط بالولايات المتحدة والتزامها التنسيق معها في السياسات التي تعني مصالح الطرفين.

---

(١) كتب هذا الكلام في ٢٠١٠.

(٢) عماد يوسف، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة، ص١٢٩-١٣٠.

ويؤكد يوسف بقوله إن تركيا ربما تسعى في المستقبل إلى المناورة من أجل أن تلعب دوراً إقليمياً مستقلاً فضلاً عن المشاركة في صنع القرارات والسياسات على المستوى الدولي.

فتركيا بحسب عماد يوسف تدرك أهمية الولايات المتحدة ونفوذها بوصفها قوة عظمى فهي تعتقد أن كلاً من الدولتين بحاجة إلى التعاون على الصعيد الإقليمي في تحقيق أهدافها المشتركة، وفي المقابل تهتم أمريكا بعلاقتها مع تركيا فهي تراها لاعباً إقليمياً مسلماً معتدلاً وجسراً بين الشرق والغرب ومجاوراً لأوروباً وحليفاً للغرب، كما أنها مهتمة بإبقائها شريكاً مهماً للكيان الصهيوني، كما تراها دولة شرق أوسطية قوية لها إرث إقليمي تاريخي يقع بالقرب من المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة.

ويمثل قرار تركيا فتح قاعدة أنجرليك الجوية التابعة للناتو أمام طائرات الولايات المتحدة والطائرات بدون طيار في قصفها لتنظيم داعش تطوراً في ذلك الاتجاه.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأوربي يرى أوغلو أن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي تسير في خط يتراوح بين الميراث التاريخي والعقلانية الدبلوماسية وحتى في النشاطات الدبلوماسية التي ينبغي لها أن تستند إلى المستوى العقلاني والتقني تتدخل انعكاسات غير مرجوة على الإطلاق نابعة من الترسبات التاريخية/ السيكولوجية[١].

ويلاحظ أوغلو أن الزعماء والمثقفين الأوربيين الذين يؤكدون في كل فرصة على العالمية والتعددية باعتبارها مبادئ أوربية أساسية يطرحون وبكثرة الأساس المسيحي للهوية والثقافة الأوربية عندما يتعلق الموضوع بالعلاقات مع تركيا، وفي المقابل ترى تركيا الاتحاد الأوربي الذي تقدمت بكامل إرادتها للانضمام إليه في مركز سيناريوهات تقسيمها.

---

(١) أوغلو، ص٥٨٤-٥٨٨.

وينتقد أوغلو مسلك الاتحاد الأوربي فتركيا منذ تقدمها للحصول على العضوية وحتى الآن وببرود شديد في موقف المنتظر فلا هو يضمها إلى بنيته السياسية ولا هو يرفضها رفضاً تاماً. ويسعى الاتحاد الأوربي الذي اتجه لتحديد وضع خاص بتركيا علق به علاقته معها وجعل من عملية الانتظار مساراً زمنياً مفتوحاً لاحتواء المخاطر التي قد تتولد من إقصاء تركيا دون أن يتحمل المخاطر التي قد تتولد عن عضويتها الكاملة بوصفها لاعباً دبلوماسياً عقلانياً. مثل هذا الوضع يوفر شروطاً مثلى للاتحاد الأوربي تمكنه من الحصول على أكبر قدر من التنازلات من تركيا في مقابل تقديم النزر اليسير لها. وقد تمت طمأنة تركيا لفترة قصيرة من خلال ضمها إلى الاتحاد الجمركي وهي وسيلة مناسبة لاستمرار الوضعية الخاصة.

ويشرح أوغلو هذا الموقف السيئ من قبل الاتحاد الأوربي، فيذكر أن دخول تركيا للاتحاد الأوربي مع انتمائها لوسط ثقافي مختلف وامتلاكها بنية سكانية دينامية يثير قلق مسؤولي الاتحاد الأوربي المشتغلين بقراءة التاريخ ويعتقد هؤلاء المسؤولون أنهم يواجهون ضغطاً يشبه هجمات الجرمان والهون الدينامية التي فككت الإمبراطورية الرومانية ويرون تركيا الطرف الأقرب إلى أوربا في هذا الضغط القادم من الجنوب. فالغالبية من زعماء أوربا ومثقفيها ينظرون إلى تركيا ثقافياً باعتبارها امتداداً للشرق ذي المركز الإسلامي ويرونها أيضاً امتداداً اقتصادياً وسياسياً للجنوب. ولذا فإن الأوربيين الذين يعتقدون أن تركيا عنصراً عسير الهضم لا يقولون (نعم) للعضوية الكاملة ولكنهم يعلقون علاقاتهم بتركيا آخذين في حساباتهم أيضاً الأعباء المالية التي ستنتج عن قول (لا). وقد اكتسبت هذه السياسة طبيعة مزمنة مع التطورات التي جرت في وسط أوربا وشرقها بعد انتهاء الحرب العالمية الباردة وظهور مرشحين جدد للعضوية في الاتحاد الأوربي.

ولكن يشدد أوغلو على أنه برغم تباطؤ عملية التكامل لم يحدث جمود في العلاقات ولم يتم تعليق العملية. وبرغم أن العلاقات مع فرنسا شابها على ما يبدو بعض المشاكل بعد الانتخابات الفرنسية إلا إنه تم التغلب على الأزمة المتوقعة بطريقة براغماتية. عموماً فإن العلاقات مع الاتحاد الأوربي لم تتقدم على النحو المطلوب ولكن العلاقات استمرت. كذلك برز نمط مؤسسي للعلاقات مع روسيا.

وعلى ما يبدو فإن الاتحاد الأوربي قد أعلن موقفه منذ عشرات السنين برفض انضمام تركيا لأسباب اقتصادية ودينية وديمغرافية ولا شك أن حزب العدالة يعلم تلك الحقيقة.

وهنا يتساءل أحد الباحثين[1] لماذا ترغب تركيا بمواصلة المفاوضات للانضمام وهي تعلم أنها لن تحصل على العضوية؟ ويجيب أنه يبدو أن القادة الأتراك يضربون بسقف مطالب سياسية واقتصادية عالية تتمثل بالعضوية الأوربية ليحصلوا على مكاسب كبيرة في اتفاقات سياسية واقتصادية مع دول الاتحاد الأوربي بين الحين والآخر كتعويض للمماطلة الأوربية في القبول. كما أن دول الاتحاد لا تريد رفض عضوية تركيا بشكل نهائي خوفاً من تحولها إلى بلد خارج مصالح السرب الأوربي ولعل في قضية اللاجئين السوريين خير مثال عندما فتحت تركيا أبوابها لهجرة اللاجئين إلى أوربا. وهناك مكاسب تركية من مواصلة حكومة العدالة والتنمية التركي المفاوضات لم يتحدث عنها الباحث منها الأموال التي سوف تتدفق عليها ما يقرب من ثلاثة مليارات سنوية لإغاثة اللاجئين ومنها الحصول على حق الأتراك في التنقل داخل دول الاتحاد الأوربي من غير تأشيرة، وكذلك تفيد الحزب في كبح جماح ضباط الجيش التركي الذين قد يفكرون بانقلاب مستقبلي.

---

(١) أحمد حسن علي، معايير الاتحاد الأوربي وانضمام تركيا، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ١١ مايو ٢٠١٦: (http://cutt.us/lVPvM).

أما العلاقات مع روسيا فقد كتب أوغلو عام ٢٠١٠م أن الثقة المتبادلة والترابط بين تركيا وروسيا يشهدان أعلى مستوياتها في تاريخ العلاقات بين البلدين، وهي علاقة بريئة من أي إشارة إلى تحالف أو استقطاب من أي نوع. إنها علاقة ترتبط بحسابات عقلانية إلى أقصى درجة ولا تقوم على حسابات أيدلوجية[١].

ولكن جورج فريدمان يشير إلى أن هناك عداوة تاريخية بين روسيا وتركيا ليس فقط على مضيق البوسفور بل وعلى البحر الأسود أيضاً. لقد شق العثمانيون طريقهم نحو أوكرانيا والإمبراطورية الروسية. واشتبك الروس والأتراك في معارك مريرة في الجبال الشرقية لتركيا خلال الحرب العالمية الأولى. ويتقاطع البلدان في كثير من الأحيان وبطرق كثيرة جداً بحيث لا يمكنهما الثقة في بعضهما بعضاً[٢].

في الواقع لا يمكن لأحدهما الوثوق في الآخر لأن كلاهما يمكنه إلحاق الضرر بالآخر عندما يمتلك القوة وسوف يفعل ذلك حقاً من أجل تأمين الممرات الجغرافية أو منع الآخر من الهيمنة بحسب ما أفاد التحليل.

أوضح فريدمان أن روسيا وتركيا تعيشان الآن مرحلة حرجة إذ تحاول الأولى الحفاظ على توازنها الاقتصادي والإستراتيجي بينما تتقاطع الثانية جغرافياً مع أربع مناطق متزعزعة الاستقرار هي: أوربا وروسيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتعاني البلدان من نقاط ضعف عميقة برأي التحليل وبالتالي تشعر كل بلد بحساسية مفرطة تجاه التحركات التي تأخذها الأخرى.

ويرى فريدمان أن الأحداث العشوائية التي أدت إلى هذه الحساسية تشكل نمطاً منطقياً من وجهة نظر أوسع، مشيراً إلى حدوث مواجهات تاريخية عديدة بين هذين

(١) العمق الإستراتيجي، ص٦٣٧.

(2) George Friedman-Why Russian-Turkish Hostility Makes Sense-08/02/2016 https://geopoliticalfutures.com/why-russian-turkish-hostility-makes-sense.

البلدين وتقومان بقياس كل مواجهة جديدة على المواجهات القديمة. وانعدام الثقة هو الحالة الطبيعية والمعقولة بين البلدين بحسب التحليل وقد عدنا الآن إلى نمط أكثر تقليدية للعلاقة بينهما.

ويحلل الباحث الروسي جيفري مانكوف أسباب التقارب الروسي التركي ثم الجفاء بينهما فيقول: عارض بوتين وأردوغان الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق. وفي الوقت نفسه على الجانب الروسي أدى تجدد توسع الناتو وما يسمى الثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا إلى إحياء المخاوف من أن الغرب يسعى لدحر النفوذ الروسي. وعلى الجانب التركي أدت المحادثات غير المثمرة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي إلى جانب القبول باتحاد قبرص اليونانية برغم رفضها لخطة السلام التي ترعاها الأمم المتحدة إلى تعميق خيبة أمل أنقرة. ولذلك سعى البلدان لوضع أنفسهما كوسطاء بين الغرب وطهران بشأن البرنامج النووي الإيراني حتى إن أنقرة اتخذت موقفاً ملائماً نسبياً فيما يتعلق بغزو روسيا لجورجيا في عام ٢٠٠٨.

ويمضي الباحث الروسي فيقول: لكنَّ هذا الوفاق الروسي التركي اعتمد على أسس جيوسياسية ضحلة انهارت على مدى السنوات القليلة الماضية في ظل انتشار الصراعات الإقليمية. قبل إسقاط تركيا للطائرة الروسية سعت أنقرة وموسكو إلى السيطرة على خلافاتهما بشأن سوريا والاستمرار في التعاون في أي مكان آخر. ولكنَّ الأزمات في القوقاز وأوكرانيا والشرق الأوسط أشعلت الخلافات بين روسيا وتركيا والحد من هامش أنقرة الأمني ووضع الضغوط على العلاقة الروسية التركية بسبب حادث إسقاط الطائرة(١).

(1) Jeffrey Mankoff- Why Russia and Turkey Fight-foreignaffairs- February 24, 2016: http://cutt.us/4WuUW.

إستراتيجية تجديد شامل للهوية:

اعتبر أوغلو أن عملية تجديد شاملة للهوية في تركيا عنصر أساسي في بناء الإستراتيجية طويلة الأمد، وتتطلب هذه الإستراتيجية في نظر أوغلو بنية جيوثقافية من خلال التخلص من تأثير عمليات التصنيف غير المجدية التي تحصر تركيا بين الانتماء الأحادي لأوربا أو آسيا، وأهمية هذه الإستراتيجية تتمثل بحسب أوغلو في أنها تحول دون تمزق جيواقتصادي وجيوسياسي وجيوثقافي جديد بل وينبغي النظر إلى هذه الوضعية باعتبارها وسيلة تكامل جيوسياسي وجيوثقافي وجيواقتصادي تعزز من دور تركيا الإقليمي والعالمي[١].

ويؤكد أحد تلامذة داود أوغلو أستاذ العلوم السياسية بهلول أوزكان الذي أمضى وقتاً في دراسة أكثر من ٣٣٠ مقالاً كتبها أوغلو بين ١٩٩٠ و٢٠٠٠ أن مفهوم الوحدة الإسلامية وليس العثمانية الجديدة هو المهم بالنسبة لداود أوغلو في رؤيته لمحاولات تركيا الاندماج مع القوى الغربية. وذلك عبر تكوين وحدة إسلامية في منطقة الشرق الأوسط المتعدد الأعراق تساهم في استقراره وتكون دافعة لتركيا لزيادة النفوذ في القارة الأوربية. ويشير إلى أن فكر داود أوغلو يقوم على منتصف المسافة بين انتقاد رؤية الرئيس التركي الأسبق تورغوت أوزال الموالية للغرب وأقرب إلى رؤية السلطان عبد الحميد الثاني في موضوع الوحدة الإسلامية. وبحسب أوزكان فإنه برغم أن رؤية الأخير كانت دفاعية في عهد ضعف الدولة العثمانية فقد كانت بالنسبة لداود أوغلو وسيلة للتوسّع وزيادة النفوذ مشدداً على أن الوحدة الإسلامية بالنسبة لداود أوغلو هي وحدة إسلامية سنية لا مكان لإيران فيها[٢].

---

(١) العمق الإستراتيجي، ص٦٠٠.

(٢) باسم دباغ، أحمد داود أوغلو.. الأستاذ المنظّر لتركيا القوة الإقليمية، صحيفة العربي الجديد، ٧/ ٥/ ٢٠١٦: (http://cutt.us/AMwO).

وكمثال قريب على هذه الإستراتيجية حرصت تركيا ورئيسها أردوغان على التنديد بقضايا اضطهاد المسلمين فقد أدان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان صمت العالم تجاه تنفيذ حكم الإعدام بحق مطيع الرحمن نظامي زعيم الجماعة الإسلامية في بنغلاديش معتبراً أن الجهات التي تنتقد أحكام تركيا ضد الإرهابيين تصمت أمام إعدام نظامي[1].

وقال معقباً على إعدام (مطيع) في كلمة ألقاها أمام حشد من المواطنين خلال مراسم افتتاح عدد من المشاريع الخدمية في ولاية قوجه إيلي شمال غربي البلاد إن «هذا الحادث لو وقع في الدول الغربية لأقاموا الدنيا لكن لأن المعدوم هنا زعيم مسلم لم ينبسوا ببنت شفة».

وقد حذر الباحث الأمريكي من أصل تركي سونر جاغابتاي في مقال له نشره معهد واشنطون لسياسة الشرق الأدنى من أنه لا يمكن تجاهل خطاب حزب العدالة والتنمية واعتباره عملاً سياسياً داخلياً لا يمثل خطورة؛ ففي حين يمكن تجاهل تصريح معادٍ للغرب من قبل سياسي دنماركي باعتباره جنونياً قد يعتبر نفس التصريح طبيعياً إذا أدلى به مسؤول مصري، ولكن تركيا ليست الدنمارك ولا هي مصر، إنه البلد النادر الذي تشُكل فيه التصريحات المعادية للغرب مواضيع ذات أهمية في الواقع نظراً لأنها تساعد على تشكيل هوية الناس[2].

ويلاحظ هذا الباحث[3] أنه قبل عام ٢٠٠٢ كانت الولايات المتحدة تحصل بصفة منتظمة على تصنيفات عالية من بين الدول التي يفضلها الأتراك. وقد أثارت دول قليلة أخرى تعاطفاً مماثلاً من بينها قبرص التركية وأذربيجان. وقد حصلت هذه الأخيرة على

---

(١) الصباح التركية، ١٤/ ٥/ ٢٠١٦: (http://cutt.us/3F4Ga).

(٢) سونر جاغابتاي، معهد واشنطون، نوفمبر ٢٠٠٨: (http://cutt.us/w8DWW).

(٣) معهد واشنطون، ٣/ ١٢/ ٢٠٠٩: (http://cutt.us/MvGn).

حوالي ٦٠ بالمائة في مرتبة الأفضلية. وفي ظل هذه الخلفية عبرت نسبة مثيرة للإعجاب تقدر بـ٥٢ في المائة من الأتراك في عام ١٩٩٩ - وهي نسبة شبه إجماعية في السياق التركي - عن وجهات نظر إيجابية حول الولايات المتحدة. وبحلول عام ٢٠٠٩ وحتى في أعقاب زيارة الرئيس الأمريكي أوباما لم يعبر عن نفس الاستجابة سوى ١٤ بالمائة فقط من الأتراك وفقاً لآخر استطلاعات للرأي أجراها مركز (بيو). ويرجع الباحث ذلك إلى أن هذا الاتجاه المتراجع مرتبط بظاهرة حديثة في تركيا تشمل صعود النزعة القومية المعادية للغرب المشبعة بالأيدلوجية الإسلامية.

كما يلاحظ الباحث أن الطموحات الداخلية تدمج السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية مع أصلها المعادي للغرب والمتأصل في ماضيها الإسلامي. ففي عام ١٩٩٧ أُرغم سلف حزب العدالة والتنمية حزب الرفاه على الاستقالة من الحكومة عندما نشأ السخط الشعبي بفضل الدعم الغربي. وقد تعلم حزب العدالة والتنمية الدرس من هذه التجربة ومفاده أنه يتعين عليه الحفاظ على تأييد شعبي قوي. وللقيام بذلك يبدو أن الحزب يعتمد على التكتيك الشعبي لتعزيز وضعه الداخلي من خلال انتقاد الغرب وهو أسلوب يبدو أنه حقق النجاح. وتماشياً مع المواقف المتمثلة بإضعاف الاتجاهات التركية تجاه الولايات المتحدة والغرب يُذكي حزب العدالة والتنمية الآن مشاعر قومية معادية للغرب لكسب تأييد واسع لسياسته الخارجية.

ولكن يميز الباحث التركي غالب دالاي في التعامل مع قضية الهوية بين حزب العدالة وبين التعامل السابق لحزب الرفاه أو الفضيلة مع تلك القضية فقد تشكلت السياسة الخارجية لحزب الرفاه بمعارضة الغرب بطريقتين مختلفتين. هاجم أربكان القيم الغربية والإمبريالية تماشياً مع منظور العالم الثالث للحزب. واتهم الغرب بعرقلة تقدم البلدان النامية الإسلامية. وعلاوة على هذه الانتقادات المألوفة كانت لأربكان تحفظات

على تحالف تركيا التاريخي مع الولايات المتحدة. وأوضح أن الأحزاب الأخرى قامت بتقديم عطاءات للولايات المتحدة للتقرب منها لعقود. وسعت هذه الأنظمة المقلدة إلى خدمة الولايات المتحدة وأوربا[1].

ويبين الباحث التركي أن حزب الرفاه قد قدم بديلاً دولياً لإصلاح السياسة الخارجية التي قيدتها تحالفات الحرب الباردة لسنوات طوال. ووصف حزب الرفاه سياسته الخارجية بأنها ذات طبيعة مستقلة، وتعطي الأولوية لمصالح تركيا وتعكس قيمها. وقد كانت رؤية أربكان القائمة على الهوية والتي ترى أن تركيا هي قائدة العالم الإسلامي محاولة مبكرة لزيادة القوة وانتقاء أقصى قدر من المرونة في السياسة الخارجية. ومع ذلك يرى الباحث التركي أن حزب الرفاه قد عجز عن تنفيذ رؤيته في السياسة الخارجية ويرجع ذلك جزئياً إلى طبيعة التحالف الذي دخل فيه وبسبب أن أفكاره أثارت شكوك الجيش المهيمن على السياسة آنذاك. أيضاً عمل المناخ السياسي في يونيو ١٩٩٦ على تحجيم قدرة أربكان على تنفيذ أهداف سياسته الخارجية. فمن وجهة النظر العسكرية كانت كلٌّ من الهويتين الإسلامية والكردية تشكل تحديات لطبيعة الجمهورية التركية العلمانية. أيضاً أدى تصاعد الأنشطة المسلحة لكل من حزب العمال الكردستاني وحزب الله التركي إلى علمنة هذه الهويات وزاد من نفوذ وقوة الجيش في مسائل الأمن والسياسة الخارجية. كما رأى الجيش أن السياسة الخارجية لأربكان تعد تهديداً لعلمانية الجمهورية التركية. ويرى الباحث أنه بعد منع أربكان من مزاولة أي نشاط سياسي أعاد حزب الرفاه تنظيم صفوفه في شكل جديد وتم تأسيس حزب الفضيلة. وكان هذا الحزب ساحة لمعركة أيدلوجية بين أتباع أربكان المقربين وجيل شباب الإسلام السياسي التركي الذين استمروا وأسسوا فيها بعد حزب العدالة والتنمية. واستطاع جيل شباب حزب

(١) غالب دالاي، حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي، مجلة رؤية تركية، خريف ٢٠١٣.

الفضيلة بلورة رؤية جديدة في السياسة الخارجية تتفق مع معطيات تركيا المحلية. وأعلن جيل الشباب في حزب الفضيلة دعمه للانضمام إلى الاتحاد الأوربي ولكن لأسباب أكثر تعقيداً. لقد غيرت تجربة حزب الرفاه من فهم النواب الشباب لإطار الإسلام السياسي التركي. وقال بولنت أرينتش النائب السابق في حزب الرفاه إن الدين سيقتصر على الشأن الخاص.

ومع تخفيف الاتحاد الأوربي حدة المعارضة لانضمام عضو مسلم إلى ما يعتبر نادياً مسيحياً أصبح يُنظر إلى تركيا كقوة تحرير ودمقرطة. وقد حجمت متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي من نفوذ الجيش وسيطرته على السياسة. من هنا بلور جيل الشباب في حزب الفضيلة رؤية جديدة في السياسة الخارجية تتفق مع معطيات تركيا المحلية. هذه الإستراتيجية ساهمت في تشكيل نهج السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية.

إستراتيجية الدبلوماسية المتناغمة:

يشرح أوغلو أبعاد هذه الإستراتيجية بقوله: عند النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية؛ نجد أن هناك تطورات مهمة في حال مقارنتها بأدائها الدبلوماسي قبل عام ٢٠٠٣ فقد استضافت تركيا قمة الناتو وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي فضلاً عن استضافتها معظم المنتديات الدولية: وهو ما يفسر أن تركيا اكتسبت المزيد من النفوذ في المنظمات الدولية. كما أصبحت تركيا عضواً مراقباً في منظمة الاتحاد الإفريقي وهو ما يمكن أن يفسر باعتباره نتيجة طبيعية لسياسة تركيا في الانفتاح على إفريقيا منذ عام ٢٠٠٥ علاوة على ذلك فإنه بدعوة من جامعة الدول العربية[1] شاركت تركيا على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى رؤساء الوزراء على حد سواء. كما وقعت تركيا مع جامعة الدول العربية

(١) المصدر السابق.

على اتفاقية خاصة على خلفية اجتماع دول جوار العراق في إسطنبول في ٢ نوفمبر لعام ٢٠٠٧ حيث قضت الاتفاقية بتأسيس علاقات مؤسسية بين دول جوار العراق وكذلك تشكيل المنتدى التركي - العربي. واستمر عقد مثل هذه الاجتماعات المهمة؛ فعقد اجتماع يجمع بين الخمسين دولة الأقل نمواً في إسطنبول في يوليو. وتعتبر استضافة تركيا لاجتماع البلدان الأقل نمواً التابع للأمم المتحدة ودعمها المتزايد لهذه البلدان هو دليل واضح على رؤية تركيا ودورها المتصاعد. كذلك استضافت تركيا الاجتماع الهادف إلى ايجاد حل سلمي للقضية النووية الإيرانية. وعلى المنوال نفسه تمت إقامة قناة الاتصال الوحيدة بين باكستان وأفغانستان من خلال مبادرات الرئيس التركي السابق عبد الله غل.

إن الهدف من هذه الإستراتيجية هو تكثيف الوجود التركي في أغلب المنظمات والمحافل الدولية والإقليمية مما يساعد على صنع سياسات دولية وتقديم مبادرات لحل مشكلات عالمية، وبهذا أضحت تركيا تتحدث عن نفسها بوصفها قوة بناءة تؤسس السلام والاستقرار في النظام الدولي والإقليمي[١].

ولكن الباحث عماد يوسف يؤكد على أن منهج الدبلوماسية لا يتسق والأساس الفكري الجيوبوليتيكي الذي انطلقت منه مفاهيم إستراتيجية تركيا الجديدة فجوهر الجيوبوليتيك قائم على سياسة القوة والتوسع وتحقيق المصلحة بكل الوسائل ومن هنا ظهر الخلل عندما ظن كثيرون أن تركيا ستكون قوة حاسمة في جوارها السوري المباشر.

ثانياً: الإستراتيجيات الفرعية:

إستراتيجية مرور الطاقة عبر تركيا:

يؤكد أوغلو على أن هذا جزء من الإستراتيجية القومية لتركيا وهي تتجه نحو العمل

(١) عماد يوسف، مصدر سابق، ص٦٦.

على نقل ومرور الطاقة عبر الأراضي التركية إلى الأسواق العالمية نظراً لأن تركيا لا تعد من الدول المنتجة للطاقة[١].

وفي هذا المجال تم إنشاء عدة خطوط بين الشرق والغرب أبرزها خطا باكو-تيفليس-جيحان، وهناك أيضاً مشاريع مستقبلية مثل مشروع بحر الشاه وهو خط غاز طبيعي سيربط اليونان ببحر الشاه.

إستراتيجية السهم والقوس:

ويفسرها أوغلو بقوله: بقدر ما تشد السياسة الخارجية لتركيا وتر قوسها نحو آسيا سيزداد تأثير قوة واتجاه سهمها نحو أوربا والغرب[٢].

ويوضح أوغلو طبيعة هذه الإستراتيجية بقوله: إن المجتمعات القادرة على شد القوس شداً حقيقياً هي المجتمعات التي يمكنها أن تقذف بسهامها إلى حيث تريد ووقتما شاءت أما المجتمعات التي تقذف سهامها عشوائياً صوب اليمين تارة والشمال تارة وبدون قوس والمجتمعات التي تنشغل دوماً بشد القوس بشكل استعراضي وبدون سهم لن يمكنها أن تصوغ هوية إستراتيجية طويلة الأمد، ولذلك يوضح أوغلو أنه لابد من أن تتوفر لتركيا القدرة على استخدام القوس والسهم في آن واحد؛ تشد القوس بقوة إمكانات تركيا داخل وخارج حدودها وتوجه السهم نحو هدف يحقق التوافق بين تخطيط إستراتيجي عقلاني ورؤية واعدة[٣].

(١) أوغلو، ص٦٣٦.
(٢) أوغلو، ص٦١٩.
(٣) أوغلو، ص٦٠٢.

الحركة في الهامش المتاح:

وهي التي تحدث عنها د. إبراهيم البيومي غانم في تقديمه لكتاب العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية لأحمد داود أوغلو كما ذكرها أوغلو في العمق الإستراتيجي وهي تعني مراعاة التوازن الدقيق بين (قوة الأمر الواقع) و(قوة الحق الأصيل)، وأنه لا يجوز المغامرة بمواجهة قوة الأمر الواقع دون استعداد كافٍ كما لا يجوز التفريط في قوة الحق الثابت الأصيل، وأنه يمكن إنجاز الكثير في المسافة القائمة بين قوة الأمر الواقع وقوة الحق الأصيل في ضوء موازين القوى التي تتحرك باستمرار ولا تعرف السكون أو الجمود.

إستراتيجية إعادة إنشاء سيكولوجية اجتماعية مفعمة بالثقة بالذات[1]:

فالمجتمعات التي لديها القدرة على الحفاظ على ثقتها في فترة يدخل فيها العالم كله في عملية تأثير وتأثر متبادل هي المجتمعات التي ستشكل مراكز القوة الجديدة وفي المقابل ستواجه المجتمعات التي ترتضي التحول إلى كيانات هشة تفتقد الثقة بالذات تحللاً إستراتيجياً واحتمال التلاشي.

ولكن الثقة بالذات التي يقصدها أوغلو ليست هي الثقة المستكينة للواقع ولكنها التي تعيد بناء تصورها الإستراتيجي على نحو يتوافق مع الظروف التي تمر بها.

بناء مؤسسات الدولة الكفيلة بتوجيه إستراتيجيات تركيا ووضع الخيارات الإستراتيجية وصناعة القرار السياسي الإستراتيجي:

ويقترح أوغلو في هذا الصدد تجهيز المؤسسات الرسمية وفي مقدمتها وزارة الخارجية التي تشعر بحاجتها لتحليلات إستراتيجية في مرحلة اتخاذ القرار وبناء تنسيق وتعاون

(١) أوغلو، ص٥٩٨.

صحي بين هذه المؤسسات من أجل كسر حاجز الرتابة والبيروقراطية. أما الأحزاب السياسية التي تحمل خيارات سياسية مختلفة وبدائل سياسية خارجية عملية لابد أن تطرحها في مجلس الأمة التركي لتكون مصدراً مهماً لإثراء البحث عن إستراتيجيات تركية إيجابية وبديلة كما ينبغي عليها تدريب كوادرها في هذا الإطار[1].

كما يعتبر الإنتاج المعرفي والتحليلي في الإستراتيجيات ذات المقاييس الدولية التي تنتجها الجماعات ومراكز الدراسات المستقلة مساهمة فعالة في البناء الإستراتيجي ولهذا على هذه الجامعات إعداد البنية التحتية السليمة وتوفير الدعم المادي اللازم لأمثال هذه الدراسات والأبحاث.

(١) أوغلو، ص٧٢.

الخلاصة:

من خلال تحليل هذه الإستراتيجيات يمكن استنتاج أن هناك محددات تؤثر على إستراتيجيات حزب العدالة والتنمية التركي ما يختص منها بالسياسة الخارجية، وهي:

العوامل المؤثرة في الإستراتيجيات الخارجية:

- تنزيل الإستراتيجيات على الواقع بتكتيكات مبتكرة.
- عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.
- النظرة إلى الحرب في سوريا ومشكلة اللاجئين.
- التعامل مع التدخل الروسي في سوريا.
- مدى التمسك بتصفير المشاكل.
- الفصل بين الملفات.
- العزلة الثمينة.
- استخدام أنواع أخرى من القوة غير القوة الناعمة.
- التأثير على الولايات المتحدة لتغيير أولوياتها.
- العمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية.
- البراجماتية والمبدئية في سياسة الهوية.

الفصل الثالث

هيكل حزب العدالة والتنمية التركي

الخصوصية والأطر التنظيمية ومدى المؤسسية

عمرو عبد البديع

باحث بالمركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة

مقدمة

تعتبر تجربة حزب العدالة والتنمية تجربة جديرة بالدراسة والتحليل على عدة مستويات: الأيدلوجي والإستراتيجي والهيكلي، وعلى النطاق المحلي الداخلي والإقليمي والدولي، وهذه الدراسة تنفرد بدراسة البنية والهيكل والتنظيم الداخلي، أي دراسة الحزب من الداخل وتحليل مدى مؤسسية هذا الحزب كلاعب سياسي وكيان سياسي رسمي في الوسط السياسي التركي واستشراف مستقبله السياسي في تركيا.

الإطار العام:

البحث يتناول بالدراسة هيكل وبنية حزب العدالة والتنمية ويتعرض للمشكلة البحثية عن مدى مؤسسية الحزب؛ وبناءً على قياس المؤسسية يتم استشراف مستقبل الحزب في العشرية القادمة. وسؤال المؤسسية، يسبقه عرض لائحة الحزب وهيكلها الإداري والقانوني.

المنهج:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المستقبليات كمنهج عام، والاقتراب المؤسسي واقتراب السيناريوهات المستقبلية كمنهج خاص.

المحاور:

المبحث الأول: اللوائح والأطر التنظيمية.

المبحث الثاني: مدى مؤسسية حزب العدالة والتنمية.

المبحث الثالث: مستقبل حزب العدالة والتنمية في تركيا.

١- مستقبل هيكل حزب العدالة والتنمية.

٢- مستقبل الحزب السياسي في تركيا.

خاتمة.

المبحث الأول

اللوائح والأطر التنظيمية[1]

قبل الشروع في سرد هيكل الحزب التنظيمي نذكر تعريف الحزب لنفسه كما جاء في لائحته الأساسية:

«حزب العدالة والتنمية هو تنظيم سياسي، تأسس من أجل القيام بالعمل الحزبي والأنشطة السياسية طبقاً للائحته وبرنامجه في إطار دستور الجمهورية التركية، والمواثيق الدولية المصدَّق عليها من قبل مجلس الأمة التركي الكبير، وعلى رأسها البيان الدولي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، وقانون الأحزاب السياسية، وقوانين الانتخابات، والقوانين واللوائح الأخرى ذات الصلة».

ويسبق الحديث عن الهيكل كذلك عرض لشروط العضوية للحزب:

شروط العضوية في الحزب:

على المنتمي للحزب أن:

١) يقر ويتعهد في استمارة العضوية بأنه يقبل بلائحة وبرنامج الحزب وأنه سوف يساهم في الحزب على قدر قوته وخبراته.

٢) يبلغ ثمانية عشر عاماً، ومن يملك أهلية استخدام الحقوق المدنية والسياسية.

٣) ليست له عضوية في حزب سياسي آخر.

---

(١) هذا المبحث مستفاد ومختصر بتصرف وزيادات من لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية مع تعديلات ٢٠٠٩، ترجمة: طارق عبد الجليل: (http://cutt.us/Oaxya).

٤) من يتعهد بدفع رسوم العضوية المحددة للحزب يمكنه أن يصبح عضواً في حزب العدالة والتنمية.

انتهاء العضوية:

تنتهي عضوية حزب العدالة والتنمية بشرط أن تكون الحالة موثقة في الأحوال التالية:

١) الوفاة.

٢) الاستقالة.

٣) العضوية في حزب آخر، أو العمل بوظيفة في حزب آخر حتى لو لم تتم العضوية به.

٤) كما تصير العضوية منتهية في حالات مثل الطرد من الحزب بقرار مجلس الانضباط.

٥) يتم بقرار مجلس إدارة المنطقة شطب قيد عضوية من فقدوا شروط العضوية أو اكتشف أنهم لم يستوفوا شروط العضوية أثناء انضمامهم لعضوية الحزب.

الهيكل العام للحزب:

مستويات التنظيم الحزبي:

مستويات التنظيم الحزبي لحزب العدالة والتنمية عبارة عن تنظيمات البلدة والمنطقة والمحافظة والمركز العام، وكتل المجالس البلدية والكتل العامة للمحافظات والكتلة البرلمانية للحزب، ويتم تشكيل تنظيمات المرأة والشباب والتنظيمات الفرعية الأخرى والمكاتب التمثيلية خارج تركيا ضمن مستويات التنظيم الحزبي أيضاً.

ويتم تشكيل التنظيمات الحزبية طبقاً للتقسيمات الإدارية والمحلية. ولا يمكن أن يؤسس أكثر من تنظيم حزبي واحد في نفس المستوى والاختصاص في داخل وحدة إدارية واحدة، ويمكن أن تتشكل تنظيمات مساعدة مثل مكاتب ووحدات الاتصال بهدف التدريب والتثقيف والتوعية السياسية والمكاتب التمثيلية بالقرى والبلدات والمناطق الانتخابية التابعة للتنظيم الحزبي طبقاً للبنية المدنية والإدارية وأماكن العمل والإعلام المجهزة بالوسائل التقنية مثل الإنترنت.

يتكون الهيكل العام للحزب من أجهزة التنظيم في المستويات المدونة أدناه:

١) تنظيم البلدة:

أ) مؤتمر البلدة.

ب) رئيس البلدة.

ت) مجلس إدارة البلدة.

ث) المجلس التنفيذي للبلدة.

٢) تنظيم المنطقة:

أ) مؤتمر المنطقة.

ب) رئيس المنطقة.

ت) مجلس إدارة المنطقة.

ث) المجلس التنفيذي للمنطقة.

٣) تنظيم المحافظات:

أ) تنظيم المحافظة.

ب) رئيس المحافظة.

ت) مجلس إدارة المحافظة.

ث) المجلس التنفيذي للمحافظة.

٤) تنظيم المركز العام:

أ) المؤتمر العام.

ب) الرئيس العام.

ت) المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات.

ث) المجلس التنفيذي الأعلى.

٥) التنظيمات الفرعية:

أ) تنظيم المرأة.

ب) تنظيم الشباب.

ت) التنظيمات الفرعية الأخرى.

٦) الكتل:

أ) الكتلة البرلمانية.

ب) كتل المحافظات.

ت) كتل المجالس البلدية.

أولاً: مؤتمر البلدة:

يتكون مؤتمر البلدة، الذي يعد أعلى هيئة للرقابة وإصدار القرار في تنظيم البلدة من

مندوبيه الطبيعيين والمنتخبين. ويتولى مجلس إدارة المنطقة عقد هذا المؤتمر في تاريخ يحدده بتوقيت مناسب قبل مؤتمر المنطقة، ويعقد المؤتمر في مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاث سنوات.

يقوم مؤتمر البلدة باختيار رئيس البلدة، وأعضاء مجلس إدارته الأساسيين والاحتياطيين، كما يتولى مؤتمر البلدة انتخاب مندوبيه الذين سيمثلونه في مؤتمر المنطقة، ويُحدد مجلس إدارة المنطقة أعدادهم وفق توزيعات القرى والأحياء، ويقوم بمناقشة ما في جدول أعماله من موضوعات ويبت فيها.

لا تُعقد مؤتمرات في البلدات التي يقل سكانها عن خمسة آلاف نسمة، والمجلس التنفيذي للمحافظة هو الذي يتولى تعيين رؤساء هذه البلدات بناء على تكليف من رئيس المنطقة، في حين أن المجلس التنفيذي للمنطقة هو الذي يتولى تشكيل مجالس إدارة هذه البلدات عن طريق التعيين بناء على تكليف من رئيس البلدة. وفي حالة فسخها يطبق الحكم نفسه.

يجري مجلس إدارة البلدة انتخابات مندوبي مؤتمر البلدة وفق الأحكام والأصول المدونة في اللائحة، وبالنسبة لمندوبي مؤتمر البلدة فإن رئيس المنطقة يستخدم كل ما يتعلق بهؤلاء المندوبين من صلاحيات ومهام خاصة باللجنة الانتخابية مثل التعليق والطعن والتصديق.

رئيس البلدة:

رئيس البلدة ينتخبه مؤتمر البلدة بدرجة واحدة عن طريق التصويت السري. ويقوم رئيس البلدة بالتنسيق بين أنشطة وأعمال الحزب على مستوى البلدة ويُؤَمِّن تنفيذها والرقابة عليها، وهو الذي يمثل تنظيم البلدة عن طريق التصويت السري. وفي المؤتمر يتم انتخاب أعضاء احتياطيين بالعدد نفسه.

مجلس إدارة البلدة:

مجلس إدارة البلدة يتكون من ثلاثة أعضاء كحد أدنى وعشرين عضواً كحد أقصى بمن فيهم رئيس البلدة ينتخبون في مؤتمر البلدة بالتصويت السري. وفي المؤتمر يتم انتخاب أعضاء احتياطيين بنفس العدد، وأول تأسيس لتنظيم البلدة يتم بالتعيين من قبل مجلس إدارة المحافظة، على أن يؤخذ فيه رأي مجلس إدارة المنطقة.

مهام وصلاحيات مجلس إدارة البلدة:

يعقد مجلس إدارة البلدة اجتماعين اعتياديين على الأقل كل شهر بمشاركة الأغلبية المطلقة لإجمالي عدد الأعضاء. وتُتخذ القرارات فيه بالأغلبية المطلقة للمشاركين في الاجتماع.

ويُعقد مجلس إدارة البلدة بشكل طارئ بناءً على طلب من رئيس البلدة أو من ثلث العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة على الأقل. ويُناقش في هذا الاجتماع الطارئ الموضوع الذي عُقد من أجله فحسب.

يقوم مجلس إدارة البلدة بالأعمال اللازمة للتعريف بأنشطة وبرامج الحزب داخل نطاق البلدة، ويؤدي المهام التي كلفته بها الهيئات العليا واللائحة والقوانين ومؤتمر البلدة. بالإضافة إلى قيامه بإعلام سكان البلدة بسياسات الحزب والأعمال التي يقوم بها.

المجلس التنفيذي للبلدة:

المجلس التنفيذي للبلدة يتكون من نواب رئيس البلدة ويقوم بأعماله تحت رئاسة رئيس البلدة، وذلك بشكل موازٍ للمجلس التنفيذي للمنطقة التي يتبعها. ورئيس البلدة يحدد أعضاء هذا المجلس من بين أعضاء مجلس إدارة البلدة، كما يقوم بتعيين أحد نوابه

المنتخبين من قبل مجلس إدارة البلدة كمحاسب للبلدة، وآخر أميناً لها ويتم توزيع المهام بين أعضاء المجلس التنفيذي للبلدة من قبل رئيس البلدة، ويتولى هذا المجلس إعداد جدول أعمال مجلس إدارة البلدة، وتنفيذ الأعمال التي وكله بها رئيس البلدة، ويؤَمِّن تنفيذ ما اتخذه مؤتمر البلدة ومجلس إدارتها من قرارات ومهام كُلف بها من قبلهما. لا يؤسس مجلس تنفيذي في البلدات التي يقل سكانها عن خمسة آلاف نسمة.

ثانياً: تنظيم المنطقة:

مؤتمر المنطقة:

مؤتمر المركز الذي يعد أعلى هيئة للرقابة وإصدار القرار في تنظيم المنطقة يتكون من المندوبين الطبيعيين وآخرين منتخبين. ويقوم هذا المؤتمر بانتخاب رئيس المنطقة وأعضاء مجلس إدارتها الأساسيين والاحتياطيين، وانتخاب المندوبين الأساسيين والاحتياطيين لمؤتمر المحافظة الذي سيمثلون المنطقة فيه، ويقوم بمناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعماله ويبت فيها بقرار.

مندوبو مؤتمر المنطقة:

يتكون مؤتمر المنطقة من المندوبين الطبيعيين و٤٠٠ مندوب منتخب. وإذا كان عدد الأعضاء المسجلين في المنطقة أقل من ٤٠٠ عضو، فإن كل الأعضاء يُعتبرون مندوبي مؤتمر المنطقة. ويتم اختيار مندوبين احتياطيين بمقدار نصف المندوبين الأساسيين.

المندوبون الطبيعيون للمركز المعني هم من تم انتخابهم من قبل مؤتمر المنطقة وما زالوا بوظائفهم، وهم رئيس مجلس إدارة المنطقة وأعضاؤه الأساسيون، وكذلك رئيس بلدية المنطقة عضو الحزب، ورؤساء بلدية البلدة من أعضاء الحزب. أما المندوبون الطبيعيون لمؤتمر المركز العام فهم رؤساء بلدية المحافظة من أعضاء الحزب بخلاف رؤساء البلديات

الكبرى التابعين للحزب. رئيس مجلس إدارة المنطقة وأعضاؤه المؤقتون ممن لا يحملون صفة مندوب لا يحق لهم التصويت في المؤتمر.

رئيس المنطقة:

رئيس المنطقة ينتخبه مؤتمر المنطقة عن طريق التصويت السري على درجة واحدة. ويؤمِّن رئيس المنطقة تنسيق أنشطة وأعمال الحزب في نطاق المنطقة وتنفيذها ويجري الرقابة عليها ويُمثل تنظيم المنطقة ويمكن انتخاب الشخص نفسه رئيساً للمركز ثلاث دورات اعتيادية كحد أقصى.

المجلس التنفيذي للمنطقة:

يعتبر المجلس التنفيذي للمنطقة بمثابة هيئة داخل الحزب تقوم بأداء مهامها في نطاق المنطقة وتحت رئاسة رئيس المنطقة، ويتولى رئيس المنطقة تحديد أعضاء ذلك المجلس التنفيذي من بين أعضاء مجلس إدارة المنطقة. وهؤلاء الأعضاء يقومون بأداء مهامهم بصفتهم نواباً لرئيس المنطقة.

المجلس التنفيذي للمنطقة يقوم بإعداد جدول أعمال مجلس إدارة المنطقة، ويؤدي المهام التي كلفه بها رئيس المنطقة، كما يقوم بتنفيذ ما اتخذه كل من مؤتمر المنطقة ومجلس إدارته من قرارات ومهام أعطيت له من قبلهما.

ثالثاً: تنظيم المحافظة:

مؤتمر المحافظة:

مؤتمر المحافظة يعد أعلى هيئة للرقابة وإصدار القرار في تنظيم المحافظة، يتكون من مندوبين منتخبين وآخرين طبيعيين. ويتولى هذا المؤتمر انتخاب رئيس المحافظة ومجلس إدارة المحافظة والأعضاء الأساسيين والاحتياطيين لمجلس الانضباط بها، والمندوبين

الأساسين والاحتياطيين للمؤتمر العام الذين سيمثلون المحافظة، وأعضاء لجنة تحكيم الديمقراطية داخل الحزب بالمحافظة. كما يتولى هذا المؤتمر مناقشة ما في جدول أعماله من موضوعات ويبت فيها بقرارات.

مندوبو مؤتمر المحافظة:

يتكون مؤتمر المحافظة من مندوبين طبيعيين وآخرين منتخبين بواسطة مؤتمر المنطقة. ويجب ألا يتعدى عدد مندوبي المحافظة المنتخبين ٦٠٠ مندوب.

المندوبون الطبيعيون لمؤتمر المحافظة كالتالي: نواب المحافظة من أعضاء الحزب في البرلمان، ورؤساء المحافظات والبلديات الكبرى من أعضاء الحزب، والأعضاء الأساسيون لمجلس إدارة المحافظة ورئيسه والأعضاء الأساسيون لمجلس الانضباط بها ورئيسه والمنتخبون جميعاً من قبل مؤتمر المحافظة ولا يزالون في الوظيفة.

لا يحق التصويت في المؤتمر لمن لا يحمل صفة مندوب من الأعضاء والرؤساء المؤقتين لمجلس إدارة المحافظة ومجلس الانضباط ولجنة تحكيم الديمقراطية داخل الحزب.

رئيس المحافظة:

ينتخب مؤتمر المحافظة رئيس المحافظة عن طريق التصويت السري على درجة واحدة. ويتولى رئيس المحافظة التنسيق بين أنشطة وأعمال الحزب في نطاق المحافظة وتنفيذها والرقابة عليها. وهو يُمثل تنظيم المحافظة.

ويمكن انتخاب نفس الشخص رئيساً للمحافظة ثلاث دورات اعتيادية كحد أقصى.

مجلس إدارة المحافظة:

يختار مؤتمر المحافظة مجلس إدارة المحافظة عن طريق الاقتراع السري، وهو يتكون

من ٢٠ عضواً كحد أدنى و٥٠ عضواً كحد أقصى بينهم رئيس المنطقة. وفي المؤتمر يتم انتخاب أعضاء احتياطيين بنفس قدر الأعضاء الأساسيين.

المجلس التنفيذي للمحافظة:

يعتبر المجلس التنفيذي للمحافظة بمثابة هيئة داخل الحزب يقوم بأداء مهامه في نطاق المحافظة تحت رئاسة رئيس تلك المحافظة.

يقوم رئيس المحافظة بتحديد أعضاء المجلس التنفيذي للمحافظة من بين أعضاء مجلس إدارتها. ويقوم هؤلاء الأعضاء بأداء مهامهم بصفتهم نواباً لرئيس المحافظة، وتوزيع المهام بين أعضاء المجلس التنفيذي للمحافظة أمر يتولاه رئيس المحافظة، يجتمع المجلس التنفيذي للمحافظة تحت رئاسة رئيس المحافظة بالأغلبية المطلقة لإجمالي عدد الأعضاء، ويتخذ القرار بالأغلبية المطلقة للمشاركين وذلك فيما عدا الحالات المستثناة المدونة في اللائحة.

يقوم المجلس التنفيذي للمحافظة بإعداد جدول أعمال مجلس إدارة المحافظة، وأداء المهام التي كلفه بها رئيس المحافظة، وتنفيذ ما اتخذه كل من مؤتمر المحافظة ومجلس إدارتها من قرارات ومهام أعطيت له من قبلهما.

التنظيمات المركزية:

(المؤتمر العام، المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، الرئيس العام، المجلس التنفيذي الأعلى).

أولاً: المؤتمر العام:

المؤتمر العام هو أعلى هيئة للرقابة وإصدار القرار بالحزب، وبهذه الصفة تكون مهامه وصلاحياته على النحو التالي:

١) أن يختار عن طريق الاقتراع السري كلاً من الرئيس العام للحزب، والأعضاء الأساسيين والاحتياطيين للمجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، ومجلس الانضباط المركزي، وأعضاء لجنة تحكيم الديمقراطية داخل المركز العام للحزب.

٢) إجراء تعديلات على لائحة النظام الأساسي للحزب وبرنامجه، وقبول أو رد إيراداته ونفقاته وحساباته النهائية، ومناقشة تقرير نشاط المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات وميزانية الفترة القادمة واتخاذ قرار فيهما، واتخاذ قرار في إبراء ذمة الإدارة.

٣) اتخاذ قرارات ملزمة أو تحمل طابع التمني شريطة أن تكون لها صفة عامة بشأن الموضوعات التي تهم الدولة والمجتمع وبشأن سياسات الحزب والأنشطة العامة.

٤) إقرار إنهاء الصفة الاعتبارية للحزب، أو اندماجه مع حزب آخر، وكذلك البت في مسألة تصفية أصول الحزب وشكل ومكان انتقالها في حال اتخاذ قرار بإنهاء صفته الاعتبارية.

٥) القيام بأداء المهام الأخرى المُخوَّلة في القانون واللائحة ومناقشة الموضوعات الموجودة على جدول أعماله والبت فيها ومهام أخرى.

مندوبو المؤتمر العام:

المؤتمر العام يتكون من مندوبين طبيعيين وآخرين انتخبتهم مؤتمرات المحافظات. وإجمالي المندوبين المنتخبين لا يمكن أن يكون أكثر من ضعفي العدد الإجمالي لنواب البرلمان التركي.

المندوبون الطبيعيون بالمؤتمر العام:

المندوبون الطبيعيون بالمؤتمر العام هم كالتالي: الرئيس العام وأعضاء المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، ورئيس مجلس الانضباط المركزي وأعضاؤه ومؤسسو الحزب المستمرة عضويتهم والوزراء والنواب ممن هم أعضاء بالحزب.

انتخابات المؤتمر العام:

يقوم مندوبو المؤتمر العام من خلال الاقتراع السري والفرز العلني وتحت إشراف ورقابة القضاء بانتخاب الرئيس العام والأعضاء الأساسيين والاحتياطيين لكل من المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، ومجلس الانضباط المركزي، ولجنة تحكيم الديمقراطية داخل الحزب.

ثانياً: المجلس الأعلى للإدارات وإصدار القرارات.

يعد المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات أعلى هيئة للإدارة وإصدار القرار بالحزب بعد المؤتمر العام، ويتكون من ٥٠ عضواً ينتخبهم المؤتمر العام عن طريق الاقتراع السري، بالإضافة إلى انتخاب ٢٥ عضواً احتياطياً آخرين.

فترة عمل المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات تستمر حتى الاجتماع الاعتيادي الطبيعي للمؤتمر العام ما لم يُعقد اجتماع طارئ للانتخاب. وفي حالة حدوث فراغ في عضويات المجلس فإنه يُدعى عضو الاحتياط الذي أتاه الدور من قبل الرئيس العام.

الرئيس العام للحزب، هو رئيس المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات بالحزب. وفي حالة عدم وجود الرئيس العام فإن نائبه الذي يليه في برتوكول المجلس التنفيذي الأعلى يتولى رئاسة هذا المجلس.

المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات يجتمع بالأغلبية المطلقة لإجمالي عدد الأعضاء ويتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للمجتمعين. وعمليات التصويت تكون بشكل علني ما لم يُتخذ قرار بضرورة السرية.

يعقد المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات اجتماعاً اعتيادياً مرة كل شهر كحد أدنى. كما أنه ينعقد بشكل طارئ بناء على طلب إما من الرئيس العام أو من ثلث إجمالي عدد أعضاء المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات.

مهام وسلطات المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات:

المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات الذي تتبعه وفق ترتيب المستويات الحزبية تنظيمات مستويات التنظيم الحزبي التي تتولي مهامها بالانتخاب، يقوم بممارسة العديد من المهام والسلطات أهمها:

١) تطبيق لائحة النظام الأساسي للحزب وبرنامجه وقرارات المؤتمر العام وتأمين تطبيقها، وجعل كافة تنظيمات الحزب أكثر فاعلية من خلال اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها تحقيق أنشطته وفعالياته في مناخ من التناغم، وتحقيق التنسيق المطلوب من القاعدة إلى القمة.

٢) إعداد الوثائق التي تتطلبها سياسات الحزب، ووضعها موضع التنفيذ وتشكيل اللجان ومكاتب العمل التخصصية وتحديد أسس وقواعد عملها أو إعطاء المجلس التنفيذي الأعلى السلطة ليقوم بمسألة التطبيق وفق الإطار الذي سيحدده المجلس له.

٣) القيام باتخاذ كافة الترتيبات والتدابير اللازمة في إطار القوانين حتى يتسنى تأسيس مستويات التنظيم الحزبي وتنظيمات تلك المستويات وفق القواعد الديمقراطية.

٤) تأسيس تنظيمات حزبية في الأماكن التي تستدعي ذلك، والتخطيط لكافة الأعمال اللازمة للتعريف بمبادئ الحزب وأفكاره ونشرها وتنفيذ هذه الأعمال وتأمين تنفيذها.

٥) اتخاذ كل ما هو لازم من الأعمال القانونية والسياسية والأمر بتنفيذها كتأسيس معهد أو مدرسة سياسية بهدف تدريب من يتولون مهاماً في الحزب وغيرهم من أعضاء الحزب أولاً، وتطوير وترسيخ ما لديهم من ثقافة ديمقراطية ومعلومات على أن يكون ذلك في ضوء مبادئ الحزب وأهدافه وعلى مستوى السياسة التركية والعالمية.

٦) بلورة موقف الحزب تجاه بعض المشاكل المحددة في الوطن والعالم وعرض تلك الآراء على الرأي العام، وعقد اجتماعات مشتركة مع الكتلة البرلمانية للحزب إذا استدعى الأمر ذلك.

٧) تخطيط أعمال الحزب وأنشطته وإعداد ميزانيات المصاريف اللازمة لتنفيذ هذه الخطط وتأمين إعدادها.

٨) اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالانتخابات، واستخدام صلاحياته بحق المرشحين من الحزب لعضوية البرلمان ورئاسة البلدية والمجالس العامة للمحافظات ومجالس البلديات.

الرئيس العام:

ينتخب المؤتمر العام الرئيس العام للحزب عن طريق الاقتراع السري. ويمكن انتخاب نفس الشخص لأربع فترات اعتيادية كحد أقصى وذلك باستثناء الرئاسة العامة المؤَسِسَة.

الرئيس العام يُنتخب من قبل المؤتمر العام بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة لإجمالي عدد الأعضاء. وإذا لم يتم الحصول على الأغلبية المطلقة في أول جولتين تصويتيتين، يُجرى التصويت في الجولة الثالثة بين أكثر مرشحين حصلا على أصوات في الجولة الثانية. والمرشح الذي يحصل على أعلى أصوات في الجولة الثالثة يُصبح هو الرئيس العام.

الرئيس العام المنتخب يستمر في مهمته حتى انتخاب شخص جديد مكانه.

مهام وسلطات الرئيس العام:

الرئيس العام هو الرئيس الطبيعي للهيكل العام للحزب برمته باستثناء مجالس الانضباط بالحزب ولجان تحكيم الديمقراطية داخل الحزب، وهو مسئول بصفة شخصية أمام المؤتمر العام، وبهذه الصفة فإن الرئيس العام:

- يمثل الحزب كمدعٍ أو مدعى عليه لدى كافة أشكال المؤسسات والهيئات القضائية والإدارية والمالية وما شابهها أو يُشرف على استخدام صلاحيته تلك باسمه.
- يضمن تنفيذ كافة الإجراءات والأعمال التي تتم تحت اسم الحزب وفق أحكام الدستور والقانون واللائحة والتعليمات الإدارية ويعمل على تأمين تطبيق قرارات كل من المؤتمر العام والمجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات.
- يبدي للرأي العام رأي الحزب وموقفه إزاء ما قد يتطور من أوضاع وأحداث.
- يقوم الرئيس العام بكافة المهام التي تتطلبها منه لائحة الحزب والقوانين والتشريعات الأخرى ويستخدم الصلاحيات التي تخوله إياها.

المجلس التنفيذي الأعلى:

المجلس التنفيذي الأعلى أعلى مجلس تنفيذي يتكون من الرئيس العام ونوابه والأمين العام ورئيس الكتلة البرلمانية للحزب ونوابه، ومهام وسلطات المجلس التنفيذي الأعلى:

١) العمل على تأمين تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها في المؤتمر العام والقرارات والتعليمات التي اتخذها المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، وإعداد جدول أعمال المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات.

٢) تنفيذ البرامج التدريبية داخل التنظيمات الحزبية.

٣) تأمين الاتصال والتواصل بين الكتلة البرلمانية للحزب والمقر العام ومستويات التنظيم الحزبي كلها.

٤) تنظيم وتطوير علاقات الحزب مع الحكومة والأحزاب الأخرى والمنظمات الرسمية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني.

٥) تحديد رأي الحزب وموقفه إزاء ما ينشأ من أوضاع وتطورات، وتقديمها للرئيس العام.

٦) رفع تقرير عمل الحزب والميزانية السنوية والحساب النهائي والكشوف البيانية للميزانية القائمة إلى المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات لتصديقه ومن ثم تقديمها إلى المؤتمر العام.

التنظيمات الفرعية:

تنظيم المرأة وتنظيم الشباب:

العضوية في تنظيم المرأة:

وفق الشروط المكتوبة في اللائحة فإن أي امرأة فازت بعضوية الحزب بتسجيلها في السجل الخاص بتنظيم المرأة فإنها تكون قد فازت أيضاً بعضوية تنظيم المرأة.

العضوية في تنظيم الشباب:

أي عضو لا يتجاوز عمره ٢٩ عاماً فاز بعضوية الحزب يكون قد فاز أيضاً بعضوية تنظيم الشباب بتسجيله في السجل الخاص بتنظيم الشباب.

ولكل من تنظيم المرأة والشباب: مؤتمر، ورئيس، ومجلس إدارة، ومجلس تنفيذ.

التنظيمات الفرعية الأخرى بالحزب:

يمكن لمستويات التنظيم الحزبي أن تقوم في الأوقات والمسائل التي تقتضيها الظروف والأحوال بتشكيل لجان ومجموعات عمل من الخبراء سواء المنتمين للحزب أو لا على نطاق واسع على مستوى المحافظات والمناطق والأحياء أو داخل الهيكل العام للحزب بشكل دائم أو مؤقت بأجر أو بدون أجر، وذلك بهدف التعريف بالموضوعات الموضحة في لائحة الحزب وقوانينه وبرامجه وقراراته، وتفعيل هذه الموضوعات، وعمل كل ما له علاقة بالمشكلات المحلية والموجودة على مستوى الدولة أو العالم من أبحاث وخطط ومشاريع وإستراتيجيات.

كتل الحزب:

الكتل البرلمانية:

لابد أن يكون هناك عشرون نائباً برلمانياً على الأقل حتى يتسنى تكوين كتلة برلمانية. فالمجموعة التي يشكلها نواب الحزب تُسمى بالكتلة البرلمانية للحزب.

الرئيس العام لحزب العدالة والتنمية هو رئيس الكتلة البرلمانية أيضاً. وإذا لم يكن الرئيس العام عضواً بالبرلمان، تختار الكتلة البرلمانية رئيساً لها من بين أعضاء الحزب بالأغلبية المطلقة للعدد الإجمالي لهؤلاء الأعضاء.

يتصرف أعضاء الكتلة في الأعمال البرلمانية وفق لائحة الحزب وبرنامجه ومبادئه الأساسية وقراراته الملزمة التي تم اتخاذها عن طريق الاقتراع السري، ويدعمون هذا كله. وهم ملزمون بالمشاركة في برامج العمل التي يعدها المقر العام وفي أعمال اللجان والكتلة البرلمانية وأعمال الجمعية العامة للمجلس.

كتل المجلس العام للبلدية وكتل المحافظة:

كتلة المجلس العام للمحافظة تتكون من أعضاء مجلس المحافظة العام التابعين للحزب في كل محافظة. ولابد أن يكون هناك ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء الحزب حتى يتسنى التحدث عن الكتلة.

تناقش الموضوعات والمشاكل في هذه الكتلة في إطار لائحة الحزب وبرنامجه، وبحسب النتيجة التي يتم التوصل إليها يكون التحرك في المجلس العام. وأعضاء الحزب ملزمون باتباع ما تتخذه الكتلة من قرارات ملزمة عن طريق التصويت السري.

وفي كل مجلس بلدي توجد فيه بلدية، يشكل فيها رئيس البلدية الحزبي مع أعضاء المجلس البلدي الحزبيين كتلة يطلق عليها الكتلة الحزبية في المجلس البلدي. وكي يكون لهذه الكتلة وجود ينبغي أن يكون هناك ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء الحزب.

والكتل الحزبية بمجلس البلدية تمارس عملها باختيار وكيل لرئيس الكتلة وأمين على الأقل. ويقوم وكيل الرئيس هذا بالتنسيق بين التنظيم العام للحزب وتلك الكتلة.

تناقش الموضوعات والمشاكل في هذه الكتلة في إطار لائحة الحزب وبرنامجه، وبحسب النتيجة التي يتم التوصل إليها يكون التحرك في الجمعية العامة. وأعضاء الكتلة فيما عدا رئيس البلدية عضو الحزب ملزمون باتباع قرارات الكتلة الملزمة التي يتم اتخاذها عن طريق التصويت السري.

مجلس محكمي الديمقراطية الداخلية للحزب:

تتحدد مهام مجلس تحكيم الديمقراطية الداخلية على مستوى المحافظة في حدود المحافظة، فيعملون على وضع الحلول وتهيئة أجواء الصلح للنزاعات التي يمكن أن تنشأ بين التنظيمات على مستوى المحافظة وبين تنظيمات المستوى الأدنى أو أعضاء التنظيمات، أو بين التنظيمات الفرعية والأعضاء، أو بين هؤلاء وبين التنظيمات والأعضاء على مستوى الحزب.

يعمل مجلس تحكيم الديمقراطية الداخلية على مستوى المركز العام على وضع الحلول وتهيئة أجواء الصلح للنزاعات التي يمكن أن تحصل بين التنظيمات على مستوى المركز العام في الحزب وبين التنظيمات الفرعية في المركز العام والأعضاء، أو بين أعضاء كتلة الحزب في مجلس الأمة التركي والتنظيمات على مستوى المركز العام في الحزب والتنظيمات الفرعية والأعضاء.

مجالس الانضباط الحزبي:

مجالس الانضباط المخولة بالمساءلة واتخاذ قرارات بحق الأعضاء الذين يقومون بانتهاك القوانين، ولائحة الحزب وتعليماته، وبرنامجه وقرارات المراجع والهيئات ذات الصلاحية هي على النحو التالي:

- مجالس انضباط المحافظة.

- مجالس انضباط المنطقة.

- مجلس انضباط كتلة الحزب البرلمانية.

- مجلس الانضباط المشترك.

العقوبات الانضباطية في الحزب:

أولاً: الإنذار.

ثانياً: الإدانة.

ثالثاً: الفصل المؤقت من الحزب والكتلة.

رابعاً: الفصل النهائي من الحزب والكتلة.

المجلس الاستشاري للحزب:

يقوم المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات بالاجتماع بالمجلس الاستشاري للحزب والمؤلف من المنتمين للحزب بهدف تحديد رؤى الشعب والمؤسسات المواكبة لفعاليات ونشاطات الحزب وكذلك التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهمة وتشكيل سياسات الحزب وفقاً لذلك، على أن يعقد الاجتماع مرة واحدة سنوياً على الأقل وفي الوقت الذي يراه ضرورياً.

ويجتمع هذا المجلس منوهاً بالتوصيات بمشاركة الموجودين، ولكن لا يصدر أي قرارات تنفيذية في اجتماعاته.

تُعرض الأفكار والرؤى وكذلك النتائج التي تم التوصل إليها والتي لاقت قبولاً في المباحثات التي تمت على الرأي العام بشكل بيان حال وجوب ذلك. أما سلطة اتخاذ

القرارات اللازمة لتنفيذها فتعود إلى المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات، ويحق للرئيس العام تعيين ذوي الخبرة سواء من المنتمين للحزب أو غير المنتمين له كمستشارين للقيام بالجهود اللازمة في كافة الأمور التي يحتاج إليها. وللمستشارين الحق في المشاركة باجتماعات المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات والمجلس التنفيذي الأعلى بناءً على دعوة الرئيس العام ولكن دون الحق في التصويت. وأعضاء المجلس الاستشاري هم:

١- الرئيس العام ومؤسسو الحزب المستمرة عضويتهم بالحزب، وكذلك الأعضاء الأساسيون للمجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات.

٢- أعضاء الكتلة البرلمانية بالحزب.

٣- رؤساء المحافظات.

٤- الرؤساء الأساسيون للتنظيمات الفرعية وأعضاء المجلس التنفيذي الأعلى.

٥- رؤساء التنظيمات الفرعية بالمحافظات.

٦- رؤساء بلديات المحافظات المنتمون للحزب.

٧- نواب رؤساء المجالس العامة بالمحافظات ومجالس البلديات.

٨ - الأشخاص الذين يتوخى المجلس التنفيذي الأعلى فائدة من دعوتهم.

الوحدات المساعدة:

مجالس التحقيق واللجان:

يمكن لمجالس إدارة المستويات بالحزب القيام بتشكيل مجالس ولجان دائمة أو مؤقتة للبحث والتدقيق والمشاورة في الموضوعات المبينة على ضوء القرارات الصادرة في المؤتمرات، يمكن لتنظيمات المستوى بالحزب القيام بتوفير أماكن لتقديم الخدمات مثل: المراكز البحثية

والمكاتب المحلية ومكاتب الاتصال على أن تكون تابعة لمركز تنظيم المستوى.

ويمكن لتنظيمات الحزب والتنظيمات الفرعية به أن تقوم بأعمالها وتعقد الاجتماعات اللازمة في أماكن خارج مقار الحزب.

المكاتب والمراكز:

يشكل الحزب المكاتب أو المراكز اللازمة لتقديم كافة الجهود والخدمات مثل: الإدارة القانونية والصحفية، والإدارة الانتخابية والتي تعمل جميعها باحترافية في كافة الموضوعات والمجالات كالنشاطات والتنظيمات التي تعقد في المركز العام للحزب.

علاوة على ذلك يتم إنشاء مركز معالجة البيانات التابع للسكرتير العام للحزب وكذلك مركز البحث والتطوير التابع للرئيس العام وذلك للقيام بالأعمال اللازمة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية.

مواقع جديدة داخل اللجنة العليا للإدارة:

«بعد اجتماع اللجنة العليا للإدارة واستصدار القرار، لحزب العدالة والتنمية التركي، عقب انتهاء أعمال المؤتمر العام الاعتيادي الخامس للحزب، والذي عقد في سبتمبر ٢٠١٥، بالعاصمة أنقرة، وتم فيه إعادة انتخاب أحمد داود أوغلو رئيساً للحزب، تم استحداث الحزب لموقعين جديدين بلجنة الإدارة المركزية، وهما:

١- شؤون حقوق الإنسان، واختير لرئاستها (آيهان سفر أوستون) نائب بالبرلمان عن الحزب، وعضو لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان التركي.

٢- شؤون البيئة والثقافة، واختير لرئاستها (شييدم قره آرسلان)[1].

---

(١) جريدة ديلي صباح، العدالة والتنمية التركي يعلن عن أعضاء اللجنة التنفيذية الجدد للحزب، ١٤/ ٩/ ٢٠١٥: (http://cutt.us/DsWwS).

المبحث الثاني

مدى مؤسسية حزب العدالة والتنمية

وضع عالم السياسة الأمريكي الشهير صمويل هنتنجتون اقتراباً لقياس درجة المؤسسية من خلال أربعة معايير: التكيف، والتعقد التنظيمي، والاستقلالية، والتماسك[1].

أولاً: معيار القدرة على التكيف Adaptation:

بمعنى قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات البيئية والمستجدات سواء كانت داخلية أم خارجية ويتمثل التكيف في تغيير الأشخاص أو الوظائف، دون أن تفقد المؤسسة قدرتها على الاستمرار مثل الأحزاب السياسية التي تتبدل أدوارها ما بين السلطة والمعارضة وتؤدي وظيفتها على النحو الأكمل، ويمكن قياس ذلك من خلال المؤشرات التالية:

أ) **العمر الزمني**: ويراد به كلما طال عمر المؤسسة دلّ على مقدرة تكيف عالية والعكس صحيح، وفي حالة حزب العدالة والتنمية التركي فإن عمره ١٦ عاماً (٢٠٠١-٢٠١٦) ربما ليست فترة زمنية طويلة فهناك أحزاب أقدم من حيث التأسيس والمشاركة في الحكم أو التمثيل النيابي من حزب العدالة والتنمية كما أن هناك حزباً ظل في سُدة الحكم فترة أطول من حزب العدالة والتنمية، ولكن لابد من اعتبار عدة أمور:

- خصوصية الوضع التركي حيث كثرة الانقلابات العسكرية، وتسلط وسيادة المحكمة الدستورية في حظر الأحزاب وحلها، وتجذر الدولة العميقة والمنظمات

(١) د. كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٨-٣٠.

السرية التي تعمل دائماً على تقويض أي كيان أو نظام يخالف النظام السائد؛ هذه الخصوصيات تجعل من صمود حزب دون حله أو حظره وخاصة إن كان له هوية أو مرجعية إسلامية لفترة عشر سنوات إنجازاً وقدرة على التكيف عالية، فضلاً عن أن الحزب لم يصمد وجودياً أو بنيوياً فقط بل ظل صامداً كحزب حاكم لأربع فترات متتالية (٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٥) والفوز بجميع الاستحقاقات الانتخابية على مستوى التمثيل النيابي، والبلديات، والفوز بالرئاسة مرتين على التوالي، والنجاح في استفتاء التعديلات الدستورية، بسابقة لم تتكرر في التاريخ السياسي التركي.

- قد يكون هناك حزب سياسي ظل في سدة الحكم فترة أطول من حزب العدالة والتنمية، مثل حزب الشعب الجمهوري الذي ظل يحكم من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٠ ولكن كانت طبيعة النظام الحزبي أحادية تسلطية، أي حزب واحد يحكم دون منافس وليس في ظل تنافسية ديمقراطية وتداول سلمي للسلطة، وحتى في حقبة تغير النظام الحزبي إلى التعددي بدأت الخريطة الحزبية تتغير وكذلك الأوزان النسبية فتراجع حزب الشعب وصعدت أحزاب أخرى انتزعت منه السلطة مثل الحزب الديمقراطي لعدنان مندريس في الخمسينات، وحزب الوطن الأم لتورغوت أوزال في الثمانينات، ثم تكلس الحزب وفي دورات انتخابية كان لا يتجاوز حاجز ١٠٪ لدخول البرلمان.

- في حالة وصول أحزاب للسلطة كان الكثير منها لا يفوز بأغلبية تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده بل كان كثير منها يدخل في ائتلافات حزبية هشة تعكس أداءً ضعيفاً يمنعها من الاستمرارية أو يطيح بها انقلاب عسكري، وليس كحالة حزب العدالة والتنمية الذي يفوز بأغلبية تمكنه دائماً من تشكيل الحكومة لفترات متتالية في ظل تنافسية ديمقراطية.

- لولا دقة الاقتراب المستخدم في قياس المؤسسية والالتزام به كمنهج للتحليل، كان يمكن أن نبدأ قياس العمر الزمني من السبعينات حيث تأسس أول حزب إسلامي وهو حزب النظام الوطني لأربكان والتعامل مع ظاهرة الأحزاب كتجليات وتمثلات للتيار السياسي الإسلامي في تركيا وكذلك التعامل معها كحركة أكثر منها كحزب بدأت من المساجد والمدارس الدينية وانتقلت إلى مؤسسات مجتمعية لا حكومية ثم إلى مؤسسات اقتصادية وإعلامية وصولاً إلى البلديات التي تتمتع في تركيا بصلاحيات خدماتية وإدارية كبيرة، وكان نجاحهم الشديد في إدارة البلديات بمثابة الخطوة المهمة للوصول إلى البرلمان ووصولاً إلى رئاسة الوزراء ومن ثَمَّ إلى الرئاسة، ولكن ذلك يتطلب تطوير منهج التحليل ودمج مقولات الاقتراب المؤسسي بمقولات منهج الحركات الاجتماعية حتى يكون أكثر تفسيرية، ولكن مساحة البحث لا تتسع لذلك بجانب أن هناك إشكالية وهي تغاير واختلاف مسار حزب العدالة والتنمية عن كل الأحزاب التي سبقته تماماً على مستوى الفكر والرؤى والإستراتيجية مما يجعله حالة فريدة للدراسة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات والخصوصيات يجب التعاطي مع العمر الزمني بشكل مختلف يتم تناوله بالإنجازات النوعية التي لا تخص الحزب فقط ولكن أيضاً الإنجازات التي تتمثل في إعادة هيكلة السياق السياسي العام من نظام تسلطي علماني عسكري إلى نظام تسوده التنافسية الديمقراطية وإطلاق الحريات، فهي إنجازات تأسيسية وليست وقتية. ولكن تظل معضلة أو إشكالية أن الحزب ما زال في طور حقبة المؤسسين برغم أن الخصوصيات والإنجازات تحتاج إلى مزيد من التأمل والتحليل وربما نتناول ذلك في المعيار الأخير من الاقتراب وهو التجانس والتماسك.

ب) العمر الجيلي: يقصد بهذا المؤشر هل التغيرات في القيادة العليا للمؤسسة تعبر عن تغير جيلي؟ أي هل انتقلت القيادة سلمياً من جيل إلى جيل؟ واستمرارية المؤسسة برغم انتقال الزعامة من جيل لآخر واستمرارها في أداء وظيفتها.

لحزب العدالة والتنمية قاعدة اسمها (الثلاث فترات)، فقد اعتاد الحزب على تغيير أكثر من نصف الطاقم الخاص به قبل كل انتخابات، فتغيير القوائم وتحديثها يزيد من الديناميكية والنشاط والحيوية داخل الحزب، كما يوفر نوعاً من الحماس والشغف في المجتمع، وأردوغان لم يتخلّ عن هذا المبدأ الذي يعتبره أساساً للتقدم من وضع راهن إلى وضع أفضل وأكثر صواباً. حيث تكون عملية التغير والتحول الحاصلة في قواعد الحزب ليست تغييراً شكلياً فحسب، وإنما تغيير عميق ومدروس ومختار بعناية فائقة. وكان يقود هذا التغيير داود أوغلو، الذي يصف هذه العملية «بمأسسة وإنشاء وإحياء» داخل أروقة حزب العدالة والتنمية، فهو بذلك يمنح الفرصة للأسماء التي خدمت الحزب لفترات ثلاث كي تستريح، وبالوقت نفسه يعمل على توحيد وضبط هيكلة الحزب الجديدة.

ولكن هناك سؤال: ماذا تُغيّر قاعدة الثلاث فترات؟

- قاعدة الفترات الثلاث تعني التغيير والتجديد على مستوى الأشخاص والسياسة.

- عملية تأسيس وإنشاء ما سيحصل في المستقبل ستكون من قبل طاقم جديد.

- تشكل تحديثاً وتجديداً لديناميكية الحزب، فضلاً عن تفعيل دور تدوير المسئولية السياسية.

- تجديد أطقم الحزب يعني أنه سيتم تشكيله وإعادة هيكلته بما يتلاءم وروح تركيا الجديدة.

- سيرافق تغيير وتجديد طاقم الحزب تغيير وتجديد لغة الخطاب السياسي.

- سيكون هذا التغيير بمثابة الخطوة المهمة لقيادة حزب العدالة والتنمية ليكون الحزب الحاكم خلال الفترة المقبلة، وهذا هو مفتاح باب العشر سنوات الثانية للعدالة والتنمية في سدة الحكم.

- قاعدة الثلاث فترات ستعمل على توحيد أساسي وكبير للسياسة، ليس داخل حزب العدالة والتنمية فحسب، وإنما في الحكومة والدولة.

- سيعمل هذا التحديث والتجديد على المحافظة على قواعد الاتزان والتواصل التي تربط بين العدالة والتنمية والمجتمع[١].

في ١٢ سبتمبر ٢٠١٥ اجتمع ١٤٤٥ مندوباً من حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا في مؤتمرهم السنوي لإعادة انتخاب رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو رئيساً للحزب. وقد أدلى المجتمعون أيضاً بأصواتهم لانتخاب أعضاء المجلس المركزي للإدارة والتخطيط (المجلس المركزي)، الذي هو مجلس إدارة الحزب ويتألف من ٥٠ عضواً؛ وقد انتُخب ٣١ عضواً جديداً - أي ما يساوي معدل تغيير هائل بنسبة ٦٢ في المائة، مما يشكل المرة الأولى في تاريخ الحزب التي استُبدلت فيها غالبية أعضاء المجلس بأعضاءٍ جدد. ويُعد (المجلس المركزي) أرفعَ هيئة دائمة لصنع القرار في الحزب، وهو مسؤول عن تحديد مواقف حزب العدالة والتنمية من القضايا السياسية وتنفيذ السياسات وصياغة إستراتيجية الانتخابات. وقد خسر الحزب، في انتخابات السابع من يونيو ٢٠١٥ أغلبيته البرلمانية التي حافظ عليها لمدة ثلاثة عشر عاماً، فتقلصت حصته من الأصوات بنسبة ٢٠ في المائة عن الانتخابات السابقة (يونيو ٢٠١٥ التي خسر فيها الأغلبية). وقبل إجراء الانتخابات المبكرة في الأول من نوفمبر ٢٠١٥ (التي

---

(١) حسين يايمان، مقال: إحلال وتجديد داخل حزب العدالة والتنمية، موقع صحيفة ترك برس ٥/ ٤/ ٢٠١٥: (http://cutt.us/Fvpy).

استعاد فيها الحزب الأغلبية بنسبة ٤٧٪ بعد أن كانت ٤١٪)، يشير التغيير الذي طرأ على عضوية المجلس المركزي إلى ظهور حزب العدالة والتنمية بوجهٍ جديد. فمتوسط العمر في المجلس الجديد أكبر سناً ويتسم بهيمنةٍ أكبر للذكور. ويضم المجلس كذلك المزيد من الأعضاء الذين انضموا إلى الحزب في المراحل الأولى من تبوئه السلطة، في حين يوضح كشف تحليل عضوية المجلس المركزي المنتهية ولايته أنماطاً أساسية حكمت هيكلية حزب العدالة والتنمية قبل عملية التجديد في ١٢ سبتمبر حيث شغل الأعضاء الأصليون المؤسسون في حزب العدالة والتنمية نصف مقاعد المجلس المركزي المنتهية ولايته، وهم إما قادة محليون/ شباب دخلوا المعترك السياسي مع الحزب في عام ٢٠٠١، أو أعضاء انضموا إليه خلال الحكومتين الأولى والثانية لحزب العدالة والتنمية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١١.

أما بالنسبة للوجوه الجديدة، لم يكن في سجلات سبعة أعضاءٍ من المجلس المركزي المنتهية ولايته (أي ما نسبته ١٤٪) أيّ انتماءٍ مسبق لحزب العدالة والتنمية عندما تم انتخابهم في مؤتمر الحزب في عام ٢٠١٢.

وأما الشباب في المجلس المنتهي ولايته فكانوا عشرة أعضاء (ما نسبته ٢٠٪) تحت سن الأربعين، و٢٦ عضواً (ما نسبته ٥٢٪) تحت سن الخمسين.

أما بالنسبة إلى المجلس الجديد فكانت ملامح التغيير التي تمت فيه كالآتي:

الأعضاء الأصليون: يكمن التغيير الأساسي الآخر في حقيقة أن ٣١ عضواً من أعضاء المجلس الجديد هم إما من كوادر المؤسسين في حزب العدالة والتنمية أو أعضاء انضموا إلى الحزب قبل عام ٢٠١١. وتشغل هذه المجموعة الآن ٦٢٪ من المقاعد، أي بزيادة نسبتها ٢٤٪ عن المجلس السابق.

الوجوه الجديدة: يضم المجلس الجديد خمسة أعضاءٍ (ما نسبته ١٠٪) انضموا إلى الحزب في السنوات الثلاث الأخيرة، بعد أن كانوا سبعةً أعضاء في المجلس المنتهية ولايته.

الشباب: يرتفع متوسط أعمار أعضاء المجلس المقبل عن سابقه، فقد انخفض عدد الأعضاء دون سن الأربعين من عشرة إلى ثمانية، في حين انخفض عدد من هم دون الخمسين من ٢٦ إلى ٢٤. ومن جملة الأشخاص الأصغر سناً الذين لم يشكلوا جزءاً من المجلس الجديد شخصيات من حزب العدالة والتنمية متوقع لها النجاح، مثل زلكيف كزدال ومصطفى أكيس.

مقارنةً بالمجلس المنتهية ولايته، يضم المجلس المركزي للإدارة والتخطيط الجديد عدداً أقل من الأعضاء الشباب والنساء، مقابل عددٍ أكبر من الأعضاء الذين تربطهم بأردوغان علاقات وثيقة. وعموماً، يبدو أن حزب العدالة والتنمية يتحول إلى تيارٍ يديره السياسيون الذكور الأكبر سناً، الذين هم من موالي أردوغان (الذي يبلغ من العمر حالياً ٦١ عاماً).

ويمكن أن يشكل ذلك نقطة ضعفٍ للحزب، فقد أصبحت تركيا دولةً أكثر تنوعاً سياسياً واجتماعياً في العقد الأخير، وذلك بفضل النمو الاقتصادي الذي حققه أردوغان. ويبدو حالياً أن الرئيس التركي يعتقد أن التدهور الاقتصادي وتردي الوضع الأمني الداخلي سيحفز الناخبين على تفضيل هيكلٍ يتمحور حول أردوغان ويكون أكبر سناً ويهيمن عليه الذكور، بوصفه صمام أمان ضد عددٍ من التهديدات مثل تلك التي يشكلها حزب العمال الكردستاني المحظور[1].

---

(١) سونر جاغابتاي وباحثون مساعدون، الوجه الجديد لحزب العدالة والتنمية في تركيا: تقييم التصويت للمجلس المركزي، أكتوبر ٢٠١٥، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط: (http://cutt.us/CqEE).

تذبذب الحزب طبقاً لهذا المؤشر من انتقال القيادة لعمر جيلي أصغر ثم الرجوع إلى شريحة أكبر في السن مع الانتخابات الداخلية الأخيرة.

ج) العمر الوظيفي: هل غيرت المؤسسة في مهامها الأساسية؟ وهل ظل مستوى كفاءة أدائها ثابتاً ومستقراً برغم اختلاف المهام التي تضطلع بها؟

تأسس الحزب في أغسطس ٢٠٠١ وفاز بالانتخابات البرلمانية في ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ وشكل الحكومة، أي لم يلبث في المعارضة فترة طويلة ولكن اضطلع بوظائف استكملها حين وصوله للسلطة بل وازدادت وتنوعت دون الانحراف عن مهامه الأساسية المشتبكة بأهدافه، ويتضح ذلك مثلاً من التعديلات الدستورية التي قدمها أحد نواب البرلمان في ٢٠٠٢ بما يتضمن حذف عبارة استندت اللجنة العليا للانتخابات إليها لإصدار قرار بمنع أردوغان من خوض الانتخابات، إذ أقر البرلمان بموافقة ٤٦٣ نائباً وحاول الرئيس عرقلة الأمر إلا إن البرلمان أقرها في النهاية واستطاع أردوغان خوض الانتخابات التكميلية والفوز بها واستطاع دخول البرلمان وتولى منصب رئيس الوزراء بعد أن استقال عبد الله غُل من المنصب ليفسح لأردوغان المجال[1]، ثم شرع الحزب في ٢٠٠٧ و٢٠١٤ في استفتاء على تعديلات دستورية ونجح في ذلك، حيث تمت حزمة إصلاحات قانونية ودستورية تتعلق بتحجيم سلطة الجيش وتحرير الاقتصاد وسن تشريعات من أجل حقوق الإنسان والأقليات، وتقليص دور مؤسسات كانت تحول دون المسار الديمقراطي مثل لجنة الأمن القومي التي صارت استشارية، فنلحظ ليس فقط ثبات مستوى الأداء السياسي والوظيفي للحزب من خلال تنقله من المعارضة إلى السلطة ولكن تطوره بشكل إيجابي بما يتوافق مع أهدافه وبرنامجه.

---

(١) رواء جاسم، م س ذ، ص٨٢.

فالحزب طبقاً لهذا المؤشر حافظ على ثبات أدائه برغم اختلاف الوظيفة بل رسخ من هذا الثبات الوظيفي بتطويره وترسيخه.

ثانياً: معيار التعقد التنظيمي Complexity:

بمعنى أن يكون للمؤسسة أكثر من وظيفة وأن تضم العديد من الوحدات الداخلية وأن تعكس قدراً لا بأس به من التخصص، وهذا التعقيد ضروري لاستمرار المؤسسة، فقيام المؤسسة بأداء وظائف عديدة يكفل لها الاستمرار حتى لو حرمتها الظروف لفترة ما من مباشرة هذه الوظيفة أو تلك، ولقياس مدى التعقيد، يستخدم مؤشران: درجة تعدد وتنوع وحدات المؤسسة (لا يقتصر وجودها على العاصمة أو المراكز فقط وأن يكون لها تغلغلاً في فئات المجتمع ذات الصلة بنشاطها)، ثم درجة تعدد وتنوع وظائف المؤسسة.

عند قراءة لائحة حزب العدالة والتنمية نجد أن تشكيلات الحزب أربعة مستويات: المستوى المركزي، ومستوى المحافظات، ومستوى المناطق، ومستوى البلدان (القرى).

وكل مستوى يحتوي على سلسلة تراتبية تنظيمية فالمستوى المركزي يتشكل من: المؤتمر العام، ورئيس الحزب، والهيئة الإدارية، والهيئة التنفيذية، واللجنة التأسيسية.

أما مستويات المحافظات والمناطق والبلدات فتحتوي على التشكيلات الآتية: المؤتمر ورئيس الفرع، والهيئة الإدارية، والهيئة التنفيذية.

وإلى جانب تلك المستويات والتشكيلات التنظيمية يشمل الحزب فروعاً نوعية أخرى مثل: فرع النساء والشباب، والمؤسسات الأخرى التابعة للحزب. كذلك هناك المجموعات النوعية الخاصة بممثلي الحزب المنتخبين في مختلف المجالس الشعبية وتشمل: المجموعة البرلمانية، ومجموعات مجالس المحافظات، ومجموعات مجالس الإدارات

المحلية (البلديات)[1]، كما يشتمل الحزب على مجالس مثل مجالس الانضباط الحزبي على مستوى: المحافظة، المنطقة، مجموعة نواب البرلمان، مجلس الانضباط المشترك، وكذلك مجالس التحكيم الديمقراطي داخل الحزب.

وهذا التعقد التنظيمي والتسلسل الهيراركي مؤشر قوي على التعقد التنظيمي لحزب العدالة والتنمية والانتشار الجغرافي للحزب وليس الاقتصار على مناطق بعينها وتهميش الأقاليم، «ففي انتخابات البرلمان ٢٠٠٧، وقف كل من حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة والتنمية في مواجهة بعضهما بعضاً باعتبارهما أهم خصمين، حزب الشعب الجمهوري بوصفه حزب المركز القديم والوضع الراهن أمام حزب العدالة والتنمية باعتباره حزب الأقاليم والإصلاحات، فاز حزب العدالة والتنمية في كل محافظات تركيا، ولدى كل الطوائف الوظيفية والعمرية، وكذلك لدى ممثلي كل شرائح الدخل عدا خمس السكان من الأثرياء الأتراك، وتم تمثيل حزب الشعب الجمهوري في شرق أنقرة بصورة جيدة لم يصل إليها من قبل ووصل الحزب الذي كان ديمقراطياً اجتماعياً في السابق إلى الأغلبية فقط لدى الأتراك الأثرياء الذين تبلغ نسبتهم ٢٠٪ من السكان، برغم ذلك لم يعتبر نفسه خاسراً في الانتخابات بالقياس إلى معاييره الخاصة لأنه لا يمثل مصالح الناخبين بل مصالح الدولة حتى في هذه الانتخابات عندما حصل على ٢٠,٨٪ من الأصوات. على العكس من حزب العدالة والتنمية ففي نفس الانتخابات أصبح حزب العدالة والتنمية هو صوت الأتراك؛ إذ يعتبر هذا الحزب أقوى حزب في ٦٩ من ٨١ دائرة، حتى في معقل حزب الشعب الجمهوري كما في منطقة (مرمرة) حول إسطنبول، وعلى امتداد ساحل إيجه فإن حزب العدالة والتنمية احتل الصدارة بوضوح،

(١) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، دليل الحركات الإسلامية في العالم، العدد الأول، الطبعة الثالثة مارس ٢٠٠٦، ص٦٨.

كما أن مؤيديه يجمعون بين كل الفئات العمرية أكثر من أي حزب آخر، فهناك ٥١٪ من السيدات أعطين أصواتهن له[١].

وطبيعة تنظيم حزب العدالة والتنمية خليط بين التنظيم الهيكلي والشبكي ولكن مساحات الهيكلية أكثر من العلاقات الشبكية أي إن مساحات المركزية في إدارة الحزب أكبر من المساحات اللامركزية ولكن هذا لا يعني غياب اللامركزية بل توجد بشكل لا يتوفر لدى التنظيم الهرمي الصارم الذي تتحرك فيه الأوامر والتعليمات من الرأس نزولاً إلى القاعدة، حيث تتوفر للمراكز المحلية والفرعية والكتل الحزبية في ظل هذا التنظيم الهيكلي الشبكي استقلالية نسبية وخاصة أن آلية الاختيار في أغلب المستويات التنظيمية في الحزب هي آلية الانتخاب الديمقراطي. ويؤكد ذلك بشكل عام وثيقة تركيا ٢٠٣٠ التي أعدها الحزب بوصفها خريطة طريق للمستقبل حيث جاء في المادة ٤٤ من الوثيقة: «مع الحفاظ على الديمقراطية التمثيلية بعناصرها جميعاً سيتم تعميق الديمقراطية التشاركية عبر تطوير قنوات تشاركية جديدة تتطلبها التطورات التكنولوجية الحديثة. وسيتم التوجه إلى القاعدة الشعبية عبر الإدارة اللامركزية»[٢].

وحزب العدالة والتنمية وفقاً لهذا المؤشر على درجة عالية من التعقد التنظيمي حزبياً، وينتشر وجود نفوذه على رقعة جغرافية واسعة في الداخل التركي.

ثالثاً: معيار الاستقلالية Coherence:

أي مدى ذاتية أو حرية المؤسسة في العمل وهو ما يقاس عن طريق:

أ) الميزانية: الاستقلال المالي أي أن تمويلها لا يخضع لجهات أخرى.

---

(١) راينر هيرمان، م س ذ، ص٦٧، ٦٨، ١٢٨.

(٢) إنفوجرافيك.. ميثاق تركيا الجديدة ٢٠٢٣: (http://akhbarturkiya.com/?p=61755).

ب) شغل الوظائف: أي الاستقلال في الكوادر البشرية التي لا تخضع لسيطرة أو توجيه مجموعة من الأفراد من خارجها.

فيما يتعلق بحزب العدالة والتنمية والاستقلال المالي فقد خصصت اللائحة الداخلية قسماً خاصاً بالأحكام المالية وقد جاء فيه ما يلي:

إيرادات ومصادر دخل الحزب هي:

١) رسوم الانضمام للحزب ورسوم العضوية:

يتم تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لقيمة رسوم الانضمام للحزب ورسوم العضوية التي تحصل من الأعضاء على النحو التالي:

أ) رسوم الانضمام للحزب: الحد الأدنى ليرة تركية واحدة، والحد الأقصى ٥٠٠٠ ليرة تركية.

ب) رسوم العضوية (شهرية): الحد الأدنى ليرة تركية واحدة، والحد الأقصى ١٠٠٠ ليرة تركية.

المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات هو المخول بزيادة الرسوم بقدر الارتفاع السنوي في مؤشر الأسعار، بشرط أن تظل في إطار الحدود القانونية التي تحدد الحد الأدنى والحد الأقصى.

عند توقيع المترشح للعضوية على استمارة الانضمام يوضح مقدار الرسوم التي يتعهد بدفعها في حدود الرسوم الموضحة أعلاه.

٢) رسوم عضوية أعضاء مجلس الأمة:

هي الرسوم التي يدفعها نواب المجلس من أعضاء الحزب. يتم تحديد هذه الرسوم

ومقدار ما سيخصص منها لمصاريف الكتلة وما سيخصص منها للمركز العام للحزب من قبل الكتلة البرلمانية بمجلس الأمة التركي، على ألا يتجاوز المقدار السنوي لهذه الرسوم صافي مخصصات النائب في شهر واحد.

وفي حالة عدم وجود كتلة برلمانية للحزب يقوم المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات بتحديد قيمة الرسوم. على ألا يتجاوز المقدار السنوي لهذه الرسوم نصف صافي مخصصات النائب في شهر واحد.

٣) الدخل المتحقق من مبيعات وسائل الدعاية ومنشورات الحزب:

هو الدخل الذي سيحققه الحزب من بيع رايات وأعلام وشعارات الحزب وما شابهها من رموز ومواد أخرى، ما يأخذه مقابل مطبوعات الحزب وبطاقات هوية الأعضاء وبدل تأمين دفاتر السجلات والإيصالات والأوراق، والتي تحدد قيمتها تبعاً لقانون المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات.

٤) الدخل المتحقق من الأنشطة:

هو الدخل الذي سيتحقق من القيام بالأنشطة المختلفة التي ستنظمها تنظيمات المستويات الحزبية بعد موافقة المركز العام للحزب. ويقوم مجلس إدارة المستوى الحزبي الذي ينظم ذلك النشاط بتحديد كيفية تحقيق الدخل من تلك الأنشطة وغيرها من الشئون المالية الأخرى بالنظر إلى طبيعة النشاط إن كان محلياً أو على مستوى الوطن.

٥) رسوم خاصة تحصل من المترشحين لبعض المناصب:

هي رسوم خاصة تحصل من المترشحين لعضوية مجلس الأمة، ورئاسة البلدية، وعضوية مجالس البلدات، وعضوية المجالس العامة للمحافظات. مقدار هذه الرسوم يحدد بقرار المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات ضمن الحدود القانونية.

٦) الدخل المتحقق من الثروات المالية (الموجودات):

يفوَّض المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات لشراء العقارات اللازمة لأعمال وأهداف الحزب، وبيع أو تأجير ما يملكه الحزب من ثروات وعقارات، وكذلك لعمل كل أنواع التقييدات. والدخل المتحقق من تلك الأنشطة يدخل ضمن إيرادات الحزب.

٧) التبرعات:

الدخل الذي يحصل عليه الحزب من قبول التبرعات التي تتم بما يتوافق مع أحكام المادة ٦٦ من قانون الأحزاب السياسية رقم ٢٨٢٠.

٨) إعانات الخزانة:

هي الإعانات التي تدفعها الخزينة للحزب إذا انطبقت عليه الشروط. ويتم إرسال٣٠٪ على الأقل من تلك الإعانات إلى تنظيمات المستويات الحزبية بالمحافظات والمناطق.

أصول تحقيق الإيرادات:

إيرادات الحزب بكل أنواعها تتم وتقبل باسم الشخصية الاعتبارية للحزب.

كل أنواع الإيرادات التي يحصلها ويقبلها المركز العام للحزب وتنظيمات المستويات الحزبية تحصل مقابل إيصالات مرقمة بالتسلسل يقوم المجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات بطبعها. كل إيصالات الاستلام المطبوعة والأرقام المتسلسلة لإيصالات الاستلام التي يتم إرسالها إلى تنظيمات الدرجات الأدنى تسجل في دفتر وتتم متابعتها من قِبَل المحاسَبة العامة. مستويات التنظيم الحزبي التي تسلمت واستخدمت الإيصالات تتحمل المسؤولية المالية أمام المجلس الأعلى للإدارة. ويُذكر في الإيصال وفي كعب الإيصال أو صورته نوع ومقدار الدخل المحصل، واسم ولقب وعنوان الشخص الذي

ورِّده، وصفة واسم ولقب وتوقيع محرر الإيصال. كما يوجد بالإيصال وفي نسخته أو في الكعب نفس الرقم المتسلسل. مدة الاحتفاظ بكعب الإيصال أو نسخته هي خمس سنوات من تاريخ إخطار المحكمة الدستورية للحزب بقرار تدقيقها الأول[1].

وهذه المواد من اللائحة تبين بدقة متناهية مصادر دخل الحزب وتنوعها وكيفية تحصيلها ووسائل إثباتها ومسئولية تحصيلها وهذه التفاصيل والإجراءات تدل على أمرين:

- استقلالية مصادر تمويل الحزب.
- مطابقة مصادر التمويل للمواد الدستورية والقوانين التركية الخاصة بتمويل الأحزاب وخاصة تلك الفقرة من المادة (٦٨) من الدستور التركي التي تنص على أن «توفر الدولة للأحزاب السياسية الإمكانيات المالية الكافية بطريقة منصفة وينظم القانون المساعدة المالية التي يجب تقديمها للأحزاب السياسية وكذلك الإجراءات المتعلقة بتحصيل رسوم العضوية والتبرعات». كما نصت المادة (٦٩) على أن «تُحلَّ الأحزاب السياسية التي تقبل مساعدة مالية من دول أجنبية، أو من مؤسسات دولية، أو من أشخاص أو من شركات، حلاً دائماً»[2].

كما أن حزب العدالة والتنمية كانت له رافعة اقتصادية وتمويلية تدعم استقلاله وهي تكتل الموصياد MUSIAD (جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين الأتراك)، وهي تجمع رجال الأعمال المحسوبين على الحزب وعلى الإسلاميين بشكل عام، نصيب هذا التكتل من الدخل القومي التركي ١٥٪. ورجال الأعمال من الموصياد هم أيضاً ممن

(١) من لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية بتصرف، ترجمة طارق عبد الجليل: (http://cutt.us/0qsUv).

(٢) أماني فهمي، م س ذ. ص٥٦.

بدؤوا رحلتهم مع انفتاح أوزال، والذي رحب فيه بالكثير من الإسلاميين أو ذوي الجذور الإسلامية اجتماعياً واقتصادياً، هذا التكتل المساند للحزب يملك عدداً من المنابر الإعلامية: جريدة يَني شفق وقناة مملوكة لمجموعة البايراق والتي تملك أعمالاً أخرى في مجالات السياحة والطاقة والصناعة والإنشاء. مجموعة جالِق، ويديرها زوج ابنة أردوغان، تملك أربع صحف، منها (صباح) ثالث أكبر جريدة تركية، وأربع قنوات ومحطتي راديو، بالإضافة إلى أعمال في مجال الأقمشة والاتصالات والإنشاء والطاقة. وللمجموعة أنشطة كثيرة في دول أخرى، فـ(جالِق) للطاقة ناشطة في حقول نفط العراق وأفغانستان وأذربيجان وتركمنستان، كما تملك المجموعة شركة اتصالات (ألب تليكوم) في ألبانيا. مجموعة (إخلاص) هي الأخرى من المقربين للحكومة وتملك جريدة ومحطة راديو وخمس قنوات، بالإضافة لأعمال في صناعات خفيفة. مجموعة يِلْدِز Yıldız من أكبر الشركات الغذائية ورأسمالها يتجاوز عشرة مليارات دولار (صاحبة حلويات «أولكر» المعروفة)، وهي مقربة من أردوغان. مجموعة (بويداق) برأس مال يتجاوز أربعة مليارات دولار، وباستثمارات في أكثر من مائة بلد، والتي بدأت بالأثاث ثم توسعت لقطاعات أخرى فهي أحد (النمور الأناضولية) المرموقة التي صعدت مع أوزال، ودعمت الحزب من خلال الموصياد العقد الماضي، الإضافة إلى وجود تكتل اقتصادي يقف خلف الحزب، فالحزب يستند إلى شرائح شعبية واسعة[1].

وجدير بالذكر أن جماعة الخدمة أو جماعة غولن كانت مؤيدة وداعمة لحزب العدالة والتنمية وكانت إحدى كتله التصويتية، والجماعة لها تكتل اقتصادي ضخم ومنظم توسكُن TUSKON ومنابر إعلامية متعددة ومدارس، وعندما بدأت الخلافات بين

(١) نهى خالد، مقال: ما الذي يحدث في تركيا؟ (٣/ ٤) حزب العدالة والتنمية، موقع نون بوست، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٣: (http://www.noonpost.net/content/1367).

الحركة وحزب العدالة والتنمية في أمور مفصلية حيث تموضعت الحركة في مكان الدولة العميقة الأمر الذي جعل الحزب يطلق عليها (الكيان الموازي) ويدخل معها في صراع مفتوح وضحى بها كداعم وكتلة اقتصادية وتصويتية ضخمة، وهذا مؤشر أن الحزب يحرص على استقلاليته في الرؤى والإستراتجيات وكذلك في موارده البشرية ولا يسمح بسيطرة اقتصادية أو سياسية تمارس أو تُفرض عليه حتى لو من داعم سابق له، بل كانت سياسة الحزب استبعاد أي عضو في الحزب له تصريحات متعاطفة ولو غير مباشرة لحركة غولن، «حيث وجّه أردوغان نقداً شديداً إلى بولنت أرينش [نائبه عندما كان رئيساً للوزراء] الذي انتقد تدخل أردوغان في شؤون الحكومة، قائلاً إن أرينش يلعب لمصلحة الدولة الموازية، أي اتهمه بالوقوف مع فتح الله غولن، وهذا اتهام خطير ضد أرينش أحد مؤسسي العدالة والتنمية»(١).

وطبقاً لمعيار الاستقلالية داخل المنهج المؤسسي تطبيقاً على حزب العدالة والتنمية يتضح أن الحزب على درجة عالية من الاستقلالية المالية وعلى مستوى الكوادر البشرية.

رابعاً: التماسك Coherence:

بمعنى درجة الرضا بين الأعضاء داخل المؤسسة ويمكن قياسه عن طريق:

أ) مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.

ب) مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة في مناسبات التغير القيادي.

ت) مدى وجود خلافات داخل المؤسسة وما إذا كانت تتعلق بمبادئ وأهداف المؤسسة أم بأمور هامشية.

---

(١) أحمد حسن علي، الأزمة الداخلية في حزب العدالة والتنمية التركي، مركز البيان للدراسات والتخطيط: (http://cutt.us/AaqvT).

وتطبيقاً على حالة حزب العدالة والتنمية ومدى تجانسه وتماسكه من خلال المؤشرات الثلاثة نجد أن الحزب صنع لنفسه قاعدة جماهيرية متنوعة وصلبة خلال ١٣ عاماً ربما ليس لها مثيل في التاريخ السياسي التركي الحديث، هذه القاعدة تتنوع بين أعضاء عاملين داخل الحزب وآخرين محبين ومنتخبين له دون انخراط مباشر كأعضاء، وهذه الكتل التصويتية المتزايدة والمؤيدة من أحد أسباب تزايدها وتراكمها خلاف سياسات الحزب الإصلاحية والتنموية العمل الدائب والمتماسك على مستوى القواعد الحزبية، وهذا يعكس درجة عالية من انتماء الأعضاء للحزب بجانب أن الحزب لم يشهد انشقاقات وتصدعات خلال مسيرته السياسية تعكس هشاشة في الانتماء، ولكن هذا لا يمنع من وجود تيارات وأجنحة داخل حزب العدالة والتنمية وهذا يقودنا إلى المؤشر الثاني في معيار التماسك.

التيارات داخل حزب العدالة والتنمية:

المتابع للشأن التركي يتضح له أن بداخل حزب العدالة والتنمية ثلاثة تيارات أو أجنحة أبرزها وأقواها تيار أردوغان، ثم تيار عبد الله غل، ثم الأضعف تيار أحمد داود أوغلو.

تيار عبد الله غل:

عبد الله غل يعد أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية بل من أهمهم بعد أردوغان، وكان يعد الرجل الثاني في الحزب وله دور تاريخي حافل في الأحزاب السياسية الإسلامية ومع تيار المجددين الذي تشكل منه حزب العدالة والتنمية، ويعد مهندس السياسة الخارجية لتركيا ولحزب العدالة والتنمية وأول رئيس وزراء للحزب ووزير للخارجية وكذلك أول رئيس جمهورية لمدة سبع سنوات من الحزب، مما يجعله شخصية ذات ثقل وكاريزما داخل الحزب، ومنذ خروجه من منصب رئيس الجمهورية بدأت الفجوة تتسع

بينه وبين أردوغان «ولكن خروجه كان هادئاً وامتنع عن أية تصريحات مثيرة للجدل أو للشقاق داخل الحزب، وقال إنه سيعود لممارسة السياسة من داخل الحزب الذي ساهم في تأسيسه، في حين أطلقت زوجته خير النساء العنان لغضبها تجاه معسكر الأردوغانيين في حزب العدالة قائلة إنها ستشعل انتفاضة رداً على الإساءات التي تعرض لها زوجها»[1].

ثم ظهرت المواجهة العلنية بين الطرفين عندما انتقد الرئيس السابق عبد الله غل السياسة الخارجية لأردوغان وقال إن «تركيا بحاجة إلى مراجعة سياستها في الشرق الأوسط والعالم العربي بتبني سياسات واقعية»، وقال غل في لقاء مع صحيفة فاينشال تايمز البريطانية بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٥ إن تركيا تواجه «مخاطر نتيجة سعي الرئيس أردوغان إلى السيطرة على السلطة»، وإن «تركيز السلطة السياسية في أيدي أردوغان يهدد بتدمير الديمقراطية التركية». وأضاف: «لا أريد أن ينظر لي على أنني ما زلت أحمل طموحات لتولي السلطة، ولكنني أقدم النصح لتركيا من خلال إطلالي على شاشات التلفاز وفي المؤتمرات من حين لآخر، وأعتقد أن الشعب التركي ينظر لهذا بإيجابية ويعطيه اهتماماً جدياً».

وتحدث غل بإيجابية عن النجاح الذي حققه حزب الشعوب الديمقراطي ودخول الكرد لأول مرة إلى مجلس النواب التركي، وقال: «إن التقارب أمر كنت دائماً أنادي به وأؤمن بأهميته، فالمشاكل تحل من خلال التواصل والتفاعل بين الأحزاب وليس بإقصائها» ويرى أن هناك فرقاً بين حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني. وتحدث غل أيضاً في جامعة أوكسفورد وقال إن عدم المساواة الاقتصادية ونقص الشفافية وتقصير المؤسسات الحكومية في أداء دورها خلق حالة من الاستياء الشعبي في الشرق الأوسط وتركيا نفسها.

(١) نهى خالد، عبد الله غُل: عراب الديمقراطية التركية، مقال بموقع نون بوست، ٥ يونيو ٢٠١٥: (http://cutt.us/u9Hx).

الإعلام الموالي للرئيس أردوغان رد بنشر مقاطع من أقواله يرد فيها على غل: «تركنا وراءنا الخونة والجبناء والمترددين والمتمسكين بمصالحهم الشخصية وأكملنا طريقنا السياسي دون تغيير، أما هم فباتوا اليوم خارج السياسة»[١].

وقلق الحزب من أن غل قد ينشق بجناح أو تيار من الحزب ويشكل حزباً جديداً يمثل هذا التيار فدعا أردوغان إلى أن يوجه دعوة إلى غل لزيارة قصر الرئاسة في ١٠ فبراير ٢٠١٦، ونقلت الصحف أن الرئيس سمع من الرئيس السابق خلال ثلاث ساعات انتقادات لسياساته في الملفين الداخلي والخارجي ومسألة انشقاق تيار غل[٢].

وتمت محاولة عرض إمكانية أن يترشح غل على قائمة انتخابات حزب العدالة والتنمية في انتخابات يونيو ٢٠١٥ ولكن غل رفض وفضّل البقاء بعيداً، وهكذا خرج غل من المشهد بمفرده دون أن يحدث انشقاقاً في الحزب أو تصدعاً ولكن ظل هناك موالون له أو محسوبون على رؤيته السياسية داخل الحزب ولكن تم العمل على إبعادهم من خلال انتخابات المجلس المركزي للحزب، كما جاء في الورقة البحثية لسونر جاغابتاي مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن أن الأعضاء الجدد المنتخبين في المجلس المركزي قبل انتخابات نوفمبر ٢٠١٥ كان أكثرهم من تيار أردوغان وانخفض عدد المحسوبين على تيار غل وعقد مقارنة بين المجلس المنتهية ولايته والآخر الجديد جاء فيها الآتي:

المجلس المنتهية ولايته:

العلاقة مع أردوغان:

تمتع عشرة من أعضاء المجلس (ما نسبته ٢٠٪) بصلات مباشرة بالرئيس، من بينهم شركاء أعمال لأردوغان (مثل أزنور تشيليك وعمر بولات)، وأصدقاء عائلته (مثل نهاد

(١) أحمد حسن علي، م س ذ.
(٢) أحمد حسن علي، م س ذ.

زيبكجي) وزملاء سابقون له في الدراسة (مثل محمد مؤذن أوغلو)، فضلاً عن صديقٍ وحليف قديمٍ له من إسطنبول يُدعى محمد علي شاهين.

العلاقة مع غول:

كان ستة أعضاءٍ (ما نسبته ١٢٪) منتمين إلى (جماعة) الرئيس التركي السابق عبد الله غل. وبعد تحالف الأخير مع أردوغان لتأسيس حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠١، انتُخب غل لاحقاً رئيساً للجمهورية في عام ٢٠٠٧، لكنه اختلف مع أردوغان في نهاية فترة ولايته عام ٢٠١٤ وترك حزب العدالة والتنمية.

المجلس الجديد والعلاقة مع أردوغان:

يضم المجلس أعضاء تربطهم بأردوغان علاقات سياسية أو شخصية أو تجارية وثيقة، ويبلغ عددهم ١٧ عضواً (ما نسبته ٣٤٪)، أي أكثر بسبعة أعضاء عن المجلس السابق. ومن بين هؤلاء كبير مستشاريه برهان كوزو، ومحاميه الشخصي حياتي يازجي وصهره بيرات البيرق. وقد ارتفع عدد الأعضاء الأصليين الذين تربطهم بالرئيس علاقات وثيقة بشكل أكبر، فأصبحوا ١١ عضواً بعد أن كانوا أربعة فقط. ومن بينهم عمر تشيليك مستشار أردوغان الشخصي منذ تأسيس الحزب، ويالسين أكدوغان أول كاتب خطابات له في حزب العدالة والتنمية، فضلاً عن مهدي إيكر عضو فريق أردوغان التنفيذي منذ التسعينيات عندما كان رئيساً لبلدية إسطنبول.

وينص الدستور التركي على أن الرئاسة هي منصب غير حزبي، وليس من المفترض أن تربط أردوغان علاقات رسمية مع حزب العدالة والتنمية. لكن الزيادة الحادة في عدد أعضاء المجلس المركزي الذين على صلة وثيقة به ستسمح له بالإبقاء على نفوذه في الحزب.

العلاقة مع غل:

انخفض عدد أعضاء المجلس الموالين للرئيس السابق عبد الله غل من ستة إلى عضوٍ واحدٍ فقط، مما يشير إلى نهاية (فريق غل) في حزب العدالة والتنمية. وقد أخفق قدامى الحزب الرائدون والمعروفون بارتباطهم به - مثل بولنت أرينج وبشير أتالاي وصالح كابوسوز - في حصد مقاعد لهم. وفي حين أشار بعض المحللين إلى أن غل يمكن أن يمثل منافساً محتَمَلاً لأردوغان، فإن نتائج التصويت في المجلس المركزي للإدارة والتخطيط ستحد على الأرجح من نفوذه داخل الحزب. مقارنةً بالمجلس المنتهية ولايته، يضم المجلس المركزي للإدارة والتخطيط الجديد عدداً أقل من الأعضاء الشباب والنساء، مقابل عددٍ أكبر من الأعضاء الذين تربطهم بأردوغان علاقات وثيقة... وعموماً يبدو أن حزب العدالة والتنمية يتحول إلى تيارٍ يديره السياسيون الذكور الأكبر سناً، الذين هم من موالي أردوغان، الذي يبلغ من العمر حالياً ٦١ عاماً[1].

وبهذا يمكن اعتبار تيار غل في الحزب منتهياً وليس له كبير أثر، والذي كان يعد الأقوى بعد تيار أردوغان المهيمن على الحزب، لذلك الكلام عن التيار الأضعف وهو تيار أحمد داود أوغلو - إذا سلم لنا أن نطلق عليه تياراً - سيتركز أكثر حول استقالة أحمد داود أوغلو الأخيرة وأسبابها.

تيار أحمد داود أوغلو:

يعد أحمد داود أوغلو - الأكاديمي والمفكر ووزير الخارجية السابق ورئيس الوزراء ورئيس حزب العدالة والتنمية الأخير - من أهم الكوادر داخل حزب العدالة والتنمية وأحد مهندسي السياسة الخارجية التركية وفيلسوف نظرية العمق الإستراتيجي

(١) سونر جاغابتاي، م س ذ.

والعثمانيون الجدد، لذلك كان خطابه في ٥/ ٥/ ٢٠١٦ عن عدم ترشحه لرئاسة الحزب من جديد كانت بمثابة الذروة في تجليات الخلاف بينه وبين الرئيس أردوغان والتي من أهم أسبابها:

أولاً: التنازع حول إدارة الحزب:

فأردوغان يريد أوغلو منفذاً للقرارات ومديراً للحزب وليس زعيماً له، كما أن أردوغان يريد توسيع دائرة الانتماء للحزب والقيادة بما يشمل تيارات مختلفة، فيما يرى أوغلو ضرورة توسيع القيادة ولكن مع الاعتماد على النخب المؤسسة للحزب. وقد انقسمت قيادة الحزب بسبب الخلافات بين الرئيس ورئيس الوزراء إلى مجموعتين رئيستين، ترى إحداهما أن أردوغان هو الرجل القوي في البلاد والأكثر شعبية على مستوى الأتراك والمنطقة وبالتالي فإن من حقه أن يفرض رؤيته على الحزب الحاكم. فيما ترى المجموعة القيادية الأخرى أن القيادة في الحزب يجب أن تسير وفق النظام والأعراف الحزبية التي تعطي لأوغلو الحق بتشكيل قيادة الحزب ورسم ملامح العمل الحكومي[١].

وعلى إثر ذلك تم تجريد أوغلو من سلطات تعيين مسؤولي حزب العدالة والتنمية في الأقاليم، ثم الخلاف في تحديد تشكيلة المرشحين في المجلس المركزي من القيادات «حيث أراد أوغلو تشكيل قيادة مركزية موالية له، إلا إن الرئيس أردوغان أطلق يد مستشاره السياسي بنالي يلدرم وزير الاتصالات السابق الذي جمع تواقيع ما يقارب من ألف عضو من أعضاء الحزب ليضمن فوزه فيما إذا ترشح لرئاسة الحزب، فاضطر داود أوغلو إلى إعداد لائحة جديدة تضم الموالين لأردوغان»[٢].

---

(١) هافينغتون بوست عربي، الفراق.. أوغلو يقرر الاستقالة غداً بعد تصاعد خلافه مع أردوغان: (http://cutt.us/i7XKi).

(٢) أحمد حسن علي، م س ذ.

ثانياً: الخلاف حول التحول من النظام البرلماني إلى الرئاسي:

«لقد قال الشعب التركي لا للنظام الرئاسي» هكذا صرح داود أوغلو بعد خسارة حزب العدالة والتنمية لأغلبيته البرلمانية لأول مرة منذ صعوده للسلطة، فيما اعتبره البعض استغلالاً لتراجع رصيد أردوغان لإثبات موقفه المعارض لطموحات الرئيس[1]. أما أردوغان بعد أن حقق نجاحاته المتتالية وضع نصب عينيه مشروع التحول إلى النظام الرئاسي الذي يؤسس للاستقرار، ويغلق الباب في وجه تدخل القوى من خارج المؤسسة السياسية، ويقطع الطريق على مهندسي السياسة من بقايا الدولة العميقة، لكن داود أوغلو لم يبد حماساً كبيراً لمشروع التحول إلى النظام الرئاسي، ولم يقم بما يجب من أجل تسويقه، وإقناع المواطن بمزاياه، كما أنه لم يجعله في سلم الأولويات، بل تركه بانتظار ظروف سياسية أكثر ملاءمة[2].

ثالثاً: الخلاف على صلاحيات إدارة الدولة:

الحكم في عهد أردوغان بات ثنائياً عقب تفعيل الأخير صلاحياته الرئاسية (عملياً وليس دستورياً بعد)، وخاصة أنه يعتبر أول رئيس تركي ينتخب مباشرة من الشعب وليس من البرلمان بعد أن كانت شرفيةً طوال العقود الماضية، في مقابل صلاحيات تنفيذية كبيرة لرئيس الحكومة. وهكذا بات النظام في أزمةٍ بنيويةٍ لجهة ممارسة السلطة التنفيذية، بين رئيس جمهورية يريد أن يكون الرقم الأول في تحديد السياستين الداخلية والخارجية، ورئيس حزب حاكم وزراء يرى ممارسة السلطة من حقوقه الطبيعية[3].

---

(١) نهى خالد، داود أوغلو: الفيلسوف يرحل عن السلطة، نون بوست: (http://cutt.us/nkUet).

(٢) محمود عثمان، لماذا استقال داود أوغلو، ترك برس: (http://cutt.us/sGlz6).

(٣) خورشيد دالي، مقال: لماذا استقال داود أوغلو؟، العربي الجديد، ٧ مايو ٢٠١٦.

وأسباب أخرى تتعلق بملف التفاوض مع الأتراك والجدية في مواجهة الكيان الموازي، الأمر الذي دفع أحمد داود أوغلو إلى التخلي عن رئاسة الحزب والانسحاب بهدوء من المشهد السياسي (برغم تأكيده أنه سيظل في الحزب وفي البرلمان نائباً) مؤكداً على بقاء العلاقات الأخوية والأسرية مع رفيق دربه أردوغان وأن الأولوية لتماسك الحزب وبقائه ودعا أعضاء وأنصار حزب العدالة والتنمية للوحدة والتعاون أكثر من أي وقت مضى لأنه أمل المستضعفين والمقهورين في الأرض.

وكان مشهد الخروج قد تميز بتقاليد عريقة وراسخة في الحفاظ على الوحدة والتماسك الداخلي، وهي الرسالة التي حرص داود أوغلو نفسه على ترددادها في كلمته الوداعية[1]، فغالباً ما يتم انسحاب القيادي أو العضو المؤسس كفرد وليس كتيار مؤثِراً تماسك الحزب على انشقاقه.

من خلال تطبيق اقتراب المؤسسية على حزب العدالة والتنمية يتضح أن حزب العدالة والتنمية حزب مؤسسي من خلال المؤشرات الأربعة: التكيف، والتعقد التنظيمي، والاستقلالية، والتماسك أو التجانس؛ لكن تظل هناك مؤشرات تهدد أو تدل على تراجع في مؤسسية الحزب الخاصة بإبعاد وإقصاء كوادر حزبية كبيرة مثل عبد الله غل وأحمد داود وغيرهم بشكل ممنهج لصالح تفرد تيار واحد داخل الحزب وهيمنة زعيم واحد وهو أردوغان برغم كونه دستورياً خارج الحزب وفقاً للمادة ١٠١ من الدستور التركي الحالي التي تنص على أن «يقطع الشخص الذي يُنتخب رئيساً للجمهورية، إذا كان عضواً في حزب علاقاته بحزبه ويتوقف وضعه كعضو في الجمعية الوطنية الكبرى التركية»[2].

---

(١) سعيد الحاج، مقال: التجربة التركية أمام مفترق طرق، ٢٠١٦/٥/٨ موقع الجزيرة: (http://cutt.us/ITFTQ).

(٢) أماني فهمي، م س ذ، ص٨١.

ولكن نفوذ أردوغان واضح في إدارة وسياسات الحزب وهذا يطرح تساؤلاً عن مدى ديمقراطية ومؤسسية الكيانات السياسية في النظام التركي ونتحدث هنا عن الديمقراطية والمؤسسية كفلسفة داخل الجسم السياسي وليس كإجراءات في انتخاب أعضاء الحزب في اللجان والمكاتب المختلفة للحزب، لذلك كان مشهد خروج القيادات والكوادر الكبيرة والمؤسسة في الحزب على التوالي وتكريس القيادة لزعيم ومؤسس واحد قطعاً سيؤثر سلباً على مستقبل الحزب بنيوياً ومؤسسياً وخاصة أن الأعضاء المؤسسين أو الآباء الروحيين للحزب ما زالوا على قيد الحياة وفي المشهد السياسي، فكيف سيكون الحزب بعد خروجهم من المشهد؟

خاتمة

تعرض البحث لدراسة هيكل وبنية حزب العدالة والتنمية التركي انطلاقاً من خصوصية السياق التركي ثم قراءة البنية التنظيمية والهيكلية للحزب من خلال لائحة النظام الأساسي للحزب ثم تطبيق اقتراب المؤسسية بمؤشراته الأربعة (التكيف، والتعقد التنظيمي، والاستقلالية، والتجانس) لقياس مدى مؤسسية حزب العدالة والتنمية كمؤسسة سياسية ثم استخدام منهج السيناريوهات المستقبلية لاستشراف مستقبل الحزب ومن خلال هذا المسار البحثي تم استخلاص النتائج التالية:

أولاً: تأثير الخصوصية السياسية والتاريخية للشأن التركي على هياكل وبنية الأحزاب السياسية عموماً وأحزاب التيار الإسلامي خصوصاً.

ثانياً: حزب العدالة والتنمية طبيعة بنيته التنظيمية خليط بين التنظيم الهيكلي والشبكي حيث هناك إدارة مركزية وأخرى لامركزية للمراكز المحلية والفرعية والكتل الحزبية.

ثالثاً: حزب العدالة والتنمية حزب مؤسسي ولكن هناك إرهاصات ومؤشرات تشير إلى انخفاض درجة المؤسسية مثل هيمنة تيار واحد على الحزب وإقصاء ومحاصرة الأعضاء المخالفين لهذا التيار واعتماد القواعد على كاريزما الزعيم، بما يجعل الإجراءات الديمقراطية داخل الحزب شكلية وإجرائية أكثر منها جوهرية.

الفصل الرابع

مستقبل حزب العدالة والتنمية في ظل الصراعات الداخلية بين القوى السياسية التركية

د. محمد أبو سعدة

مقدمة

اكتسبت التجربة التركية أهمية خاصة من قبل المراقبين في البلدان العربية، إلا إن المتابع للشأن التركي يجد أن النظام التركي لم يتحول إلى المدنية سوى في تسعينات القرن المنصرم. وقد مرت تركيا بانتخابات غير نزيهة في عام ١٩٤٥، وبضغوط خارجية أصبحت نزيهة في عام ١٩٥٠. ثم هيمنت المؤسسة العسكرية على السلطة في تركيا بعد نشوب عدد من الانقلابات العسكرية التي بموجبها قمع نظام العسكر في تركيا الاشتراكيين والإسلاميين، وقام ببعض الإجراءات القمعية الأخرى، مثل حل الأحزاب، والتضييق على منظمات المجتمع المدني. ومن ثم أدى كل من الإخفاق السياسي والاقتصادي، وأخطاء نظام أربكان في تركيا إلى ظهور نظام آخر هو (نظام أردوغان)، وحكومة العدالة والتنمية الخاصة به، ونقل السلطة إلى المدنيين في تركيا. إلا إن المؤسسة العسكرية التركية تمتعت بوضعية دستورية تخول لها التدخل في الشئون السياسية والاجتماعية إلى حد الإطاحة بالحكومات المنتخبة. وبعد اتخاذ العدالة والتنمية بعض الإجراءات التي أدت إلى تراجع النفوذ السياسي للجيش وأظهرت أن العلاقات المدنية العسكرية التركية تتحرك نحو نموذج أكثر ديمقراطية. مع ذلك كله هناك عدد قليل من نقاط الضعف في تحول العلاقات المدنية العسكرية نحو الديمقراطية. إحدى هذه النقاط تتعلق بتغيير العقلية العسكرية الراسخة الجذور المتعلقة بالوصاية على الدولة، ومشكلة السيطرة المدنية على القوات المسلحة. المسألة الثانية تتعلق بمعاملة الضباط العسكريين في المحاكمات المدنية.

وبرغم الإنجازات الاقتصادية المتميزة التي حققها حزب العدالة والتنمية، وكذلك نجاحاتهم في تحجيم المؤسسة العسكرية وترويضها إلى حد ما إلا إن هذا لا يمنع من أن حزب العدالة والتنمية يعاني من تحديات كبيرة بدأت تظهر بوضوح في الفترة الأخيرة، وتحديداً منذ التدخلات العلنية لتركيا في بعض القضايا الإقليمية كمصر وسوريا.

أما على الصعيد الداخلي فإن العدالة والتنمية يعاني من عدة أمور، أهمها التركيبة البنيوية في تركيا وقائمة العلاقة بين أطراف التيار الإسلامي والتيار العلماني والمؤسسة العسكرية، إلى جانب المسألة الكردية والتي أصبحت أكثر تعقيداً من أي وقت مضى بعد تحقيق أكراد العراق وسوريا جزءاً كبيراً من حلم دولتهم وفي انتظار نجاح الحركة الكردية في تركيا والتي تتبع كافة الأساليب من أجل الوصول لهدفها.

كما لا يجب التغاضي عن مواقف طوائف مجتمعية تركية غاضبة ترفض التواجد السوري على أرضها، وترى أن اللاجئين السوريين قد شاركوهم في قوت يومهم. وفي ضوء ما سبق ستعمل هذا الدراسة على استشراف مستقبل القوى السياسية في تركيا وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية. من خلال التركيز على قدرات أردوغان وأصحابه في مواجهة التحديات الداخلية المتعددة والمتشابكة والمعقدة، والتي من الصعب عزلها عن الواقع الإقليمي الحالي.

أولاً: مشكلة الدراسة:

يعتبر حزب العدالة والتنمية وحكومته من أكثر الحكومات في الشرق الأوسط نجاحاً في تحقيق طفرة اقتصادية كبيرة، يستطيع أن يشعر بها الكل، المؤيد والمعارض لحزب العدالة والتنمية، إلا إن قوى المعارضة لم تقف مكتوفة الأيدي طوال الفترات السابقة وعملت على التقليل من إنجازات العدالة والتنمية. ولكن وفي الأيام الأخيرة يتسلل للمختصين والمتابعين للشأن التركي أن هناك شيئاً كبيراً قادم؛ فالانتخابات البرلمانية الأخيرة وفشل العدالة والتنمية في تحقيق فوز يضمن له تشكيل حكومة منفرداً إلا بعد إعادة الانتخابات مره أخرى قد دق ناقوس الخطر. خاصة بعد خلافات بدأت تظهر بوضوح ما بين حزب العدالة والتنمية وبعض المؤسسات الإعلامية التركية، إلى جانب الحرب الباردة بين العدالة والتنمية وجماعة فتح الله غولن (الكيان الموازي). وأخيراً الحرب الفعلية الجارية

في جنوب شرق تركيا مع الأكراد. هذا كله إلى جانب التوجس لدى العدالة والتنمية من المؤسسة العسكرية التركية.

وبالتالي تتمحور التساؤلات في الدراسة على النحو التالي:

١) ما حجم الأوزان النسبية للقوى السياسية في تركيا؟

٢) ما مستقبل الطموح الكردي في تركيا؟

٣) ما موقف المؤسسة العسكرية التركية من سياسات حزب العدالة والتنمية الداخلية والخارجية ومستقبلها؟

٤) ما مستقبل القوى السياسية التركية في ضوء معاييرها النسبية؟

٥) ما مستقبل حزب العدالة والتنمية وحكومته في ظل الصراعات الداخلية؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد الأوزان النسبية لكافة القوى التركية، إلى جانب معرفة موقف المؤسسة العسكرية من إدارة حزب العدالة والتنمية للأزمات الداخلية والخارجية لتركيا، وأخيراً استشراف مستقبل القوى السياسية التركية بما فيها حزب العدالة والتنمية في ضوء الصراعات القائمة حالياً.

ثالثاً: منهج الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً يعبر عنها كيفياً بوصفها وبيان خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. وهو عملية تُقدَّم بها

المادة العلمية كما هي. ولذلك فإنه يكون في نهاية المطاف عبارة عن دليل علمي. فالمنهج الوصفي إذن يقوم على استقراء المواد العلمية التي تخدم إشكالاً ما أو قضية ما وعرضها عرضاً مرتباً ترتيباً منهجياً، وقد يكون الوصف تعبيرياً فيسمى (العرض)، أو يكون رمزياً فيسمى (التكشيف).

وهو أيضاً يقوم على الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية واصفاً لها، للوصول بذلك إلى إثبات الحقائق العلمية. والمنهج الوصفي مكمل لمنهج الاسترداد التاريخي الذي يصف الظواهر في تطورها الماضي حتى يصل بها إلى الوقت الحاضر.

ولهذا يكاد المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الأخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي، ذلك لأن عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة أنواع البحوث العلمية.

والباحث حينما يستخدم المنهج الوصفي لا يقوم بحصر الظواهر ووصفها جميعها، وإنما يقوم بانتقاء الظواهر التي تخدم غرضه من الدراسة ثم يصفها ليتوصل بذلك إلى إثبات الحقيقة العلمية[1].

رابعاً: أدوات الدراسة:

سيعتمد الباحث على المصادر العربية والتركية إلى جانب العديد من المقابلات الشخصية مع قيادات لكافة القوى السياسية في الساحة التركية إضافة إلى بعض الشخصيات الإعلامية والعسكرية.

خامساً: تقسيمات الدراسة:

القوى السياسية في تركيا:

(١) موقع الأستاذ الدكتور أبو اليسر كهوس، تاريخ الزيارة ١٣-٥-٢٠١٦: (http://cutt.us/RRGsx).

المبحث الأول: التيارات الإسلامية في تركيا وتوجهاتها الفكرية.

المبحث الثاني: التيارات العلمانية والقومية في تركيا وتوجهاتها الفكرية.

المبحث الثالث: الكيان الموازي.

المبحث الرابع: الطموح الكردي في تركيا.

المبحث الخامس: موقف المؤسسة العسكرية التركية من سياسات حزب العدالة والتنمية الداخلية والخارجية.

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

القوى السياسية في تركيا

المبحث الأول

التيارات الإسلامية في تركيا وتوجهاتها الفكرية

مقدمة:

برغم أن الدولة التركية الحديثة انتهجت منذ تأسيسها سنة ١٩٢٣ النهج العلماني وعدت الدين قضية شخصية إلا إن الدين لا يزال عنصراً فاعلاً في الساحة السياسية التركية. ويمكننا القول إن الاتجاهات الدينية الإسلامية سارت مع الاتجاهات العلمانية طيلة السنوات الثلاث والتسعين الماضية وقد ظهرت أحزاب وتيارات إسلامية عديدة في تركيا كان لها دورها الفاعل في الحياة السياسة التركية، وأهم هذه التيارات:

أولاً: التيجانية:

تأسست هذه الجماعة عام ١٩٥٠، بعد أقل من شهر من فوز الحزب الديمقراطي بالانتخابات العامة، وقد دعا لها كمال بيلاف أوغلو[١]. وقد كانت التيجانية تنادي بإلغاء الأتاتوركية، والعودة إلى الإسلام[٢]. إلا إن حكومة الحزب الديمقراطي قررت محاكمة كمال بيلاف أوغلو إلا إنها اضطرت إلى تأجيل محاكمته بسبب التظاهرات العنيفة التي قام بها أنصاره ومؤيدوه أمام المحكمة في أنقرة ومعظمهم من الشباب[٣].

---

(١) رجل أعمال تركي، ضليع في القانون وكان له دور كبير في تقوية مراكز التيجانية في تركيا.

(٢) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، بغداد: مطبعة الراية، ١٩٩٠، ص٧٤.

(٣) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في ١ يوليو ١٩٥٠، دار الكتب والوثائق، بغداد، الملف المرقم ٢٧٣٢، الوثيقة ٧٣.

وتعود جذور التيجانية إلى الطريقة الصوفية ويعد مؤسسها الأول أبو العباس التيجاني ١٧٣٧ – ١٨١٥م[١].

ومن أهم ممارساتها نشر مبادئهم عن طريق إقامة الاحتفالات الدينية واستخدام أسلوب العنف، وقيل إنهم كانوا وراء عمليات تحطيم ومهاجمة تماثيل أتاتورك سنة ١٩٥١ في مدينة كير شهر واتهموه بالإلحاد[٢]، وقد قدرت بعض المصادر عدد المنتمين إلى الحركة التيجانية في تركيا حتى منتصف سنة ١٩٥١ بحوالي ٣٠٠ ألف شخص موزعين في مختلف أنحاء البلاد[٣]. بينما الغالبية العظمي من جماعة التيجانية الآن أقرب لحزب العدالة والتنمية وإن كانوا لا يشكلون ثقلاً كبيراً في العمليات الانتخابية[٤].

ثانياً: النورسية:

الحركة النورسية (النورجية): هي حركة دينية ذات طابع سياسي. وقد ظهرت النورسية في تركيا في مطلع القرن العشرين، ونمت في العشرينات منه، ثم انتشرت بحيث صار لها أتباع ومؤيدون في تركيا وخارجها منذ الخمسينات والستينات[٥]. وتنتسب الحركة النورسية إلى بديع الزمان سعيد النورسي (١٨٧٣ – ١٩٦٠). وهو مواطن كردي تركي. وقد مارس منذ مطلع حياته العمل السياسي، وخلال الحرب العالمية الأولى قاد

(١) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص٧٤.

(٢) تقرير المفوضية الملكية العراقية إلى وزارة الخارجية العراقية في ٣١ مايو ١٩٥١. تقرير شهر أبريل ١٩٥١ د. ك. و، الملف ٢٧٣٩ الوثيقة ٦٦.

(٣) تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في ٣٠ يوليو ١٩٥١ بعنوان (الطريقة التيجانية) د. ك. و، الملف ٢٧٣٩، الوثيقة ١٩٢٣.

(٤) مقابلة مع كمال داود أوغلو، المختص بالحركات الإسلامية، بتاريخ ١-٥-٢٠١٦.

(٥) إبراهيم خليل العلاف، الحركة النورسية في تركيا المعاصرة، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لمركز الدراسات التركية بجامعة الموصل والمنعقد في الفترة من ٣٠ مايو إلى ١ يونيو ١٩٨٩.

النورسي فرقة للمتطوعين القادمين من الولايات الشرقية[1].

وبعد قيام الجمهورية التركية، قرر سعيد النورسي ترك الاشتغال بالسياسة، وأقسم على التفرغ لنشر الوعي الديني والإيمان بين الناس واتخذ من مقولة: «أعوذ بالله من الشيطان والسياسة» شعاراً لمستقبل حياته[2]. وقد نفي عدة مرات وانتهج بعد إطلاق سراحه أسلوباً جديداً يقوم على أساس إصدار (رسائل النور)، وهي الموسوعة الإيمانية التي بدأ النورسي بتأليفها ونشرها بين الناس. ورسائل النور محاولة جديدة لتفسير معاني القرآن الكريم وإثبات حقائقه الإيمانية. وقد استمر النورسي في إصدار هذه الرسائل حتى سنة ١٩٥٠، وأصبح عددها ١٣٠ رسالة جمعت فيها بعد وطبعت سنة ١٩٥٤ بعنوان (كليات رسائل النور)، وقد ترجمها العراقي إحسان قاسم الصالحي إلى اللغة العربية ونشرها في إسطنبول وصدرت منها (١٩٩٢) أجزاء عديدة منها: الكلمات والمكتوبات واللمعات والشعاعات[3].

وبعد فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات سنة ١٩٥٠ بدأ النورسي يكتب المقالات التي يهاجم فيها العلمانية، ويدعو إلى إقامة الدولة على أسس الشريعة الإسلامية[4].

لقد ترك سعيد النورسي حتى بعد وفاته آثاراً على الحياة الثقافية في المجتمع التركي، إذ نمت حركته على مر السنين وازداد أتباعه حتى وصلوا إلى ستة ملايين نسمة[5].

(١) طالب ألب، بديع الزمان والحركة النورسية، الرياض، مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٧، ص٤٠٧.

(٢) نجم الدين شاهين، ذكريات عن النورسي، ترجمه عن اللغة التركية أسيد إحسان قاسم، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٨٦، ص٩.

(٣) إبراهيم خليل العلاف، الحركة النورسية في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص١١-١٢.

(٤) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مراجعة محمود حسين الأمين وإبراهيم السامرائي، ج ١، بغداد، مكتبة المتنبي، ١٩٦٤، ص١.

(5) F. Ahmad. The Turkish Experment in democracy 1950 1975, (London. oxford university Press. 1997). P.49

إلا إن المتابع لجماعات النوارسة يلاحظ أنها تنقسم فكرياً إلى جماعتين، الأولى وهي الغالبية العظمي ترى أن الدخول في السياسة لعنة ويجب الابتعاد عنها وعدم التعاون مع من يتعاطاها، كما أن هناك جماعة لا بأس بها قريبة من حزب العدالة والتنمية لا ترى في المشاركة السياسية بأساً حيث تمنح هذه الجماعة أصواتها لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات[1].

ثالثاً: السليمانية:

فيما يتعلق بالحركة السليمانية فإنها نشأت في أوائل الخمسينات من القرن العشرين، ومؤسسها هو سليمان حلمي تونهان، وتهدف إلى تأسيس دولة إسلامية[2]. وقد انتهجت الحركة سبيل العنف لتحقيق هدفها حتى إنها عدت المسؤولين العلمانيين الأتراك كفاراً تجب محاربتهم. وقد تركزت منذ نشوئها في المحافظات الجنوبية وخاصة أدنة. وفي سنة ١٩٥٧ لوحقت الحركة وأصدر المدعي العام أمراً باعتقال مؤسسها، إلا إن طلبه رفض من قبل المحاكم لعدم وجود أدلة وقرائن على نشاطها المناوئ للدولة[3]؛ وقد أيد أنصار الحركة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات. ويعد مؤسس الحركة سليمان حلمي تونهان من شيوخ الطريقة الصوفية النقشبندية، وقد اعتمدت في نشر أفكارها في بداية الأمر على ما كانت تفتحه من دورات لتعليم القرآن الكريم ومع حلول سنة ١٩٧٠، ظهرت السليمانية كتيار ديني سياسي[4]. وقد انتخب أحد قادتها وهو كمال كاجار ليصبح

---

(١) مقابلة مع كمال داود أوغلو، المختص بالحركات الإسلامية، سبق ذكره.

(٢) ولد سليمان حلمي تونهان سنة ١٨٨٨ في ولاية سبرلسترا من عائلة أرستقراطية. درس العلوم الإسلامية في جامع محمد الفاتح بإسطنبول وتعلم اللغة العربية. وقد تعرض للاعتقال مرات عديدة منها سنة ١٩٣٩ و١٩٤٣ بسبب توجهاته الإسلامية. توفي في سبتمبر ١٩٥٩.

(3) Necip Fazith Isakuret، op. Cit.،p. 117. (64) 72.

(٤) المرجع السابق، ص٧٢.

نائباً عن حزب العدالة والتنمية[1].

رابعاً: حزب الله التركي:

هي منظمة سرية أصولية متطرفة تستهدف إقامة دولة إسلامية، وقيل إنها تأسست في مطلع الثمانينات في جنوب شرقي الأناضول مسرح التمرد الانفصالي الذي يقوم بين حزب العمال الكردستاني.

وهناك مؤشرات على أن حزب الله التركي يتلقى دعماً من إيران وهذا ما تأكد في مايو ٢٠٠٠ بعد أن اتهم رئيس الوزراء بولند أجاويد إيران بدعم ومساعدة مجموعات معادية للدولة التركية وفي مقدمتها حزب الله الذي حملته الحكومة مسؤولية تنفيذ اغتيالات عشوائية راح ضحيتها أكثر من ٦٠ شخصاً في الفترة من يناير وحتى مايو سنة ٢٠٠٠م[2].

خامساً: نهضة الأحزاب الإسلامية:

والمقصود بنهضة الأحزاب الإسلامية العديد من الأحزاب، منها: «حزب السلامة الوطني» والذي تأسس في يناير ١٩٧٠، ومؤسسه هو نجم الدين أربكان المعروف باتجاهه الإسلامي وبعدائه لسليمان ديميريل.

يعرف أربكان، الذي رأس اتحاد الغرف المهنية والتجارية منذ يناير ١٩٦٩ في الأوساط السياسية التركية بانقلاباته السريعة والمتوالية في المواقف التي تبناها تجاه هذه القوة أو تلك. وتعد صحيفته (مللي كازيت) هي الناطقة بلسان حزب السلامة الوطني بصورة غير رسمية[3]. وفي مارس ١٩٧٤ كان للحزب أثر كبير في قرار تركيا بغزو قبرص واحتلال النصف الشمالي منها كرد على محاولة الانقلاب التي قام بها أنصار

(1) Ismil Kars, Turkiye Islamelik dusuncesi, Risate Sirkaet Matbasssi,1987, S. 117.

(٢) بوابة الحركات الإسلامية، تاريخ الزيارة ١٣-٥-٢٠١٦: (http://cutt.us/4eA7).

(٣) إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، مرجع سابق، هامش ص١٧٥.

ضم الجزيرة إلى اليونان بقيادة الكولونيل ألب أرسلان توركيش[1]، وترتكز منطلقات حزب السلامة الوطني على نظرية مفادها: «أن البلاد تتعرض لمؤامرة إمبريالية صهيونية شيوعية تستهدف الوقوف ضد إقامة الدولة الدينية[2]. لذا كان الحزب يسعى لإقامة سوق إسلامية مشتركة وأمم متحدة إسلامية ونظام دفاعي إسلامي يمثل الدول الإسلامية ككل.

ويتشكل حزب السلامة من عناصر وتيارات عديدة أبرزها: تيار التقنيين الإسلاميين من مهندسين وأساتذة جامعات وهم أتباع الطريقة النقشبندية، وتيار الأنصار من الطلاب الأتراك الذين عاشوا حياتهم الدراسية في أوربا، وتيار أتباع سعيد النورسي.

وعلى ذلك كانت التيارات الفكرية في حزب السلامة الوطني تتألف من:

- تيار المتصوفة الذي كان يقنع بالمحافظة على الإسلام في وجدان الناس وعباداتهم وأخلاقهم.
- تيار النورسيين الذي كان يؤكد على أهمية المحافظة على إيمان الناس بالله جل وعلا، وتعميق ذلك الإيمان باستمرار في قلوبهم.
- تيار الطلاب العائدين من أوربا بما يحملونه من فكر حركي إسلامي متجدد[3].

ومع هذا فإن حزب السلامة يعارض تأييد المسلمين لحزب العدالة والتنمية، لأنه يعده حزباً رأسمالياً يساند الصهيونية العالمية، ويقول أنصار حزب السلامة إن الماسونية متغلغلة بين أعضاء حزب العدالة والمسلم الذي يؤيد حزباً سياسياً يساعد الصهيونية

---

(١) أردوغان تزييح الأحزاب السياسية التركية، بغداد، مركز البحوث والمعلومات، ١٩٧٨، ص٤١.
(٢) النظام الداخلي لحزب السلامة لعام ١٩٧٣، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد. د. ت.
(٣) محمد حرب عبد الحميد، المعالم الرئيسة للأسس التاريخية والفكرية لحركة حزب السلامة في تركيا، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٧، ص٤٣١.

يكون قد خرج عن الوعي الإسلامي حتى ولو كان هذا الحزب يرفع شعار الإسلام ويدّعي المحافظة على مبادئه وأصوله. وبناء على هذا تصدى أحد زعماء الحركة النورسية المنتمين إلى حزب العدالة والتنمية، وهو (فتح الله كولر) للهجوم صراحة في خطبه المطبوعة على شرائط على حزب السلامة الوطني[1].

ومن الأحزاب الإسلامية أيضاً حزب الرفاه، الذي تأسس في ١٩ يوليو ١٩٨٣ بزعامة أحمد تكدال، ويمكن وصف هذا الحزب بأنه الوريث لحزب السلامة الوطني المنحل. وقد حصل الحزب الجديد في انتخابات مارس ١٩٨٤ الفرعية على ٤,٧٦٪ من الأصوات ويعد حزب الرفاه شديد الانضباط والنشاط. ويرفع الحزب شعار: «النظام العادل. ويقصد به إقامة الشريعة الإسلامية، ويلجأ لتطبيق هذا الشعار إلى أسلوب الحوار والإقناع، ويقف ضد الوصول إلى السلطة عبر استخدام القوة والإرهاب، ذلك أن الإرهاب والقوة ليسا من الإسلام في شيء. أما منهاجه الإصلاحي لمعالجة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي تعاني منها تركيا فقد جاء على لسان نجم الدين أربكان الذي تولى رئاسة حزب الرفاه سنة ١٩٨٧ كما يلي:

١) تطوير محاور الحكم عن طريق المشاركة الواسعة في الممارسة السياسية والبرلمانية.

٢) إرساء نظام سليم لزيادة الإنتاج.

٣) القيام بعملية إصلاح واسعة للأجهزة الإدارية والاقتصادية.

٤) استكمال حركة بناء المصانع.

٥) تحويل الاقتصاد من نظام رأسمالي إلى نظام إسلامي.

---

(١) المرجع السابق، ص٤٣٧.

٦) إعادة النظر في جدولة الضرائب حتى تصبح عادلة[١].

بعد تشكيل حزب الرفاه، بدأت الحركة الإسلامية في نشاط مستمر بشكل ملحوظ في كافة المدن التركية وحتى المحافظات الكبرى بعد أن كانت هذه الظاهرة منتشرة في المناطق الفقيرة. وقد حظي حزب الرفاه، بتأييد عناصر من جماعات إسلامية عديدة منها على سبيل المثال جماعة (الطريقة النقشبندية) والتي كان يتزعمها الدكتور محمود أسعد جوشان ومن أقطابها سامي رمضان أوغلو ومحمد زايد وأرصون كعدي. وتنتشر هذه الطريقة في جميع أنحاء تركيا وخاصة في إسطنبول وقونية وأورفة. وتعد إسطنبول مركز هذه الطريقة. ويوجد جناح مسلح لهذه الطريقة يسمى (الخالدين) وتمارس نشاطاً سياسياً من خلال دعمها لحزب الرفاه ولديها علاقات واسعة مع التنظيمات الدينية ومنها الحركة النورسية وكانت تجري لقاءات مع قادة الحكومة والشخصيات البارزة وفي مقدمتها تورغوت أوزال رئيس الوزراء التركي الأسبق والمعروف بأنه من عائلة دينية تتبع هذه الطريقة.

وتعد سلطات الأمن الطريقة النقشبندية من أخطر الطرق الدينية لأنها قامت بدور مهم في معظم الحركات الكردية الانفصالية في جنوب شرقي الأناضول، وأوجه الدعم لهذه الطريقة مختلفة، فهناك الدعم المالي الذي تحصل عليه من أعضائها من كبار التجار، فضلاً عن الدعم الذي تناله من الخارج، وللطريقة علاقات متشعبة مع أغلب الحركات الإسلامية في العالم، وتتلقى التعليمات، كما قيل، من حزب التحرير، وتعتمد على تعليم أعضائها مبدأ الالتزام الحرفي بمبادئ الشريعة، وتهدف إلى إدارة الدولة من منطلق أحكام الشريعة[٢].

---

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، (لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٨، ص٦٠.

(٢) إبراهيم خليل العلاف، الأحزاب السياسية في تركيا، مرجع سابق، ص١٨٦.

وقد فاز حزب الرفاه في الانتخابات البلدية سنة ١٩٩٤، ثم في الانتخابات النيابية سنة ١٩٩٥ وسط انقسامات كبيرة في اليسار واليمين على حد سواء. وقد فتح فوز حزب الرفاه ذي الاتجاه الإسلامي باب النقاش واسعاً أمام واقع الحركات الإسلامية في تركيا وآفاق مستقبلها. ومع أن إجراءات أتاتورك وممارساته أصابت الإسلام كنظام عبادة وثقافة وحياة بضربة قاسية إلا إن التيار الإسلامي نما بشكل كبير في تلك الآونة حتى يومنا هذا[١].

وهناك عوامل رئيسة ساعدت على نمو التيار الإسلامي في تركيا ولعل من أبرزها:

١) ضعف الأيدلوجيا الاشتراكية وغياب اليسار كقوة بديلة لأحزاب اليمين وحامل لهموم وقضايا الفقراء والكادحين.

٢) التطورات المتعلقة بالمشكلة الكردية وتفاقمها ودعوة الرفاه إلى حلها بعيداً عن القوة العسكرية وعلى أسس ومبادئ الأخوة الإسلامية، مما دفع بقسم مهم من الأكراد إلى دعم الرفاه.

كما أقدم عدد من أنصار نجم الدين أربكان منذ ١٧ ديسمبر ١٩٩٧ على تأسيس حزب الفضيلة ذي التوجه الإسلامي وذلك تحسباً لحل حزب الرفاه. وقد تزعم الحزب الجديد في البداية (عيسى البتكين) لكنه سرعان ما استقال في مايو ١٩٩٨ لصالح (رجائي كوتان)، وهو وزير الطاقة الأسبق في حكومة أربكان، ورفيق دربه[٢].

واجه حزب الفضيلة عنتاً شديداً من المؤسسة العسكرية، ولعل أبرز ما وقع هو إدانة رئيس بلدية إسطنبول يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٩٨ (رجب طيب أردوغان) والحكم عليه بالسجن لمدة عشرة أشهر بسبب خطاب كان قد ألقاه في ديسمبر ١٩٩٧ قال فيه: إن

(١) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٦١.
(٢) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق، ص٧٦.

المساجد هي ثكناتنا، والمآذن حرابنا، والقباب خوذاتنا، والمؤمنون جنودنا. ويعد أردوغان من أبرز قادة الحركة الإسلامية في تركيا، وتمثل إدانته فصلاً في المعركة التي أطلقتها الدولة التركية في فبراير ١٩٩٧ ضد النشاطات الإسلامية ويقوم فيها الجيش بدور رئيس الدولة التركية. ويبدو أن خوف المؤسسة العسكرية يكمن في أن تنجح الحركات الإسلامية في الاستمرار بإقناع الناس بأن الإسلام مستهدف ليس من قبل المؤسسة العسكرية التركية وقوى التخريب في تركيا وحسب بل ومن الغرب والإمبريالية الأميركية بالذات[١].

وبعد أن حل حزب الفضيلة في منتصف سنة ٢٠٠١ أصبح النواب التابعون له في المجلس الوطني الكبير نواباً مستقلين. وقد بدأت بوادر الانقسام بينهم، إذ شكل رجائي كوتان حزباً باسم حزب السعادة في حين أعلن رجب طيب أردوغان رئيس بلدية إسطنبول الأسبق في ١٤ أغسطس تأسيس حزب جديد باسم حزب العدالة والتنمية[٢].

سادساً: حزب العدالة والتنمية:

أعلن رجب طيب أردوغان رئيس بلدية إسطنبول الأسبق في ١٤ أغسطس تأسيس حزب جديد باسم حزب العدالة والتنمية. وقد انضم إلى هذا الحزب ٥١ نائباً من نواب حزب الفضيلة المنحل[٣].

جرت انتخابات داخل حزب العدالة والتنمية على منصب الأمين العام للحزب في سبتمبر ٢٠٠١، ونجح رجب طيب أردوغان في أن يكون أول أمين عام لهذا الحزب. أما

---

(١) جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية، أرشيف مركز الدراسات التركية، ملف حزب الفضيلة رقم ٩٦.

(٢) حمد فارول، بعد إعلانه عن تأسيس حزبه الجديد رجائي قوطان: نحن جذع الشجرة الكبيرة، مجلة السبيل، السنة (٨)، العدد ٣٩٩، عمان - الأردن، ٢٨ أغسطس ٣ سبتمبر ٢٠٠١، ص٢٢.

(٣) أحمد فارول، بعد إعلانه عن تأسيس حزبه الجديد رجائي قوطان: نحن جذع الشجرة الكبيرة، مرجع سبق ذكره، ص٢٢.

بولند أرنيتش النائب عن منطقة مانيسا فقد أصبح رئيساً للمجموعة البرلمانية للحزب وفيما يتعلق بمبادئ الحزب فإن أردوغان ركز على نقاط أربع هي:

أولاً: الاحتياجات الأساسية الثلاثة التي تفرض نفسها باستمرار: العدالة، الحرية، ولقمة العيش. مؤكداً أن الحزب سيبذل جهوداً مكثفة لتلبية هذه الاحتياجات.

ثانياً: تقديم العلمانية على أنها عدو للدين قال أردوغان: «سوف نعمل على مجابهة هذا المفهوم الخاطئ، وسنعمل على منع استضعاف المتدينين وإيذائهم».

ثالثاً: لن يكون في داخل هذا الحزب مكان لسطوة الزعيم.

رابعاً: تأكيده على أن الحريات والحقوق الأساسية مكفولة[(١)].

أفكاره:

يشكل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، ويؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه[(٢)].

وفي ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ جرت الانتخابات التشريعية في تركيا وقد ساهم في هذه الانتخابات ١٨ حزباً، وفي هذه الانتخابات حصل حزب العدالة والتنمية على ٢٦٣

(١) موقع تركيا بوست، تاريخ الزيارة ١٢-٥-٢٠١٦: (http://cutt.us/qERg).
(٢) الجزيرنت، زيارة بتاريخ ١٣-٥-٢٠١٦: (http://cutt.us/MCZ6).

مقعداً من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٥٥٠ مقعداً، في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على ١٧٨ مقعداً، وفشلت بقية الأحزاب ومنها حزب السعادة في تخطي نسبة الـ١٠٪ التي تؤهلها لدخول البرلمان .

(١) إبراهيم خليل العلاف (تحرير وتقديم) التقرير الإستراتيجي السنوي الأول لمركز الدراسات التركية ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، الموصل، مركز الدراسات التركية، ٢٠٠٢، ص٣٩.

المبحث الثاني

التيارات العلمانية والقومية في تركيا وتوجهاتها الفكرية

أولاً: نشأة العلمانية وقواها في تركيا:

تعود بدايات العلمنة في تركيا إلى القرن الثامن عشر أيام العثمانيين عن طريق الطلاب الأتراك الذين كانوا يدرسون في الغرب خاصة أولئك الذين كانوا يدرسون في فرنسا حتى جاء أتاتورك ليجعل العلمانية أساساً فكرياً وقانونياً واجتماعياً للجمهورية الجديدة.

في البداية لم يظهر أتاتورك أي مظاهر معادية للدين، بل إنه بعد أن قاد حرب التحرير قام بممارسات ذات طابع ديني محض حيث ألقى خطبة الجمعة في مدينة بالي كسير، وعندما ترأس المجلس الوطني الكبير عين مساعدين له من شيوخ الطرق الصوفية، ولكن أتاتورك لم يخف نياته طويلاً، وما لبث أن قام بإصدار مراسيم عدة تضمنت: إغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة، وإلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها، وإلغاء ألقاب الدرويش والمريد والسيد والبابا والأمير والخليفة والعرافة، وحظر السحر والتنجيم وكتابة التعاويذ والأحجبة والتمائم. كما حظر استعمال عناوين وصفات وأزياء تدل على الطرق الصوفية. هذا إلى جانب إغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق. ولفرض كل ما سبق سن أتاتورك تشريعاً بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم(١).

وفي إطار التوجه نفسه استمد في تركيا قوانين سويسرية عام ١٩٢٦ وألغيت القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك منع تعدد

---

(١) عبد الرحمن شعبان، الحرب الصامتة بين أردوغان والدولة الخفية في تركيا، مجلة المجتمع الكويتية، ٢٠١١، عدد ١٩٦٢، ص١٠٩.

الزوجات وإعطاء المرأة المسلمة حق الزواج من غير المسلم وأن تغير دينها، والمساواة بين الذكر والأنثى في الميراث، كما أعطت القوانين الجديدة للأب حق الاعتراف بولده الذي يولد نتيجة علاقة غير شرعية.

وفى نهاية ذلك العام فرض أتاتورك السفور على النساء وحظر عليهن لبس الجلباب وألزمهن ارتداء الفساتين، وإلا قدم أزواجهن وأقاربهن للمحاكمة. واستكمل محاولة تدمير المجتمع التقليدي بتغريب التعليم من خلال توحيد المدارس وفرض الحروف اللاتينية بدل العربية. واستكمل أتاتورك (ثورته) عام ١٩٣٨ قبيل وفاته بإلغاء المادة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة في الدستور[١].

وتقوم فكرة العلمانية بالمفهوم الكمالي السائد في تركيا على عدد من الأفكار الأساسية التي تؤسس لأيدلوجيا من أبرز محاورها:

أولاً: فكرة الجمهورية بديلاً للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية.

ثانياً: الفكرة القومية، أي أن يكون الرابط الأساسي بين أبناء الشعب التركي الـ(ملية) أي الوطنية وليس الدين.

ثالثاً: فكرة الشعبية، بمعنى ضرب نفوذ الأرستقراطية العثمانية والملاك والإقطاعيين ورجال الدين بتصعيد الطبقات الدنيا من المجتمع في إطار المساواة بين أبناء الشعب.

رابعاً: فكرة هيمنة الدولة وتحولها إلى أداة لفرض العلمانية والتغريب والتحديث الصناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

---

(١) جهاد عودة، المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، ١٩٩٠، عدد ٣١ يناير. بيروت – لبنان، ص٤٥.

خامساً: فكرة الانقلابية، أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار والأوضاع والمؤسسات التي تعتبر تقليدية ومتخلفة .

والعلمانية التركية متطرفة، معادية للدين، مستبدة، وهي ليست العلمانية العقلانية المعتدلة التي تفصل السياسة عن الدين ولكنها لا تعاديه ولا تحاربه. فقد ضربت العلمانية التركية أسس الديمقراطية بآلة المؤسسة العسكرية بحجة حماية الثابت الدستوري للدولة التركية أي العلمانية، وذلك على ضوء الأسس التي وضعها كمال أتاتورك. وما زال بعض العلمانيين يفكرون بنفس طريقته لإضفاء القداسة على العلمانية تلك القداسة التي تبرر لهم هدم أركان الديمقراطية إذا مثلت تهديداً لعلمانيتهم.

ويرى العلمانيون أن العمل من أجل تحكيم الشريعة الإسلامية يعد رجعية وتخلفاً وجريمة كبرى تستحق أقصى العقوبات، كما أنهم ينظرون إلى المطالبة بتغيير الدستور من أجل توفير الحرية الدينية اعتداء على الدستور ومحاولة لقلب نظلم الحكم، حتى إنهم يرفضون الديمقراطية إذا كانت توفر الحرية الدينية للشعب.

ويحاول العلمانيون في تركيا حبس التدين في وجدان الفرد وخفض درجة تأثير الدين على الفرد إلى أقل مستوى، والعمل على إبقاء المرافق العامة في الدولة بعيدة عن تأثير الدين وعدم الاعتماد على أي مصدر يتعلق بالدين فيما يخص المرافق العامة في الدولة .

ومن أهم الأحزاب العلمانية في تركيا وأكثرها جماهيرية حزب الشعب الجمهوري، الذي يعد ثاني أكبر الأحزاب التركية بعد حزب العدالة والتنمية، وقد تأسس في عام

(١) أحمد داود أوغلو، تركيا والديناميات الأساسية في الشرق الأوسط. مجلة شئون المتوسط، ٢٠٠٤، عدد ١١٦. بيروت – لبنان. ص١٢٤.

(٢) جهاد عودة، المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية. مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٠، ص٤٦.

١٩٢٣ تحت اسم (الفرقة الشعبية) من قبل مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية، وحكم البلاد لوحده لمدة ٢٧ عاماً. ويتكون شعار الحزب من ستة أسهم تشير إلى: الجمهورية، الشعبية، القومية، العلمانية، الدَّولانية، الثورة. ويعد أول زعيم لحزب الشعب الجمهوري مصطفى كمال أتاتورك. وبعد وفاته تم اختيار عصمت إينونو لرئاسة الحزب في عام ١٩٣٨. ولم يكن في تركيا حزب آخر سوى حزب الشعب الجمهوري حتى عام ١٩٤٦ حيث انتقلت تركيا إلى مرحلة التعددية الحزبية.

وفي عام ١٩٥٠ خسر حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات البرلمانية التركية أمام الحزب الديمقراطي الذي كان يرأسه عدنان مندريس. وفي عام ١٩٧٢ تم انتخاب بولنت أجاويد لمقعد الرئاسة خلفاً لعصمت إينونو حيث يعتبر الزعيم الثالث لحزب الشعب الجمهوري. وبعد الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٠ تم إغلاق جميع الأحزاب السياسية ومنها حزب الشعب الجمهوري كما أغلقت الجمعيات والنقابات الموجودة في تركيا.

وفي عام ٢٠٠٢ قرر البرلمان التركي إجراء انتخابات مبكرة بسبب مرض رئيس الوزراء بولنت أجاويد. وفي الانتخابات التي أجريت في ٣ نوفمبر وصل حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان إلى السلطة بأغلبية الأصوات أمام منافسه حزب الشعب الجمهوري. ومع هذه الانتخابات حصل حزب العدالة والتنمية على ٣٦٣ مقعداً بينما حصد حزب الشعب الجمهوري ١٧٦ مقعداً في البرلمان.

ويترأس الحزب الآن كمال كلتشدار أوغلو الذي تم اختياره رئيساً للحزب في عام ٢٠١٠. وما زال الحزب ممثل المعارضة الرئيس في البلاد .

(١) موقع ترك برس، تاريخ الزيارة ١٣-٥-٢٠١٦: (http://www.turkpress.co/node/5548).

إذا أردنا تحديد مستقبل الأحزاب العلمانية في تركيا، فإنني ومن خلال متابعتي في تركيا أرى أن الغالبية العظمي من الشعب التركي علمانية في فكرها وعاداتها وتقاليدها وأسلوب حياتها، وإن توجهوا في انتخاب حزب العدالة والتنمية فإن ذلك يعود لنجاحات العدالة والتنمية في تحقيق نهضة اقتصادية حقيقة يسعى الشعب التركي إلى الحفاظ عليها، ولكن في حال امتلكت الأحزاب العلمانية التركية رؤية اقتصادية واجتماعية حقيقة فإن السنوات القليلة القادمة سوف تصل بهم إلى سدة الحكم، وهناك أمل آخر برأيي من الممكن أو يوصلهم للحكم هو حالة التراجع في حزب العدالة والتنمية وهناك بوادر لهذه المؤشرات. لذا أستخلص أن أحد الأحزاب العلمانية خلال العشر سنوات القادمة على أبعد تقدير قادم إلى حكم تركيا مرة أخرى.

وعقب محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ يوليو ٢٠١٦ صرح[١] زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كلتشدار أوغلو في وقت مبكر بأن المجتمع يجب أن يبدي رد فعل موحد ضد أي محاولة انقلاب. وفي حديثه مع محطة إن تي في، قال كلتشدار أوغلو: «إن تركيا تعرضت للخراب بالانقلابات. لا نريد أن نمر بنفس المشاكل. سنحمي جمهوريتنا وديمقراطيتنا، ونحافظ على التزامنا بالإرادة الحرة لمواطنينا»، وأضاف: «مهما يكن ومن قبل أي كان يجب أن نقف موقفاً مشتركاً ضد الانقلاب كما نقف موقفاً مشتركاً ضد الإرهاب».

ثانياً: الأحزاب القومية:

- حزب الحركة القومية: قومي علماني تركي، ويعد دولت باختشالي المؤسس الأول للحزب سنة التأسيس ١٩٦٩. ويشكل حزب الحركة القومية، ثالث أكبر الأحزاب التركية في البرلمان التركي الراهن، حيث حصل على سبعين

(١) ترك برس، ١٦/٧/٢٠١٦.

مقعداً فيه، وهو يتبع خطاً علمانياً ووطنياً متشدداً، ويجاهر بمعاداته للشيوعية وللأقليات القاطنة في تركيا. ويقف حزب الحركة القومية في مقدمة الجهات السياسية المعارضة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي[1]. ويشار أخيراً إلى أن الأصوات التي خسرها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية الأخيرة ذهبت إلى الحركة القومية. ولكن لم يصل نقطة الحسم في الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠١٥ مما عد سقوطاً في الهاوية[2].

- حزب المجتمع الديمقراطي: ديمقراطي اجتماعي قومي كردي، أسسه أحمد تورك سنة ٢٠٠٥، وقد أسفرت الانتخابات التشريعية عن فوز حزب المجتمع الديمقراطي الكردي بزعامة أحمد تورك بعشرين مقعداً. وقد تأسس هذا الحزب قبل خمس سنوات، مكوناً من عدة حركات سياسية كردية، وتوجه إليه منذ تشكيله اتهامات بإقامة الروابط مع حزب العمال الكردستاني PKK المحظور. وفي أواخر العام الماضي حظرت المحكمة الدستورية التركية حزب المجتمع الديمقراطي بسبب قيامه بنشاطات اعتبرتها المحكمة مسيئة إلى وحدة الدولة التركية[3].

- حزب اليسار الديمقراطي: ديمقراطي اجتماعي علماني، وهو معروف بميوله العلمانية المتشددة، فقد حصل على ثلاثة عشر مقعداً في البرلمان. وكان هذا الحزب قد أقامه رئيس الوزراء التركي سابقاً بولينت أجاويد عام ١٩٨٥. وقد حقق حزب اليسار الديمقراطي أكبر فوز له عام ١٩٩٩، حيث أقام حكومة

(١) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (١٩٤٥-١٩٨٠)، جامعة بغداد – العراق، ١٩٩٠، ص٧٩.

(٢) مقابلة مع القيادي في العدالة والتنمية محمد كوزاردون، بتاريخ ٣-٥-٢٠١٦.

(٣) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (١٩٤٥-١٩٨٠)، ص٨١، مرجع سبق ذكره.

ائتلافية برئاسة أجاويد. وبعد أن فشل هذا الحزب في تخطي نسبة الحسم خلال معركتي الانتخابات التاليتين، أفلح في دخول البرلمان الحالي[1].

- وأخيراً حزب الحرية والتضامن الليبرالي العلماني، وحزب الاتحاد الكبير ذو التوجهات الإسلامية، اللذان يحتل كل منهما مقعداً واحداً في البرلمان التركي الراهن. ويشار إلى أن باقي مقاعد البرلمان يحتلها نواب مستقلون.

- وإلى جانب تلك الأحزاب، هناك العديد من الأحزاب الأخرى التي لم تفلح في الحصول على الأصوات اللازمة لدخول البرلمان. وفي طليعتها الحزب الديمقراطي الذي كان قد أسسه الرئيس التركي سابقاً سليمان دميريل عام ١٩٨٣ تحت اسم الطريق القويم. وهذا الحزب من أحزاب يمين الوسط العلمانية، وينادي بسياسة اقتصادية ليبرالية، وهو من أقدم الأحزاب التركية، حيث أقامه عام ١٩٤٦ رئيس الوزراء التركي سابقاً المرحوم عدنان مندريس. وقد شارك هذا الحزب في العديد من الحكومات التركية منذ الخمسينات وحتى أواسط التسعينات، إما تحت اسمه الحزب الديمقراطي، أو تحت اسميه الآخرين: حزب العدالة ثم حزب الطريق القويم. وفي العام الماضي اتحد الحزب الديمقراطي مع حزب الوطن الأم، الذي يشاركه ذات المبادئ والأيدلوجيا[2].

وما ينبغي ذكره أنه يجب التمييز بين القومية التركية والقومية الكردية فكلاهما متناقضين تماماً، بل على العكس هم الأكثر عداوة فالقوميون الأتراك يتمسكون بكامل أراضيهم، بينما القوميون الأكراد يطالبون باجتزاء أراضٍ تركية من أجل إقامة وطن كردي متواصل مع أكراد سوريا وأكراد العراق.

(١) رائد أبو مطلق، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، ٢٠١١، ص٤٧.

(٢) أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (١٩٤٥-١٩٨٠)، ١٩٩٠، ص٨١، مرجع سبق ذكره.

إلا إن الحركات القومية في كل أنحاء العالم توجه خطابها إلى الطبقة الشعبية غير المثقفة، التي يمكن أن تأثر فيها الشعارات العاطفية القومية بسهولة، غير أن الفارق الأساسي بين الحركات القومية في البلاد العربية والحركة القومية في تركيا هو أن الحركة القومية في تركيا لها اتجاه يميني محافظ، بينما تتميز الحركات القومية العربية بالميل للاتجاه اليساري والمعسكر الشرقي.

وفي أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة في ١٥ يوليو ٢٠١٦ أكد زعيم حزب الحركة القومية دولت بهتشلي في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم أن محاولة الانقلاب غير مقبولة، وقال بحسب بيان لرئاسة الوزراء التركية إن حزبه يعلن تضامنه مع الشعب التركي. وفي وقت لاحق، قال بهتشلي في بيان مكتوب إن محاولة تعليق الديمقراطية وتجاهل الإرادة الوطنية هي خطأ كبير ضد تركيا، وقال: «إن الثمن الذي ستدفعه تركيا سيكون كبيراً في حال حدوث حرب أهلية. حيث سيحتاج الشعب التركي كل أنواع التدخلات والمخاطرة بوحدتنا وسلامتنا الوطنية»[١].

ثالثاً: قوى أخرى:

ومن المؤسسات التي تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على العلمانية في تركيا وسائل الإعلام التي يمتلك ٦٠٪ منها مجموعة آيدن دوغان، وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة جينار، ولوسائل الإعلام في تركيا تأثير كبير على الشارع التركي وتوجهاته، وكما هو معروف أن الإعلام يعد القوة الرابعة إلا إننا في تركيا نقول إن الإعلام هو القوة الأولى[٢].

(١) ترك برس، ١٦/ ٧/ ٢٠١٦.

(٢) طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، رسالة دكتوراه – كلية الآداب، جامعة عين شمس – مصر، ٢٠٠٥، ص٧٦.

وتعتبر جمعية رجال الأعمال الأتراك التي تضم أغنى رجال الأعمال في تركيا من المؤسسات التي تعمل على حماية العلمانية في تركيا، ويترأس هذه الجمعية دائماً أحد القطبين الأكثر غنى في تركيا وهما مجموعة صبانجي ومجموعة كوج، وتسعى هذه الجمعية إلى الحفاظ على العلمانية في تركيا من أجل مصالحها الاقتصادية حيث يعتبر الاستقرار عنصراً أساسياً في تنمية ثرواتهم وأي تغيير في النظام القائم قد يعرض مصالحهم إلى الضرر.

ومن المؤسسات التي تقف في وجه كل من يهدد العلمانية المؤسسات القضائية ومنها محكمة الدستور والمحاكم العليا والمحكمة الإدارية العليا والتي لا تتردد في الحكم لصالح النظام العلماني في كل قضية ترى فيها تهديداً للعلمانية، كما في قضية الحجاب وإغلاق الأحزاب ذات التوجه الإسلامي كما حدث في حزب الرفاه وحزب الفضيلة وحزب السلامة الوطني وحزب النظام الوطني التي شكلها نجم الدين أربكان[1].

وفي أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة في يوليو ٢٠١٦ فصل المجلس الأعلى للقضاء في تركيا ٢٧٤٥ قاضياً وعزل خمسة آخرين بعد اجتماع استثنائي له، وذلك بعد محاولة انقلاب فاشلة من قبل منظمة فتح الله غولن الإرهابية، في حين اعتُقل ١١ مدعياً عاماً و١٠ أعضاء في محكمة الاستئناف، وصدرت مذكرات اعتقال بحق ١٤٠ آخرين. كما اعتُقل بعض أعضاء المجلس الأعلى للقضاء المرتبطين بجماعة غولن، بحسب وكالة الأناضول. وكان من بين القضاة المفصولين ٥٤١ قاضياً من محكمة البداية، في حين كان ٢٢٠٤ قضاة آخرين من المحاكم ذات الاختصاص الأصلي[2].

(١) عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة المرجع السابق، ص٩٧.
(٢) ترك برس، ١٦/٧/٢٠١٦.

المبحث الثالث

الكيان الموازي في تركيا

من الحركات الاجتماعية ذات النزعة الإسلامية والصبغة الصوفية المتغلغلة داخل المجتمع التركي هي (حركة الخدمة)، التي تم تسميتها مؤخراً بـ(الكيان الموازي)، وهو الاسم الذي أطلقه عليها حزب العدالة والتنمية بعد الصراع بينهما والذي وصل إلى ذروته بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥/ ٧/ ٢٠١٦ التي أدان فيها حزب العدالة والتنمية الكيان الموازي بتدبير الانقلاب وأعلنها حركة إرهابية وكذلك مجلس رئاسة الوزراء والبرلمان التركي[1].

وحركة الخدمة تأسست في أواخر الستينات على يد الداعية والواعظ الشهير فتح الله غولن، وبسبب خطب غولن ورسائله المسجلة أصبحت أفكاره وإلهاماته معروفة في تركيا في أوائل الثمانينات وانضمت أعداد متزايدة من الناس، واستجاب العديد من رجال الأعمال والمعلمين الذين ألهمهم غولن بأفكاره لحل أزمة التعليم في تركيا بإنشاء مؤسسات مثل بيوت الطلبة وعقد الدورات التحضيرية للدخول للجامعة وتأسيس جمعيات للمدرسين ودور للنشر وصحيفة، وفي منتصف الثمانينات أصبحت هناك موارد كافية تتضمن شبكات غير رسمية من الأفراد المتحمسين والمساهمات المالية الضرورية لتسريع المشاريع الخدمية الموجودة بالفعل والبدء في بناء المستشفيات والمدارس في تركيا، وفي هذه المرحلة أصبحت وسائل الإعلام على علم بالحركة وألقت المقالات الصحفية

---

(1) - رابط إعلان أردوغان الكيان الموازي منظمة إرهابية: (http://cutt.us/NnQft).
- رابط تفاصيل رسالة البرلمان التركي التي يحمل فيها الكيان الموازي مسؤولية محاولة الانقلاب: (https://www.noonpost.net/content/13049).

عن الحركة وأنشطتها بالمزيد من الوعي العام، وعند هذا الحد أفسحت مرحلة الخفاء التي مرت بها أنشطة الشبكة المجال لمرحلة أكثر وضوحاً ونمواً وبدأ الأعضاء في التوحد حول فكرة الحركة الاجتماعية وبدأ الجمهور يُشير بالبنان إلى مدارس غولن وإلى أتباعه، ولكن غولن شخصياً لم يُشر إلى الحركة باسم غولن ولا باسم مجتمع غولن ولم يقبل تلك المسميات بل فضّل أن يشار للحركة باسم (متطوعي الخدمة) أو (هزمت)، وتعني خدمة الآخرين أو حركة البشر المتحدة حول القيم المتحدة حول القيم الإنسانية السامية[١].

وازداد انتشار مدارس حركة الخدمة بكثافة داخل تركيا وكذلك خارجها وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي افتتحت مدارس في الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى، وبذلك صارت الحركة عابرة للقوميات وصار أتباعها بالملايين مع دخول سنة ٢٠٠٠، لكن من المستحيل تحديد عدد الأشخاص المشاركين والأعضاء بها على وجه الدقة ولكن التقديرات تفيد أن من ١٠ إلى ١٥٪ من ٧٠ مليون تركي مرتبط بالحركة، ومن ٨ إلى ١٠ ملايين عضو في ١٠٠ دولة في خمس قارات[٢].

ولم تقتصر الحركة على افتتاح المدارس بل تنوعت ميادين أنشطتها لتشمل المجالات الآتية:

أولاً: المؤسسات التعليمية (المشار إليها سابقاً): تشمل ما قدر بأكثر من ألف مدرسة موجودة في جميع أنحاء تركيا ومئة دولة تقريباً تقع في خمس قارات[٣]، وجامعة واحدة وهي جامعة الفاتح.

---

(١) هيلين روز ايبوا، حركة غولن: تحليل سوسيولوجي لحركة مدنية جذورها الإسلام المعتدل، ترجمة مروة يوسف، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ٢٠١٥، ص١٠٣-١٠٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق

ثانياً: المؤسسات الإعلامية: الحركة تملك مؤسسة إعلامية واسعة مثل صحيفة (زمان) وغيرها من الدوريات، وكذلك محطة تلفزيون المجرة ومحطات راديو، ومؤسسة الكتّاب والصحفيين.

ثالثاً: المجال الإغاثي: كمنظمة (كِمسي يوك مو)، وتعني بالعربية (هل هناك من أحد؟)، والتي كانت لها جهود في العمل الإغاثي من الكوارث داخل وخارج تركيا.

رابعاً: الرعاية الصحية: توجد ستة مستشفيات مستوحاة من فكر غولن (على حد تعبير الباحثة هيلين روز ايبو في دراستها عن حركة غولن) تم تمويلهم من رجال أعمال في مجتمع غولن، وأبرز هذه المستشفيات مستشفي (سما) في إسطنبول، وتعود أرباح هذه المستشفيات على تطويرها وتوسيعها وتوفير رعاية أفضل للفقراء والمرضى فهي أقرب إلى العمل الوقفي.

خامساً: المجال الاقتصادي: في عام ١٩٩٦ أنشأ رجال الأعمال المحسوبون على الحركة مصرف (آسيا)، وهو أول مصرف بدون فوائد في تركيا ومن أكبر مصارفها الآن، وفي عام ٢٠٠٥ تجمعوا في تجمع واحد هو (تُوسكُن)، أي رابطة رجال الأعمال والصناعيين الأتراك[١].

وأبرز أفكار غولن التي اعتنقها أعضاء الحركة وصارت روحاً سارية في مؤسسات الحركة:

١) التقارب مع الغرب وبناء جسور تعاون وحوار معه.

٢) الحوار بين الأديان.

---

(١) نهى خالد، ما الذي يحدث في تركيا؟ (٢/ ٤) حركة غولن، مقال بموقع نون بوست، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٣.

٣) نبذ الإرهاب والعنف.

٤) البعد عن السياسة ومعتركها وعدم تأييد تأسيس نظام سياسي إسلامي والتعايش مع النظام الحداثي والعلماني.

وهذه الأفكار ومعها جهود الحركة الدائبة والواسعة في المجال التعليمي والخيري التطوعي والاندماج مع المجتمع والانفتاح عليه كانت عوامل مهمة في نجاح الحركة والتغلغل والتجذر في المجتمع التركي.

وانطلاقاً مما سبق، كانت علاقة الحركة في بادئ الأمر مع حزب العدالة والتنمية علاقة تعاون وتقارب حتى صارت الحركة من الكتل التصويتية لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات، وتحالفت كذلك الحركة مع الحزب في المواجهة والتصدي لمنظمة (أرغينيكون) ذات التوجه العلماني المتطرف، ولكن مع ذلك هذه العلاقة لم تأخذ صورة التماهي والذوبان فطبيعة بنية وغايات كل منهما مختلفة، فحزب العدالة والتنمية حزب سياسي في المقام الأول والأخير يسعى للمشاركة السياسية بغرض الوصول للسلطة، وللحزب هيكل تنظيمي واضح وتراتبي، أما حركة الخدمة فهي حركة اجتماعية إسلامية تعليمية وخيرية ليست حركة سياسية وليس لها هيكل أو بنية هرمية بل هي أقرب إلى «شبكات متسقة ومتراخية من الدوائر المحلية لكل منها حكمها الذاتي وتتشارك وتتفق فيما بينها على الأفكار التي وضعها فتح الله غولن»[1].

ومع حادثة سفينة مرمرة التركية التي حاولت فك الحصار عن غزة وتعرضت لها القوات البحرية الصهيونية وقتلت كثيراً من الناشطين الأتراك الذين كانوا على متنها وتم طرد السفير الصهيوني من تركيا وقطع العلاقات معه خرجت تصريحات غولن تعتب على اختراق السفينة للحدود البحرية للكيان الصهيوني دون إذن منه مما تعارض

(١) مرجع سابق.

تماماً مع إجراءات تصعيد النظام الرسمي ضد الكيان الصهيوني بقيادة حزب العدالة والتنمية وتعارضت كذلك التصريحات مع التصعيد الشعبي، واعتبرت هذه التصريحات بداية شرارة الخلاف مع حزب العدالة والتنمية. ومع انتشار أعضاء الحركة وازدياد حضورهم في المشهد التركي كان للحركة أذرع ومفاصل في مؤسسات رسمية وسيادية مثل الجيش والشرطة والقضاء، وتم الانتباه إلى ذلك وإدراكه بشكل كامل في ٢٠١٣ مع حركة الاعتقالات التي طالت شخصيات مقربة من أردوغان ورجال أعمال محسوبين على حزب العدالة والتنمية بتهمة الفساد، وكان القائم على هذه الاعتقالات قيادات في الشرطة والقضاء محسوبون على حركة غولن، وكذلك محاولة الحركة إبعاد وتخوين رئيس المخابرات التركي هاكان فيدان، بذريعة قيامه بالتفاوض مع حزب العمال الكردستاني فدافع عنه أردوغان بأن ما يقوم به رئيس مخابراته هو وفق تعليمات منه شخصياً وأنه كاتم سره.

وعلى إثر ذلك نظر حزب العدالة والتنمية إلى حركة الخدمة على أنها (كيان موازٍ)، ورثت أو حلت محل الدولة العميقة العلمانية غير الرسمية التي طالما كانت الظهير السياسي لكل انقلاب عسكري وعدواً لدوداً لأي نظام أو حزب سياسي إسلامي وقد نجح أردوغان في تصفيتها تماماً وتجفيف منابعها، فارتفعت وتيرة الصراع إلى شكل غير مسبوق بين الحزب والحركة ووصلت إلى تراشق شخصي بين أردوغان وغولن وصل إلى استخدام مفردات (اللعن) و(التخوين)، والقيام بإغلاق بعض المدارس التحضيرية بزعم أنها مكلفة للأسرة التركية ومضرة بالعملية التعليمية نفسها.

ما الذي يخشاه الكيان الموازي؟

فضلاً عن أنهم يخشون أن يظل أردوغان في منصبه الجديد عشرات السنين القادمة ويشكل إمبراطورية عثمانية جديدة متقدمة تهيمن على أوربا تدريجياً وتتفوق عليها،

خاصة أنه أول رئيس منتخب من الشعب مباشرة وهناك قانون يجري إعداده ليكون له صلاحيات رئاسية أكبر على غرار الرئاسة الفرنسية.

إلا إنه لا يمكن إنكار أوراق الضغط التي يمتلكها الكيان الموازي، والمتمثلة في قدراتهم الاقتصادية من خلال الجامعات والمدارس الخاصة والمساكن الطلابية المنتشرة بكثرة في تركيا. إلى جانب الواجهة الدينية التي تحتمي خلفها جماعة غولن.

وبعد محاولة الانقلاب الأخيرة في ١٥/٧/٢٠١٦ التي باءت بالفشل كانت التصريحات المبكرة عشية الانقلاب من قبل قيادة حزب العدالة والتنمية تتهم (الكيان الموازي) بالتخطيط والمشاركة في الانقلاب، ووصمتها بالإرهاب وطالبت الولايات المتحدة بتسليم فتح الله غولن (المقيم في ولاية بنسلفانيا منذ عام ١٩٩٨) إلى السلطات التركية لمحاكمته.

وقد صرح أردوغان في المؤتمر الصحافي الشهير بمطار أتاتورك قائلاً: «إن منفذي المحاولة الانقلابية مجموعة ممن يكرهون تركيا ويتلقون أوامرهم من بنسلفانيا»[١]. كما صرح رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم أن تركيا سوف تجتث حركة رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن من جذورها حتى لا تخون الشعب التركي مجدداً، كما وعد بتزويد السلطات الأمريكية بأدلة تدين غولن[٢]. وفي خطاب جماهيري لرئيس الوزراء يلدرم في أنقرة قال: «هؤلاء الجناة، الإرهابيون بلباس عسكري، سيحاسبون بشدة لما اقترفوا، وأدعوكم لعدم الخلط بين الجيش التركي الشريف وبين رجال عصابة الكيان الموازي»[٣].

وتصريحات أخرى كثيرة تحمل المضمون نفسه والنبرة الغاضبة نفسها، ثم اتخذت

(1) http://goo.gl/GgNqoF.

(2) http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0ZZ0VF.

(3) http://goo.gl/36dohj.

الحكومة إجراءات واسعة بإغلاق عدد كبير من مدارس الحركة وجمعياتها الخيرية ومؤسساتها الإعلامية، وقامت بحركة اعتقال لعدد كبير من أعضاء الحركة والمتعاطفين معها من الشرطة والقضاء والجيش والإعلام وأيضاً الأساتذة الجامعيين، بل وتطهير حزب العدالة والتنمية نفسه من المتعاطفين مع الحركة، وكان موقف الحركة بعد الانقلاب مفعولاً به. وصرح فتح الله غولن مؤكداً عدم مشاركة الحركة في الانقلاب وأن حركته وهو شخصياً قد عانوا من الانقلابات العسكرية، وتصريحات أخرى تتعلق بشأن رجوعه من عدمه لتركيا أو ذهابه إلى مكان آخر غير الولايات المتحدة، وتعليقات حول تعسف الإجراءات الرسمية تجاه الحركة؛ مما يطرح تساؤلاً عن إمكانية اجتثاث الحركة بالفعل من المجتمع التركي؟ وعن مدى ثقل الحركة في المشاركة بالانقلاب أم أنه تحييد من أردوغان للعلمانية وعدم رغبته في مجابهة العداء لها مباشرة فتم تصدير كل الاتهامات إلى (الكيان الموازي) الخصم الثاني لحزب العدالة والتنمية وتصفية حسابات قديمة معه؟

المبحث الرابع

الطموح الكردي في تركيا

يعيش في تركيا الآن أكثر من ٢٠ مليون كردي، وترجع بدايات الصراع ما بين الطموح الكردي والدولة التركية إلى الأسس التي رسخها كمال أتاتورك والتي تحظر على كافة الأقليات التمتع بحقوق ثقافية أو اجتماعية أو سياسية خاصة. هذا التناقض بين الدولة الكمالية العميقة، التي لا تزال تحكم تركيا حتى اللحظة الراهنة، وبين الحقوق المشروعة للأكراد، يدفع بالعلاقات بين الجانبين إلى التوتر الدائم، فلا الدولة تريد أن تقر بحقوق الأكراد، ولا الأكراد قادرون على الذوبان في الهوية التركية، أو التخلي عن أصولهم العرقية. وهو ما أدى إلى اندلاع حرب أهلية بين الدولة وفصائل مسلحة من الأكراد على رأسها، حزب العمال الكردستاني، استمرت من عام ١٩٨٤ حتى ١٩٩٩، اضطر خلالها أكثر من ٣ ملايين نسمة للهجرة القسرية، وخلفت الحرب أكثر من ٤٠ ألف قتيل، ولم تضع الحرب أوزارها إلا بعد القبض على عبد الله أوجلان قائد حزب العمال، في فبراير ١٩٩٩م[1].

وبعد انتهاء الحرب الأهلية، سعى كل طرف - من جانب واحد - إلى حل الأزمة على طريقته، فقد أقر عدد كبير من قادة حزب العمال في ٢٠٠٢ مبدأ تحويل الحزب إلى حركة ديمقراطية. غير أن هذه المبادرة لم تلق ترحيباً داخل تركيا أو من الاتحاد الأوربي أو الولايات المتحدة، وظل الحزب وقادته على رأس المنظمات الإرهابية من وجهة نظر الجميع. وفي المقابل تبنت الدولة التركية مبادرات تسمح باستخدام اللغة الكردية في بعض المدارس، وفي وسائل الإعلام الكردية، فضلاً عن إلغاء حالة الطوارئ في

(١) راينر هيرمان، ترجمة علا عادل، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة، ٢٠١٢، ص١٨٦.

المحافظات الكردية، وإلغاء عقوبة الإعدام التي استفاد منها عبد الله أوجلان، فتحول الحكم بالإعدام إلى السجن مدى الحياة. غير أن المبادرات من الجانبين لم تنزع فتيل الصراع نهائياً، فكان يتجدد كلما شعرت الحكومة التركية بنمو القدرات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، حدث ذلك في ٢٠٠٤، ثم ٢٠٠٦، وبلغت الصراع ذروته في ٢٠٠٨ باجتياح ١٠ آلاف جندي تركي لشمال العراق، لتدمير القدرات العسكرية لحزب العمال، وبموافقة الولايات المتحدة، التي قدمت كافة البيانات والمعلومات الاستخباراتية التي لديها عن مواقع حزب العمال في العراق[١]. ونفس الأمر يتكرر في أعقاب الانتخابات البرلمانية الأولى في منتصف ٢٠١٥.

غير أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة شهدت تحولاً ملفتاً للغاية، بترشح صلاح دمرطاش، وهو محامٍ ونائب برلماني كردي مستقل عن مدينة ديار بكر، يبلغ من العمر ٤٢ عاماً، وهو شاب طموح يمتلك أدوات السياسي ومقومات القيادة، وقد تحصل على ما يقرب من ٧٪ من جملة أصوات الأتراك، وهي نسبة معتبرة، منتزعة من منافسين أقوياء: رجب طيب أردوغان مرشح حزب العدالة والتنمية، وأكمل الدين إحسان أوغلو مرشح حزبي الشعب الجمهوري، والحركة القومية. هذا التحول منح الأكراد أملاً جديداً في الانتخابات البرلمانية التي أجريت بعد الرئاسية بعدة أشهر[٢].

وهو ما تحقق فعلاً بإعلان صلاح دمرطاش، المرشح السابق للانتخابات الرئاسية، ورئيس حزب الشعوب الديمقراطي، خوض الانتخابات البرلمانية كحزب وليس كمرشحين مستقلين كما جرت العادة في السابق، مراهناً على الزخم الذي صاحب ترشحه في الانتخابات الرئاسية، وعلى قدرته على جذب قطاعات من اليساريين

(١) رائد أبو مطلق، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ٢٠١١، ص٤٧.

(٢) مقابلة مع الباحث ايبسر اسرو بتاريخ ٣-٥-٢٠١٦.

والعلويين الأتراك. هذا الإعلان الجريء أصاب قيادات حزب العدالة والتنمية وعلى رأسهم أردوغان بالتوتر الكبير، لأنهم على يقين بأن الأكراد يمثلون رقماً معتبراً في الكتلة التصويتية ذات التوجه الإسلامي في تركيا، ما يعني أن النجاح الذي سيحققه الأكراد سيكون على حساب حزب العدالة والتنمية، وليس على حساب حزبي الحركة القومية أو الشعب الجمهوري. إذاً لماذا يعتبر الأكراد ذخيرة الأحزاب الإسلامية في تركيا؟[1]

في نظرة تقييمية عامة لما يقوم به العمال الكردستاني، يمكن رصد التالي:

أولاً: يرى الباحث أن القضية الكردية في تركيا تنطلق وفقاً لأجندة داخلية طامحة ببناء دولة، وأداة لضغط أطراف خارجية عدة على تركيا، لاسيما وأن التصعيد الكردي الأخير جاء تزامناً مع الوجود الروسي في سوريا، وبلغ ذروته بعد إسقاط مقاتلتها، كما تزامنت عدة تفجيرات مع استحقاقات إقليمية متعلقة بالأزمة السورية.

ثانياً: بات واضحاً أن الكردستاني وذراعه السياسية حزب الشعوب الديمقراطي قد فقدا جزءاً مهماً من حاضنتهما الشعبية، بعد رفض أكراد الجنوب دعم حملة التصعيد وتنكرهم لدعوات الحرب الثورية والخروج والتظاهر التي وجهت لهم مرات ومرات، وإدانة معظمهم للعمليات الانتحارية والتفجيرات في المدن الكبرى[2].

ثالثاً: يسعى الحزب من خلال نقل المواجهة إلى داخل المدن والبلدات الآهلة بالسكان إلى زيادة فاتورة الدم، ليكسب مرة أخرى الطيف الكردي من الشعب إلى جانبه.

رابعاً: كما يسعى حزب الشعوب الديمقراطي بشكل حثيث للتناقض مع دستور البلاد، وفق تصرفات متواترة توحي برغبة قيادات الحزب في الحظر والمنع والمحاكمات

---

(١) مقابلة مع القيادي في العدالة والتنمية محمد كوزاردون، بتاريخ ٣-٥-٢٠١٦.

(٢) رائد أبو مطلق، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ٢٠١١، ص٧٧.

للعودة إلى العمل السري في الظلام (كالدعوة للإدارات الذاتية والمشاركة في عزاء الانتحاريين)، تغذية لسردية المظلومية لكسب الشباب الكردي خاصة، والحاضنة الشعبية الكردية عامة[١].

خامساً: ثمة تنسيق واضح بين الحركتين الكرديتين - إن جاز اعتبارهما وحدتين منفصلتين - على طرفي الحدود التركية السورية، بما ينقل الملف الكردي إلى مصاف مشكلة إقليمية[٢].

سادساً: تحمل المشكلة الكردية بأبعادها الحالية بذور تدويل لا تحمد عقباه إن حصل، في ظل حالة الجفاء بين تركيا ومعظم حلفائها التقليديين، الذين يقدمون الدعم السياسي أو العسكري للفصائل الكردية المسلحة في سوريا المصنفة على قوائم الإرهاب التركية.

على الجانب الآخر من المعادلة، رأت الحكومة التركية أن سياسة غض البصر عن عمليات تكديس السلاح في جنوب شرقي البلاد خوفاً على عملية التسوية لم تعد مجدية، ووجدت نفسها مضطرة للرد على سلسلة العمليات والتصريحات التي صدرت عن العمال الكردستاني، وهكذا أقحمت نفسها - أو أقحِمت - في دوامة التصعيد العسكري والأمني للشهر العاشر على التوالي[٣].

وبرغم إعلان وزير الداخلية التركية عن نهاية العملية الأمنية برفع كل الحواجز والسواتر وردم كل الخنادق والأنفاق، إلا إنه لا يكاد يمر يوم دون سقوط قتلى من الجيش أو الشرطة التركية، فضلاً عن عمليات التفجير والألغام الأرضية المستمرة حتى الآن[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص٧٨.

(٢) مقابلة مع القيادي في العدالة والتنمية محمد كوزاردون، بتاريخ ٣-٥-٢٠١٦.

(٣) راينر هيرمان، ترجمة علا عادل، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية، مرجع سبق ذكره، ص١٥٥.

(٤) مقابلة مع القيادي في العدالة والتنمية محمد كوزاردون، بتاريخ ٣-٥-٢٠١٦.

الملحوظ لدى الباحث في تعامل الحكومة التركية مع الأزمة هو اقترابها - والحزب الحاكم - من رؤية الدولة أو المؤسسة العسكرية - الأمنية بعد أن فرضت لسنوات طويلة رؤيتها هي في الحل، من خلال إنكار الساسة الأتراك وفي مقدمتهم أردوغان وجود مشكلة كردية في البلاد، برغم اعترافهم بوجود مشكلة أو مشاكل للأكراد، ومن خلال اعتماد الحل الأمني - العسكري منفرداً حتى الآن في التعامل مع الملف، وفي الإعلان المتكرر عن رفض العودة للطاولة السياسية إلا بإلقاء آخر مسلح لسلاحه.

وعقب المحاولة الانقلابية في يوليو ٢٠١٦ شارك حزب الشعوب الديمقراطي الذراع السياسية للأكراد في تركيا – مع بقية الأحزاب المعارضة الرئيسة في بيان أعربوا فيه عن تأييدهم للحرية والديمقراطية والتنمية التي يطبقها حزب العدالة والتنمية الحاكم ومن ثم اعتراضهم على الانقلاب العسكري، لكنهم لم يشاركوا في التظاهرة الكبرى الشاملة التي دعا إليها حزب العدالة على لسان أردوغان من أجل إظهار التأييد لنظام الحكم المنتخب ديمقراطياً ودعماً لمكتسبات الشعب التي حققها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وكذلك من أجل إرسال رسائل قوية إلى كل من أيد الانقلاب أو خطط له أن جموع الشعب ترفض الانقلابات وأنها ستقاومه وتسقطه أن عاد إليها. فلم يحضر حزب الشعوب الديمقراطي هذه التظاهرة ولم يرسل من يمثل الأكراد في هذا التجمع الهائل الذي ضم القوى اليمينية واليسارية معاً في صف واحد في تظاهرة تعدى عدد أفرادها الثلاثة ملايين مواطن وشملت كل المؤيدين والمعارضين حتى أشدهم انتقاداً لحزب العدالة مثل حزب الشعب الديمقراطي وحزب الحركة القومية إلا إن موقف الأكراد الخارج عن الإجماع في هذه التظاهرة أعطى رسائل سلبية تجاه النظام وتجاه مستقبل التعامل السياسي مع الأكراد.

المبحث الخامس

موقف المؤسسة العسكرية التركية من سياسات حزب العدالة والتنمية الداخلية والخارجية

يبلغ عدد جنود الجيش التركي نحو ٨٧٥ ألفاً، وتشكل القوات البرية عموده الفقري، وتضم حوالي ٣١٥ ألف فرد، ويعد بذلك ثاني أكبر جيش في حلف الناتو بعد الجيش الأميركي. تتوفر القوات البرية على نحو ٤٣٠٠ دبابة، وحوالي ٧٥٥٠ ناقلة حربية، إلى جانب أنظمة إطلاق صواريخ ومجموعة من القواعد العسكرية الجوية التركية[١].

وقد تأسست قواته الجوية عام ١٩١١، وتضم حوالي ٦٠ ألف جندي، ويصل عدد طائراتها إلى أكثر من ٩٠٠ طائرة بينها طائرات قتال واعتراض، وطائرات هجومية، وطائرات نقل عسكري، وطائرات تدريب، إلى جانب مروحيات هجومية، وطائرات بدون طيار[٢].

أما القوات البحرية فتضم نحو ٤٨٦٠٠ فرد، ولديها ٢١٢ سفينة، و٥١ طائرة، إلى جانب فرقاطات وغواصات بحرية، إلى جانب كاسحات ألغام. ويوجد مقر قيادتها قرب مدينة إزمير.

لدى تركيا خفر للسواحل تأسس عام ١٩٨٢ ويضم حوالي ٥٥٠٠ فرد، ولديه حوالي ١٤ طائرة هليكوبتر، وثلاث طائرات حربية[٣].

---

(١) عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨، ص٥٨.

(٢) راينر هيرمان، ترجمة علا عادل، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية، مرجع سبق ذكره، ص١٦٥.

(٣) عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مرجع سبق ذكره، ص١٢٤.

أما قوات الدرك فقد أنشئت عام ١٨٤٦، وتضم حوالي ٢٧٦ ألف عنصر، ولديها نحو ١٥٠٠ عربة وتجهيزات مصفحة وحوالي ٦٠ طائرة هليكوبتر.

وبرغم أن آخر معركة حقيقية خاضها الجيش التركي كانت في عام ١٩٧٤ عندما اجتاح قبرص دعماً للقبارصة الأتراك، إلا إنه ما زال يشارك في مهمات لحلف الأطلسي في كل من أفغانستان والبلقان، كما يخوض حرب عصابات منذ أكثر من ٣٠ عاماً مع حزب العمال الكردستاني(١).

وتتكون القوات المسلحة التركية من ثلاثة جيوش رئيسة، وهي: الجيش الأول ومقره إسطنبول، والجيش الثاني ومقره مالاطيا (جنوب الأناضول)، والجيش الثالث ومقره إرزنجان (شرق الأناضول)، إضافة إلى جيش إيجه ومقره إزمير ويتكون بشكل أساسي من الوحدات العسكرية التركية المتواجدة في القسم التركي من جزيرة قبرص(٢).

الدور التاريخي للجيش التركي:

برغم أن الدور الأبرز للجيش التركي في الحياة السياسية يرتبط بعقود ما بعد تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، فإن هذا الدور تجذر في واقع الأمر بالمجتمع التركي حتى مرحلة ما قبل إعلان الجمهورية الأتاتوركية الحديثة، فقد لعبت المؤسسة العسكرية، إبان الدولة العثمانية دوراً ملموساً في تحديد طبيعة مخرجات وهوية القائمين على الحياة السياسية. ففي عام ١٨٧٦ نفذ الجيش انقلاباً على السلطان عبد العزيز، وحل محله السلطان عبد الحميد الثاني. ومع ما رآه البعض من مظاهر استبداد من قبل هذا الأخير، نفذ ضباط جمعية الاتحاد والترقي بقيادة مصطفى كمال (١٨٨١-١٩٣٨)

(١) راينر هيرمان، ترجمة علا عادل، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية، مرجع سبق ذكره، ص١١١.

(٢) عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

انقلاب عام ١٩٠٩[١].

ومع انهيار السلطنة العثمانية، بعد مرور سنوات قليلة على تنفيذ ذلك الانقلاب تولى أتاتورك قيادة البلاد، ولم تكن سلطته ببعيدة عن سلطة العسكر، بل كانت تجسيداً لها من خلال سيطرته هو ورفاقه من العسكر على الحياة السياسية بعد تأسيسهم لحزب الشعب الجمهوري، ليتحول أتاتورك من القائد العسكري الأبرز إلى الزعيم السياسي الملهم. ومع التحول الديمقراطي في عام ١٩٤٦، لعب العسكر دوراً أساسياً في الحفاظ على سلامة واستقرار الدولة ضد الأخطار الداخلية، بما دفعهم إلى الانقلاب على الحكومات المنتخبة في ٢٧ مايو ١٩٦٠، و٢ مارس ١٩٧١، و١٢ سبتمبر ١٩٨٠، هذا بالإضافة إلى انقلاب (ما بعد الحداثة) ضد حكومة الراحل نجم الدين أربكان في ٢٨ فبراير ١٩٩٧[٢].

وقد ارتبط تدخل الجيش طيلة هذه العقود بعسكرة مجلس الأمن القومي (أو ما يعرف بمجموعة عمل الغرب) الذي أنشئ بعد انقلاب عام ١٩٦٠، ولعب دوراً أساسياً في الحياة السياسية التركية، من خلال توصياته التي برغم ما تتسم به من استشارية فإنها تمتعت بصبغة إلزامية لكافة الحكومات المنتخبة، بما جعل النخب غير المنتخبة في كثير من الأحيان تبدو قادرة على صنع السياسة مقارنة بالنخب المنتخبة، ليعبر ذلك عن تصدر القوات المسلحة مركز الصدارة في الحفاظ على التوجه التغريبي (أو ما سموه تأسيس الحضارة المتماشية مع الزمن)، وإبعاد أي مظهر من مظاهر الأسلمة عن الحكم والحياة العامة، بحيث تصبح تركيا على قدم مساواة مع جيرانها الأوربيين[٣].

(١) طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ٢٠٠٥، ص٤٥.

(٢) طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ٢٠٠٥، ص٦٤.

(٣) عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ص٩٧.

وقد استخدم الجيش التركي هذا الشعور لتبرير التدخل السياسي، لاسيما عند تصاعد حدة الاستقطاب المجتمعي، وتدهور الأوضاع السياسية، وشلل النظام السياسي في البلاد. ففي عام ١٩٥٩، قاطعت المعارضة البرلمان التركي، وهددت باللجوء للشارع لمواجهة ما سمته أسلمة المجتمع، والتضييق على حرية التجمع والصحافة. وفي أبريل اتسعت احتجاجات الطلبة، وازداد نطاق التوتر بين الحزب الديمقراطي الحاكم بقيادة عدنان مندريس وأحزاب المعارضة، ما دفع الجيش من خلال حركة (صغار الضباط) للتدخل لاستعادة السلم الاجتماعي، بقيادة الجنرال جمال غورسيل[١].

وبرغم ما صاحب ذلك من انتهاكات صارخة من قبل الجيش، فإنه عاد وكرر التجربة ذاتها عام ١٩٧١، حينما اتسع نطاق المواجهات الدامية بين اليسار المتشدد واليمين القومي بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٩، لتنخفض قيمة العملة، ويرتفع العجز في ميزان المدفوعات، وتتضاعف معدلات التضخم، بالتوازي مع تصاعد أعمال العنف، واستهداف المؤسسات العامة، وعجز رئيس الوزراء الراحل، سليمان ديميريل، عن الحفاظ على النظام العام، بما جعل التدخل - من وجهة نظر الجيش - وسيلة الحفاظ الوحيدة على سلامة الدولة[٢].

وبين عامي ١٩٧١ و١٩٨٠، كانت هناك إحدى عشرة حكومة ائتلافية، أفضت إلى مشكلات اقتصادية تفاقمت بسبب حظر تصدير النفط إبان حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. وفي ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ قام الجيش بإنهاء العملية السياسية، واعتقل نحو ١٣٨ ألف شخص، وفرض قوانين تقيد حرية التظاهر، وتم إنشاء مجلس الأمن القومي، وأخضع

(١) طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ٢٠٠٥، ص٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص٦٤.

المجتمع بالكامل لسلطة الجيش الذي فرض رقابة صارمة على الإعلام والمؤسسات التعليمية. وبرغم فوز حزب الرفاه عام ١٩٩٦ بنحو ٢١ في المئة من أصوات الناخبين ليحصل على نحو ١٥٨ من أصل ٥٥٠ مقعداً، ما دفعه إلى التحالف مع حزب الطريق القومي بقيادة تانسو تشيلر؛ فإن سياساته المحلية والخارجية دفعت الجيش للتدخل لدفعه إلى الاستقالة[١].

ومع أن تدخل الجيش في الحياة السياسية مثّل إحدى أهم إشكاليات الاستقرار السياسي، وأحد أكبر نواقض العملية الديمقراطية في تركيا، على النحو الذي كانت له تداعيات سلبية عديدة، سواء على الأحزاب أو قياداتها الحاكمة التي كان يحظر عليها ممارسة السياسة فإن المؤسسة العسكرية كانت المؤسسة الوحيدة الكفيلة بمواجهة النزعات الاستبدادية من قبل الحكام المدنيين. وقد أثبت الجيش التركي التزامه بالدستور والقانون، من خلال اعتبار أن التدخل العسكري يمثل الملاذ الأخير للحفاظ على سلامة البلاد، كما أنه التزم بتسليم مقاليد الحكم بعد ذلك إلى السلطة السياسية المنتخبة[٢].

إلا إن علاقات الجيش مع المجال السياسي شهدت تحولاً مفصلياً بعد مجيء حكومة أردوغان التي أدخلت تعديلات جوهرية على دور الجيش، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- تقليص عدد العسكر داخل مجلس الأمن القومي إلى خمسة مقابل تسعة مدنيين.
- قرارات مجلس الأمن القومي لم تعد ملزمة.
- الأمين العام للمجلس مدني ويتبع لرئيس الوزراء.

---

(١) عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ص٩٧.

(٢) مقابلة مع القيادي في الحزب الجمهوري شعبان افلور، بتاريخ ١-٥-٢٠١٦.

- إخضاع تصرفات الجيش لمراقبة البرلمان[1].

وفي عام ٢٠١٣ أقر البرلمان التركي تعديلاً على عقيدة الجيش يقضي بأن الجيش يدافع عن المواطنين ضد التهديدات الخارجية، وذلك عوضاً عن العقيدة السابقة التي تقول إن الجيش يحمي العلمانية في تركيا[2].

يحصل الجيش التركي على أسلحته من دول من بينها الولايات المتحدة، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وكوريا الجنوبية وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، والصين، وروسيا، والنرويج، والسويد. كما تصدر تركيا الأسلحة إلى دول من بينها إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا ورواندا.

وتذكر تقارير إعلامية أن الميزانية السنوية للجيش التركي تبلغ حوالي ١٨ مليار دولار، ليحتل بذلك المرتبة الـ ١٥ عالمياً على مستوى الإنفاق العسكري[3].

وبمجرد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر ٢٠٠٢ اتبع كل من الجيش والحكومة سياسات حذرة تجاه بعضهما، ومع أن الجيش امتنع عن انتقاد الحكومة في البداية إلا إنه لم يستمر في صمته أمام العديد من سياسات حزب العدالة والتنمية، فاستخدم الجيش خطباً لبعض كبار أعضائه للتدخل في سياسات الحكومة.

بمجرد أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة كان هدفه أن تحصل تركيا على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي، ومن أجل تلبية المتطلبات السياسية لمعايير كوبنهاجن عمل على إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات المدنية العسكرية، وتحقيقاً لهذه الغاية

---

(١) عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ص١٢٤.

(٢) مقابلة مع القيادي في العدالة والتنمية محمد كوزاردون، بتاريخ ٣-٥-٢٠١٦.

(٣) المصدر السابق.

قام بإجراء تعديلات دستورية وحزم إصلاحية وقلصت حكومة حزب العدالة والتنمية من الصلاحيات المؤسسية للجيش، وألغت وصول المجلس إلى الهيئات المدنية ووضعت ميزانيته تحت سيطرة رئيس الوزارة. وعلاوة على ذلك، أُبعد الممثلون العسكريون من المجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، كما أدى إلغاء محاكم أمن الدولة إلى تقليص سلطات المؤسسة العسكرية التي حاكمت المدنيين أمام محاكم عسكرية[1].

فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، بنهاية عام ٢٠٠٢ وأوائل عام ٢٠٠٣ أصدرت المؤسسة العسكرية تصريحات متعددة تعارض قرار الحكومة المؤيد لخطة الأمين العام كوفي عنان الخاص بإعادة هيكلة قبرص في إطار دولتين متحدتين. ومع ذلك في يناير ٢٠٠٤ قبلت المؤسسة العسكرية بخطة عنان عندما تغيرت القيادة في قبرص. لكن المؤسسة العسكرية عرقلت مبادرة أخرى أطلقتها الحكومة لبدء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الإقليمية الكردية (حكومة إقليم كردستان) في شمال العراق في عام ٢٠٠٧. تراجعت الحكومة عندما أبدى الجيش ورئيس هيئة الأركان العامة الجديد يشار بويوك أنيت معارضتهم للمفاوضات[2].

حولت تدخلات الجيش في السياسية الداخلية والخارجية الصراع على السلطة مع حزب العدالة والتنمية إلى صراع مفتوح، فحزب العدالة والتنمية بعد أن حصل على ٤٦,٧ ٪ من الأصوات في الانتخابات العامة في يوليو ٢٠٠٧ شعر بقوة كبيرة لبسط نفوذه وسلطته على الشؤون السياسية ومارس ضغوطاً على الجيش. لكن كان أحد الأسباب الرئيسة للصراع بين الجانبين هو فتور حزب العدالة والتنمية تجاه إصلاحات الاتحاد الأوربي في

(١) عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨، ص٥٩.
(٢) مقابلة مع القيادي في العدالة والتنمية محمد كوزاردون، بتاريخ ٣-٥-٢٠١٦.

أعقاب بدء مفاوضات الانضمام في ٣ أكتوبر ٢٠٠٥. فكان أهم صراع حدث بين الطرفين عندما قامت الحكومة بترشيح عضو بارز في الحزب ثم وزير الخارجية عبد الله غل لخوض الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٧، ولقي ذلك غضباً شديداً من الجيش ولكنه لم يمتلك أي أدوات رسمية للتدخل في النهاية، جاء النجاح في الانتخابات التي جرت في يوليو ٢٠٠٧ وأصبح غل رئيساً للجمهورية. وكانت مذكرة الجيش الإلكترونية في ٢٧ أبريل نقطة تحول في العلاقات المدنية العسكرية التركية لصالح المدنيين على حساب الجيش، ومنذ ذلك الحين تم إخضاع الجيش لأوامر المدنيين(١). وبعدها انتقل الجيش إلى فترة من الاحتجاج الهادئ بدلاً من الصراع المفتوح مع حكومة حزب العدالة والتنمية.

عاد التراجع الكبير في دور الجيش في كل من السياسة الداخلية والخارجية وتبعيته للمدنيين إلى عدة عوامل مختلفة:

أولها: محاكمات أرغينيكون والمطرقة، والتي أدين فيها ضباط الجيش وحكم عليهم بالسجن لتخطيطهم لنشر الفوضى في تركيا لتبرير القيام بانقلاب عسكري للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية. بالإضافة إلى هذه المحاكمات بدأ الجيش يفقد مصداقيته نتيجة التحقيقات والمحاكمات في انقلابات ١٩٨٠ و١٩٩٧، وما تم الكشف عنه من مختلف انتهاكات حقوق الإنسان.

ثانياً: عزز حزب العدالة والتنمية من قوته السياسية بعد نجاحاته الانتخابية في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠١١ وحصوله على نسبة ٤٦,٧٪ و٤٩,٨٪ من الأصوات على التوالي، وهو ما أتاح للحزب مجالاً أكبر لتحدي الجيش وممارسة كامل سلطته في القضايا المحلية والدولية(٢).

(١) عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ص٦٧.
(٢) راينر هيرمان، ترجمة علا عادل، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية، ص١١١.

ثالثاً: فقدان الجيش للصلاحيات المؤسسية الأخرى من خلال التعديلات الدستورية الإضافية (٢٠١٠) أجبره على التزام الصمت بشأن القضايا السياسية المختلفة.

في ٢٠٠٧ شهدت تركيا أيضاً بعض التعديلات التي سمحت برفع دعاوى قضائية ضد الجنرالات القدامى ومحاكمات في قضايا الفساد، وإلغاء محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية.

وكان من أكثر الأشياء الصادمة بالنسبة للجيش التركي الحكم على العشرات من ضباط الجيش من بينهم رئيس الأركان العامة وعدد من قادة الجيش ومن الصحفيين والأكاديميين ورجال الأعمال والقوميين وممثلي منظمات المجتمع المدني بالسجن لفترات طويلة لمحاولتهم التخطيط لانقلاب يطيح بالحكومة. وبالتالي أتاحت هذه المحاكمات لحزب العدالة والتنمية أن يبسط سيطرته على النظام العسكري.

وبرغم السيطرة شبه الكاملة لحكومة حزب العدالة والتنمية على أغلب مؤسسات الدولة، ومن ضمنها المؤسسة العسكرية، فإن اضطلاع الجيش المصري بدور أساسي في عزل الرئيس السابق محمد مرسي، نتيجة انحيازه للإرادة الشعبية، قد أعاد طرح تساؤلات تتعلق بأنماط العلاقات بين الجيش والحكومة المدنية في تركيا، لاسيما بعد إقدام الجمعية الوطنية المسيطر عليها من قبل حزب العدالة والتنمية على تغيير قانون الخدمة الداخلية، والمعروف باسم القانون ٣٥ لعام ١٩٦١، والذي أناط بالجيش مسؤولية حماية الدولة في مواجهة أعدائها الداخليين والخارجيين على حدا سواء[1].

وقد أفضى ذلك إلى تأكيد أن مهام الجيش أضحت تتعلق فحسب بحماية الجمهورية التركية من التهديدات والمخاطر الخارجية، والقيام بالمهام التي يحددها البرلمان، وذلك

(١) طارق عبد الجليل، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا المعاصرة، ٢٠٠٥، ص٩٤.

في انعكاس واضح لطبيعة المخاوف التركية مما سماه وزير الخارجية التركي (الدومينو السلبي). وقد تم هذا التعديل بدعم من أحزاب المعارضة باستثناء حزب العمل القومي، الذي رأى أن التعديل من شأنه أن يعيق مهمة الجيش في مكافحة التمرد الذكي[1].

كما ظهرت سياسات أخرى استهدفت إخضاع الجيش للرقابة المدنية عام ٢٠١٣ منها تعديل قانون الخدمة العسكرية الداخلية[2].

ونظراً لتورط بعض قطاعات الجيش في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في يوليو ٢٠١٦ بدا أن مستقبلاً جديداً لطبيعة الجيش ودوره ينتظر هذه المؤسسة العسكرية العتيقة.

---

(١) عقيل سعيد محفوض، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ص٩٧.

(٢) مقابلة مع الخبير طه توزن، بتاريخ ٢٩-٤-٢٠١٦.

الخاتمة

إذا أصبح حزب العدالة والتنمية حزباً يعمل على الأساس المؤسساتي فإن مستقبله السياسي سيستمر لزمن طويل مثل حزب الشعب الجمهوري الذي أُسس عام ١٩١٩ وما زال إلى يومنا الحالي يعمل على أساس العمل المؤسساتي.

ومن دون شك إن حزب العدالة والتنمية قد سطر قصة تقدم وتنمية فريدة مثالية، ولا يمكن للعدو قبل الصديق إنكار ذلك لأن الدليل على ذلك واقعي وحقيقي وواضح للعيان وليس بحاجة إلى من يثبته بالنظريات والمسلمات فالشمس لا تُغطى بغربال.

إلا إنه حزب سياسي كأي حزب سياسي آخر قد يواجه العديد من المشاكل والمعيقات ولكن برغم تحذيرات العسكر الانقلابية وبرغم المؤامرات العديدة الخفية والواضحة استطاع حزب العدالة والتنمية تولي مقاليد الحكم في تركيا لمدة ١٣ عاماً دون انقطاع. وبرغم جميع المؤامرات والمكائد التي نُظّمت وخُطّطت للإطاحة بحزب العدالة والتنمية إلا إنه بقي مثل الجبل الأشم ثابتاً دون أي تزحزح أو انحناء.

وقد بدأت بوادر نجاح الحزب الباهرة تظهر بشكل ملحوظ بتأييد القضية الفلسطينية بشكل واضح وجريء، ومن أهم المؤامرات ضد حزب العدالة والتنمية أحداث غيزي بارك، وتحريض العلويين في تركيا على حزب العدالة والتنمية على أنه حزب سني مضطهد للعلويين والشيعة في كل مكان، وتنصيب (الكيان الموازي) للتنصت على الحزب وقيادته، وفي الفترة الأخيرة تحريض حزب العمال الكردستاني على إفساد عملية السلام الداخلي برغم تحقيقها الكثير من النجاحات لصالح المواطنين الأكراد في تركيا.

أما اليوم فقد أصبح مستقبل حزب العدالة والتنمية هو مستقبل تركيا التنموي التقدمي التطويري، فإذا كان مستقبل حزب العدالة والتنمية هو تولي مقاليد الحكم

بشكل منفرد فإن مستقبل تركيا سيستمر في التقدم والتطور، فاليوم المعادلة بهذا الشكل: القوى العظمى المعادية لتطور تركيا وتقدمها تسعى بكل ما أوتيت من قوة إلى تدمير البنية الشعبية والتنظيمية لحزب العدالة والتنمية لإبعاده عن نظام الحكم وبالتالي تعطيل تطور تركيا وتقدمها.

وأخيراً، أستطيع القول إن التحول الديمقراطي الحقيقي في تركيا ارتبط بصعود الإسلام السياسي، خاصة في الفترة التي تولي الحكم فيها حزب العدالة والتنمية الأمر الذي تجاوز الفرضية الكمالية بتأزم التعايش بين الإسلام والحداثة. وقد تمثل هذا في عدة مظاهر إيجابية أبرزها إنهاء الوصاية العسكرية على الحياة السياسية التي شكلت أكبر عائق أمام التحول الديمقراطي والنجاح الاقتصادي، والذي ظهر في قدرة تركيا على تجاوز أزمة الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨ بخسائر وأضرار طفيفة للغاية عن طريق تدابير الإصلاح التي اتخذت قبيل عام ٢٠٠٢ في فترة الحكومات الائتلافية بجانب الخدمات الصحية المجانية، ورعاية الفقراء، والقضاء على العشوائيات.

وبرغم أن التجربة التركية تحمل كثيراً من الأفكار والوسائل التي يمكن الاسترشاد بها في البلدان العربية إلا إن محاولة استنساخ هذه التجربة في واقعنا العربي مع إغفال الوعي الاجتماعي والثقافي للمجتمعات العربية لا تؤدي إلى تحول ديمقراطي حقيقي.

لقد أدت حرية العمل السياسي في تركيا إلى تراجع دور الجيش في الحياة السياسية وكذلك أدت إلى تراجع دور ومكانة حزب الشعب الجمهوري في السيطرة على الحياة السياسية كاملة بين يديه، أي إن الحرية السياسية في التعددية وتداول السلطة ديمقراطياً بحيث لا تبقى الأحزاب السياسية المستبدة ولا الجيش في الصفوف الأولى ولا يستأمنها الشعب على قراره السياسي ولا قراره الاقتصادي ولا أمنه القومي.

وعلى إثر نجاح حزب العدالة والتنمية في قيادة تركيا بعد الانقلابات السياسية

بدأت المصالحة الحقيقية والانفتاح على كافة القوميات المكونة للمجتمع التركي والتقدم الاقتصادي والصناعي والازدهار بكافة مجالات الحياة بالمقارنة مع الحياة الاقتصادية في عهد الانقلابات العسكرية.

أدرك المواطن التركي أن مؤسسة الجيش ليست مؤهلة للحكم السياسي وغير مخولة باختيار من يقود شعبه للازدهار والأمان، وعبر عن ذلك بانتخاب حزب العدالة والتنمية في ثلاث دورات انتخابية متتالية، ولذلك يرى البعض أن في تركيا تجربة فريدة من نوعها ليست في نجاح الأحزاب الإسلامية في كسب ثقة المواطن التركي فحسب ولكن أيضاً في التخلص من قلق معادلة الجيش والسياسة، حيث تم تنظيم هذه العلاقة دستورياً لكي تتولي كل مؤسسة حكومية مدنية أو عسكرية وظائفها الممنوحة لها، وبذلك نجحت التجربة التركية في معادلة الجيش والسياسة فدور الجيش أنه أمين على سلامة الوطن من العدوان الخارجي أما الأمان الداخلي فهو مهمة الحكومة السياسية التي يختارها الشعب ويمنحها ثقته في الانتخابات البرلمانية والشعب له الحق أن يخرجها من الحياة السياسية وعن طريق صناديق الاقتراع.

وبدأت تركيا مرحلة جديدة بعد تولي حكومة العدالة والتنمية الحكم حققت فيها إنجازات كبيرة على المستويات الدستورية والاقتصادية التي انعكست بشكل إيجابي على المجتمع التركي فمند تسلمها السلطة في عام ٢٠٠٢ حولت الحكومة اقتصاد تركيا وجعلت بذلك البلاد مجتمعاً أغلبيته من الطبقة الوسطى ويعيش الأتراك اليوم حياة أفضل من تلك التي عاشوها في أي وقت مضى، ويتنامى مع هذا الازدهار الشعور بأنها تستطيع إعادة تشكيل الشرق الأوسط فنلاحظ أن تركيا قد مرت تركيا كما رأينا بفترة ازدهار ونجاحات في مجال التنمية الاقتصادية، وذلك بالابتعاد عن قيود الحداثة الأتاتوركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية والذي تبنى سياسة بعيدة عن النمط التقليدي ولكن أثبت

حزب العدالة والتنمية من خلال تجربته في الحكم أنه هو الأقدر على التعبير عن تركيا في المرحلة القادمة مقارنة مع الأحزاب الأخرى، ولم تأت خطة حكومة حزب العدالة والتنمية للإصلاح من الفراغ بل سبقتها خطوات إصلاحية عديدة منذ وصوله للسلطة في نهاية عام ٢٠٠٢، وذلك يعني أن مسار الإصلاح تحقق بالتدرج خاصة في دولة مثل تركيا كانت مكبلة بالسياسات الاستبدادية وبمؤسسة عسكرية تتحكم في النظام السياسي للدولة وبعلمانيين إقصائيين، وبالتالي قد تجددت وتغيرت تركيا بالإصلاحات العميقة والمؤثرة التي نفذها حزب العدالة والتنمية في شتى المجالات، فهي تشهد عصراً جديداً لدولة تتجدد شكلاً ومضموناً، وسيستمر هذا التجدد حتى تستعيد الدولة الوجه المدني لمؤسساتها السياسية والقانونية، ومما لاشك فيه أن وجود نظام سياسي مبني على التعددية السياسية ساهم في تحقيق حكومة حزب العدالة والتنمية للإصلاحات الداخلية.

الفصل الخامس

(تركيا العدالة والتنمية) في الإستراتيجيات الإقليمية

رؤية استشرافية

مصطفى شفيق علام

تقدمة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضع حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا من إستراتيجيات القوى الإقليمية المتنافسة في الشرق الأوسط، في سياق الإلمام بالسياسات الخارجية والإستراتيجيات الخاصة بتلك القوى إزاء الدولة التركية بشكل كلي، ومناقشة المحددات الإستراتيجية للعلاقات الإقليمية مع تركيا، ومن ثم توصيف وتحليل الواقع الراهن بكافة أبعاده المحورية، والسياقات الثنائية التي تحكم واقع ومستقبل، تلك العلاقات، لاسيما في سياق إقليمي مضطرب تتقاطع فيه مصالح وإستراتيجيات القوى الإقليمية مع مصالح الدولة التركية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية الحاكم ورؤية الرئيس رجب طيب أردوغان لبلاده كقوة مركزية لا تقل ثقلاً على الصعيد الدولي عن القوى الدولية الكبرى التقليدية التي شكلت مجمل التفاعلات الدولية في العالم منذ النصف الثاني من القرن الفائت، قبل أن تلملم الدراسة أوراقها بخلاصة تنفيذية تجمع شتات ما توصلت إليه من نتائج واستخلاصات.

وترسم الدراسة بشكل كلي خريطة سياقات الواقع الإقليمي، بصراعاته وتحالفاته، ومنطلقات التنافس الإقليمي على استمالة (تركيا العدالة والتنمية) نحو المحاور التحالفية المتنافسة، مع إلقاء الضوء على مستجدات الصراعات الإقليمية الراهنة، قبل أن تناقش الإستراتيجيات الإقليمية تجاه تركيا، كلاً على حدة. فتبدأ ببحث السياسات الخليجية نحو تركيا، ثم السياسة المصرية، فالإيرانية، فسياسة الكيان الصهيوني، قبل أن تضطلع الدراسة ببحث سمات الخريطة التحالفية في الشرق الأوسط، وموضع تركيا من الاستقطابات التحالفية.

مبحث تمهيدي

القوى الإقليمية وتركيا.. خريطة سياقات الواقع الإقليمي

تتسم السياقات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط بحالة من التنافس الإقليمي المحموم تغلفها حزمة من الإستراتيجيات والإستراتيجيات المضادة لاكتساب مواطئ قدم في سياق تصارعي على تعزيز النفوذ وبسط الهيمنة محكوم باعتبارات المكانة الإقليمية، في أعقاب انحسار شعبوية الحراك الثوري خلال حقبة الربيع العربي وتحولها إلى سياقات مؤدلجة عنيفة من الحروب الشاملة والمحدودة وغيرها من صور تسليح ما بعد الحراك الثوري العربي، مع صعود قوى عربية وإقليمية باتت اللاعب الأبرز في لعبة شد الأطراف التالية لموجة ثورات الربيع الآفلة، لعل أهمها: دول خليجية كالسعودية وقطر والإمارات، وأخرى غير عربية كإيران وتركيا، وفي خلفية المشهد يظل الكيان الصهيوني بمثابة الغائب الحاضر في تفاعلات المنطقة بشكل أو بآخر.

وفي الوقت الذي تهيمن فيه الاعتبارات السياسية المتدثرة بصبغة مؤدلجة من المذهبية الزائفة على توجهات إيران الجديدة نحو منطقة الشرق الأوسط، لاسيما بعد حسم معركتها التفاوضية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين فيما يتعلق بملفها النووي بنجاح كبير، فإن تركيا والسعودية ومعها بقية دول الخليج تستبطن في حركتها الشرق أوسطية مقاومة نفوذ إيران في المنطقة، على النحو الذي نراه جلياً في معارك اليمن بشكل مباشر، وفي معارك سوريا بشكل غير مباشر.

وإذا كانت تركيا وإيران قد استغلتا حالة الضعف الإستراتيجي في توازنات القوى الإقليمية خلال السنوات الخمس التالية لاندلاع موجة ثورات الربيع العربي في نسج أدوات جديدة وتعزيز أدوات قديمة للقوة والنفوذ لبسط وتمديد أدوارهما الإقليمية، فإن ذلك يأتي في سياق إستراتيجية كلا الدولتين للتوجه نحو الحوض الجغرافي العربي،

في إطار سعي كل منهما لاستعادة أمجاد إمبراطوريات آفلة قامت على اعتبارات تاريخية وأيدلوجية، حيث شهدت حركة الدولتين إقليمياً قفزات واسعة النطاق في دوائر عدة وعلى أكثر من جبهة بهدف اختراق المنطقة والهيمنة عليها، في إطار رؤية توسعية لدورهما الإقليمي بل والعابر لحدود الإقليم صوب العالمية.

أما المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى أبرزها دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة فقد دخلت أتون معارك كانت لعقود بعيدة عنها تقليدياً، فانتقلت الصراعات المسلحة إلى داخل البيت الخليجي، الذي غدا أمنه الإقليمي مهدداً بقوة بفعل حروب أضرمتها أذرع إيران في المنطقة، من اليمن إلى سوريا إلى العراق، اضطرت بسببها تلك الدول للدخول بشكل مباشر في حرب شاملة في اليمن لمجابهة الذراع الإيرانية الحوثية، وبشكل غير مباشر في حرب أخرى لمجابهة نظام الأسد الطائفي وحلفائه من الشيعة والعلويين الذراع الإيرانية في سوريا.

وفي هذا السياق المضطرب أطلقت السعودية تحالفها الإسلامي لمحاربة الإرهاب الذي ضم ٣٤ دولة بهدف الدفاع عن الشرعية في اليمن، والقضاء على التمرد الحوثي هناك، وبهدف آخر مفاده موازنة نفوذ إيران ومجابهة أذرعها الإستراتيجية في المنطقة بالقوة العسكرية الصلبة هذه المرة، في خطوة أكدت بها المملكة أنها باتت أكثر جرأة ومبادأة وقدرة على المناورة، الأمر الذي مثل إرباكاً لافتاً لحسابات إيران الإستراتيجية بشكل كبير، وألقى بظلاله الداكنة كذلك على مجريات الصراع في سوريا، لاسيما مع بروز قوى (تحت دولية) أصبحت لاعباً مهماً في معادلة الصراع، بل وأضحت طيفاً موازياً للقوى الإقليمية الفاعلة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وحزب الله اللبناني، والتنظيمات الشيعية في العراق، وأفرع تنظيم الدولة في مصر وليبيا هذا إلى جانب تنظيم القاعدة وفروعه في الجزيرة العربية والمغرب الإسلامي.

لقد عصفت تجليات السنوات الخمس الماضية بتوازنات القوى التقليدية في الشرق الأوسط، وغيرت من خريطة المحاور الإستراتيجية الرئيسة به، فلم تعد القضية الفلسطينية جوهر التصنيف والمفاصلة، فاختفى محور الممانعة وتضعضع محور الاعتدال، وبدا الجميع أمام تهديدات جديدة وأخرى قديمة تسربلت بأدوات متطورة أحالتها إلى جديدة هي الأخرى.

حتى مفاهيم السياسة والعلاقات الدولية أصابتها لعنة السنوات الخمس الماضية، فبعد أن كان يقصد بتوازن القوى في العلاقات الدولية «تلك الحالة التي تتعادل أو تتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة، أو مجموعة من الدول المتحالفة، مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن تلك الحالة للدولة، أو لمجموعة الدول المتحالفة مع بعضها البعض، ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها أيضاً من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار»[1]، أصبحنا أمام نوع جديد من توازنات القوى في المنطقة مرتكزه الرئيس ليس الدولة وليس مجموعة الدول بل أصبح الفاعل العنيف ما دون الدولة Non State Actors Vio- lent وشبكاته المعقدة متعددة الجنسيات وعابرة الأقاليم والقارات الجغرافية.

لقد عظّمت الفواعل الجديدة ذات التأثير المباشر في المنطقة من الفجوات الهيكلية بين إيران والدول العربية، وخاصة الخليجية، لاسيما مع قدرة طهران الفائقة على بناء شبكة

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم توازن القوى انظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، جامعة أسيوط، مركز نشر الكتاب الجامعي، مصر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤. وانظر أيضاً: Richard Little, Balance of power in international relations, Cambridge University Press, 2007.

من التحالفات الإقليمية (تحت الدولية)، مع طيف واسع من الفاعلين العنيفين من غير الدول، لاسيما من الحركات والتنظيمات الشيعية العنيفة، المناوئة لنظم الحكم المحلية في دولها، على امتداد رقعة الشرق الأوسط، مثل حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، والتنظيمات الشيعية في العراق وبعض دول الخليج[١].

وقد نجحت الدولة الفارسية الشيعية، عبر تلك التحالفات مع ذلك النمط من الفاعلين ما دون الدول، في توظيف التطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة ما بعد ثورات الربيع الآفل في الخروج من عزلتها التي فرضت عليها أمريكياً وغربياً، من جهة، والتحول من العزلة إلى التأثير الإقليمي الفعال في عدد من الدول والأقاليم الإستراتيجية المركزية في الشرق الأوسط، بما عظم من أوراق القوة الإيرانية التي استطاعت بها تمديد حضورها الإقليمي في عدد من الملفات الصراعية المهمة، من جهة أخرى.

كما تغيرت مفاهيم مركزية أخرى مثل مفهوم الوظائف الاحتكارية للدولة ومفهوم الحرب ومفهوم الحسم العسكري وغيرها من المفاهيم السياسية والإستراتيجية التقليدية، فبات الفاعلون ما تحت الدول يلعبون دور الدولة في إطار ما يمكن تسميته بـ(الاختراق الموازي).

---

(١) For further details see:

- Matthew Levitt, Hizballah and the Qods Force in Iran's Shadow War with the West, The Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus 123, January 2013.
- International Crisis Group, The Huthis: From Saada to Sanaa, Crisis Group Middle East Report No. 154, 10 June 2014.
- Rob Bongers, "Iran's foreign policy towards post-invasion Iraq", Journal of Politics & International Studies، Vol. 8, Winter 201213/، pp. 124-160.

وعلى الصعيد الإستراتيجي العسكري، بات التحدي الأبرز الذي تواجهه الدول الإقليمية وجيوشها النظامية، هو محاربة هذا النمط من الفاعلين الجدد ما دون الدول، والذين يمكن تعريفهم إجرائياً بأنهم نمط (تحت دولي) من الفاعلين المسلحين القادرين على استخدام العنف لتحقيق أهدافهم، سواء استخدموا العنف بالفعل أو امتلكوا أدواته فحسب كعامل ردع وليسوا منخرطين بشكل رسمي في أي من مؤسسات الدولة التي تحتكر أدوات القوة المسلحة مثل الجيش والشرطة وغيرها من القوات الخاصة أو شبه الخاصة الأخرى[١].

يشترك الفاعلون المندرجون تحت هذا النمط في عدد من السمات المميزة لهم، وأهمها: امتلاك أهداف ودوافع حركية، والاستقلال التام في مصادر التمويل عن الحكومة المركزية التي يعملون على أرضها، وامتلاك موارد خاصة بهم، واتسامهم بهوية متميزة، ولهم سياسة مستقلة عن سياسات الدولة التي ينتمون إليها جغرافياً، ولهم إطار تنظيمي محدد، هرمي أو عنقودي، محلي أو عابر للحدود، ويؤدون وظائف بديلة عن الحكومة المركزية في بعض أو جل إقليم الدولة[٢].

---

(1) - Ulrich Schneckener, "Fragile Statehood, Armed Non-State Actors and Security Governance", in: Alan Bryden، Marina Caparini, Private Actors and Security Governance, Geneva, Centre for the Democratic Control of Armed Forces DCAF, 2006، p. 25.

(2) - Phil Williams, Violent Non-State Actors and National and International Security, International Relations and Security Network (ISN), Zurich, 2008, p. 8.

خريطة (١) إقليم الشرق الأوسط على خريطة الصراعات الدولية ٢٠١٥



■ حروب شاملة. ■ حروب محدودة. ■ أزمات عنيفة.

* Source: Conflict Barometer 2015, The Heidelberg Institute for International Conflict Research, Germany, 2016, p.9.

أما الحروب الإقليمية الجديدة في سياقات الواقع الإقليمي في الشرق الأوسط، فقد أصبحت بامتياز حروب اللادول، وهي حرب لا تناظرية غير متماثلة Asymmetrical War، لا تتقيد بمسرح عملياتي محدد تتمايز فيه القوات المتقاتلة كما هو الحال في نمط الحروب النظامية Systemic Wars، ولا مجال فيها للصراع المتكافئ أو صراع الند للند Peer-to-peer Conflict، حيث يستخدم كل طرف أسلحة غير متماثلة، وقد لا تكون هناك علاقة بين الفعل ورد الفعل فيها، كما أن الخطط المستخدمة فيها غالباً ما تكون خارج نطاق التصور، ويحكمها تفكير أقرب إلى نمط الهذيان والجنون، ولا يؤدى إليه العلم أو توازن القوى مهما كانت دقة حساباته، فلا يوجد تقيد بمبادئ الحرب، العسكرية منها والقانونية، وإنما بأفكار تنتج عن مصادفات يتم تحويلها لخطط مدروسة، وتحيط بعملياته أقصى درجات المخاطرة، ويتم كل شيء في سرية شديدة، ويختلط فيها ما

هو مادي بما هو معنوي، كما يتمتع العدو في هذا النوع من الحروب بإرادة قوية، وتنظيم حديدي، وصبر شديد، وروح قتالية عالية، وقدرات رفيعة، تجعل أهدافه ممكنة التحقيق، حتى لو بدت في ظاهرها وكأنها ضرب من الجنون[1].

وإزاء تلك السياقات الصراعية المعقدة في الشرق الأوسط بات البحث عن حليف موثوق أو بناء تحالف رادع أو تفكيك تحالف مناوئ أو النيل من حليف لمناوئ هو الهدف المرحلي لعدد من الفاعلين الرئيسين في المنطقة، وأضحت لعبة الكراسي الموسيقية هي العنوان الأبرز لوصف سلسلة نمطية التحالفات والمحاور في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الماضية، ولأن تركيا دولة ذات ثقل إقليمي ودور مركزي في المنطقة، فقد وجدت نفسها في سياقات استقطابية إقليمية، ما بين دول الخليج التي تبحث عن موازن إستراتيجي للجار الإيراني اللدود، ومصر التي تحولت بفعل انقلاب ٢٠١٣ من حليف إلى عدو ومن عدو إلى حليف بحسب موقف القوى الإقليمية من ذلك الانقلاب، وإيران التي تسعى لإفشال أي تحركات مناوئة لإستراتيجيتها التوسعية في المنطقة، والكيان الصهيوني الذي يصب جل التغيرات الإقليمية لصالحه، لكنه يترقب وينتظر التحرك في اللحظة المناسبة للإجهاز على ما تبقى من حلم عربي تمثله فلسطين كقضية كانت دوماً مركزية مهما تغيرت النظم الحاكمة وتبدلت خريطة تحالفاتها الإقليمية، وهذا ما تناقشه المباحث القادمة من هذه الدراسة من خلال بحث السياسيات الإقليمية تجاه (تركيا العدالة والتنمية) وموضعها من حمى التحالفات المتصارعة في الشرق الأوسط.

---

(١) محمد عبد السلام، أبعاد عسكرية لمرحلة ما بعد سبتمبر: الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة والقاعدة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، نسخة إلكترونية، متاحة على الرابط التالي: (http://goo.gl/N5keLr).

المبحث الأول

دول الخليج و(تركيا العدالة والتنمية).. معضلة الموازن الإقليمي

برغم الخلافات البنيوية بين طبيعة نظم الحكم الخليجية وأيدلوجيا حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، إلا إنه دائماً ما تنطلق الرؤية الخليجية نحو تركيا تحت حكم الحزب من منظور المعادل الإقليمي أو الموازن الإستراتيجي Regional Bal-ancer المنطقي، المقبول والفاعل، في مقابل القوة الإيرانية المهدد الأبرز للمنظومة الخليجية إقليمياً، الأمر الذي حدا بدول الخليج أن تصبح أكثر ترحيباً بالانفتاح على تركيا كلاعب إقليمي صاعد عما كانت عليه من قبل خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، لاسيما بعد احتلال بغداد وسقوط النظام العراقي السابق على يد الولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠٠٣، الأمر الذي تبعه توسع النفوذ الإيراني في المنطقة، ما عظم من الحاجة الخليجية لطرف معادل لقوة ونفوذ إيران في المنطقة، لاسيما مع ما تمتلكه أنقرة من إمكانات ومصادر متعددة للقوة، وانفتاحها على منطقة الخليج باعتبارها أحد الأحواض الجغرافية المهمة المتاخمة لتركيا في إطار رؤيتها الجديدة للشرق الأوسط.

الخليج - تركيا.. مقاربات مختلفة:

هذا فيما يتعلق بالرؤية الخليجية الكلية إزاء تركيا، بيد أنه من الصعوبة بمكان الزعم بوجود نمط واحد من التوجهات التفصيلية لدول مجلس التعاون الخليجي حيال الدولة التركية تحت حكم العدالة والتنمية، حيث تختلف الرؤى، تقاطعاً وتبايناً، بشأن المدى الذي تتوقف عنده العلاقات بين الجانبين، ما بين اتجاهين رئيسين؛ أولهما: توثيق العلاقات

مع تركيا وتدعيمها لتصل إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، بما يضمن درجة عالية من التعاون والتنسيق المشترك حيال مختلف القضايا الإقليمية، وصولاً إلى بناء علاقات عسكرية وأمنية تقتضي التزامات متعددة ومتبادلة بين طرفيها، وثانيهما: الاكتفاء بحد معين من العلاقات الودية التي تفيد طرفيها اقتصادياً وتجارياً، من دون إقحام تركيا في العمق الخليجي نفوذاً وتأثيراً، لاعتبارات تتعلق بتباين بنية الدولة وطبيعة نظم الحكم بين الجانبين.

وبينما تتزعم كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر الاتجاه الأول المحفز لبناء الشراكة الإستراتيجية الخليجية التركية، تقف كل من الإمارات وسلطنة عمان على الضفة الأخرى التي تفضل آلية العلاقات الودية والانفتاح الاقتصادي والحد التعاوني الأدنى على الصعيد السياسي والإستراتيجي، وبرغم تشابه الرؤيتين الإماراتية والعمانية بشأن تركيا فإن محددات تلك الرؤية تختلف بين البلدين، حيث تبدو السياسة التركية النشطة والمتغلغلة متعارضة مع السياسة الحالية العمانية التقليدية الحيادية السكونية، في حين تتباين سياسة الإمارات وتركيا إزاء ملفات إقليمية رئيسة، أبرزها الموقف التركي من مصر بعد الانقلاب العسكري والاحتضان التركي لجماعة الإخوان المسلمون التي تعتبرها الإمارات تهديداً لأمنها القومي. وفي منزلة وسط ربما تقترب من الرؤية السعودية، تبدو المقاربة الكويتية البحرينية إزاء العلاقات الخليجية التركية وإن كانت أقل حماسة من كل من السعودية وقطر، على الصعيد الإجرائي، وإن كانت لا تحمل تحفظات عمان ولا هواجس الإمارات تجاه الإستراتيجية التركية في المنطقة[1].

---

(١) محمد عبد القادر خليل، التحالف العسكري بين دول الخليج وتركيا: واقع أم افتراض؟، مجلة آراء حول الخليج، عدد ١٠٥، مارس ٢٠١٦، نسخة رقمية: (http://goo.gl/wVIfVl).

الهاجس الأمني/ العسكري.. محفزات التوجه الخليجي نحو تركيا:

ثمة بعد إستراتيجي ربما لا يختلف عليه الطرفان الخليجيان المتباينان إزاء التقارب مع تركيا، يتعلق بالبعد الإستراتيجي الأمني/ العسكري، والذي يعد الهاجس الخليجي الأكبر، لاسيما إزاء اختلالات توازن القوى على ضفتي الخليج العربي بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة وإيران من جهة أخرى، وهو الهاجس الذي تدرك معه دول الخليج أنها بحاجة إلى موازن مأمون يجابه مخاطر التفوق الإيراني ديمغرافياً وعسكرياً في المنطقة، ويظهر ذلك جلياً في حجم الاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي أبرمتها دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا.

جدول (١) الاتفاقيات الأمنية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

الدولة	الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	النشر	عدد الجريدة الرسمية التركية
البحرين	الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة	المنامة	٦ مارس ٢٠٠٦	٤ سبتمبر ٢٠٠٦	٦ أكتوبر ٢٠٠٦	٢٦٣١١
السعودية	الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات	الرياض	١٢ فبراير ٢٠٠٥	٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧	٩ نوفمبر ٢٠٠٨	٢٦٧٨٢
	تبادل المعلومات حول تمويل الإرهاب وغسيل الأموال	سون (جنوب إفريقيا)	٤ يوليو ٢٠١٣	٢٢ يوليو ٢٠١٣	١٦ أغسطس ٢٠١٣	٢٨٧٣٧ (مكرر)
قطر	المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة	أنقرة	٢٥ ديسمبر ٢٠٠١	٢ يناير ٢٠٠٢	١٨ فبراير ٢٠٠٢	٢٤٦٧٥
الكويت	المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة	إسطنبول	١٩ يوليو ٢٠٠٥	٦ يناير ٢٠٠٦	٢٦ يناير ٢٠٠٦	٢٦٠٦١

* المصدر: فؤاد فرحاوي، التعاون الإستراتيجي التركي- الخليجي: المظاهر والأبعاد، مجلة آراء حول الخليج، عدد ١٠٥، مارس ٢٠١٦، نسخة رقمية.

وتعكس الاتفاقيات الأمنية والعسكرية المبرمة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا رغبة خليجية في المقام الأول بشأن إقامة نوع من التحالف أو الائتلاف مع الدولة التركية القوية بما يمثل نوعاً من الردع الإستراتيجي إزاء القوة الإيرانية، لاسيما مع التباعد اللافت في العلاقات السعودية الأمريكية خلال العامين الأخيرين بعد أن فضلت واشنطن اتباع إستراتيجية الانسحاب من صراعات المنطقة وإدارة الوضع فيها ضمن إطار (الحد الأدنى) وفقاً لرؤية أوباما الجديدة وخاصة في فترة ولايته الثانية، وكذلك اتجاه واشنطن المتنامي نحو مهادنة إيران بدلاً من مواجهتها ولعل أبرز دليل على ذلك هو الاتفاق التاريخي الذي أبرمته طهران مع مجموعة (٦+١) في فيينا منتصف العام ٢٠١٥ بشأن برنامجها النووي المثير للجدل[١].

جدول (٢) الاتفاقيات العسكرية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

الدولة	الاتفاقية	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	النشر	عدد الجريدة الرسمية التركية
الإمارات	التدريب العسكري	أنقرة	١٢ مايو ٢٠٠٨	٢ يونيو ٢٠٠٨	٦ أغسطس ٢٠٠٨	٢٦٩٥٩
البحرين	التدريب العسكري	المنامة	٢٣ مايو ٢٠١٢	٥ يوليو ٢٠١٢	٨ أغسطس ٢٠١٢	٢٨٣٧٨
	التعاون العسكري	المنامة	٢٣ مايو ٢٠٠٧	١١ سبتمبر ٢٠٠٨	١٤ أكتوبر ٢٠٠٨	٢٧٠٢٤

(١) الإعلان الرسمي عن اتفاق تاريخي بشأن برنامج إيران النووي، بي بي سي العربية، ١٤ يوليو ٢٠١٥: (http: / /goo.gl /Pg4zdR).

السعودية	التدريب العسكري	الرياض	٢٩ مايو ٢٠١٢	٨ أغسطس ٢٠١٢	١٠ نوفمبر ٢٠١٢	٢٨٤٣٧
	المناورات العسكرية	أنقرة	٣ أغسطس ٢٠١٢	٢٢ مايو ٢٠١٣	٢٧ يونيو ٢٠١٣	٢٨٦٩٠ مكرر
	التدريب والتعاون العلمي	أنقرة	٢٤ مايو ٢٠١٠	٦ أبريل ٢٠١١	٢٦ أبريل ٢٠١١	٢٧٩١٦
	التعاون في الصناعة الدفاعية	أنقرة	٢١ مايو ٢٠١٣	٨ يوليو ٢٠١٣	١١ سبتمبر ٢٠١٣	٢٨٧٦٢
قطر	التدريب والتعاون العلمي	أنقرة	٢٣ مايو ٢٠٠٧	١٤ يوليو ٢٠٠٨	٥ أغسطس ٢٠٠٨	٢٦٩٥٨
	التدريب العسكري	أنقرة	٢ يوليو ٢٠١٢	٣ يناير ٢٠١٣	٢٦ يناير ٢٠١٣	٢٨٥٤٠
	التدريب ونشر القوات	أنقرة	١٩ ديسمبر ٢٠١٤	٢٧ أبريل ٢٠١٥	٨ يونيو ٢٠١٥	٢٩٣٨٠

* المصدر: فؤاد فرحاوي، التعاون الإستراتيجي التركي - الخليجي: المظاهر والأبعاد، مجلة آراء حول الخليج، عدد ١٠٥، مارس ٢٠١٦، نسخة رقمية.

صحيح أنه على الصعيد المفاهيمي ثمة فارق جوهري بين التحالف Alliance والائتلاف Coalition يتعلق بكون الأول تعبيراً عن اتفاق تعاقدي رسمي بين مكوناته،

في حين أن الثاني هو اتفاق غير رسمي يقوم على تفاهمات ضمنية بين أطرافه[1] لكن كلاً من التحالف أو الائتلاف قد يزيد من قدرة دولة ما على تعظيم قدراتها العسكرية بتدخل الحلفاء إلى جانبها حال تعرضها لعدوان خارجي، كما قد يمثل التحالف أو الائتلاف في حد ذاته عامل ردع للمعتدي المحتمل لاعتقاده أن الدولة لن تكون وحدها في حالة نشوب حرب[2]، ما قد يدفعه لمراجعة حساباته بشأن اللجوء إلى الخيار العسكري في علاقاته مع الدولة المناوئة، وربما هذا ما تريده دول الخليج من تركيا في حقيقة الأمر، وهو مجرد الردع لا الدخول في حرب مع إيران.

اللافت في هذا الإطار أن محاولات التحالف أو الائتلاف الخليجي وكذلك الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع تركيا لم تأخذ الصيغة الجماعية مع مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية تمثل البيت الخليجي ككل، لكنها بدلاً من ذلك اتخذت الصيغة الثنائية بين مفردات دول المجلس والدولة التركية.

وربما يأتي ذلك في سياق عدم امتلاك دول المجلس رؤية مشتركة بشأن القضايا الإقليمية الكبرى، بل يمكن القول إن الخلاف هو العنوان الأبرز إزاء ذلك النوع من القضايا، وحتى فيما يتعلق بالأمن الإقليمي الخليجي فإن الأمر لا يخلو من خلافات، فبرغم كون الأزمة اليمنية واحدة من أهم الملفات التي تمس أمن الخليج ككل إلا إن سلطنة عمان، مثلاً، رفضت المشاركة بقواتها المسلحة في عملية (عاصفة الحزم)، متجنبة انتقال الصراع إلى داخل أراضيها بحكم الجوار، والتداخل القبلي والجهوي بين الشعبين

(1) Sangit Sarita Dwivedi, "Alliances in International Relations Theory", International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research, Vol.1 Issue 8, August 2012, pp. 224-237.

(٢) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص٢٧٩.

اليمني والعماني[1]، كما أن الاختلافات البنيوية بين دول الخليج العربية على صعيد الانفتاح والتجربة السياسية وتوازنات القوى وأنماط العلاقة بين الدولة والمكونات التقليدية المجتمعية، تبقى معضلة حقيقية أمام أي إستراتيجية موحدة داخل المنظومة الخليجية[2].

التحالف الإسلامي.. محاولة سعودية لتوظيف القوة التركية:

من جانبها، اتجهت القيادة السعودية الجديدة إلى احتواء الفتور في العلاقات الخليجية التركية خلال العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، على إثر الخلاف بين الجانبين بشأن تطورات الأوضاع في مصر بعد الإطاحة بحكم الرئيس الإخواني محمد مرسي في ٢٠١٣ على يد الجيش، فبدأت توجهاً جديداً مع مطلع العام ٢٠١٥ يهدف إلى إزالة آثار هذا الفتور، بل ومحاولة تقريب وجهات النظر بين تركيا ومصر من أجل المصالحة بين الحليفين المهمين للمملكة.

ومن ثم فقد استهلت القيادة السعودية الجديدة مطلع العام ٢٠١٥ بإعلانها تدشين تحالف (عاصفة الحزم) لقتال الحوثيين المدعومين إيرانياً في اليمن[3]، قبل أن تختتم العام ٢٠١٥ بإعلانها تدشين التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب[4]، والذي أخذ صيغة

---

(١) جمال عبد الله، السياق الجيوسياسي لعاصفة الحزم ومواقف الدول الخليجية منها، مركز الجزيرة للدراسات، ٩ أبريل ٢٠١٥: (http://goo.gl/1jJtq9).

(٢) بسمة مبارك سعيد، قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، ٨ يناير ٢٠١٤: (http://goo.gl/KB9iPQ).

(٣) عاصفة الحزم.. الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، الجزيرة. نت، ٢٦ مارس ٢٠١٥: (http://goo.gl/CJhWzi).

(٤) السعودية تعلن تأسيس تحالف يضم ٣٤ دولة لمحاربة الإرهاب، بي بي سي العربية، ١٥ ديسمبر ٢٠١٥: (http://goo.gl/3KH909).

تحالف (رعد الشمال)[1] المتجه بالأساس للتدخل برياً في سوريا وفقاً للإستراتيجية السعودية بشأن ضرورة اختفاء بشار الأسد من أي ترتيبات مستقبلية في دمشق باعتباره الحليف الإقليمي الأبرز لإيران في المنطقة، ومن ثم فإن أي صيغة مستقبلية تتضمن بقاءه في الحكم تعني بشكل ضمني نجاح طهران في فرض رؤيتها الإستراتيجية لمستقبل الدولة السورية، وهو ما تتفق عليه الرؤية التركية، بشأن الأزمة السورية.

لقد كشفت التطورات السعودية خلال العام المنصرم ومستهل ٢٠١٦، من (عاصفة الحزم) إلى (رعد الشمال)، أن المملكة قد اختارت التحالف مع عدد من الفاعلين الإقليميين من الدول الإسلامية الكبرى التي يجمعها عامل (التسنن)، لتكون تلك الصيغة هي التحالف الإستراتيجي المثالي، من وجهة نظر الرياض، مقابل عامل (التشيع) المحرك الأبرز المغلف للطموحات الإستراتيجية الإقليمية لإيران.

وبرغم اتساع مظلة التحالف الإسلامي الذي أعلنته المملكة، والذي شمل وفقاً لمصادر متطابقة نحو ٣٤ دولة إسلامية، إلا إن ثمة عدداً قليلاً من الفاعلين داخل ذلك التحالف العريض يعد بمثابة اللاعب الرئيس المعول عليه إستراتيجياً من قبل المملكة، لاعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية تشكل جوهر الكفاءة والفعالية لذلك التحالف الوليد الذي تريد السعودية من خلاله قيادة العالم الإسلامي ضد التدخلات الفجة للمحور الإيراني المتمحور بالأساس حول قطب دولي بارز هو روسيا، ونظام إقليمي رئيس هو النظام السوري، بالإضافة إلى خليط من الفاعلين من غير الدول على اتساع رقعة الشرق الأوسط، من الحوثيين في اليمن إلى حزب الله في لبنان مروراً ببعض الفعاليات الشيعية في العراق وبعض الدول العربية المهمة. ويمكن القول إن جوهر

---

(١) رعد الشمال.. السعودية تقود ٢٠ دولة في مناورة عسكرية هي الأكبر بتاريخ الشرق الأوسط، هافنجتون بوست عربي، ١٤ فبراير ٢٠١٦: (http://goo.gl/mcjHuA).

التحالف الإسلامي يستند على كل من تركيا وباكستان ومصر، باعتبار أن تلك الدول هي الأقوى عسكرياً وإستراتيجياً من بين دول العالم الإسلامي.

وربما تعد تركيا من وجهة نظر صانع القرار السعودي هي الأكثر أهمية وجاهزية للعب هذا الدور لاعتبارات تتعلق بالتراخي المصري عن الانخراط بفاعلية فيما يتعلق بالتحالف الإسلامي حال توجهه عسكرياً في الأزمة السورية لعدم رغبة القاهرة في إغضاب الحليف الروسي الداعم لبشار الأسد في دمشق، الأمر الذي يجعل من تعويل السعودية على مصر كركن رئيس داخل التحالف الإسلامي أمراً غير مأمون العواقب، لاسيما في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية الراهنة التي تقلل من قدرات مصر الإستراتيجية على الصعيد الإقليمي بشكل كبير.

كما أن اعتبارات الجوار والحدود المشتركة بين باكستان وإيران يجعلان موقف إسلام آباد أكثر حذراً وتجنباً لإظهار معاداة صريحة لطهران، بالإضافة إلى أن ثمة اعتبارات مصلحية تربط بين البلدين، أهمها خط الغاز الإيراني إلى باكستان، والذي أنجزت طهران جزءاً كبيراً منه، الأمر الذي يدفع السياسة الباكستانية إلى نوع من الحياد الإيجابي في تعاملها مع قوة إيران المتنامية في محيطها الإقليمي[(١)].

ومما يؤكد أن تركيا باتت هي الحليف الإستراتيجي للسعودية توقيع البلدين في أبريل ٢٠١٦ وثيقة تفاهم لإنشاء مجلس التعاون الإستراتيجي السعودي - التركي، والذي كان قد سبق الاتفاق عليه نهاية العام ٢٠١٥، لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وفي هذا الإطار قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير: «إن مذكرة التفاهم لإنشاء مجلس للتعاون الإستراتيجي بين بلاده وتركيا تضم ثمانية محاور أساسية تغطي مجالات:

---

(١) هيثم ناصر، باكستان.. الحياد الإيجابي بين الرياض وطهران، الجزيرة. نت، ١١ أبريل ٢٠١٥: (http://goo.gl/NXzXo1).

الدبلوماسية والسياسة، والملاحة البحرية، والصناعة والطاقة، والزراعة، والثقافة، والتعاون العسكري، إلى جانب التعاون الأمني الموجود أساساً»[1].

ولأن الهاجس الأمني هو المحفز الأبرز للتوجه السعودي نحو تركيا، فقد كشف نائب رئيس حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم ياسين أقطاي صراحةً أن «تعاون بلاده مع السعودية سيثمر عن بناء خط دفاعي في مواجهة الحلف الروسي الإيراني، الذي يناكف البلدين في سوريا ويهدد أمن المنطقة وسلامها»[2]، ويرى مراقبون أن (مجلس التعاون الإستراتيجي) بين تركيا والسعودية يمثل خطوة في تصاعد وتيرة التعاون والتوافق بين البلدين في عدة قضايا إقليمية أهمها الحرب الدائرة على الأرض السورية.

قطر.. التوجه الخليجي الأعمق نحو تركيا:

دائماً ما تتفرد السياسة القطرية بقدر أكبر من الجرأة والإقدام على الصعيد الخليجي، مقارنة بجيرانها من ذوي الاتجاهات المحافظة بشكل كبير فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ومن ثم تعد الإستراتيجية القطرية تجاه تركيا هي الأكثر انفتاحاً ورغبة في الدفع بالعلاقات إلى خندق التحالف والشراكة الإستراتيجية، ليس بمفهومها الاقتصادي التنموي فحسب، ولكن بتجلياتها العسكرية أيضاً.

وقد تصدرت قطر مشهد الانفتاح الخليجي على تركيا مبكراً، فانغمست الدوحة في التقارب مع أنقرة في كل المجالات، فعلى الصعيد البروتوكولي نجد أنه خلال العام ٢٠١٥ فقط شهدت العلاقات الخليجية التركية ثماني قمم كانت أربع منها من نصيب

---

(١) عادل الجبير: تعاون إستراتيجي بين السعودية وتركيا، سي إن إن عربية، ١٥ أبريل ٢٠١٦: (http://goo.gl/9Ob6tc).

(٢) مجلس التعاون الإستراتيجي.. رسالة تركية سعودية، الجزيرة. نت، ٣١ ديسمبر ٢٠١٥: (http://goo.gl/H8tUW0).

قطر، وثلاث من نصيب السعودية، وواحدة فقط اختصت بها الكويت؛ أي إن قطر قد استحوذت على ٥٠٪ من القمم الخليجية التركية خلال العام الماضي[١].

وعلى الصعيد الاقتصادي تعد الاستثمارات القطرية هي الأولى من بين الدول العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص في تركيا، وقد بلغ تطور العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ذروته خلال العام ٢٠١٥، والذي شهد توقيع مذكرة بين شركة خطوط أنابيب نقل النفط التركية (بوتاش)، وشركة النفط الوطنية القطرية، لاستيراد تركيا الغاز الطبيعي المسال من قطر على المدى الطويل وبشكل منتظم.

الانفتاح القطري نحو تركيا بلغ ذروته بإعلان السفير التركي في قطر، أحمد ديميروك، في أبريل ٢٠١٦، أن بلاده ستشرع في بناء قاعدة عسكرية في قطر كجزء من اتفاقية تم توقيعها بين البلدين في العام ٢٠١٤ لتعزيز الشراكة بين أنقرة والدوحة في الوقت الذي ترتفع فيه حالة عدم الاستقرار في المنطقة، لافتاً إلى أن ثلاثة آلاف جندي سيتواجدون في هذه القاعدة، وأنها ستكون أول منشأة عسكرية تركية في منطقة الشرق الأوسط وستكتمل خلال عامين[٢].

الانفتاح القطري على تركيا من شأنه أن يفتح الباب واسعاً لتركيا في منطقة الخليج العربي، كحليف موثوق ذي ملاءة إستراتيجية على الصعيد العسكري والاستخباري والأمني، وقد حظيت قطر بقصب السبق خليجياً في اكتساب شراكة عسكرية مع تركيا، فإلى جانب القاعدة العسكرية التركية في قطر، وقع الجانبان اتفاقية تعاون تتيح تبادل نشر

---

(١) محمد حسن القدو، ٢٠١٥ عام الأخوة التركية القطرية بامتياز، ترك برس، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٥: (http://goo.gl/9krLG5).

(٢) قاعدة عسكرية تركية في قطر بالإضافة إلى الأمريكية، سي إن إن عربية، ٢٨ أبريل ٢٠١٦: (http://goo.gl/TxiWDU).

قوات مشتركة بين البلدين، كما تتيح هذه الاتفاقية، تبادل خبرات التدريب العملياتي، وتطوير الصناعات العسكرية، مع إمكانية تبادل نشر قوات مشتركة بين البلدين إذا اقتضت الحاجة، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة(١)، وقد نفذت القوات المسلحة القطرية والتركية، في قطر، تمرين (نصر ٢٠١٥) في شهر أكتوبر من العام الماضي(٢).

وعلى الصعيد السياسي، الذي يعد قاعدة ارتكاز التوجه القطري نحو تركيا، فقد ساهمت الرؤية السياسية المشتركة المتعلقة بالشرق الأوسط في تقريب الأتراك والقطريين من بعضهم البعض، منذ بروز حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا عام ٢٠٠٢، حيث دعمت الدوحة وأنقرة عدة أحزاب إسلامية في المنطقة، غالباً من خلال تشكيل تحالفات بفعل الأمر الواقع في دول مثل مصر وسوريا، أحياناً ضد رغبات الرياض، وهي حليف إقليمي أساسي آخر لتركيا. وعلى صعيد الأزمة السورية فقد حققت ألوية الثوار المدعومة من قبل تركيا وقطر مكاسب ملحوظة منذ ربيع العام ٢٠١٥، ولكن هذه المكاسب توقفت بفعل الضربات الجوية الروسية في وقت لاحق من ذلك العام. وعلى الساحة الفلسطينية، دعمت الدولتان حركة حماس، مما أدى إلى تقويض السلطة الفلسطينية وتهميشها إزاء انفراد حماس بالسلطة في قطاع غزة الإستراتيجي(٣).

وأخيراً؛ فإنه بالنظر إلى فردية التوجه الخليجي نحو تركيا، فإن دول الخليج ربما تكون بحاجة إلى مزيد من التحرك بشكل جماعي ومنسق نحو تركيا، لكسبها كحليف

(١) سامية السيد، قاعدة عسكرية تركية في قطر: تحالفات جديدة واتفاقيات متعددة، تركيا بوست، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٥: (http://goo.gl/WeOagM).

(٢) القوات التركية والقطرية تجريان تمرينات تمرينات عسكرية بعنوان (نصر ٢٠١٥) في الدوحة، تركيا بوست، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٥: (http://goo.gl/u69CfZ).

(3) Olivier Decottignies, Soner Cagaptay, "Turkey's New Base in Qatar", The Washington Institute for Near East Policy, POLICY WATCH 2545, January 11, 2016.

إستراتيجي مهم، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لكن هذا التوجه ربما يعوقه الخلافات الخليجية - الخليجية التي تهدد أي قدرة على التحرك بشكل إستراتيجي يحفظ الأمن القومي الخليجي بمفهومه الشامل.

ويأتي انقلاب يوليو ٢٠١٦ ليبلور الموقف الخليجي من تركيا بصورة أكثر وضوحاً وبدا ذلك جلياً من خلال مسارعة دولة عربية واحدة هي قطر إلى إظهار الدعم السريع للحكومة التركية والرئيس رجب طيب أردوغان وتنديدها بالانقلاب بعد أقل من ساعات على وقوعه، حيث أجرى أمير قطر اتصالاً هاتفياً داعماً لأردوغان ليلة الانقلاب وسارع إلى إرسال وزير خارجيته إلى أنقرة بعد أيام من ذلك الحدث، فيما تريّثت جل الدول العربية في إبداء دعم مماثل في الساعات الأولى كحال السعودية، وفضّلت انجلاء المشهد التركي أكثر لاتخاذ موقف، وذلك لا يعني غياب الرغبة السعودية في التنديد بالانقلاب على الشرعية في تركيا فقد أصدرت بياناً قوياً داعماً للحكومة التركية عقب يوم من الانقلاب، وملكها أجرى اتصالاً هاتفياً بأردوغان لتهنئته على سلامته في اليوم التالي.

المبحث الثاني

مصر و(تركيا العدالة والتنمية).. (الإخوان) الغائب الحاضر

دائماً ما تنظر الدولة المصرية بعين الريبة إلى أي توجهات إسلامية، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي، جماعات، أحزاب، أشخاص، أو على الصعيد الخارجي، دول، أحزاب، أشخاص، وغالباً ما تتبنى الدولة المصرية سياسيات بعيدة كل البعد عن دعم أي قضية إسلامية خالصة.

لن نعود إلى الوراء كثيراً لتأكيد هذه الفرضية فيما يتعلق بالسياسة المصرية تجاه الدولة التركية تحت حكم حزب العدالة والتنمية، وإن كانت المنافسة الودية هي العنوان المناسب لوصف العلاقات المصرية التركية طوال حقبة الحرب الباردة وحتى بعد انتهائها وصولاً إلى العام ٢٠٠٢ باعتباره عاماً فارقاً في تاريخ العلاقات بين البلدين بوصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى سدة الحكم في أنقرة.

تلك المنافسة الودية تغيرت بشكل لافت عندما تولى حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان السلطة في تركيا، حيث اعتمدت تركيا سياسة جديدة تتجه شرقاً، وتتخلى عن حقبة أتاتورك التي سعت لتغريب تركيا وإلحاقها بالقاطرة الأوربية، فباتت تركيا أكثر انخراطاً في قضايا المنطقة بعد حقبة العزلة الأتاتوركية السابقة، وهو ما اعتبره حسني مبارك الرئيس المصري، آنذاك، سعياً تركياً للنيل من مكانة مصر ودورها الإقليمي في المنطقة، كما يشكل تدخلاً في السياسة المصرية الداخلية التي استشعرت تقارباً بين حزب العدالة والتنمية التركي وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، يمكن أن يلقي بظلاله السلبية على النظام المصري في المستقبل.

كان من الطبيعي أن تصبح الفترة من ٢٠١١ وحتى قبيل انقلاب يوليو ٢٠١٣ في مصر هي الفترة الذهبية لتقارب العلاقات المصرية التركية، نظراً للتحالف القائم بين جماعة الإخوان المسلمون والنظامين القطري والتركي، حيث مثلت كل من الدولتين الظهير الأبرز للجماعة خلال فترة توليها السلطة في مصر، على قصر مدتها الزمنية، كما كان من الطبيعي أيضاً أن تتدهور العلاقات المصرية التركية بعد الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي في يوليو ٢٠١٣ على يد الجيش، لاسيما مع اعتبار تركيا أن ما حدث في مصر هو انقلاب عسكري أطاح بالديمقراطية المصرية الوليدة، وهو ما يمثل حساسية خاصة لتركيا التي خبرت ويلات الانقلابات العسكرية فيها على مدى عقود خلت.

ومع إعلان السيسي أن الجيش قد أطاح بالرئيس السابق مرسي من السلطة من أجل «إنقاذ» مصر من شبح الحرب الأهلية، انتهت علاقة تركيا الخاصة مع القيادة المصرية، حيث اعتبر أردوغان أن السيسي جنرال انقلب على رئيسه، واتهم الحكومة المصرية المؤقتة آنذاك بممارسة «إرهاب الدولة»، وفي الوقت نفسه سمحت أنقرة لقيادات وكوادر إخوانية بالعمل من تركيا ضد السيسي ونظامه، ومن ثم افتتحت محطات تلفزيونية مناهضة للسيسي تبث من تركيا.

وما هي إلا أشهر قليلة على الإطاحة بمرسي حتى وصلت العلاقات المصرية التركية إلى خط اللارجعة فيما يبدو، حيث استدعت الخارجية المصرية في نوفمبر ٢٠١٣ السفير التركي لإبلاغه بأن أمامه ثماني وأربعين ساعة لمغادرة البلاد، لما اعتبرته تدخلاً تركياً غير مقبول في شؤون مصر الداخلية، وهي الخطوة التي ردت عليها أنقرة بالمثل، لتصبح العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الكبيرين منذ ذلك التاريخ في حدها الأدنى.

مصر ومكايدة تركيا سياسياً:

انخرطت القاهرة تحت حكم السيسي في عدة محاور وتحالفات مصلحية مناوئة لتركيا وإستراتيجيتها في المنطقة، من دون أن يكون لمصر إستراتيجية متبعة أو مصلحة مبتغاة اللهم إلا إستراتيجية (المكايدة) السياسية والعداء الشخصي الذي يبدو أن السيسي يكنه لتركيا ورئيسها أردوغان ونظامها الديمقراطي.

ففي ليبيا، انخرطت مصر في محور الإمارات العربية المتحدة الداعمة للواء خليفة حفتر، حيث نفذت الدولتان حملات عسكرية ضد الميليشيات الإسلامية التي تلقى دعماً سياسياً كبيراً من كل من تركيا وقطر، وفي هذا السياق أبرز تقرير صدر عن الأمم المتحدة قيام مصر بانتهاك الحظر المفروض على شحن الأسلحة إلى ليبيا في عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ لنقل أسلحة لصالح اللواء حفتر وميليشياته المسلحة(١). كما عمد السيسي إلى ورقة قبرص لمكايدة الدولة التركية ورئيسها، فعقد قمة ثلاثية في نوفمبر ٢٠١٤ مع الرئيسين القبرصي واليوناني للترويج لصفقة توريد الغاز الطبيعي من الحقول البحرية الواقعة قبالة سواحل قبرص إلى مصر، في مسعى لمزاحمة النفوذ التركي في شرق البحر المتوسط، وفي سوريا انخرطت مصر تحت لواء المحور السوري الإيراني المناوئ للإطاحة بنظام الأسد في دمشق وإقحامه على أي ترتيبات مستقبلية لحلحلة الأزمة السورية، واعتبار أن ما يجري في سوريا هو حرب ضد الإرهاب(٢).

ولأن السياسية المصرية تجاه الملف السوري تتعارض بشدة مع الإستراتيجية السعودية الراغبة في الإطاحة بنظام الأسد حليف إيران العدو اللدود للمملكة ومنافسها الأبرز

(1) Erica Wenig, "Egypt's Security and the Libyan Civil War", The Washington Institute for Near East Policy, Fikra Forum, April 17, 2016.

(2) Soner Cagaptay & Marc J. Sievers, "Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East", The Washington Institute for Near East Policy, March 8, 2015.

على الساحة الإقليمية والإسلامية، فقد بذلت الرياض جهوداً كبيرة للمصالحة بين مصر وتركيا، زادت وتيرتها خلال العام ٢٠١٥، لاسيما في النصف الثاني منه، وكذلك مطلع العام ٢٠١٤ وتحديداً قبيل انعقاد قمة المؤتمر الإسلامي في أنقرة في أبريل ٢٠١٦، حيث تدور الرؤية السعودية وفقاً لما سلف بيانه في المبحث السابق لكل من مصر وتركيا باعتبارهما قوتين إقليميتين (سنيتين) لن تنجح أي ترتيبات سعودية لبناء تحالف عريض مجابه للمحور الإيراني (الشيعي) في المنطقة بدونهما معاً، وأن استمرار حالة العداء بين أنقرة والقاهرة من شأنها أي تصب في مصلحة طهران التي تلعب على تناقضات القوى الإقليمية المنافسة لتقوية تحالفها الدولي الإقليمي مع دول وفاعلين من غير الدول لتعزيز مكانتها الإقليمية لاسيما بعد أن تخلصت من صداع الحصار الغربي باتفاقها التاريخي مع مجموعة (٥+١) بشأن برنامجها النووي.

وقد استخدمت المملكة سياسة (الجزرة) مع الدولتين، بتقديم حزمة سخية من الدعم والاستثمارات السعودية لمصر التي يعاني اقتصادها من صعوبات بالغة منذ الانقلاب العسكري على الرئيس محمد مرسي زاد من وتيرته تراجع إيرادات السياحة بعد حوادث الطائرات والعنف التي شهدتها البلاد وخاصة في سيناء، بالتوازي مع تنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية مع تركيا والانفتاح على أنقرة مع تولي الملك سلمان بن عبد العزيز سدة الحكم في الرياض خلفاً لأخيه الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي توترت في عهده العلاقات التركية السعودية على خلفية دعم الأخيرة للانقلاب العسكري في القاهرة.

وبرغم المساعي السعودية الكبيرة للمصالحة بين أنقرة والقاهرة، نظراً لحاجة السعودية لكلا الدولتين في الملفات العالقة بالمنطقة، لاسيما فيما يخص الأزمة اليمنية، وكذلك مواجهة إيران، بعد الأزمة اليمنية التي بدأت في مارس ٢٠١٥، وكذلك بعد أحداث السفارة السعودية في طهران وتوابعها الإستراتيجية التي اندلعت مطلع يناير ٢٠١٦،

إلا إن تلك الجهود يبدو أنها ذهبت سدى، بل إن العلاقات التركية المصرية انزلقت نحو مزيد من التوتر السياسي على خلفية الأزمة البروتوكولية التي شهدتها عملية تسليم وتسلم رئاسة قمة منظمة التعاون الإسلامي في أنقرة بين القاهرة الرئيس الدوري السابق وأنقرة الرئيس الدوري الحالي للمنظمة، وربما يكون أقصى ما نجحت فيه السعودية في جهودها للمصالحة بين الجانبين هو تخفيف حدة الأداء الإعلامي المصري، الذي تبنى نغمة أكثر هدوءاً وأقل عدائية عن ذي قبل في تناوله للشأن التركي[1].

تحييد الاقتصاد في العداء مع تركيا:

بعيداً عن الاعتبارات السياسية، التي ينظر فيها السيسي إلى أردوغان بعداء شخصي لاعتبارات تتعلق بصورة النموذج الناجح للسياسة الإسلامية في الشرق الأوسط التي يمثلها حزب العدالة والتنمية، والذي يراه السيسي تجسيداً لخصومه السياسيين من الإسلاميين بشكل عام وجماعة الإخوان المسلمون بشكل خاص، فإن القاهرة اختارت تحييد العداء مع تركيا فيما يتعلق بالملف الاقتصادي الذي يعد أضعف حلقات النظام المصري الراهن برغم تدفقات المنح والقروض التي انهالت على نظام السيسي منذ العام ٢٠١٣.

صحيح أن ثمة تراجعاً في التبادل التجاري بين مصر وتركيا، لكنه تراجع طفيف قد نال كلا الدولتين، على حد سواء، وبرغم ارتفاع حدة الخلاف السياسي بين مصر وتركيا، إلا إن القطيعة السياسية لم تتحول إلى حد المقاطعة الاقتصادية أو الوصول لمعدلات انخفاض مخيفة تلقي بظلال سلبية على مجمل الأداء الاقتصادي الكلي وخاصة في مصر.

(1) "A Sunni Alliance Creates Strange Bedfellows", Stratfor, JAN 22, 2016.

جدول (٣) الميزان التجاري بين مصر وتركيا خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٥)

(بالمليون دولار)

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الصادرات التركية لمصر	٢٧٥٩	٣٦٧٩	٣٢٠٠	٣٢٩٧	٣١٢٩
النسبة من إجمالي الصادرات التركية	٪٢	٪٢,٤	٪٢,١	٪٢,١	٪٢,٢
الواردات التركية من مصر	١٣٨٢	١٣٤٢	١٦٢٨	١٤٣٤	١٢١٥
النسبة من إجمالي الواردات التركية	٪٠,٥٧	٪٠,٥٦	٪٠,٦٤	٪٠,٥٩	٠,٥٨
إجمالي التبادل التجاري	٤١٤١	٥٠٢١	٤٨٢٨	٤٧٣١	٤٣٤٤
رصيد الميزان التجاري	١٣٧٧	٢٣٣٧	١٥٧٢	١٨٦٣	١٩١٤

* المصدر: عبد الحافظ الصاوي، العلاقات الاقتصادية المصرية التركية: الواقع والآفاق، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٣ مارس ٢٠١٦.

في هذا السياق تبدو طبيعة الاستثمارات التركية في مصر حجر عثرة في وجه محاولات تصفيتها، بالنظر إلى أن الاستثمارات التركية في مصر متوجهة بالأساس إلى المجالات الصناعية والزراعية بشكل كبير، ومن ثم فإنها تفرض نفسها على خريطة احتياجات الاقتصاد المصري في هذه المرحلة، حيث تشكل الاستثمارات التركية الصناعية والزراعية في مصر ما نسبته نحو ٨٤,٥٪ من إجمالي رؤوس أموال الشركات التركية العاملة في مصر، ما يعني بشكل مباشر استفادة الناتج المحلي الإجمالي المصري من تلك الشركات بإضافة سلع وخدمات، وكذلك حصيلة من الصادرات وإن صغر حجمها.

كما تذهب التقديرات الاقتصادية إلى أن الاستثمارات التركية في مصر تتيح فرص عمل لنحو ٥٢ ألف عامل مصري، في مختلف التخصصات المهنية، وهو ما يمس بشكل مباشر حياة ٥٢ ألف أسرة مصرية تعتمد في دخولها على العاملين بالمصانع والشركات التركية في مصر، ومن ثم فإن أي مساس بتلك الشركات يعني المساس بمصادر دخل هذه العمالة وأسرها، ما يعني مزيداً من مشكلات البطالة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة المصرية الحالية، وهو ما لا ترغبه حكومة السيسي برغم عدائها لتركيا، لاسيما مع ارتفاع معدلات البطالة في مصر بالأساس حيث تصل تلك المعدلات إلى نحو١٣٪ وفقاً لتقديرات العام ٢٠١٥م[1].

شروط صعبة وتحالفات متقاطعة:

تبقى السياسة المصرية تجاه تركيا في عهد السيسي مرتبطة بشكل كبير، إلى جانب الاعتبارات الداخلية في مصر والتي ترتبط وجوداً وعدماً بوجود السيسي نفسه في الحكم؛ بتعقيدات المشهد الإقليمي، شرقاً وغرباً، والتي ترتبط خيوطها جميعاً برابط واحد تغلفه الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاستقطابات الصراعية بين القوى الإقليمية الرئيسة، ومدى تقبل الطرفين، مصر وتركيا، لشروط الآخر للمصالحة، والتي يبدو أن الإستراتيجية السعودية لن تكف عن محاولة إنجازها لتحقيق رؤيتها الإقليمية الأشمل في صراعها مع إيران، وكذلك سرعة استجابة كلا الطرفين للضغوط الدولية والإقليمية، إلى جانب تحولات المشهد الثوري في مصر، وأيضاً تحولات الأوضاع الداخلية في تركيا في ظل التحديات السياسية والإستراتيجية التي يواجهها حزب العدالة والتنمية الحاكم.

(١) عبد الحافظ الصاوي، العلاقات الاقتصادية المصرية التركية: الواقع والآفاق، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، أنقرة، ١٣ مارس ٢٠١٦: (http://goo.gl/SpHU9t).

علانية، تضع مصر شرطاً رئيساً لإنجاز أي تقارب في سياستها الخارجية تجاه تركيا، لخصها وزير الخارجية المصري، سامح شكري، بقوله: «إن عودة العلاقات مع تركيا تعتمد على الكف عن التدخل في شؤون مصر الداخلية، والتوقف عن دعم جماعة الإخوان المسلمين»[1]. في حين ترهن تركيا تطبيع علاقاتها مع نظام السيسي بجملة شروط تبدو تعجيزية هي الأخرى، جاءت على لسان الرئيس رجب طيب أردوغان في أبريل ٢٠١٥، في مجمل تصريحاته بشأن عودة العلاقات مع مصر، حيث أكد على أربعة شروط ينبغي استيفاؤها لتطبيع العلاقات مع مصر وهي: إطلاق سراح الرئيس محمد مرسي، وإلغاء أحكام الإعدام التي صدرت بحق الآلاف من المعارضين السياسيين، وإطلاق سراح كل السجناء السياسيين، ورفع الحظر عن كل الأحزاب السياسية، بهدف إعادة العملية الديمقراطية إلى طبيعتها[2].

في هذا السياق الإقليمي المعقد تبدو مسارعة السعودية لإقامة تحالف إستراتيجي تستطيع من خلاله مجابهة التحالف الروسي الإيراني على المحك، وربما مثلت مجموعة الاتفاقات الإستراتيجية الخليجية مع تركيا وخاصة السعودية والقطرية في المجال العسكري ومجال الطاقة خطوة على الطريق في بناء هذا التحالف المأمول خليجياً، إلا إن القيادة السعودية تدرك أن مصر لا تزال تعد عنصراً فعالاً في معادلة تحالفها الإستراتيجي المراد، وتدرك كذلك أن أحد العوائق الرئيسة لإتمام هذا التحالف وبشكل فعال هو ملف العلاقات المصرية التركية، لذلك فإن السعودية لن تكف عن محاولاتها للمقاربة بين الجانبين المصري والتركي لخلق مساحة حوار بين الجانبين على أقل تقدير، لتضمن

(١) سامح شكري وزير الخارجية: نشارك في قمة إسطنبول.. ومستوى التمثيل يحدده الرئيس، حوار، صحيفة المصري اليوم، ١٧ يناير ٢٠١٦: (http://goo.gl/CwR2iK).

(٢) تركيا تضع أربعة شروط لإعادة العلاقة مع الحكومة المصرية، ترك برس، ١٩ ديسمبر ٢٠١٥: (http://goo.gl/FrSp1A).

فعالية التحالف من ناحية، وتضمن كذلك جذب الجانب المصري بعيداً عن التقارب الذي بدا واضحاً مع كل من روسيا وإيران، من ناحية أخرى[1].

فبعيداً عن العلاقات الثنائية المتزايدة بين مصر وروسيا منذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي قبل ثلاث سنوات، وتعويل نظام السيسي بشكل رئيس على روسيا في تدعيم جبهته الداخلية التي تبدو مهترئة، فإن التقارب بين القاهرة وحلف (موسكو - دمشق - طهران) في المنطقة يعد صداعاً في رأس السعودية، الحليف الرئيس للقاهرة بعد التخلص من نظام الإخوان، وربما يعود اختلاف الموقفين المصري والسعودي بشأن مستقبل الأزمة السورية إلى هاجس السيسي من صعود تيار إسلامي إخواني إلى السلطة في سوريا بعد سقوط الأسد، لاسيما مع إخفاق التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في القضاء على التنظيمات الإرهابية النشطة على الأرض السورية والتي تقض مضجع مصر أيضاً[2]، لاسيما مع توالي الاختراقات الأمنية لتنظيمات أخرى مسلحة في سيناء لها امتدادات أيدلوجية في كل من سوريا والعراق.

وحتى الآن، نجحت إستراتيجية النظام المصري في اللعب على كافة التناقضات الإقليمية والدولية لكسب ود كافة الأطراف وإيهام الجميع بإمكانية التحالف أو التقارب أو تبني مواقف بشأن القضايا الإقليمية الشائكة، لكنه في حقيقة الأمر لا يملك إستراتيجية واضحة حول أي من الملفات الراهنة في الشرق الأوسط، وربما لا يشغله إلا إستراتيجية البقاء في الحكم والحفاظ على كرسيه ولو على أنقاض الدولة المصرية التي فقدت الموقف الإستراتيجي والقدرة على المبادأة وأولويات الحفاظ على أمنها القومي

---

(١) خالد فؤاد، التقارب المصري التركي: الواقع والآفاق، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، أنقرة، ٢٥ يناير ٢٠١٦: (http://goo.gl/w0yKJY).

(٢) سهام أشطو، حين تتودد مصر للدب الروسي على حساب السعودية والغرب، دويتش فيله، ٩ أكتوبر ٢٠١٥: (http://goo.gl/qien4O).

ومصالحها الحيوية حتى في أشد الملفات حساسية وهو ملف حوض النيل وتبعات بناء سد الألفية الإثيوبي، بل والحفاظ على التراب الوطني والسيادة على كامل أراضيه.

السياسة المصرية تجاه تركيا العدالة والتنمية إذن ليست بمعزل عن إستراتيجية السيسي للبقاء، فهي من ناحية تسعى لتجنب غضب المملكة العربية السعودية صاحبة اليد الطولى على مصر اقتصادياً خلال السنوات الثلاث الماضية، كما أنها لن تفرط في حليف دولي بحجم روسيا، بما تمثله من تدعيم لصورة السيسي الداخلية إزاء أنصاره كرئيس قوي يتحالف مع زعماء بحجم بوتين، ومن ثم ستظل السياسة المصرية في هذا السياق سياسة تساومية، بيع المواقف لمن يدفع أكثر، والانحياز لصالح دعم الاقتصاد المتردي والحفاظ على الحد الأدنى لتسيير أمور الدولة المصرية، بعيداً عن أي مقاربة فكرية أو رؤية إستراتيجية لدور حقيقي وفاعل لمكانة مصر الإقليمية التي باتت متقزمة لأبعد مدى.

هذا لا ينفي شخصنة السياسة المصرية فيما يتعلق بملفات إقليمية مهمة كملف المصالحة مع تركيا، حيث يبدو وجود أردوغان في السلطة في تركيا سبباً كافياً لوأد أي مسعى للمقاربة بين القاهرة وأنقرة وطالما بقي السيسي كذلك في السلطة، فإما أن يرحلا معاً أو أن يرحل أحدهما[1]، عندها، وعندها فقط، ربما تشهد العلاقات المصرية التركية حلحلة للأزمة الراهنة، وبغير ذلك ربما تبقى المراوحة في المكان هي العنوان الأنسب لأي جهود وساطة للمصالحة بين البلدين الكبيرين.

ولكن هل تشهد الإستراتيجية المصرية إزاء تركيا العدالة والتنمية انفراجة بعد الحراك المتنامي الذي تشهده الساحة التركية مؤخراً على صعيد سياستها الخارجية بعد اعتذار

(1) Soner Cagaptay & Marc J. Sievers, "Turkey and Egypt's Great Game in the Middle East", Op.Cit.

الرئيس التركي لنظيره الروسي عن مقتل طيار روسي في واقعة إسقاط المقاتلات التركية طائرة عسكرية روسية العام الماضي، واتفاق تركيا والكيان الصهيوني على إنهاء الأزمة التي نجمت عن قتل سلاح بحرية الكيان الصهيوني عشرة نشطاء أتراك، كانوا يحاولون الإبحار باتجاه قطاع غزة عام ٢٠١٠؟

ما يجب أخذه في الاعتبار عند الإجابة على هذا السؤال تزامن ذلك الحراك التصالحي مع تصريحات رئيس وزراء تركيا، بن علي يلدرم، حول ما إذا كان المستقبل القريب يمكن أن يشهد زيارة وزير تركي إلى مصر أو عقد لقاء بين مسؤولي البلدين، حيث أجاب بأنه «يمكن أن يذهب مستثمرونا إلى مصر، وأن يطوروا من استثماراتهم، وقد يؤدي ذلك مستقبلاً لتهيئة المناخ لتطبيع العلاقات، وحتى إلى بدء علاقات على مستوى الوزراء، لا يوجد ما يمنع حدوث ذلك وليست لدينا تحفظات فيما يتعلق بهذا الموضوع».

وأضاف يلدرم أنه «من الممكن إجراء زيارات متبادلة بين المسؤولين ورجال الأعمال في البلدين، واتصالات متبادلة تتعلق بالمجال العسكري»، مؤكداً أن «الأمور واضحة جداً فيما يتعلق بمصر، حدث انقلاب على الديمقراطية، وتم الانقلاب على مرسي الذي جاء إلى منصبه بالانتخاب، وأعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منذ البداية للعالم أجمع أن ما حدث هو انقلاب، وأننا لا يمكن أن نوافق على التغيير بهذه الطريقة، هذا جانب من المسألة، إلا إن الحياة تستمر على الجانب الآخر، فنحن نعيش في نفس المنطقة، ونحتاج لبعضنا البعض لذلك لا يمكننا قطع كل شيء فجأة حتى لو أردنا ذلك، هذا دون أن نشير إلى الروابط الدينية والثقافية التي تربط البلدين، لذلك فإننا إذا وضعنا جانباً الشكل الذي تغير به النظام في مصر، وما يتعرض له مرسي وفريقه من ظلم، فإنه لا يوجد مانع يتعلق بتطوير علاقاتنا الاقتصادية»[١].

---

(١) يلدرم: لا مانع من تطوير علاقات اقتصادية مع مصر، وكالة أنباء الأناضول، ٢٨ يونيو ٢٠١٦: (http://goo.gl/U1WES1).

وبدا موقف مصر أكثر وضوحاً بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في يوليو ٢٠١٦ كونها تعيش في حالة خصومة شديدة مع أنقرة ناهيك عن أن سياسة القاهرة الخارجية في حالة موت سريري في عهد السيسي.

وكان موقف وسائل الإعلام المصرية المختلفة واضحاً في تأييد الانقلاب، وصدرت الصحف المصرية الرسمية بعناوين توحي بنجاح الانقلاب، وعرقلت مصر إصدار موقف لمجلس الأمن يدين محاولة الانقلاب.

المبحث الثالث

إيران و(تركيا العدالة والتنمية).. التنافس الناعم

لا شك أن إيران هي أحد أقطاب المحاور الإقليمية التي تنتظم حباتها خلال الفترة الراهنة من التطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط، بل إنها القطب الأبرز، مع المملكة العربية السعودية، من جهة السعي لـ(محورة) العلاقات الشرق أوسطية، بمنطق مع أم ضد، ولا شك كذلك أن ثمة صراعاً استقطابياً بين إيران والسعودية على ضم أو تحييد تركيا، شأنها شأن مصر، حيث تبدو المباراة بين طهران والرياض في هذا الشأن منفتحة على كل الاحتمالات.

هذا لا يعني أن تركيا تضطلع بدور المفعول به في خضم الاستقطابات والاستقطابات المضادة في المنطقة، بل العكس هو الصحيح، لكن هذه الحقيقة تعكس مدى أهمية الدولة التركية تحت حكم حزب العدالة والتنمية، تلك الأهمية التي جعلت من تركيا طرفاً حاسماً في موازين القوى بالشرق الأوسط ولاعباً محورياً يتودد إليه المتنافسون الإقليميون في سياقات الصراعات على المشاريع والإستراتيجيات المتضادة في المنطقة.

هذه المقدمة كان لابد منها في مستهل البحث عن توصيف للإستراتيجية الإيرانية تجاه تركيا العدالة والتنمية، هذا إلى جانب مرتكز آخر لا يقل أهمية يتعلق باستحقاقات التاريخ والجغرافيا السياسية التي تعد إلى جانب السياقات الإقليمية الراهنة أبرز مفاتيح فهم العلاقات الإيرانية التركية، ومن ثم قراءة الإستراتيجية الإيرانية تجاه تركيا.

إيران وتركيا.. تناقضات الأصول والفروع:

برغم صراعية تاريخ الدولتين الإيرانية والتركية، والذي يعد تاريخ تنافس وحروب بالأساس، ولعل أبرز دلائله الرمزية، وفقاً لبعض المحللين، وجود الشمس على

العلم الإيراني القديم الذي اختاره الشاه إسماعيل الصفوي واستمر حتى قيام الثورية الإسلامية عام ١٩٧٩؛ للرد على القمر أو الهلال المتواجد على العلم التركي، فيما يدلل على أنه صراع بين الشمس والقمر، أو صراع بين المشروعين، الصفوي الشيعي الإيراني من جهة، والعثماني السني التركي من جهة أخرى. لكن، مع ذلك، فإن ثمة جنوحاً إلى تحييد الإرث التاريخي بين البلدين، ظاهرياً على الأقل، حال التعاطي الإستراتيجي مع ملفات الواقع الدولي والإقليمي الراهن[1].

جغرافياً، تبدو إيران وتركيا دولتين متجاورتين كبيرتين في نطاق جغرافي واحد، مع اختلاف ديمغرافي يتعلق بالتكوينات العرقية، الفرس والترك، ومع اختلاف مذهبي، السنة والشيعة، ما يعني في أبجديات العلوم السياسية والعلاقات الدولية وجود صراع قوى بين البلدين، يجعل من احتمالية اندلاع الحروب على النفوذ والمصالح المتقاطعة بينهما أمراً وارداً، ولو على الصعيد النظري.

إستراتيجياً، تبدو كل من إيران وتركيا صاحبتي مشروعين تحديثيين رئيسين في إقليم الشرق الأوسط على الصعيد الداخلي، كما أن لكل منهما مشروعاً إقليمياً طموحاً على الصعيد الخارجي، تفرضه رؤية صانع القرار في كلا البلدين واعتبارات النفوذ والدور والمكانة الإقليمية، سعياً للعب دور مؤثر في السياسة العالمية، ما يعني أننا بصدد دولتين متنافستين في كثير من الملفات والقضايا الإقليمية، ما يجعلهما قطبي استقطاب على طرفي النقيض، وربما يحد من هذا الأمر طبيعة الرؤية والإستراتيجية التركية غير الاستقطابية التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية الحاكم، والتي تستند إلى نظرية تصفير المشكلات وتعدد الأحواض الجغرافية والتوجه شرقاً والانفتاح على دول الجوار باعتبارها عمقاً إستراتيجياً لتركيا.

---

(١) محمد عزيزي، تركيا - إيران: الصراع على العرب في التاريخ والجغرافيا والمذاهب، أورينت نيوز، ٢٦ أبريل ٢٠١٥: (http://goo.gl/9e09Eg).

وبشكل عام فقد استقرت العلاقات بين إيران وتركيا في العقد الماضي بشأن ثلاثة ملفات ذات اهتمام مشترك، تعادل مرارات الإرث التاريخي بين الجارين اللدودين، تتمثل في المصالح الاقتصادية المشتركة، ورفض إقامة دولة كردية، ودعم جهود قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف[1].

الاقتصاد والأمن.. مرتكزات مصلحية:

مع تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم في تركيا بدأت حقبة جديدة من العلاقات الإيرانية التركية، استهلتها طهران بتقارب نوعي وملحوظ مع أنقرة التي بدا حكامها الجدد منفتحين على دول الجوار بشكل عام وإيران بشكل خاص، حيث دعم ذلك النهج سياقات الواقع العالمي والإقليمي المنشغل آنذاك بتدشين الحرب العالمية على الإرهاب على وقع طبول أحداث الحادي عشر من سبتمبر الأمريكية.

ولأن الاقتصاد والأمن دائماً ما يقربان بين الفرقاء، فقد استندت الإستراتيجية الإيرانية نحو تركيا على مرتكزات تعاونية على الصعيدين الأمني والاقتصادي لاسيما مع وجود قواسم مصلحية مشتركة بين الجانبين في هذا الإطار، لكن هذا لم يمنع وجود خلافات سياسية عميقة بين البلدين، لاسيما ما يتعلق بقضايا إقليمية حساسة لعل أبرزها في السنوات الخمس الماضية ثورات الربيع العربي واستحقاقاتها الصراعية التي خلفتها في عدد من النقاط الإقليمية الساخنة.

فمع انطلاق ثورات الربيع العربي مطلع العقد الثاني من الألفية الجديدة، بدت كل من إيران وتركيا على طرفي النقيض، حيث اتجهت تركيا إلى دعم الثورات العربية بشكل عام، دونما تفريق، في حين اتجهت إيران إلى التعاطي بازدواجية مع تلك الثورات، فدعمت

(١) آرشين أديب مقدم، العلاقات التركية الإيرانية: أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي؟، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٩ مايو ٢٠١٣: (http://goo.gl/3v05qn).

الثورة المصرية والبحرينية ولكن عندما بلغت نيران تلك الثورات عتبة دمشق ومست حليفها الإستراتيجي (العلوي) الحاكم في سوريا، بشار الأسد، سرعان ما انقلبت على عقبيها واعتبرتها مؤامرة على محور (الممانعة) في المنطقة لصالح الولايات المتحدة والكيان الصهيوني[(١)].

بيد أن الدولتين قررتا أن تبقيا خلافاتهما السياسية الإقليمية في حدودها الآمنة، بمعنى وضعها في سياق الأزمات ذاتها، من دون إقحامها في إطار العلاقات الثنائية بينهما، وهو ما يمكن تلخيصه في عنوان واحد (الصدام الإقليمي والتعاون الثنائي)[(٢)]، والذي يمثل نمطاً مصلحياً للعلاقات التركية الإيرانية، فإذا كانت القضايا الإقليمية قد أثقلت العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا سياسياً، وأضفت حالة من الانسداد غير المسبوق على علاقات الجارين اللدودين، إلا إن استمرار التعاون الاقتصادي والأمني بينهما دليل على نجاح النموذج سالف البيان في تحييد العلاقات الثنائية المصلحية بينهما والنأي بها بعيداً عن أتون الصراعات الإقليمية.

اقتصادياً، فتحت العقوبات الأمريكية ضد إيران، عقب ظهور أنشطة إيران النووية على السطح وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب مع صدمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الباب على مصراعيه أمام تعاون ثنائي إيراني تركي ذي طبيعة خاصة، حيث ساهم الموقف الأمريكي المعادي لإيران في بناء جسر للتقارب بين إيران وتركيا، حيث رأت طهران أنه في ظل الحصار العدائي الأمريكي الغربي لإيران، لا بد من إرساء

---

(١) العلاقات الإيرانية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، ترك برس، ١٨ ديسمبر ٢٠١٥: (http://goo.gl/FuLVLy).

(٢) حسن أحمديان، إيران وتركيا.. انقلاب في الرؤى، الجزيرة. نت، ١٨ مارس ٢٠١٦: (http://goo.gl/lybteW).

دعائم علاقات جيدة مع تركيا التي كانت تمثل سوقاً استهلاكياً جيداً للطاقة الإيرانية، وأضحت أنقرة بمثابة جسر بين طهران والعالم لنقل البضائع الإيرانية إلى الخارج.

كما نجحت إيران من خلال البوابة التركية في الالتفاف على الحصار المالي والمصرفي المفروض عليها غربياً على خلفية أزمة الملف النووي الإيراني، وهذا ما كشفته وثائق وتقارير متعددة خلال العام ٢٠١٢، مفادها أن تركيا ساعدت إيران على الالتفاف حول العقوبات الدولية المفروضة عليها بهدف دفعها إلى وقف برنامجها النووي، عبر آلية (الغاز مقابل الذهب)، وذلك من خلال قيام تركيا بابتياع الغاز الطبيعي الإيراني بالليرة التركية، وحولت الأموال إلى حسابات في البنك الحكومي التركي (هالك بنك)، ثم قام وسطاء إيرانيون بعد ذلك بأخذ هذه الأموال واشتروا بقيمتها ذهباً ثم قاموا بنقله لاحقاً خارج تركيا وباعوه نقداً، ما ساهم في إنعاش السيولة النقدية من العملة الصعبة في إيران والتي كانت شحيحة بطبيعة الحال بالنسبة إلى الإيرانيين الذين يعانون من العقوبات الاقتصادية. وفي سياق متصل نجحت إيران في إنشاء عدد من الشركات على الأراضي التركية لمساعدتها في الالتفاف على العقوبات والحصول على مواد تستعمل في برنامجها النووي، وفقاً لتقارير استخبارية[1].

وفي تأكيد على مبدأ (الصدام الإقليمي والتعاون الثنائي)، جاءت زيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى أنقرة في ٢٠١٤، وهي الزيارة الدبلوماسية الرسمية الأولى لرئيس إيراني إلى تركيا منذ ١٩٩٦، والتي أكد خلالها روحاني أنه «من الضروري لإيران وتركيا التعاون في كافة المجالات، خاصة المتعلقة بشمال إفريقيا وفلسطين والشرق

(١) تركيا وإيران: مسارات إستراتيجية مختلفة ومصالح مشتركة، صحيفة العرب اللندنية، ٢ يوليو ٢٠١٤: (http://goo.gl/EcJCz7).

الأوسط»[1]، في إشارة ضمنية بأن تقاطعات السياسية الخارجية لن تمنع طهران من المضي قدماً في تعاونها الثنائي مع أنقرة.

وقد ردت تركيا التحية الإيرانية بأحسن منها حيث وقع رئيس الوزراء التركي خلال زيارته لإيران في يناير ٢٠١٥ اتفاقية تجارية تفضيلية تهدف إلى مضاعفة حجم المبادلات التجارية بين البلدين من ١٣,٥ مليار دولار سنوياً ٢٠١٤ إلى ٣٠ مليار دولار بنهاية العام ٢٠١٥م[2].

واستغل الرئيس الإيراني، حسن روحاني، زيارته إلى تركيا في أبريل ٢٠١٦ لحضور قمة منظمة التعاون الإسلامي، ليعلن من أنقرة وفي مؤتمر جمعه بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان على هامش القمة: «قررنا تطوير العلاقات بين البلدين، بكافة أبعادها، فاقتصادات تركيا وإيران متممة لبعضها البعض»، وأشار الرئيس الإيراني إلى أهمية التعاون الفعال والوثيق في القطاع المصرفي بين البلدين، لافتاً إلى اعتماد بعض قنوات الاتصال من أجل تطوير مشاريع بين مصارف البلدين، وأضاف: «يمكن للمصارف التركية فتح فروع لها في إيران، ويجب تعزيز التعاون بين بورصتي إسطنبول وطهران، وهذه الخطوة مهمة جداً على صعيد القطاع المالي».

وأوضح روحاني، أن الخطوة المهمة الأخرى، لتطوير العلاقات بين البلدين، تتمثل في (نظام النافذة الواحدة)، لتسهيل التبادل التجاري والجمارك، مشيراً إلى أنه منح الوزارات المعنية صلاحيات كاملة من أجل بحث العوائق الموجودة أمام تحقيق حرية عبور الشاحنات من الحدود التركية، وتابع: «سنقوم بالخطوات اللازمة من أجل إنعاش

(١) الرئيس الإيراني حسن روحاني يزور تركيا لأول مرة منذ انتخابه، بي بي سي العربية، ٩ يونيو ٢٠١٤: (http://goo.gl/ye3dV3).

(٢) عقب زيارة أردوغان لطهران تركيا توقع ثمانية اتفاقيات مع إيران، تركيا بوست، ٧ أبريل ٢٠١٥: (http://goo.gl/M7q4zg).

الاقتصاد، وسنشجع الاستثمارات بين البلدين، وسنرفع العوائق أمام الاستثمارات المشتركة واستثمارات الدول الأخرى، وخاصة في قطاع الطاقة، ويمكن لإيران أن تضمن أمن الطاقة لتركيا، في النفط والغاز والكهرباء والمواد البتروكيميائية، ويمكن لها أن تلبي كافة احتياجات تركيا في هذا الموضوع»، وأكد روحاني أن بلاده ستشجع السياحة بين شعبي البلدين قائلاً: «بغض النظر عن البعد الاقتصادي، فإن السياحة ستصب لصالح البلدين على الصعيد الثقافي، وكنا أكدنا على أن ثقافتي البلدين متممة لبعضها البعض»[١].

تطييف تركيا.. لعبة الأذرع الإيرانية:

بيد أن تلك التصريحات الودية المغلفة بمنطق التعاون وحسن الجوار لم تمنع إيران من ممارسة هوايتها الاستخبارية التي لا تنفك عنها، مستندة إلى مخططات (تطييف) المجتمعات في دول الجوار بهدف زعزعة أمنها واستقرارها الداخلي، فقد كشفت تقارير صحفية تركية أن الاستخبارات التركية قد ألقت القبض على عدد من المواطنين الإيرانيين[٢] اتهمتهم بالضلوع في دفع مظاهرات موازية لتلك التي وقعت في ميدان تقسيم بمدينة إسطنبول خلال العام ٢٠١٣، للاصطدام مع القوى الأمنية بهدف تأجيج تلك المظاهرات، وأوضحت التقارير أنه قد تم ترحيل هؤلاء الإيرانيين على الفور إلى بلدهم، في ظل حرص الحكومة التركية على التكتم على هذه القضية قدر المستطاع

(١) روحاني: اقتصادا تركيا وإيران متممان لبعضهما وقررنا تطوير علاقات البلدين، وكالة أنباء الأناضول، ١٦ أبريل ٢٠١٦: (http://goo.gl/FZYgaZ).

(٢) انظر في ذلك:

- وزير الداخلية التركي يؤكد إصابة أكثر من ٥٠٠ شرطي واعتقال أجانب خلال الاحتجاجات، روسيا اليوم، ٦ يونيو ٢٠١٣: (https://goo.gl/Bg1Dh4).
- توقيف ٤ أشخاص في أنقرة من بينهم إيراني خلال تظاهرات الدعم لاحتجاجات ميدان تقسيم في إسطنبول، صحيفة النهار اللبنانية، ١٠ يونيو ٢٠١٣: (http://goo.gl/mTHTCu).

ومعالجتها في صمت، حتى لا يؤدي ذلك إلى ردة فعل شعبية ربما تقود إلى تدهور حاد في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ووفقاً لخبراء معنيين بالشأن التركي، فقد أعاد هذا الحدث تسليط الضوء على طبيعة عمل الاستخبارات الإيرانية في تركيا، وعن طبيعة دور الخلايا النائمة التي تزرعها إيران هنا وهناك، حيث تشير المعلومات إلى أن الاستخبارات الإيرانية تستثمر بشكل أساسي في توظيف عملاء لها داخل الدولة التركية في قطاعات المال والسياحة والإعلام والمجالات الثقافية والدعارة، لأن كل قطاع من هذه القطاعات له تأثير معين على قطاعات الدولة الأساسية أو على الحكومة والرأي العام في تركيا، ناهيك عن نجاحها في توظيف عناصر من بيئات وأيدلوجيات مختلفة، بل متناقضة في كثير من الأحيان كعناصر من حزب العمال الكردستاني، وعناصر من الطائفة العلوية، وعناصر من الإسلاميين المحافظين، وعناصر من اليسار المتطرف للتخديم على مصالح إيران الحيوية في تركيا[١].

الدور الاستخباري الإيراني في تركيا يهدف إلى إحداث تأثيرين اختراقيين داخل تركيا، أولهما: اختراق مجتمعي، والآخر: اختراق اقتصادي، فعلى صعيد الاختراق المجتمعي، كشف أوزدمير أوزدمير، رئيس الجمعية العلوية البكتاشية التركمانية التركية أن إيران تعمل منذ عدة سنوات على إحداث صراع طائفي بين السنة والعلويين في تركيا، مؤكداً أنها خلال السنوات القليلة الماضية قد استضافت نحو ٧٠٠ من شيوخ الطائفة العلوية الأتراك في طهران، حيث التقوا المرشد الأعلى وعدداً من قادة الحرس الثوري الإيراني ضمن مخطط توسيع النفوذ الإيراني في تركيا، كما أن طهران قد أقامت عدة جمعيات ومؤسسات تهتم بالشأن العلوي في تركيا، لكنها في حقيقة الأمر تستخدم كإطار

(١) علي حسين باكير، حرب باردة: كيف تعمل الاستخبارات الإيرانية في تركيا؟، مجلة المجلة، لندن، ٢٨ يونيو ٢٠١٣: (http://goo.gl/Hdnpmq).

لعمليات استقطابية تستهدف النشء العلوي، وكذلك مشايخهم وترسلهم إلى قم لإعادة تأهيلهم، وتعيدهم من جديد إلى تركيا للعمل داخل المجتمع بما يخدم أهداف السياسة الإيرانية[١].

وعلى صعيد الاختراق الاقتصادي، فإن ثمة تقارير تركية صادرة عن اتحاد الغرف التركية مفادها أن ١٧٪ من الشركات التي تأسست في تركيا خلال شهر سبتمبر ٢٠١٢ فقط؛ كانت ممولة من إيران، وهي المرة التاسعة على التوالي التي تحتل فيها طهران لائحة الصدارة فيما يتعلق بالجهات التي تؤسس شركات داخل تركيا، فقد شهد عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها في تركيا بدعم إيراني ارتفاعاً سريعاً خلال العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣، وبلغ عددها ٦٥١ شركة، لتتفوق بذلك على ألمانيا وروسيا وأذربيجان، بواقع ٢٥٢ شركة للأولى، و١٢٦ شركة لكل من الثانية والثالثة، وتثير هذه النشاطات الاقتصادية الإيرانية المتزايدة في تركيا قلق قطاعات المال والأعمال في البلاد، بالنظر إلى ارتكازها على قطاعات إستراتيجية مهمة مثل الطاقة والاتصالات والبناء، لاسيما وأنه من المعلوم أن مفاتيح الشركات الاقتصادية الإيرانية دائماً ما تكون بيد الحرس الثوري الإيراني ويتم توظيفها في سياقات استخبارية مغلفة بسياقات اقتصادية[٢].

المحاور الإقليمية وتحييد تركيا:

إقليمياً، تهدف الإستراتيجية الإيرانية إلى احتواء خلافاتها مع تركيا بشأن عدد من الصراعات والملفات الإقليمية الساخنة، لاسيما في العراق واليمن ولبنان وسوريا،

(١) زعيم علوي: إيران تتكفل بالعلويين صغاراً وترسلهم إلى تركيا كباراً، أخبار العالم، ١٩ يونيو ٢٠١٣: (http://goo.gl/iS2iLA).

وانظر أيضاً: الجهود الإيرانية لتشييع علويي تركيا أكثر خطورة من منظمة الكردستاني الإرهابية، الأخبار التركية، ٢٤ يونيو ٢٠١٣: (http://goo.gl/IOGIx4).

(٢) علي حسين باكير، مرجع سابق.

وكذلك التوتر الإقليمي المتنامي بين السعودية وإيران، وتعلم القيادة الإيرانية جيداً أنها لن تصل إلى موقف متطابق مع جارتها القوية تركيا فيما يتعلق بجوهر تلك الأزمات لاعتبارات شتى، لكنها تعلم كذلك أنها لن تعدم وسيلة للتخفيف من وقع تلك الخلافات على العلاقات الثنائية التركية الإيرانية من جهة، والعمل على (تحييد) تركيا من الانخراط الفعلي في أي محاور إقليمية مناوئة لإيران من جهة أخرى.

وتستخدم طهران في سبيل ذلك إستراتيجية مركبة من محددي الاقتصاد والأمن، وهما المحددان اللذان شكلا جوهر التعاون والتقارب التركي الإيراني لسنوات، برغم خلافاتهما السياسية التي لا تنتهي. وتدرك إيران جيداً أن حزب العدالة والتنمية التركي قد بنى مجده من خلال الجانب الاقتصادي، ومن ثم حرصت طهران على جذب أنقرة إلى جانبها من خلال العامل الاقتصادي، من أجل إيجاد مصالح مشتركة، حيث تطمح أنقرة في نشر منتجاتها في السوق الإيرانية بشكل أكبر، إذ تبلغ التجارة البينية الحالية بين البلدين نحو ٣٠ مليار دولار، وتطمح تركيا إلى مضاعفة هذا المبلغ، خاصة مع الاتجاه الدولي لرفع العقوبات الاقتصادية عن إيران بعد نجاح مفاوضات الملف النووي الإيراني، وهو ما سيؤدي إلى ضخ الأموال إلى الاقتصاد الإيراني، الأمر الذي سيعطي طهران مجالاً أكبر للتحرك والمناورة مع دول الجوار، لأنها ستكون قادرة بشكل أكبر على تمويل تصدير الأزمات إلى تلك الدول، أو ضخ أموال ومساعدات، أو عقد صفقات اقتصادية تمكنها من بسط نفوذها[١].

وفي هذا السياق، تناور إيران بورقة السياحة[٢] والغاز لجذب تركيا بعيداً عن المحور السعودي المناوئ لطهران، لاسيما وأن عدد السياح الإيرانيين القادمين إلى تركيا وصل

---

(١) إيران تملك أوراق ضغط لتحييد باكستان وتركيا في حرب اليمن، دويتش فيله، ٤ أغسطس ٢٠١٥: (http://goo.gl/pLFN5i).

(٢) تركيا.. الوجهة الأولى للسياح الإيرانيين بزيادة ١٧٪ عن العام الماضي، هيئة الإذاعة والتليفزيون التركية تي أر تي، ١٦ أبريل ٢٠١٦: (http://goo.gl/ATgUcJ).

إلى مليون و٧٠٠ ألف سنوياً، وهو رقم مهم بالنظر إلى الأزمة التي يعانيها قطاع السياحة التركي بعد توتر العلاقات الروسية التركية. كما أن تركيا تبحث عن الاطمئنان على حصتها من سوق الوقود الإيرانية، وتشجيع طهران على تطوير أنابيب تصدير الغاز من الأراضي التركية إلى أوربا[١]، وتقليص الخطر المحدق بتركيا من أي عقوبات غازية روسية على خلفية الأزمة الأخيرة بين موسكو وأنقرة.

من جانب آخر، تمثل المخاطر الأمنية المتعلقة بأكراد سوريا أحد أهم الأوراق التي تناور بها إيران لجذب الجار التركي بعيداً عن استقطابات الإقليم التحالفية، حيث تلعب طهران على وتر مخاوف أنقرة من أن نشأة دويلة كردية على حدود تركيا في حال تقسيم سوريا إلى فيدراليات سيعزز من العمليات الإرهابية، في الداخل التركي ويهدد وحدة الدولة التركية، لاسيما وأن كوادر حزب العمال الكردستاني ذي النزعة الانفصالية والمحظور في تركيا يتلقون تدريباتهم في المعسكرات في سوريا لزعزعة الأمن في تركيا[٢]، ومن ثم تستغل الإستراتيجية الإيرانية وجود هواجس مشتركة بين أنقرة وطهران فيما يتعلق بأطروحات (فدرلة) سوريا، للتأكيد على أن ثمة تهديداً مشتركاً يتعلق بوجود كيان كردي مرفوض من كلا البلدين وهو ما يجب أن يعملا معاً على منعه وإزالة مسبباته.

وقد حاولت إيران تجيير انقلاب يوليو الفاشل لصالحها فبرغم الإدانة الإيرانية الرسمية للانقلاب، مع دعمها للحكومة المنتخبة، إلا إن التصريحات الإيرانية الداعمة للحكومة التركية لم تخلُ من التلميحات الهادفة لتحقيق استثمار سياسي إيراني، حيث أكد مستشار وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان أن رجب طيب أردوغان وبشار

---

(١) حسين حمدي، تركيا ممر إيران إلى أوربا، صحيفة الحياة اللندنية، ١١ يونيو ٢٠١٤: (http://goo.gl/Ay1Q99).

(٢) سامية عبد الله، تقارب إيران وتركيا في الميزان.. هل يضر أمن الخليج أم يعززه؟، شؤون خليجية، ٣١ مارس ٢٠١٦: (http://goo.gl/9BcGXP).

الأسد رئيسان شرعيان وصلا سدة الحكم بالسبل الديمقراطية وبأصوات الشعب في محاولة لتمرير شرعية الدعم الإيراني للنظام السوري.

أما وزير الخارجية الإيراني، فقد ألمح إلى دور سعودي قطري في حدوث الانقلاب في تركيا، والتي بدت كمحاولة لدق الأسافين بين هذه الدول وتركيا في ظروف حرجة، الأمر الذي استدعى رداً واضحاً من الخارجية التركية يثني على السعودية وقطرحيث مثّل هذا تأكيداً تركياً واضحاً على متانة العلاقة مع كل من قطر والسعودية، ورفضاً للمحاولات الإيرانية للإساءة بين تركيا وهاتين الدولتين.

المبحث الرابع

الكيان الصهيوني و(تركيا العدالة والتنمية).. تناقض أيدلوجي وتعاون براجماتي

بعد ست سنوات من القطيعة بين الحليفين القويين في الشرق الأوسط، الكيان الصهيوني وتركيا، على إثر مقتل ١٠ مواطنين أتراك على يد القوات الصهيونية في حادثة السفينة (مافي مرمرة) التي كانت متجهة لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة في العام ٢٠١٠، أعلن رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم من أنقرة ونظيره الصهيوني بنيامين نتنياهو من روما، في ٢٧ يونيو ٢٠١٦ انتهاء الأزمة بين البلدين، ومن ثم بدء المرحلة الأولى من اتفاق تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني وتركيا، والذي بموجبه سيتم تبادل السفراء بين البلدين، وإدخال مساعدات إلى قطاع غزة المحاصر.

تصلح هذه التطورات الجارية كمقدمة للتأكيد على الأهمية الخاصة التي تكنها الإستراتيجية الصهيونية نحو تركيا، وذلك بعد خلافات داخل الكيان الصهيوني بشأن مدى أهمية تطبيع العلاقات مع تركيا مجدداً بعد ست سنوات من القطيعة والتوتر السياسي والدبلوماسي وصلت إلى حد التراشق بين مسؤولين صهاينة وأتراك على أعلى مستوى وفي محافل دولية كبرى.

التطبيع أم الاستبدال؟ خلافات داخل البيت الصهيوني:

ففي الوقت الذي كانت تؤكد فيه مصادر تركية على أن المداولات بين أنقرة وتل أبيب بشأن إعادة التطبيع بين الجانبين قد أوشكت على الانتهاء، إثر موافقة الكيان الصهيوني على شروط تركيا بشأن حادث السفينة مرمرة، كانت هناك وجهتا نظر داخل الحكومة الصهيونية بشأن تلك المسألة الحساسة، ففي حين كان يدفع رئيس الوزراء الصهيوني

بنيامين نتنياهو باتجاه المصالحة مع تركيا وتطبيع العلاقات بين البلدين، كان وزير دفاعه، موشيه يعلون، يقود اتجاهاً آخر يدعو إلى التمهل في هذا الأمر وعدم الرضوخ للشروط التركية لاسيما ما يتعلق منها بحركة حماس وقطاع غزة.

ازدواجية الموقف في الكيان الصهيوني بشأن تركيا، تأتي في سياق تباين وجهات النظر داخل الحكومة حول أولوية الحليف التركي على كافة الأصعدة الإستراتيجية للكيان الصهيوني، وقد وضح أسباب هذا الخلاف السفير الصهيوني الأسبق في تركيا، ألون ليئيل، بأن موضوع الغاز المكتشف في الكيان يؤثر كثيراً على إعادة تطبيع علاقاته مع تركيا، حيث إن نتنياهو معني جداً بتصدير غاز الكيان الصهيوني لتركيا بدوافع اقتصادية، في حين يتحفظ يعلون بسبب نظرته للأمر بمنظور أمني، مضيفاً أن يعلون يتطلع لتعزيز العلاقات مع اليونان وقبرص ومصر بدلاً من تركيا، وأنه يضغط من أجل تلبية طلب مصر باقتناء غاز الكيان الصهيوني كي تصدره هي لأوربا، وأنه يرى في الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حليفاً إستراتيجياً للكيان ضد حماس، وتابع: «يعتقد يعلون أنه في حال نشبت حرب جديدة في غزة فلن تستطيع إسرائيل الاعتماد على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بينما يمكنها الاعتماد على السيسي»[1].

ويرى المراقبون أن الحكومة الصهيونية السابقة لم تكن تميل بقوة لتحسين العلاقات مع تركيا، حيث رأت أن فرص تحسين العلاقات مع تركيا في ظل قيادة أردوغان وداود أوغلو ضئيلة جداً، وخاصة بعد فوز أردوغان بالرئاسة، والذي وصفه وزير خارجية الكيان الصهيوني آنذاك أفيجدور ليبرمان بأنه «معاد للسامية»، في الوقت الذي وصف فيه داود أوغلو الكيان الصهيوني بأنه «دولة تقتل المدنيين الأبرياء»[2].

(١) وديع عواودة، ازدواجية المواقف في إسرائيل تجاه تركيا، الجزيرة. نت، ١٦ فبراير ٢٠١٦: (http://goo.gl/BRKEl9).

(٢) بعد اتفاق إيران.. إسرائيل تتطلع لتحسين العلاقات مع تركيا، رويترز، ٢١ يوليو ٢٠١٥: (http://goo.gl/U9dho1).

وعلى إثر التوتر في العلاقات التركية – الصهيونية، عمد الكيان الصهيوني في فترة وزير الخارجية السابق أفيجدور ليبرمان، إلى إيجاد البدائل الإستراتيجية عن الحليف التركي المتعنت، عبر مسارين متوازيين، أولهما: استثمار خلافات أنقرة مع بعض جيرانها مثل أثينا، للحصول على موافقة هؤلاء على فتح مجالهم الجوي لسلاح جو الكيان الصهيوني لاستخدامه في التدريبات العسكرية، كما حدث مع اليونان في مايو ٢٠١١، مع تكثيف علاقات الكيان مع عدد من دول البلقان ورومانيا وبلغاريا وخاصة في المجال العسكري[١]. وثانيهما: اتخاذ تدابير دبلوماسية قاسية ضد أنقرة لعل أبرزها دعم الاعتراف بما يسمى (مجزرة الأرمن) خلال الحقبة العثمانية، والتعاون مع المتمردين الأكراد المناوئين للدولة التركية ودعمهم بكافة أشكال الدعم الممكن، إلى جانب تنظيم حملات دبلوماسية معادية لأنقرة في المحافل الدولية[٢].

لكن وجهة النظر التي كانت تؤكد أن هذه العلاقات التحالفية البديلة لا يمكن أن تعوض البعد الإستراتيجي لعلاقات الكيان الصهيوني مع تركيا، ذات الحدود المشتركة مع إيران وبعض الدول العربية، قد تغلبت في نهاية الأمر، وتم توقيع اتفاقية تطبيع العلاقات بين البلدين. وبهذه المناسبة أوضح رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو أن «الاتفاق مع تركيا سيمنع أي أنشطة إرهابية من الأراضي التركية ضد إسرائيل، معتبراً أن الاتفاق يعد انتصاراً للجانبين التركي والإسرائيلي وضمانة لمصالح البلدين، مشيراً في الوقت ذاته أنه سيتيح إمكانية تصدير الغاز الإسرائيلي لأوربا عبر تركيا»[٣].

---

(١) إسرائيل تبحث عن بديل لتركيا في دول البلقان، نون بوست، ١٦ ديسمبر ٢٠١٤: (http://goo.gl/7JeEJa).

(٢) إسرائيل تتوعد تركيا بـ«رد قاس»، الجزيرة نت، ٩ سبتمبر ٢٠١١: (http://goo.gl/HIXd2w).

(٣) الإعلان عن اتفاق تطبيع علاقات إسرائيل وتركيا، الجزيرة. نت، ٢٧ يونيو ٢٠١٦: (http://goo.gl/QaaAzs).

تحالف جديد بمرتكزات قديمة:

وهكذا، وبعد أكثر من ستة أعوام من القطيعة الدبلوماسية بين الكيان الصهيوني وتركيا، يبدو أن الطرفين قد حسما أمرهما نحو مزيد من التقارب، حيث كشف الاتفاق الأخير أن الطرفين باتا أكثر من أي وقت مضى بحاجة للمضي قدماً لجسر هوة العلاقات بينهما وإعادتها لوضعها الطبيعي، لاعتبارات ثنائية وأخرى خارجية تتعلق بسياقات الواقع الصراعي الاستقطابي الإقليمي والدولي المحيط.

فبعد أن تغلبت وجهة نظر الكيان الصهيوني المحفزة لإعادة تطبيع العلاقات مع تركيا باعتبارها الخيار الإستراتيجي الأمثل لأمن الكيان، دعت كذلك فعاليات أكاديمية واستخبارية في الكيان الصهيوني إلى إيجاد شراكة إستراتيجية إسرائيلية - تركية تقوم على أساس المصالح المشتركة بين البلدين، وتكون هيكلاً بديلاً لانضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوربي، وبمنزلة نوع جديد من الارتباط بالاتحاد تحمل فيه تركيا والكيان الصهيوني صفة (الشريك المفضل للاتحاد)[1].

رؤية الكيان الصهيوني بشأن توسيع دائرة الشراكة مع تركيا ليست بالأمر الجديد إذن، لكنها تستمد جذورها من بدايات نشأة الدولة العبرية، فبعد انقضاء أشهر قليلة على إعلان قيام الكيان الصهيوني اعترفت تركيا بـ«دولة إسرائيل» عام ١٩٤٩، لتصبح بذلك أول دولة إسلامية تعترف بهذا الكيان، كما شهد العام ١٩٥٠ بدء التمثيل الدبلوماسي بين تركيا والكيان الصهيوني. بيد أن تلك البداية المبكرة للعلاقات الثنائية بين الجانبين، جاءت رمزية في سياق حرص تركيا الكمالية على الانسلاخ من تاريخها الإسلامي

(1) Oded Eran & Gallia Lindenstrauss. The New EU-Turkey Agreement: Shortsighted Considerations vs. Long-Term Perspectives, The Institute for National Security Studies, INSS Insight No. 811, April 4, 2016.

والمغالاة في إبراز وجهها العلماني الأوربي وفقاً لرؤية كمال أتاتورك ونظامه الحاكم، في حين بدأ الزخم الحقيقي للعلاقات الخاصة الإسرائيلية التركية مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، ليبلغ ذروته في حقبة التسعينات.

وقد استندت دعائم انفتاح الكيان الصهيوني على تركيا إستراتيجياً إلى ستة محددات رئيسة تجمعها عناوين؛ بناء الصورة الذهنية للعدو المشترك، ومحاربة التطرف الإسلامي، ومكافحة التهديد الوجودي، والشريك السياسي الأمثل، والمصالح الاقتصادية، والمصالح العسكرية والأمنية والاستخبارية[١].

فيما يتعلق بالمحدد الأول، فقد شكلت سوريا في بدء العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني عدواً مشتركاً، لاسيما مع معاناة تركيا فيما يتعلق بدعم دمشق للمتمردين الأكراد، ومشكلة لواء الإسكندرون، ومشاكل المياه والحدود وعدد من الملفات ذات الطابع الأمني، والتي كانت تشكل أولوية قصوى لدى الطبقة العسكرية العلمانية الأتاتوركية والتي كانت تحكم تركيا آنذاك. أما محاربة التطرف الإسلامي، فقد كانت النخبة الأتاتوركية العلمانية العسكرية المسيطرة على الحياة السياسية في تركيا تنظر إلى الإسلاميين أو أي رمز قد ينتسب إليهم من قريب أو بعيد بمثابة خطر ومهدد للنظام يجب مكافحته والقضاء عليه، الأمر الذي مثل عاملاً معززاً للكيان الصهيوني في الترويج لنظريته عن محاربة التطرف الإسلامي في المنطقة، وإسقاط ذلك على تعاطيه مع النشطاء الفلسطينيين باعتبارهم متطرفين.

كما اعتبر الكيان الصهيوني أن تل أبيب تتشارك مع أنقرة في تهديدات وجودية، تتطلب تعاوناً بين الجانبين، وإذا كان التهديد الوجودي للكيان يتمثل في الفلسطينيين، فإن القضية

(١) علي حسين باكير، محددات فهم العلاقات التركية - الإسرائيلية، مجلة آراء حول الخليج، المملكة العربية السعودية، العدد ٦٨، يوليو ٢٠١٣، نسخة رقمية: (http://goo.gl/jDZwfw).

الكردية كانت، وربما لا تزال، تهديداً وجودياً للدولة التركية القومية الموحدة، ومن ثم فقد اضطلع الصهاينة في تلك المرحلة بنقل ونشر خبراتهم في القمع والحصار ومحاربة من يسمونهم بالإرهابيين وحرب المدن إلى العسكريين الأتراك لتوظيفها مع الأكراد هناك.

سياسياً، شكلت تركيا من منظور الكيان الصهيوني نموذجاً للدولة الإسلامية العلمانية البراغماتية، الأمر الذي يجعلها نموذجاً يحتذى لنسج علاقات تحالفية مماثلة مع دول إسلامية أخرى في المنطقة، لاسيما مع الثقل السياسي والثقافي والرمزي الذي تمثله تركيا في فضاءات إقليمية عربية وإسلامية، في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان ومنطقة الشرق الأوسط، كما أنه يمكن لتركيا من ناحية أخرى أن تلعب دور الجسر أو الوسيط بين الكيان الصهيوني وعدد من الدول الإسلامية الأخرى المعادية أو المناوئة أو حتى المخالفة، هذا بالإضافة إلى قدرتها على لعب دور مهم في الصراع مع الفلسطينيين، وفقاً لرؤية الكيان الصهيوني.

وتأتي المصالح الاقتصادية والعسكرية والأمنية والاستخبارية المشتركة في قلب إستراتيجية الكيان الصهيوني تجاه تركيا، حيث إن تركيا بنظر ذلك الكيان تشكل بوابة إستراتيجية لتحصين أمن الطاقة والأمن المائي لديه، عبر الاستعانة بثروات أنقرة المائية ضمن مشاريع وصفقات مشتركة، كما أن موقع تركيا الإستراتيجي المتفرد باستطاعته أن يؤمن تدفق النفط والغاز من آسيا الوسطى أو روسيا أو إيران أو غيرها من الدول إلى الكيان الصهيوني، كما تمثل تركيا سوقاً كبيرة يمكنها أن تعمل كمتنفس إقليمي لا غنى عنه للاقتصاد الصهيوني في إقليم يبدو فيه الكيان غير مرحب به، هذا بالإضافة إلى ما تمتلكه تركيا من مقومات اقتصادية، ما يجعل التكامل الاقتصادي معها أمراً مغرياً للكيان الصهيوني في مشروعه الإقليمي وإستراتيجيته التوسعية بالمنطقة.

عسكرياً وأمنياً واستخبارياً، لطالما شكلت تركيا مرتكزاً مهماً في السياسة الأمنية الصهيونية على المستوى الإقليمي، لاسيما مع توقيع الجانبين أكثر من ٢٠ اتفاقاً عسكرياً أساسياً، لعل أبرز تلك الاتفاقات ما يسمح للكيان سنوياً باستخدام الأجواء التركية للقيام بتدريبات عسكرية وطلعات جوية، وهو أمر في غاية الأهمية لتل أبيب ككيان عسكري بالأساس، بالنظر إلى محدودية مجاله الجوي من جهة، ولقرب تركيا من مواقع ذات قيمة إستراتيجية للكيان من جهة أخرى، مثل إيران والعراق ومنطقة آسيا الوسطى، كما نجح الكيان الصهيوني عبر تحالفه مع تركيا في تسويق منتجاته العسكرية، ما جعل من تركيا سوقاً ضخمة لمنتجاته من الأسلحة والمعدات العسكرية والتقنيات الاستخبارية، لاسيما مع وجود اتفاقيات عسكرية وأمنية، تشمل صفقات شراء طائرات من دون طيار، ودبابات مدرعة من طراز (ميركافا ٣)، ومشروعاً مشتركاً لبناء صواريخ وتحديث طائرات (فانتوم)، وتحديث دبابات وتأهيل طيارين أتراك وتدريب طيارين صهاينة في الأجواء التركية[١].

والواقع أن جل المحددات سالفة البيان، والتي تشكل جوهر منظور الكيان الصهيوني للتحالف والشراكة الإستراتيجية والميل نحو تطبيع العلاقات مع تركيا، لا تزال هي ذاتها المرتكز الرئيس لوجهة نظر الكيان التي تغلبت على وجهة نظر صهيونية أخرى تطالب باستبدال حلفاء آخرين محل تركيا، حيث نجحت الأولى في تدشين اتفاق إعادة التطبيع وإنهاء القطيعة التي وسمت علاقات البلدين طوال السنوات الست الماضية، والتي ربما حفزها أكثر نحو القطيعة أو الجمود على أقل تقدير حالة الحراك الثوري في المنطقة العربية، والتي ربما انتظر الجميع حتى هدأت فورتها ووضحت مآلاتها، انتظاراً لنتائجها

(١) ثائر عباس، عام التباعد التركي – الإسرائيلي، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢ يناير ٢٠١٢: (http://goo.gl/2He319).

الراهنة، والتي شكلت، بلا شك، منطلقات جديدة للتحالفات الإستراتيجية في المنطقة في سياقات باتت استقطابية بامتياز، يبحث كل طرف فيها عن حليف أو نصف حليف، إن لم ينجح في استقطابه، فليس أقل من أن يقوم بتحييده فلا يجعله عدواً.

المصلحة قبل الأيدلوجيا:

تكشف لنا أزمة السنوات الست العجاف في العلاقات الصهيونية - التركية، والتي اتفقت إرادتا طرفيها على إنهائها في توقيت بالغ الدلالة تترقب فيه المنطقة ترتيبات جديدة على وقع صراعات بينية وأزمات داخلية ومحاور آفلة وأخرى بازغة وتفكيك تحالفات وبناء أخرى، تكشف لنا أن الكيان الصهيوني الذي بنى تحالفه الإستراتيجي مع تركيا الكمالية لم يشأ أن يخسر ذلك التحالف، برغم محفزات كثيرة صبت باتجاه تقليصه، فتعامل وفقاً لإستراتيجية النفس الطويل والمباراة التفاوضية، لكبح جماح تحولات تركيا من الكمالية إلى الأردوغانية، لاسيما وأن مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا مطلع الألفية الجديدة وقدرته على تعزيز سلطته في كافة المواقع السياسية الأساسية والرئيسة في الدولة التركية قد خلق واقعاً جديداً في العلاقات بين الجانبين.

ربما راهن الكيان الصهيوني على خسارة حزب العدالة والتنمية لأكثريته النيابية في الانتخابات منتظراً عودة تحالفات حزبية أخرى، ليست على درجة محافظة العدالة والتنمية، إلى الحكم من أجل العودة بالعلاقات مع تركيا إلى سابق عهدها. لكن ذلك الانتظار ربما ارتأ الكيان الصهيوني أو الجناح النافذ فيه أنه بمثابة مغامرة قد تكون غير محسوبة النتائج، لاسيما مع نجاح المقاربات السياسية والاقتصادية التي اعتمدتها حكومة العدالة والتنمية وتطورات المشهد التركي التي صبت باتجاه توسيع القاعدة الشعبية لحزب العدالة والتنمية، ورئيس الدولة رجب طيب، برغم توترات الاقتصاد ومعوقات الأمن، بالإضافة إلى تطورات المشهد الإقليمي الذي تسعى فيه قوى دولية وإقليمية عدة

إلى استقطاب تركيا وتسكينها في إستراتيجيات المحاور والمحاور المضادة الدائرة على قدم وسياق في الشرق الأوسط.

وقد سهل من مهمة الكيان الصهيوني في جذب الحليف التركي باتجاهه مجدداً إدراك حكومة نتانياهو أن السياسة التركية الجديدة تحت حكم العدالة والتنمية تتسم بدرجة عالية من العقلانية السياسية، لا تنطلق من مسوغات عاطفية أو شخصية حتى وإن بدت غير ذلك، بل هي سياسة براجماتية تخدم مصالح تركيا العليا وإستراتيجية الحزب ورؤيته الجديدة لتركيا، وللحفاظ كذلك على سلطته إزاء منافسين داخليين يرغبون في كسر نموذجه التنموي الناجح أمام الجماهير التركية للوثوب على مقعد الحكم الذي توسده قبل أربعة عشر عاماً واقتناصه منه.

وفيما يتعلق ببنود اتفاق تطبيع العلاقات المبرم في أواخر يونيو ٢٠١٦ بين الكيان الصهيوني وتركيا، التي وصفته الصحف الصهيونية بأنه بمثابة «شريان حياة» لكلا البلدين[1]، فإنها تنص على أن البلدين يعودان لعلاقات التطبيع الكامل، بما في ذلك تبادل السفراء والزيارات المتبادلة، والتعهد بأن لا تعمل دولة ضد الأخرى في المنظمات الدولية، كحلف شمال الأطلسي (الناتو) والأمم المتحدة. وأن يتراجع الأتراك عن مطلبهم برفع الحصار عن قطاع غزة في حال تمكين الكيان الصهيوني تركيا من إرسال كل عتاد ومساعدة إنسانية تريدها إلى قطاع غزة عبر ميناء أسدود، والسماح للأتراك بإنشاء محطة للطاقة في غزة، ومنشأة لتحلية المياه بالاشتراك مع ألمانيا، وكذلك بناء مستشفى.

ولا تتضمن بنود الاتفاق أي بند يتعلق بإعادة جثث الجنود الصهاينة لدى حماس، ولكن تركيا وعدت باستخدام كل علاقاتها مع حماس لإقناعها بإعادة الجثث، كما أعربت

(1) "Israeli-Turkish Reconciliation Deal Offers Lifeline to Both Sides", Haaretz, June 27, 2016, available at: http://goo.gl/4351WK.

أنقرة عن استعدادها للتوسط بين الطرفين مستقبلاً، وسيدفع الكيان الصهيوني ٢١ مليون دولار لصندوق إنساني تركي سيقدم تعويضات لعائلات ضحايا سفينة مرمرة، في مقابل أن تلغي تركيا كل الدعاوى ضد ضباط الجيش الصهيوني الجارية في المحاكم في إسطنبول جراء مسؤوليتهم عن اقتحام السفينة.

بموجب الاتفاق كذلك، تتعهد تركيا بأن لا تعمل حماس ضد الكيان الصهيوني من الأراضي التركية، في حين يتراجع الكيان عن مطلبه بشأن إبعاد قيادة الحركة عن الأراضي التركية، كما ستستأنف الدولتان تعاونهما الأمني والاستخباري، وستشرعان في اتصالات رسمية من أجل إنشاء أنبوب للغاز من حقول الغاز الصهيونية، تكون لتركيا أولوية شرائه من الكيان وبيعه في الأسواق الأوربية[1].

وكشف محللون صهاينة أن اتفاق المصالحة التركي مع الكيان سيكون من بين تجلياته تعاون أمني واستخباراتي في سوريا بهدف منع إيران وحلفائها من الميليشيات الشيعية المسلحة مثل حزب الله اللبناني من السيطرة على الدولة السورية، حيث سيسمح الاتفاق بالتنسيق بين البلدين استخباراتياً وأمنياً بهدف الحيلولة دون سقوط سوريا في أيدي إيران والحرس الثوري وحزب الله[2]، وأضاف المحللون أنه مهما كانت الخلافات في الرأي بين الكيان الصهيوني وتركيا حول السياقات الإقليمية وتباين وجهات النظر بشأن بعض القضايا الثنائية محل الاهتمام المشترك فإن ثمة مصلحة مشتركة بين أنقرة وتل أبيب فيما يتعلق بالشأن السوري، مع حرص الطرفين على وحدة الأراضي السورية وعدم السماح بتفكيكها ووقوعها لقمة سائغة في فم إيران وظهيرها الإستراتيجي من التنظيمات الشيعية

(1) "Netanyahu defends Turkey reconciliation deal", Yedioth Internet, June 27, 2016, available at: http://goo.gl/Uq7aOJ.

(٢) مسؤول إسرائيلي: التحالف مع تركيا ضد إيران وحلفائها في سوريا، ترك برس، ٢٨ يونيو ٢٠١٦: (http://goo.gl/lCgJxY).

المسلحة، لما يمثله ذلك الأمر من خطورة بالغة على الأمن القومي للكيان الصهيوني والتركي على حد سواء.

وأخيراً، فإن ثمة محللين يرون أن اتفاقية التطبيع الجديدة بين الكيان الصهيوني وتركيا قد حققت لطرفيها مكاسب تبدو متساوية[1]، سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الإقليمي والدولي، تركياً، استعادت أنقرة تحالفاً رابحاً مع دولة قوية في الشرق الأوسط، ونجحت في إقامة محور عسكري وإستراتيجي قادر على حصار نظام الأسد، والحصول على غاز الكيان الصهيوني بدلاً من الغاز الروسي، ومواجهة العلاقات المتنامية بين مصر واليونان وقبرص، وتعزيز شراكة إقليمية قوية في مواجهة التمدد الإيراني في سوريا والعراق، والاستفادة من خبرات الكيان الصهيوني الأمنية في مواجهة تنامي هجمات الأكراد، كما أن الاتفاق ينسجم مع المساعي السعودية - الخليجية للاستفادة من العداء الصهيوني لإيران، وأيضاً كفل الاتفاق زيادة التأثير التركي في الملف الفلسطيني عبر نفوذ متنام في غزة والعمل على كسر الوصاية المصرية، إضافة إلى تطوير التبادل التجاري مع الكيان الصهيوني، والاستفادة من سوق قطاع غزة المتعطش للمنتجات التركية، كذلك الاستفادة من الخبرات التقنية العسكرية والأمنية لدى الجيش الصهيوني لمواجهة نشاط الأكراد أو داعش مستقبلاً.

أما حكومة الكيان الصهيوني فقد ذهبت للاتفاق مع تركيا وهي أقوى في الموقف التفاوضي وعملت على زيادة أرباح الكيان، والتي تمثل أبرزها في: تخلص الكيان من ضغط تركي يمكن أن يجر قادة جيشها في المحاكم التركية والدولية، ونجحت في شرعنة الاستيلاء على غاز البحر المتوسط خاصة قبالة غزة وسوريا، ما يعني تعويض السوق

(١) عامر أبو شباب، ٢٦ عنصر ربح في الاتفاق التركي الإسرائيلي موزعة بين الطرفين، صحيفة دنيا الوطن، ٢٧ يونيو ٢٠١٦: (http://goo.gl/TF2YCQ).

المصرية التي تقترب من استخراج غازها الوفير، وفتح سوق جديد من خلال تصدير الغاز إلى تركيا، وإيجاد تحالف إقليمي ضاغط على النظام السوري الذي بدأ يستعيد حضوره من خلال حليفيه، الروسي والإيراني، وتعزيز موقف الكيان الصهيوني قبالة محور القوة الإيرانية المتوسعة في سوريا والعراق، وتعزيز فصل قطاع غزة عن فلسطين، وإيجاد متنفس آخر غير البوابة المصرية المغلقة بشروط سياسية، والحد من الأصوات الأممية والدولية المطالبة بإنهاء حصار قطاع غزة، والاستفادة من علاقة تركيا بحركة حماس لكبح جماحها وإقصاء أدواتها العسكرية لجهة ترويضها سياسياً بما يخدم رؤية الكيان الصهيوني، وتعزيز تعاون استخباري مهم في منطقة ملتهبة للاستفادة من المعلومات التركية الوفيرة حول الوضع في سوريا والعراق، وأخيراً امتلاك ورقة تفاوضية رابحة في إطار العلاقات الصهيونية - الروسية.

ثم جاءت المحاولة الانقلابية الفاشلة في يوليو ٢٠١٦ لتكشف مكنونات هذه العلاقة وعبر عن هذا وزير الداخلية الصهيوني الأسبق عوزي برعام حيث صرح: لم يكن على سبيل الصدفة أن كانت إسرائيل آخر الدول التي أعلنت تضامنها مع الديمقراطية التركية، فالقيادة الإسرائيلية كانت معنية بنجاح الانقلاب لأنها تعتقد أنه يخدم مصالحها. وفي مقابلة أجرتها معه إذاعة راديو تل أبيب قال برعام[1]: لقد ذاقت إسرائيل طعم العوائد الإيجابية الهائلة من الانقلاب الذي قاده الجنرال السيسي والذي أطاح بحكم الإخوان المسلمون، لذا فلم يكن يراود أحد هنا أي شك في أن نجاح الانقلاب في تركيا سيحسن البيئة الإقليمية لإسرائيل بشكل غير مسبوق.

(1) http://cutt.us/YspgN.

المبحث الخامس

(تركيا العدالة والتنمية) والتنافس الإقليمي.. سمات وسيناريوهات المستقبل

عالجت المباحث السابقة من الدراسة إستراتيجيات القوى الإقليمية الرئيسة إزاء تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية، لتكشف مدى تباين تلك الإستراتيجيات إزاء الدولة التركية وحزبها الحاكم، حيث بدت تركيا بمثابة حجر زاوية في سياسات القوى الإقليمية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، ما بين العمل على التحالف معها ثنائياً أو ضمها إلى تحالف متعدد الأطراف، وما بين العمل ضد انخراطها في تلك التحالفات الثنائية أو الجماعية، وبين هذا وذاك ثمة محاولات للعمل على تحييد تركيا والنأي بها بعيداً عن الأطراف المناوئة من القوى الإقليمية، كلٌ بحسب خريطة حلفائه وأعدائه، وقد يكون من المناسب بعد ذلك الاستعراض التساؤل حول موضع تركيا الإستراتيجي من خريطة التحالفات المستقبلية في إقليم الشرق الأوسط.

التحالفات الإقليمية.. سمات جديدة:

ربما تدور خريطة التنافس الإقليمي، ثنائياً وجماعياً، في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الماضية، متمحورة بالأساس حول عدد محدود من اللاعبين من الفواعل الدولية State Actors، وهم حصراً: المملكة العربية السعودية وإيران ثم قطر والإمارات خليجياً، ومصر عربياً، وتركيا وإسرائيل شرق-أوسطياً.

قبل العام ٢٠١١، وتحديداً قبيل اندلاع موجة ثورات الربيع العربي الآفلة، كان من السهولة بمكان لدى أي باحث أو محلل أو مراقب للشأن الإقليمي، أن يصنف خريطة التحالفات بالمنطقة إلى إطارين عامين من المحاور، هما: محور الاعتدال، ومحور الممانعة،

وكان الكيان الصهيوني أو قضية الصراع العربي-الصهيوني وجوهر عملية السلام هي المحدد الرئيس الفاصل بين كلا المحورين، قرباً أو بعداً من الكيان الصهيوني والقضية الفلسطينية، لكن هذا الأمر أضحى من قبيل التاريخ بعد العام ٢٠١١، فلم يعد الكيان الصهيوني جوهر المحاور الإقليمية، وجوداً وعدماً، بل إن الكيان الصهيوني نفسه بات أحد الفاعلين المنخرطين في الخريطة الصراعية على تحالفات ما بعد ثورات الربيع العربي بشكل أو بآخر.

ولعله من المشاهد أن فورة الفوضى وعدم اليقين التي صاحبت الفترة الأولى من اندلاع ثورات الربيع العربي قد بدأت تنتقل تدريجياً من الفوضى غير المنضبطة، أو الخارجة عن نطاقات السيطرة والقدرة على الاستشراف، إلى فوضى نمطية يمكن احتواؤها في المدى القصير وفقاً لتقديرات وتوقعات تبدو موافقة لمساراتها استناداً لخبرات تاريخية مشابهة، فبخلاف ديمومة الصراع في سوريا والعراق وليبيا واليمن، فقد استطاعت بقية دول الإقليم الحفاظ على الحد الأدنى من التماسك، في ظل بيئات اجتماعية واقتصادية ضاغطة، برغم ارتفاع تكلفة ذلك، سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً.

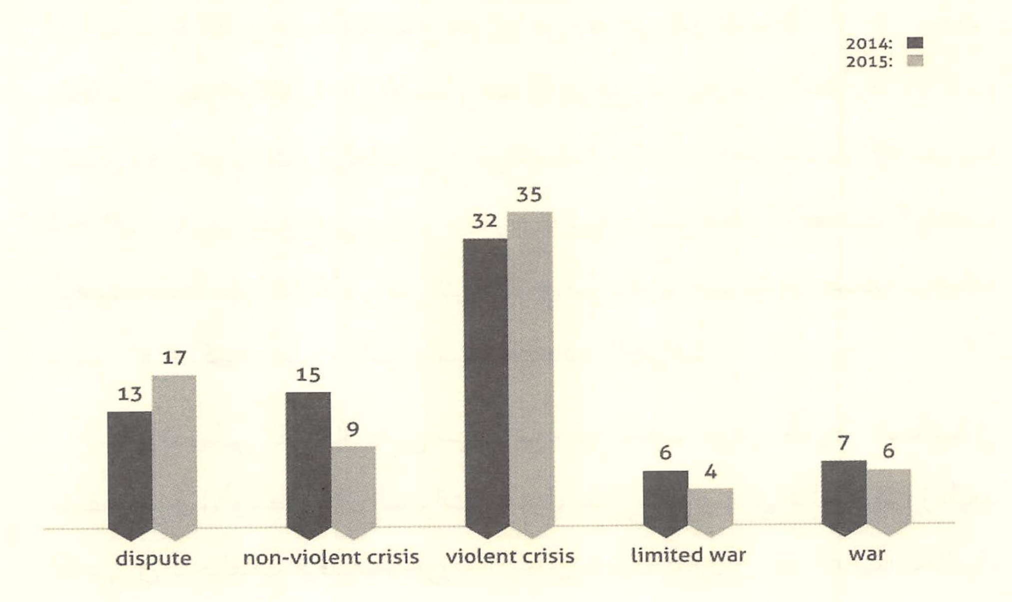
استقراءً، يمكن القول إن خمس سمات عامة قد شكلت جوهر الخريطة التحالفية في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية، يمكن تلخيصها في عناوين: بروز البعد المذهبي في التحالفات الإقليمية، محورية الفاعلين ما دون الدول في الصراعات التحالفية، العسكرة كمنطلق للتحالفات الإقليمية، تباين أنماط التحالفات الإقليمية ما بين التعددية والهيراركية، وأخيراً مرونة التحالفات الإقليمية وإمكانية انتقال أي من اللاعبين بين التحالفات القائمة أو حتى الجمع بين تحالفين متنافسين في آن واحد.

- البعد المذهبي في التحالفات الإقليمية:

تبدو الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط ذات طبيعة معقدة متشابكة الأبعاد،

تتخذ محددات سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية وثقافية، مختلطة بمحفزات داخلية وأخرى خارجية، ومتسربلة بامتدادات تاريخية تزامنت مع نشأة الدولة القومية بمفهومها المعاصر في دول الإقليم، ومن ثم فإن محفزات الصراعات بالمنطقة تتداخل مع هذه البنية المركبة، والتي ربما جاءت فورة الربيع العربي مع مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة لتكون بمثابة الشرارة المحفزة لاندلاع موجة جديدة من تلك الصراعات التي ظلت لعقود ممتدة كامنة تحت الرماد.

شكل (١) كثافة الصراعات في إقليم الشرق الأوسط خلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥



* Source: Conflict Barometer 2015، The Heidelberg Institute for International Conflict Research، Germany، 2016، p.165.

ووفقاً لتقرير معهد هيدلبيرج لأبحاث الصراع الدولي The Heidelberg Institute for International Conflict Research للعام ٢٠١٥ فإن ثمة أربعة محفزات رئيسة ترسم خريطة الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط تندرج تحت

عناوين: الأيدلوجيا وتوجه النظام السياسي، السيطرة على السلطة الوطنية، الهيمنة ما دون الوطنية على الموارد، تغيير النظام الدولي أو النظام الإقليمي.

ولعل السمة الأبرز لجل الصراعات في منطقة الشرق الأوسط خلال الحقبة الراهنة، هي ارتباط غالبية تلك الصراعات بمحفزات أيدلوجية/ دينية ذات صبغة مذهبية لافتة، سنية: ترتبط بشكل مباشر بتنظيم داعش في العراق وسوريا، وحركة طالبان في أفغانستان، وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في الجزائر وتونس، والتنظيمات المسلحة المرتبطة بتنظيم الدولة في سيناء بمصر، وفرع تنظيم الدولة في ليبيا، وتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية في اليمن. وشيعية: ترتبط بالتنظيمات والميليشيات المسلحة العسكرية وشبه العسكرية المدعومة من إيران، والتي تتمثل في الحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان، والتنظيمات الشيعية المسلحة في العراق مثل الحشد الشعبي وجيش المهدي، والتنظيمات الشيعية المسلحة في سوريا.

ونظراً للطبيعة الأيدلوجية/ المذهبية لصراعات المنطقة، فقد كان من الطبيعي أن تبرز الاصطفافات والتحالفات الإقليمية على ذات الأسس الأيدلوجية/ المذهبية المحفزة للصراع بشكل رئيس.

في ٢٠١٥ بدأت السعودية مستهل ذلك العام بإعلانها عن (عاصفة الحزم) لقتال الحوثيين المدعومين إيرانياً في اليمن[١]، كما اختتمت العام ذاته بإعلانها التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب[٢]، والذي أخذ صيغة تحالف (رعد الشمال)[٣] المتجه

(١) عاصفة الحزم.. الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، الجزيرة. نت، ٢٦ مارس ٢٠١٥: (http://goo.gl/CJhWzi).

(٢) السعودية تعلن تأسيس تحالف يضم ٣٤ دولة لمحاربة الإرهاب، بي بي سي العربية، ١٥ ديسمبر ٢٠١٥: (http://goo.gl/3KH909).

(٣) رعد الشمال.. السعودية تقود ٢٠ دولة في مناورة عسكرية هي الأكبر بتاريخ الشرق الأوسط، هافنجتون بوست عربي، ١٤ فبراير ٢٠١٦: (http://goo.gl/mcjHuA).

بالأساس للتدخل برياً في سوريا وفقاً للإستراتيجية السعودية بشأن ضرورة اختفاء بشار الأسد من أي ترتيبات مستقبلية في دمشق باعتباره الحليف الإقليمي الأبرز لإيران في المنطقة، ومن ثم فإن أي صيغة مستقبلية تتضمن بقاءه في الحكم تعني بشكل ضمني نجاح طهران في فرض رؤيتها الإستراتيجية لمستقبل الدولة السورية. وعليه فإن تلك التحالفات السعودية، من (عاصفة الحزم) إلى (رعد الشمال)، ضمت بالأساس أطيافاً شتى من الدول يجمعها عامل التسنن، لتكون تلك الصيغة هي التحالف الإستراتيجي المثالي، من وجهة نظر الرياض، مقابل التحالفات الإستراتيجية الإقليمية لإيران.

- محورية الفاعلين ما دون الدول:

ربما كان هذا السياق المذهبي هو حجر الزاوية في بروز أنماط من الفاعلين ما دون الدول، من ذوي الاتجاهات الهويّاتية الطائفية، إذ باتت عاملاً مهماً في رسم خريطة التحالفات الإقليمية الصراعية في المنطقة، لاسيما مع مرونة ذلك النمط من الفاعلين حركياً، ما يجعل من توظيفهم من قبل القوى الإقليمية المتصارعة أمراً سهلاً وربما مرغوباً لإدارة تكتيكات عملياتية للإضرار بالمناوئين من دون تحمل التبعات المباشرة لذلك.

وتعج منطقة الشرق الأوسط بخريطة معقدة من هؤلاء الفاعلين ما دون الدول، جلهم تنظيمات من الفاعلين المسلحين، الذين يستخدمون العنف ويوظفونه لتحقيق أهدافهم الإستراتيجية[1]، مستندين إلى دوافع حركية، ومستقلين تمام الاستقلال في

(1) Ulrich Schneckener, "Fragile Statehood, Armed Non-State Actors and Security Governance", in: Alan Bryden, Marina Caparini, Private Actors and Security Governance, Geneva, Centre for the Democratic Control of Armed Forces DCAF, 2006, p. 25.

مصادر تمويلهم عن الحكومات المركزية التي يعملون على أرضها، ويتسمون بهوية متميزة، غالباً ما تكون (إسلامية)[1]، وأحياناً (قومية - إثنية)، ممن يوصف أصحابها بـ«ذوي الهويات المتمايزة»[2]، ولهم إطار تنظيمي محدد، هرمي أو عنقودي، محلي، أو عابر للحدود، وغالباً ما يكون لهم امتدادات تحالفية مع فاعلين إقليميين ودوليين نافذين في المنطقة.

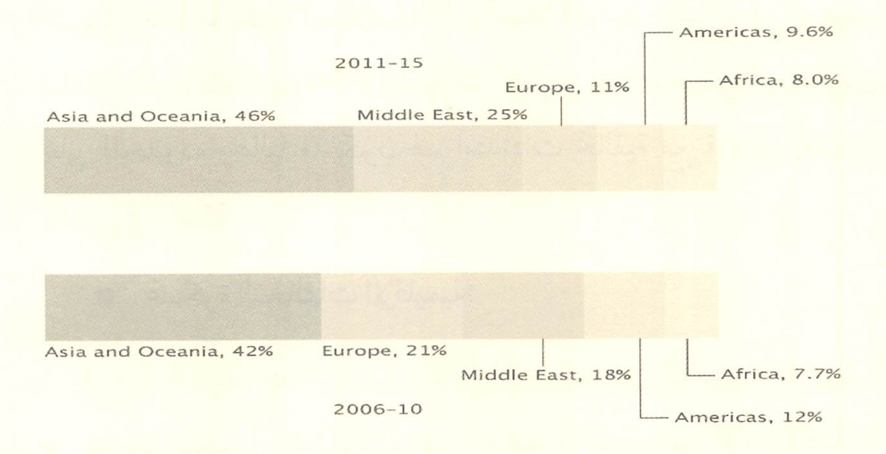
- **عسكرة التحالفات الإقليمية:**

مذهبية التحالفات الإقليمية وتنامي دور الفاعلين المؤدلجين ما دون الدول كان من نتاجها المباشر أن تتبدل الأنماط التحالفية الإقليمية من أنماط اقتصادية تنموية أو حتى إستراتيجية بهدف الردع، إلى أنماط تحالفية ذات صبغة عسكرية لافتة، حيث تزايد الاعتماد على القوة العسكرية والنهج الاستباقي الوقائي في مواجهة التهديدات الإقليمية، وتزايدت معدلات الإنفاق العسكري وصفقات التسلح التقليدية وغير التقليدية فبلغت مستويات قياسية، وشهد الإقليم على اتساع رقعته الجغرافية معارك حربية شاملة وأخرى محدودة، لاسيما في اليمن وسوريا والعراق ومصر وليبيا.

(1) Katerina Dalacoura, "Islamist Movements as Non-state Actors and their Relevance to International Relations", in: Daphn Josselin and William Wallace (eds.), Non State Actors in World Politics, NewYork, Palgrave, 2010.

(2) - Luc Sindjoun, "Transformation of International Relations: Between Change and Continuity: An Introduction", International Political Science Review, Vol. 22, No3, July 2010, p. 522.

شكل (٢) تطور مبيعات الأسلحة العالمية في الشرق الأوسط (٢٠٠٦ - ٢٠١٥)



* Source: Stockholm International Peace Research Institute, 2016, available at: http://cutt.us/9ZYi6.

■ التحالفات الإقليمية بين التعددية والهيراركية:

ثمة صيغتان بنائيتان للتحالفات الإستراتيجية، أولاهما: ما يطلق عليه صيغة البناء التعددي Structure Pluralist وفيه لا تتصدر دولة واحدة عملية صنع القرار داخل التحالف، إذ إن كل مكوناته على المستوى ذاته، ليس فيه دولة مهيمنة وأخرى تابعة، والثانية: صيغة البناء الهيراركي التدرجي Hierarchical Structure، وفيه توجد دول مهيمنة تتصدر واجهة الحلف وتؤثر على قراراته الإستراتيجية في التفاعلات الدولية [١].

وفيما يتعلق بأنماط التحالفات الإقليمية الراهنة في الشرق الأوسط فإن النمط الأول (البنائي التعددي) هو السائد في التحالفات التي تقودها المملكة العربية السعودية بشكل

(1) Ole Holsti, Unity and Disintegration in International Alliances, New York, Wiley, 1973, p. 76.

لافت، فبرغم أن جل تلك التحالفات، مثل عاصفة الحزم والتحالف الإسلامي ورعد الشمال، كانت بدعوة سعودية في الأساس إلا إنه لا يمكن الادعاء أن السعودية هي الدولة المهيمنة على تلك التحالفات والدول الأخرى تابعة، نظراً لوجود دول ذات ثقل إقليمي كبير في الشرق الأوسط في تلك التحالفات لا يمكن لها بأي حال أن تكون تابعة للسعودية، مثل تركيا وباكستان. في حين يغلب النمط الثاني (الهيراركي) على التحالفات الإيرانية في المنطقة، لاسيما وأن جوهر تحالفات طهران يستند إلى فاعلين تابعين للإستراتيجية الإيرانية، سواء كانوا دولاً مثل سوريا، أو فاعلين دون الدول مثل حزب الله والحوثيين ونحو ذلك.

- **التحالفات الإقليمية بين المرونة والجمود:**

تتباين التحالفات السائدة في منطقة الشرق الأوسط خلال المرحلة التالية لثورات الربيع العربي، ما بين تحالفات مرنة وأخرى جامدة، التحالفات المرنة دائماً ما ترتبط بقضايا محددة، سواء أمنية أو اقتصادية أو سياسية، دون أن تنسحب على باقي القضايا الإقليمية، ولا تعبر عنها بالضرورة أطر مؤسسية أو تنظيمية خاصة، كما تعد هذه التحالفات أشبه بتحالفات (الضرورة) التي فرضتها تطورات يمر بها إقليم الشرق الأوسط، في حين أن التحالفات الجامدة على العكس من ذلك، تتسم بالاستغراق والشمول حتى وإن لم ترتبط بأطر تنظيمية تقليدية[1].

وطبقاً لما سلف بيانه، تبدو التحالفات التي تقودها السعودية من النوع الأول، التحالفات المرنة، التي ربما فرضتها ضرورات صراعية خاصة بالمنطقة وليست شاملة

---

(١) إيمان رجب، التحالفات المرنة: التحول في التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية، حالة الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٤: (http://goo.gl/pXP5dc).

أو استغراقية لكافة القضايا الإقليمية، ومن ثم نجد أن ثمة لاعبين يندرجون نظرياً تحت مظلة التحالف السعودي يتحركون في فضاءات مغايرة للإستراتيجية السعودية بشكل لافت، فمثلاً دولة الإمارات العربية المتحدة المنضوية تحت التحالف الإسلامي تتحرك في سياقات إقليمية قريبة من الرؤية الروسية الإيرانية فيما يتعلق بمستقبل بشار الأسد ونظامه في ترتيبات مستقبل الأزمة السورية، وكذلك الحال بالنسبة لمصر التي تقترب مواقفها السياسية جداً من المحور الروسي الإيراني وخاصة ما يتعلق بالأزمة السورية.

أما تحالفات إيران فإنها تندرج تحت مظلة النمط الجامد، فهي تحالفات استغراقية شاملة تجمع المتحالفين معها وفقاً لإستراتيجية واحدة ترسمها طهران بدقة وتضطلع الفواعل داخل التحالف بتنفيذ تلك الإستراتيجية بما يخدم مصالح الحليف القائد وبقية مكونات التحالف ككل، ومن ثم لا تجد أياً من الفاعلين المنضوين تحت المحور التحالفي الإيراني يتنقل من تحالف لآخر أو يمتلك من المرونة ما يمكنه من اتخاذ مواقف أو تبني إستراتيجيات تبتعد قيد أنملة عن رؤية إيران وإستراتيجيتها الإقليمية.

تركيا وخريطة التحالفات الصراعية:

وفقاً للإستراتيجية السعودية ومعها دول الخليج العربية، فإن المملكة وحلفاءها الخليجيين يرغبون حقاً في بناء محور تحالفي دائم يضم تركيا، لكن المملكة ربما لا ترغب بقيادة ذلك التحالف، وفقاً للنمط الهيراركي سالف البيان، لتحقيق مصالحها الإستراتيجية إزاء مجابهة القوة الإيرانية، حيث ستدفعها حاجتها لحليف قوي مثل تركيا إلى قبول الانضواء تحت قيادة هذا الحليف القوي الموازن للقوة الإيرانية، والتحرك وفقاً لسياساته، والتي قد يكون منها ما يتعارض مع الإستراتيجيات الكلية لأمن المملكة بشكل خاص وأمن الخليج بشكل عام، لاسيما وأن تركيا مع خلافاتها العميقة مع إيران، إلا إنها لن تدخل في صراع مباشر معها أو الانحياز لأي تحالف يضر بالمصالح الإيرانية

إضراراً مباشراً، لاعتبارات تتعلق بتوازنات القوى والمصالح المشتركة فيما بينهما.

فإذا ارتأت السعودية أنها لن تحقق أهدافها بالتحالف الهيراركي مع لاعبين من ذوي الوزن الثقيل كتركيا، وهذا هو الأرجح فإنه لن يكون أمامها إلا التحالف من النمط التعددي، بما يجعل السعودية ومعها دول الخليج تنضوي تحت لواء تحالف يجمع بين متساوين، بما يحد من قدرتها على فرض رؤيتها وتوجهاتها الإستراتيجية على بقية الحلفاء فيما يتعلق بمجابهة إيران، الأمر الذي يجعل من التحالف في حقيقة الأمر مجرد إطار شكلي غير رادع وبدون فاعلية حقيقية على الأرض.

بل إن تركيا وبعد اتجاهها التصالحي مع كل من روسيا والكيان الصهيوني، ربما تنزوي بعيداً عن أي تحالفات عربية تدفعها باتجاهات صدامية باتت في غنى عنها لاعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية، داخلية وخارجية، لاسيما مع تنافر مكونات التحالفات العربية والخليجية منها بشكل خاص، وعدم امتلاكها لرؤية كلية واضحة، وربما تحفزها بالأساس مواقف ظرفية لا تستند على قدم وساق من الرسوخ التحالفي والتحرك الإستراتيجي.

التحالفات الإيرانية، ذات المصلحة الكبيرة في تحييد القوة التركية عن الدخول في تحالفات مضادة لتحركاتها الإقليمية، لن تعدم وسيلة لذلك، لاسيما مع وجود اشتباكات مصلحية تجمع بين طهران وأنقرة في ملفات اقتصادية وأمنية مهمة، لكن القلق الإيراني ربما يبرز بشكل أكبر حيال إعادة تطبيع العلاقات بين محور أنقرة – تل أبيب، وهو الأمر الذي يمثل هاجساً لطهران التي ترى في تحالف من هذا الوزن ماساً بمصالحها الإقليمية وخاصة في سوريا.

التحالفات الإيرانية القائمة على أسس أكثر اتساقاً من الناحية البنيوية والهيكلية، باعتبارها تحالفات هيراركية جامدة، ستبقى أكثر قدرة على إنجاز أهدافها الإستراتيجية

في ظل تشرذم التحالفات المناوئة وقدرة طهران الكبيرة على اللعب على تناقض مكونات تلك التحالفات وخلخلتها لصالح إضعاف دورها الصراعي في المنطقة.

أما التحالفات (السنية) التي من المفترض أن تتحد إزاء التحالفات الإيرانية الجامدة في المنطقة، فإنها ستستمر في غالب الأحوال، لكنها ستستمر مفتتة غير فعالة، كما أنه من المرجح أن تتحول إلى تحالفات مرحلية مؤقتة، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، تقوم على التعاون في بعض الملفات أو المصالح الآنية موضع اتفاق وجهات النظر، وفقاً لإستراتيجية (حالة بحالة Case by case)، بما يعني نجاح التحالفات المضادة وتمددها على حساب المصالح الإستراتيجية للتحالفات السنية.

تركيا ومستقبل الثنائيات الإقليمية:

ثنائياً، يبدو أن مستقبل العلاقات التركية مع القوى الإقليمية الرئيسة، كل على حدة، السعودية ودول الخليج، مصر، إيران، الكيان الصهيوني، سيتأثر بشكل كبير بواقع ومستقبل خريطة التحالفات الصراعية في المنطقة، صعوداً وهبوطاً وجموداً، لاعتبارات تتعلق بتعقيدات المرحلة الراهنة في الإقليم، والتي تلقي بظلالها بشدة على أي ترتيبات ثنائية متوقعة بين الفاعلين من الدول بمنطقة الشرق الأوسط.

خليجياً، لن تخسر السعودية ودول الخليج علاقاتها الجيدة مع تركيا، حيث لا ترغب دول الخليج في خسارة لاعب مهم بحجم تركيا أو استعدائه، لكن العلاقات بين الجانبين ربما ستراوح مكانها مستقبلاً، بلا زيادة وبلا نقصان، سياسياً على الأقل، فلن تنخرط تركيا بعد اتجاهها التصالحي الراهن، لاعتبارات داخلية وأخرى خارجية، في أي محور من المحاور المتصارعة في المنطقة، ومن ثم لن تصبح تركيا المعادل أو الموازن الإستراتيجي المراد خليجياً لموازنة الطموحات الإيرانية المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط.

أما مصر، فإن سيناريو الجمود هو المرجح فيما يتعلق بسياستها الخارجية نحو تركيا، طالما بقي حزب العدالة والتنمية في سدة الحكم، ولم يتغير موقفه من النظام المصري بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، كما أن المحاولات السعودية لإنجاز أي درجة من درجات المصالحة بين القاهرة وأنقرة ربما لن يكتب لها النجاح، لاعتبارات بنيوية في العلاقات الراهنة بين البلدين، وأخرى شخصانية، تتعلق بأردوغان والسيسي ورؤية كل منهما للآخر.

بينما إيران لا تطمح بأي حال إلى جذب تركيا إلى حلفها الإستراتيجي في الشرق الأوسط، ولكنها قطعاً لن تسمح بأن تنضوي تركيا تحت أي تحالف مضاد لمصالحها الإقليمية العليا، ومن ثم فإن السيناريو الأقرب للسياسة الإيرانية تجاه تركيا العدالة والتنمية سيظل متمثلاً في العنوان الجامع (الصدام الإقليمي والتعاون الثنائي)، بمعنى أنه لا مانع من وجود خلافات سياسية بين الجانبين تتعلق بالشؤون الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، طالما بقيت تلك الخلافات مغلفة بسياج لا غنى عنه لطرفيه من التعاون الثنائي المصلحي بين البلدين في ملفات إستراتيجية عدة، ليس أقلها الأمن والاقتصاد.

ويبقى الكيان الصهيوني هو الأكثر حظاً من بين القوى الإقليمية فيما يتعلق بمستقبل علاقاته مع الدولة التركية، حيث إن تزايد التحالف الصهيوني - التركي هو السيناريو الأقرب وفقاً لمعطيات الواقع، لاسيما بعد جنوح كلا الطرفين نحو المصالحة وإعادة التطبيع بعد سنوات من الجمود، ومن ثم ستظل الاعتبارات الاقتصادية والأمنية والعسكرية هي المحفز الأبرز نحو مزيد من الانفتاح بين تل أبيب وأنقرة، بعيداً عن أي اعتبارات أيدلوجية قد تبدو متناقضة، وستبقى الاعتبارات البراجماتية القائمة على المصلحة الوطنية هي الخيط الجامع لكل منهما في خضم المناخ الصراعي الاستقطابي المتنامي في المنطقة.

الخلاصة التنفيذية:

قراءة في نتائج واستخلاصات الدراسة:

اضطلعت الدراسة برسم خريطة تفاعلية لإستراتيجيات القوى الإقليمية نحو تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية، في سياقات المشهد الاستقطابي الصراعي في منطقة الشرق الأوسط، التي لا تضاهي خريطة كثافة حروبها وصراعاتها المسلحة إلا خريطة كثافة تحالفاتها الآفلة والصاعدة، حيث غدت مفردات الفك والتركيب وإعادة التموضع هي المحدد الأبرز لوصف دينامية الحراك التحالفي في منطقة باتت مصدر التفاعلات العنيفة في قلب العالم بامتياز.

وانطلقت الدراسة من مبحث تمهيدي يرسم صورة كلية حول التنافس الإقليمي المحموم في أعقاب انحسار شعبوية الحراك الثوري خلال حقبة الربيع العربي وتحولها إلى سياقات مؤدلجة عنيفة من الحروب بالتوازي مع صعود قوى عربية وإقليمية باتت اللاعب الأبرز في الشرق الأوسط، أهمها؛ السعودية، وقطر، والإمارات، وإيران، وتركيا، والكيان الصهيوني، في سياق تغيرات فرضها الواقع لمفاهيم إستراتيجية كبرى، من قبيل توازن القوى والفاعلين الإقليميين والحروب النظامية والنظام الإقليمي ونحو ذلك.

وإزاء تلك السياقات الصراعية المعقدة في الشرق الأوسط، باتت إستراتيجية الأحلاف والتحالفات والمحاور هي الهدف المرحلي لعدد من الفاعلين الرئيسين في المنطقة، فيما يشبه لعبة الكراسي الموسيقية، حيث وجدت تركيا الدولة القوية ذات الثقل الإقليمي والدور المركزي نفسها في سياقات استقطابية إقليمية بين محاور وتحالفات بعضها مذهبي مؤدلج وبعضها الآخر سياسي براجماتي، الكل يسعى إلى ضمها لمحوره على حساب المحاور المنافسة والمعادية.

وفي مبحثها الأول، عالجت الدراسة الإستراتيجيات الخليجية إزاء تركيا العدالة والتنمية، في خلاصة مفادها أنه برغم الخلافات البنيوية بين طبيعة نظم الحكم الخليجية وأيدلوجيا حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، إلا إنه دائماً ما تنطلق الرؤية الخليجية نحو تركيا من منظور المعادل الإقليمي أو الموازن الإستراتيجي Regional Balancer المنطقي، المقبول والفاعل، في مقابل القوة الإيرانية المهدد الأبرز للمنظومة الخليجية إقليمياً، وكشفت الدراسة أنه ليست هناك مقاربة واحدة خليجية نحو تركيا، ولكنها مقاربات متضادة ومتعارضة، ربما يجمع خيوطها الهاجس الأمني بشكل رئيس، وأن السعودية تسعى لكسب ود تركيا في إطار إستراتيجية التحالف الإسلامي لمجابهة المحور الإيراني.

وعمد المبحث الثاني إلى مناقشة الإستراتيجية المصرية تجاه تركيا، حيث خلص المبحث إلى أن جماعة الإخوان المسلمون هي حجر الزاوية في الخلافات المصرية التركية بعد الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي في العام ٢٠١٣، وإن كانت المنافسة الودية هي الوصف الأمثل للعلاقات المصرية التركية طوال حقبة الحرب الباردة وحتى بعد انتهائها وصولاً إلى العام ٢٠٠٢ باعتباره عاماً فارقاً في تاريخ العلاقات بين البلدين بوصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى سدة الحكم في أنقرة، مع حساسية النظام المصري بشكل عام لكل ما يحمل صفة إسلامي، وتناول المبحث محاولات السعودية للتقريب والمصالحة بين حليفيها اللدودين، مصر وتركيا، لبناء تحالفها الإستراتيجي المضاد لإيران، وصولاً إلى تصريحات رئيس الوزراء التركي بشأن المصالحة مع مصر، في يونيو ٢٠١٦ بأن الحياة تستمر، فنحن نعيش في نفس المنطقة، ونحتاج لبعضنا البعض لذلك لا يمكننا قطع كل شيء فجأة حتى لو أردنا ذلك.

وناقش المبحث الثالث الإستراتيجية الإيرانية تجاه تركيا العدالة والتنمية، ليشير إلى أنه برغم صراعية تاريخ الدولتين الإيرانية والتركية، إلا إن ثمة جنوحاً نحو تحييد الإرث التاريخي بين البلدين، حال التعاطي الإستراتيجي مع ملفات الواقع الدولي والإقليمي، كما أن الإستراتيجية الإيرانية نحو تركيا تنبني على مرتكزات تعاونية على الصعيدين الأمني والاقتصادي، مع وجود قواسم مصلحية مشتركة بين الجانبين، مع وجود خلافات سياسية عميقة بين البلدين على الصعيد الإقليمي فيما يمكن وصفه بنموذج (الصدام الإقليمي والتعاون الثنائي)، مع حرص طهران على التخفيف من وقع تلك الخلافات مع أنقرة على العلاقات الثنائية التركية الإيرانية من جهة، والعمل على تحييد تركيا من الانخراط الفعلي في أي محاور إقليمية مناوئة لإيران من جهة أخرى.

بينما تناول المبحث الرابع إستراتيجية الكيان الصهيوني تجاه تركيا العدالة والتنمية، في ضوء التطورات الجديدة التي تمثلت في توقيع الجانبين اتفاق إعادة تطبيع العلاقات بينهما بعد ست سنوات من القطيعة والتوتر على وقع أحداث السفينة التركية (مرمرة) قبالة شواطئ غزة في العام ٢٠١٠. وحللت الدراسة محددات العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني وأبعاد إستراتيجية الكيان نحو تركيا، وكذلك تباين وجهات النظر داخل حكومة الكيان الصهيوني بشأن مدى أهمية تركيا كحليف إستراتيجي، مع دلائل تغليب وجهة النظر الداعية إلى تطبيع العلاقات مع تركيا والاعتبارات الإستراتيجية التي حكمت تلك الخطوة، وأن المصلحة لا الأيدلوجيا هي أساس التعاون الإستراتيجي التركي مع الكيان الصهيوني.

بعد ذلك الاستعراض بشأن الإستراتيجيات الإقليمية إزاء تركيا العدالة والتنمية، طرح المبحث الخامس تساؤلات حول موضع تركيا الإستراتيجي من خريطة التحالفات المستقبلية في إقليم الشرق الأوسط، وللإجابة على تلك التساؤلات، رسم المبحث

صورة كلية للسمات الرئيسة التي تتسم بها الصراعات التحالفية الإقليمية في الشرق الأوسط، والتي جاءت تحت خمس سمات عامة قد شكلت جوهر الخريطة التحالفية في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية، يمكن تلخيصها في عناوين: بروز البعد المذهبي في التحالفات الإقليمية، ومحورية الفاعلين ما دون الدول في الصراعات التحالفية، والعسكرة كمنطلق للتحالفات الإقليمية، وتباين أنماط التحالفات الإقليمية ما بين التعددية والهيراركية، وأخيراً؛ مرونة التحالفات الإقليمية وإمكانية انتقال أي من اللاعبين بين التحالفات القائمة أو حتى الجمع بين تحالفين متنافسين في آن واحد.

وعلى صعيد مستقبل التموضع التركي من خريطة التحالفات الصراعية في منطقة الشرق الأوسط، قدرت الدراسة أنه وفقاً للإستراتيجية السعودية فإن المملكة وحلفاءها الخليجيين يرغبون في بناء محور تحالفي دائم يضم تركيا، لكن ذلك يجابه باعتبارات عدة بعضها يتعلق بنمط التحالف الأنسب، وبعضها يتعلق برؤية تركيا غير الصدامية مع إيران لاعتبارات مصلحية تتمحور حول ملفي الاقتصاد والأمن، كما أن تركيا وبعد اتجاهها التصالحي مع كل من روسيا والكيان الصهيوني ربما تنزوي بعيداً عن أي تحالفات عربية تدفعها باتجاهات صدامية لاعتبارات أمنية واقتصادية وسياسية، لاسيما مع تنافر مكونات التحالفات العربية والخليجية فيما بينها.

أما التحالفات الإيرانية المتدثرة بغطاء مذهبي شيعي، والقائمة على أسس أكثر اتساقاً باعتبارها تحالفات هيراركية جامدة، ستبقى أكثر قدرة على إنجاز أهدافها الإستراتيجية في ظل تشرذم التحالفات المناوئة وقدرة طهران الكبيرة على اللعب على تناقض مكونات تلك التحالفات وخلخلتها، لاسيما مع قدرتها على تحييد الجار التركي اللدود عبر تعظيم المشترك مصلحياً بينهما وخاصة على الصعيدين الأمني والاقتصادي، لكن الهاجس الأكبر الذي ربما يؤرق إيران حالياً ليس تحالفات تركيا - العربية، بقدر ما يؤرقها إعادة

تطبيع العلاقات بين محور أنقرة – تل أبيب، وهو الأمر الذي يمثل مؤشر خطر على الإستراتيجية الإيرانية، والتي ترى في تحالف من هذا الوزن مسّاً بمصالحها الإقليمية بشكل رئيس وخاصة في الملف السوري.

وبشكل عام، فإن التحالفات المذهبية في المنطقة ربما ستؤول في المستقبل لصالح الطرف الشيعي أكثر من تحالفات منافسيه السنة، لاعتبارات تتعلق بعدم واحدية المواقف السنية وتشرذمها في سياقات تنازعية لا ترقى لبناء تحالف إستراتيجي عريض يجمع شتات تلك القوى التي ربما ما يفرقها أكثر بكثير مما يجمعها، مع أن المسلمات النظرية تؤشر أن الأمور من المفترض أن تجري على غير ذلك.

وعلى الصعيد الثنائي، فإن سيناريو المراوحة، البقاء على ما هو عليه، سيكون هو عنوان العلاقات السعودية/ الخليجية – التركية، ومن ثم العلاقات المصرية – التركية، وكذلك العلاقات الإيرانية – التركية، بينما ينفرد الكيان الصهيوني بسيناريو تزايد التحالف مع تركيا التي ربما ستنأى بنفسها عن التنافس التحالفي العربي/ الخليجي – الإيراني الصراعي في منطقة الشرق الأوسط.

الفصل السادس

تأثير البيئة الدولية على مستقبل حزب العدالة والتنمية التركي في العشرية القادمة

د. مروة نظير

مدرسة العلوم السياسية - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - مصر

عن الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لإيجاد إجابة لإشكالية بحثية، يبلورها السؤال المركب التالي:

ما طبيعة تأثير متغيرات البيئة الدولية على حزب العدالة والتنمية؟ وما انعكاسات تلك المتغيرات على موقع الحزب في المشهد السياسي التركي؟ ومن ثم ما تأثيراتها على الدور الذي تلعبه تركيا كفاعل دولي؟

وللتوصل إلى إجابة لهذا السؤال، هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تحتاج للإجابة عليها، لعل أهمها:

- ما هي القوى والقضايا الدولية ذات التأثير المباشر على حزب العدالة والتنمية في تركيا؟
- ما تأثير تلك المتغيرات على موقع الحزب في المشهد السياسي التركي؟ كيف انعكس ذلك على موقع تركيا كفاعل دولي؟
- هل من المتوقع أن تشهد تلك المتغيرات أية تحولات جوهرية خلال السنوات العشر القادمة؟
- كيف سيكون اتجاه تأثيرها على الحزب؟ وكيف سينعكس ذلك على موقع تركيا كفاعل دولي؟

المنهج المستخدم:

تسعى الدراسة لإيجاد إجابات لهذه الأسئلة بالاعتماد على منهج تحليل النظم بنموذج المدخلات/ المخرجات. فضلاً عن محاولة الاستعانة ببعض الأدوات التي يتيحها التحليل المستقبلي في محاولة لاستشراف الاتجاه المتوقع لتأثير متغيرات البيئة الخارجية على حزب العدالة والتنمية التركي خلال السنوات العشر القادمة.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مبحثين، إلى جانب المقدمة، هما:

- المبحث الأول: القوى والقضايا الخارجية ذات التأثير على الحزب.
- المبحث الثاني: تغيرات البيئة الدولية المتوقعة خلال العشرية القادمة وسيناريوهاتها المحتملة على مستقبل حزب العدالة والتنمية

المبحث الأول

القوى والقضايا الخارجية ذات التأثير على الحزب

تتشابك العوامل والمتغيرات الدولية التي تؤثر على المشهد السياسي الداخلي في تركيا، لاسيما فيما يتعلق بموقع حزب العدالة والتنمية ووضعه في المعادلة السياسية في الوقت الراهن. ويمكن في هذا السياق التمييز بين سياقات أو مسارات ثلاثة لهذه القضايا يرتبط كل منها بإحدى القوى الكبرى أو كبار الفاعلين الدوليين الذين تدور في فلكهم التفاعلات الدولية لأنقرة، وهذه القوى، هي أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا. وفيما يلي محاولة لاستعراض تأثير كل من هذه الفواعل على حزب العدالة والتنمية التركي عبر إجابة الأسئلة التالية:

- كيف ينظر كل من هؤلاء الفاعلين إلى تركيا؟
- رؤية كل من هؤلاء الفاعلين لحزب العدالة والتنمية خصوصاً؟
- ما القضايا الجدلية في علاقة تركيا بكل من هؤلاء الفاعلين؟
- ما إستراتيجيات كل من هؤلاء الفاعلين الموجهة تجاه تركيا؟

١) أوروبا الغربية:

تتمحور تفاعلات دول أوروبا الغربية وتركيا حول مجموعة من القضايا التي تعد من المحكات الرئيسة لقياس أداء أي نظام حاكم في أنقرة، ومن ثم تحدد إلى حد كبير الوزن النسبي للقوى السياسية في المعادلة التركية، وأهمها حزب العدالة والتنمية بطبيعة الحال.

- **كيف تنظر أوروبا إلى تركيا؟**

تتداخل أبعاد عدة في العلاقات التركية - الأوربية، إذ تعد أنقرة اليوم أحد الشركاء الأساسيين في القضايا الأمنية الأوربية، ويدرك الأوربيون أنه لا مجال للحديث عن الأمن الأوربي من دون التطرق للدور والتأثير التركي، فضلاً عن أن تركيا عضو فاعل في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتمتلك ثاني أكبر جيوشه بعد الولايات المتحدة. لا تقل أهمية تركيا اقتصادياً بالنسبة إلى الاتحاد الأوربي عن أهميتها أمنياً وعسكرياً في منظومة الأمن الأوربي؛ فهي الشريك التجاري الخامس للاتحاد الأوربي بحسب بيانات مكتب الإحصاء الأوربي (يوروستات)، فقد بلغ حجم الصادرات الأوربية إلى تركيا خلال الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠١٥ نحو ٥٣,٥ مليار يورو، وبلغ حجم الواردات الأوربية من تركيا خلال الفترة نفسها ٤٠ مليار يورو[١].

لمجمل تلك العوامل، تدعو دول أوربية عدة إلى الاعتماد على تركيا في مسألة ضبط الحدود والتعاون في مواجهة أزمة الهجرة غير الشرعية لاسيما أن تركيا تعد إحدى أهم الدول المصدرة للمهاجرين إلى أوربا عبر اليونان. كما يتعاظم اقتناعٌ لدى كثيرٍ من الدول الأوربية بأهمية الدور التركي في مواجهة التهديدات الأمنية الجسيمة التي تواجه الاتحاد وفي مقدمتها تهديد تنظيم الدولة، والسلوك الروسي في سوريا وشبه جزيرة القرم، ومن ثمّ، فإن معالجة أبعاد المعضلة الأمنية في الاتحاد الأوربي تحتاج إلى التعاون مع أنقرة في ظل مستويات الإنفاق المنخفضة نسبياً على الأمن والدفاع في دول الاتحاد الأوربي فضلاً عن تراجع نموها الاقتصادي[٢].

- **رؤية أوربا لحزب العدالة والتنمية:**

ترتبط الرؤية الأوربية لحزب العدالة والتنمية بشكل كبير بشخص زعيمه الروحي

(١) تركيا والاتحاد الأوربي: عودة التعاون من بوابة مكافحة الهجرة غير الشرعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٣ أبريل ٢٠١٦: (http://cutt.us/wbdA4).

(٢) المرجع السابق.

والفعلي رجب طيب أردوغان، إذ يعد أردوغان شخصية مثيرة لجدل والمخاوف الأوربية، لاسيما فيما يخص اعتبارات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.. إلخ. وتجدر الإشارة إلى أن الخلاف بين الاتحاد الأوربي وتركيا يدور بصفة خاصة حول مطلب الاتحاد تعديل قوانين مكافحة الإرهاب في تركيا الذي يرفضه أردوغان. ويعد هذا التعديل شرطاً لمنح الاتحاد الأوربي الإعفاء من التأشيرة للمواطنين الأتراك، كما أن أوربا قلقة بشأن العديد من الإجراءات التي يتخذها الرئيس أردوغان مثل القرار الأخير الذي اتخذه البرلمان التركي برفع الحصانة عن بعض النواب. كما أن لدى أوربا انتقادات بشأن تعامل تركيا مع الحقوق المتعلقة بالحريات بصفة عامة وفيما يخص الأكراد على وجه الخصوص[١].

- **القضايا الجدلية في علاقة تركيا بأوربا، وإستراتيجيات الاتحاد الأوربي الموجهة لتركيا:**

يمكن الحديث عن قضيتين محوريتين في علاقة تركيا بأوربا في الوقت الراهن، هما: انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، ومسألة اللاجئين.

- **انضمام تركيا للاتحاد الأوربي:** منذ تأسيس الاتحاد الأوربي باسم (المجموعة الاقتصادية الأوربية) أو (السوق الأوربية المشتركة) في عام ١٩٥٧ بموجب اتفاقية روما سعت تركيا لدخوله، وقدمت طلب انضمام كامل عام ١٩٥٩، ولكن انضمام تركيا بشكل كامل لم يتم. وفي عام ١٩٦٣ تم توقيع اتفاقية شراكة بين أنقرة والسوق الأوربية المشتركة كأساس للتفاوض بينهما لإتمام العضوية الكاملة لتركيا. وبعد مساحة واسعة من التفاوض ومد وجزر في المفاوضات قامت تركيا بتقديم طلب انضمام بعضوية كاملة في عام ١٩٨٤ ولكن لم ترد المنظومة الأوربية بشكل إيجابي على تركيا وأرجأت الطلب إلى التفاوض

(١) ميركل تشكك في بدء إعفاء الأتراك من التأشيرة لأوربا في يوليو، دويتش فيلا، ٢٣- ٥- ٢٠١٦: (http://dw.com/p/1It6S).

الكامل من أجل إيصال تركيا إلى وضع يؤهلها إلى أن تكون مرشحة للانضمام بعضوية كاملة. وفي عام ١٩٩٩ قُبلت تركيا كمرشحة للانضمام للاتحاد الأوربي ولكن لم تبدأ المفاوضات بهذا الشأن، وفي عام ٢٠٠٥ بعد نشاط جاد من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية في هذا المجال قبل أعضاء الاتحاد الأوربي بدء المفاوضات مع تركيا على أنها مرشحة للانضمام بشكل كامل للاتحاد، ولكن إلى اليوم لم تستطع تركيا الانضمام للاتحاد الأوربي بصفة عضو دائم وكامل.منذ عام ١٩٥٩ إلى يومنا هذا وتركيا تحاول الانضمام للاتحاد الأوربي بشكل كامل، وبرغم إبدائها نجاحاً ملموساً في جميع المجالات التي طلبها ويطلبها منها الاتحاد الأوربي، إلا إن الأخير يبدو غير جاد في قبول دولة إسلامية تحتوي على ٨٠ مليون مواطن مسلم، على حد تعبير عبد الله غل الرئيس التركي الأسبق[1].

بيد أن البعض يرى أن وضع العضوية المعلقة لتركيا في الاتحاد الأوربي ازداد سوءاً في السنوات الأخيرة، وبخاصة بعدما اتخذت تركيا مواقف ضد سياسات أوربية، مثل فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، ودعمها لإجراء الرئيس بوتين ضم شبه جزيرة القرم إلى بلاده وتدخله في أوكرانيا. لم يكن خافياً أنها تسعى لعضوية فاعلة في التجمعات الجديدة التي بدأت تنشط في آسيا وفي دول الجنوب تعويضاً عن عضوية في الاتحاد الأوربي لن تحصل عليها. وبنظرة أخرى، يمكن القول إن حكومة الرئيس أردوغان تسعى للقفز من مركب الاتحاد الأوربي المهددة بالغرق في الأزمات والخلافات والعجز الأمني في مواجهة التوسعية الروسية الجديدة وزحف الإرهاب؛ فتركيا تقترب من لحظة اكتشاف أن الاتحاد الأوربي وحلم ماضيها البعيد، أضعف من أن يحقق لها (الأوربة)، أي الاندماج في أوربا، واكتشاف أن العالم العربي، غير جاهز أو صالح أو قابل ليكون القاعدة الضرورية لإقامة نظام إقليمي جديد تحظى فيه تركيا بالزعامة أو

(١) إلى أين وصلت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي؟، ترك برس،٣١ يوليو ٢٠١٥.

القيادة والتوجيه. في الوقت نفسه يدرك صانعو السياسة الخارجية التركية أن أوربا لا تملك رفاهية الاستغناء عن تركيا في وقت يتجدد فيه التهديد الروسي. يدركون أيضاً أن الطلب العربي على دور قيادي لتركيا في الإقليم يتكثف يوماً بعد يوم، وأن تركيا في يوم قريب سوف تجد نفسها أمام خيار رفضته طويلاً، وهو أن تتولى قيادة، أو المشاركة في قيادة، تحالف مذهبي في الشرق الأوسط، وهو دور لم تسع إليه ولم يكن واحداً من أحلام تركيا المعاصرة[1].

- **اللاجئون:** تزايدت أهمية مسألة اللاجئين إلى أوربا في السنوات الأخيرة، لاسيما مع الاعتداءات المتزامنة التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس، ما فتح العديد من الملفات الشائكة ذات الصلة الوثيقة بالأزمة السورية، خاصة اللاجئين السوريين الذي نفذت غالبيتهم إلى القارة البيضاء عبر بوابتها الجنوبية تركيا[2].

يضاف إلى ذلك التحذيرات المرتبطة بالآثار طويلة المدى لهذه المشكلة، والتي وصلت إلى حد التخوف من أن منطقة الشنغن قد تنهار إذا فشلت أوربا في التكيف مع أزمة اللاجئين الحالية، انطلاقاً من أن حرية الحركة بين الدول الأوربية هي أكبر إنجازات الاتحاد الأوربي، فضلاً عن الخلاف في السياسات بين دول الاتحاد بشأن سبل التعامل مع اللاجئين فبرغم ميل ألمانيا إلى فتح الباب للاجئين واستقبال الدول الأوربية لهم مباشرة من تركيا، إلا إن دولاً أوربية مركزية إضافة إلى فرنسا وبعض الدول الإسكندنافية اتخذت تدابير إقصائية[3].

---

(١) جميل مطر، تركيا.. أين المفر؟، CNN، ١٩ مارس ٢٠١٥.

(٢) محمد جميل، التحالف السعودي التركي في الحرب السورية والصراع على مد أنابيب الغاز، وكالة سما الإخبارية، ١٨ ديسمبر ٢٠١٥: (http://gulfhsp.org/ar/posts/1122).

(٣) وزير الشؤون الأوربية التركي: أزمة اللاجئين قد تؤدي إلى انهيار منطقة الشنغن، ترك برس، ٣ مارس ٢٠١٦.

كان الملمح الرئيس لإستراتيجيات أوربا في التعاطي مع تركيا خلال السنوات الماضية هو توظيف رغبة أنقرة في الانضمام للاتحاد الأوربي لدفع الحكومات التركية لتبني إصلاحات داخلية تتوافق مع القيم والمعايير الأوربية. ويمكن القول إن الدول الأوربية تتبع مع تركيا سياسة العصا والجزرة في هذا الصدد، حيث أصدرت المفوضية الأوربية في أكتوبر ٢٠٠٤ تقريراً يشيد بالتقدم الملحوظ الذي حققته تركيا بخصوص المعايير السياسية لانضمامها للاتحاد الأوربي. وفي السياق ذاته عرضت ألمانيا وفرنسا على تركيا شراكة مميزة بدلاً من العضوية الكاملة، على مستوى التجارة والنقل والسياحة والصحة والتعليم، والقوانين والسياسة الخارجية والملفات الأمنية والعسكرية، ويبدو أن موافقة الاتحاد الأوربي على بدء مفاوضات انضمام تركيا إليه، بالموافقة على فتح الفصل ٢٢ عام ٢٠١٣، تعد قراراً سياسياً، لا تترتب عليه أية حقوق أو ضمانات، ومن ثم تظل تركيا منتظرة على أعتاب الاتحاد الأوربي إلى أجل غير مسمى[١].

كما يبدو أن دول الاتحاد تمارس ضغوطاتها على تركيا في هذا الصدد باللعب على عدة أوتار مثل المسألة القبرصية والعلاقة مع اليونان والقضية الأرمينية؛ فالنزاع بين اليونان وتركيا، جعل الأولى من أشد المعارضين لعضوية تركيا في الاتحاد، نظراً للخلاف القديم حول الجزيرة القبرصية حيث إن أحد شروط قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي هو سحب قواتها من الجزيرة القبرصية. كما يصر الاتحاد الأوربي على وضع حد للخلافات اليونانية – التركية، ما أدى إلى ازدياد توتر العلاقات بين البلدين من جهة، وبين تركيا والاتحاد الأوربي من جهة أخرى. فضلاً عن التلويح بورقة خلاف تركيا مع الأرمن، إذ يلح الأرمنيون على اعتراف تركيا بالإبادة الجماعية والمجازر التي مورست ضد الشعب

(١) حيدر جاسم محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوربي ومستقبلها، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٤، ص٧٨-٧٩ .

الأرمني من قبل الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى[1].

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٢ كانت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي تحتل الأولوية في برنامجه، إذ سعى جاهداً إلى تطبيق الشروط الأوربية، والقيام بالإصلاحات المطلوبة، ومما قام به الحزب؛ تشكيل وزارة جديدة مختصة بشؤون الاتحاد، للإشراف على طلب أنقرة للانضمام للاتحاد الأوربي. واستطاع الحزب أن يحقق بعض الإنجازات ضمن الشروط والمعايير التي وضعتها أوربا، بهدف الحصول على العضوية الكاملة، ولعل أبرز ما استطاع الحزب إنجازه، هو وضع تركيا في بداية الطريق وحصولها على موعد لبدء عملية التفاوض من أجل الانضمام. كما باشر حزب العدالة والتنمية الإجراءات اللازمة من أجل الانضمام للاتحاد، حيث تم في عام ٢٠٠٤ تمرير ثماني مجموعات مهمة من التعديلات القانونية لتتماشى مع معايير كوبنهاجن، هذه التعديلات القانونية تتعلق بصلاحية وتشكيل مجلس الأمن القومي، ووضع حد للسيطرة العسكرية على السلطة. كما تم إبعاد ممثلي المؤسسة العسكرية من المؤسسات ذات الطابع المدني، وأيضاً إلغاء محاكم أمن الدولة، والسماح بمناقشة مخصصات الدفاع في البرلمان. وعمل الحزب جاهداً على تطبيق الشروط الأوربية، إذ قام بتعديلات دستورية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ تتعلق بقضايا تهم الحزب بالدرجة الأولى، كتوسيع برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي، والحد من سيطرة المؤسسة العسكرية، وتوسيع الحقوق والحريات، وإيجاد حل لمشكلة الهوية الكردية. كل هذه الإصلاحات جاءت استجابة للمطالب الأوربية. إذ يعتبر الحزب أن حزمة الإصلاحات الدستورية تلك ستعزز الديمقراطية في تركيا لتحرز بذلك نقاطاً في سبيل العضوية في الاتحاد الأوربي[2].

---

(١) المرجع السابق، ص٨٠.

(٢) المرجع السابق، ص٧٦-٧٨.

وهو ما دفع العديد من المتابعين للقول إن مجمل التحولات الداخلية في تركيا إبان حكم العدالة والتنمية لا يمكن فصلها عن مساعي التكامل مع أوربا خاصة مع الشروط التي وضعتها أوربا للموافقة على العضوية. ولكن ربط التغيرات الداخلية بالشروط الأوربية فقط يشكل رؤية للعوامل الداخلية في الدول المتقدمة لعضوية الاتحاد باعتبارها تملك رغبة أوتوماتيكية ومتجانسة في هذه العضوية، ومن الحقائق المعروفة أن ردود أفعال الدول المتقدمة للعضوية لم تكن متشابهة إزاء الطلبات الأوربية. وبرغم أن الاتحاد الأوربي قد حدد توقيت ومحتوى الإصلاحات المفضية إلى التحول في السياسة الداخلية التركية إلا إن تأثير ذلك اقتصر على العوامل الداخلية التي قامت بلعب الدور الرئيس في تحقيق التغيير في المجالين الداخلي والخارجي[١].

أما فيما يخص مسألة اللاجئين، وفي ضوء ثبوت قناعة أوربا الغربية بحاجتها إلى تركيا للتعامل مع ملف اللاجئين اتجه الأوربيون إلى تقديم حوافز عدة إلى تركيا لدفعها نحو التعاون في الحد من موجات الهجرة غير الشرعية. ويؤثر ذلك بشكل مباشر على موقع حزب العدالة والتنمية في المشهد التركي، فبرغم مآخذ الزعماء الأوربيين، على أردوغان وسجله بشأن حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، لكنهم في حاجة لمساعدته لإدارة أزمة اللاجئين، ومن ثم تنطوي حساباتهم على أن وجود حكومة قوية في أنقرة قد يساعد في إبرام اتفاق يتيح السيطرة على تدفق اللاجئين من تركيا. وتجلى ذلك خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي أجريت في نوفمبر ٢٠١٥، إذ يشير البعض إلى أن دول الاتحاد الأوربي أجلت نشر تقارير حساسة لما بعد هذه الانتخابات لئلا تؤثر على فرص الحزب في الفوز. بعد فوز حزبه الساحق بالانتخابات البرلمانية، أصبح أردوغان داخلياً الرجل القوي بلا منازع. لاسيما في ظل سعيه لتحويل النظام البرلماني في تركيا إلى نظام رئاسي

(١) بولنت أراس، التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية،م س ذ.

يكون هو على رأسه. ويرى مراقبون أن انتصار أردوغان سيزيد الضغوط على الحلفاء الغربيين بخصوص ملف اللاجئين. ويبدو أن قلق الغربيين مبرر، ذلك أن أردوغان لم يظهر دائماً تعاونه، بل كان مفاوضاً قوياً، وتعاون فقط عندما كان الأمر يصب في مصلحته مثلاً من خلال السماح للأمريكيين باستخدام قواعد جوية على الأراضي التركية لضرب داعش. جاء ذلك فقط بعد العملية الانتحارية، التي نسبت لتنظيم داعش في بلدة سروج التركية وأسفرت عن سقوط ما لا يقل عن ٣٠ قتيلاً[١].

من ناحية أخرى، جاء التطور الأبرز في سياق التعاون الأوربي – التركي بخصوص اللاجئين في ١٨ مارس الماضي ٢٠١٦، حيث وقع الاتحاد الأوربي مع تركيا اتفاقاً ينص على إيجاد آلية مشتركة للحد من تدفق اللاجئين إلى أوربا عبر تركيا. وقد تم توقيع الاتفاق في بروكسل بين رئيس وزراء تركيا أحمد داود أوغلو ورئيس المجلس الأوربي دونالد توسك، بعد أن وافق عليه جميع زعماء دول الاتحاد الأوربي. يعد الاتفاق خطوة مهمة للتعامل مع مشكلة اللاجئين باعتبارها أولوية راهنة بالنسبة إلى الطرفين، ويفتح صفحة جديدة في العلاقات التركية – الأوربية التي واجهت صعوبات خلال السنوات الماضية. ويُلاحظ نزوع الطرفين لإعادة الاعتبار للتعاون الثنائي من بوابة مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتجاوز القضايا الخلافية التي تحول دون ذلك. وينص البرنامج المتضمَّن في الاتفاق، والذي يستهدف إعادة توطين ٧٢ ألف لاجئ سوري في الدول الأوربية، على تسعة بنود، لعل أهمها[٢]:

- إعادة جميع المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون من تركيا إلى اليونان اعتباراً من ٢٠ مارس ٢٠١٦ إلى تركيا. ويستند هذا الإجراء إلى مبدأ (الدولة الثالثة الآمنة). وبعد إقرار اليونان بهذا الوضع بوصف تركيا (دولة ثالثة آمنة)، فإنّ

(١) السلطان أردوغان.. شريك مزعج لأوربا لكن لا غنى عنه، دويتش فيلا، ٩/ ١١/ ٢٠١٥.
(٢) تركيا والاتحاد الأوربي: عودة التعاون من بوابة مكافحة الهجرة غير الشرعية، م س ذ.

الاتحاد الأوربي سيعتبر طرد اليونان للمهاجرين القادمين إليها من تركيا قانونياً. وستتخذ تركيا واليونان بمساعدة المفوضية العليا للاجئين ومؤسسات الاتحاد الأوربي ووكالاته المتخصصة التدابير الضرورية للقيام بوقف تدفق اللاجئين بما في ذلك وجود عناصر أمن أتراك في الجزر اليونانية، وعناصر أمن يونانيين في تركيا، ويتكفل الاتحاد الأوربي بتسديد نفقات إعادة المهاجرين غير الشرعيين.

- مقابل كل سوري يعاد من الجزر اليونانية إلى تركيا، يستقبل سوري آخر من تركيا إلى الاتحاد الأوربي. وتعطى الأولوية للمهاجرين الذين لم يحاولوا الوصول بصورة غير شرعية إلى الاتحاد الأوربي. وحدد الاتفاق سقفاً يصل إلى ٧٢ ألف لاجئ يمكن قبولهم، وفي حال تخطي عدد المبعدين هذا الرقم يوقف العمل بالبرنامج.

وفي مقابل ذلك، قدم الاتحاد الأوربي جملة حوافز لتركيا للمساعدة على الحد من تدفق اللاجئين، أهمها[1]:

- تسريع خريطة الطريق للسماح بإعفاء المواطنين الأتراك من تأشيرات الدخول إلى دول الاتحاد الأوربي في مهلة أقصاها نهاية يونيو ٢٠١٦، بشرط قبول تركيا لجميع المعايير المنظمة لعملية تحرير التأشيرة، والتي يبلغ عددها ٧٢ معياراً، وتنضوي تحت خمسة موضوعات، هي: أمن الوثائق، إدارة الهجرة، النظام العام والأمن، والحقوق الأساسية، وإعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين. ما يعني أن هذا الأمر يبقى هدفاً معلناً طموحاً، وليس اتفاقاً مبرماً.

- يتعهد الاتحاد الأوربي بتسريع تسديد المساعدة المالية بقيمة ٣ مليارات يورو، التي سبق أن وعد تركيا بها، من أجل تحسين ظروف معيشة اللاجئين الذين

(١) المرجع السابق.

تستضيفهم. ويقدم الاتحاد الأوربي تمويلاً إضافياً قدره ٣ مليارات يورو بحلول نهاية عام ٢٠١٨ إذا احترمت تركيا التزامات معينة بشأن إنفاقها.

- فتح الفصل الـ ٣٣ (الخاص بالمسائل المالية والاتحاد الجمركي) لتسريع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، وجاء في النص: «سيتواصل العمل التحضيري لفتح فصول جديدة بوتيرة سريعة دون إلحاق الضرر بمواقف دول أعضاء». وذلك في إشارة على ما يبدو إلى معارضة قبرص لهذا الإجراء.

٢) الولايات المتحدة الأمريكية:

انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٥٢ لترسخ رسمياً التحالف بين أنقرة وواشنطن. وفي عام ١٩٦٤، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات التركية – اليونانية تتداعى بسبب مزاعم متضاربة بشأن قبرص، بعث الرئيس ليندون جونسون رسالة شديدة اللهجة إلى رئيس الوزراء التركي عصمت إينونو يهدد فيها بالتخلي عن تركيا إذا ما أقدمت على استخدام القوة في الجزيرة القبرصية. وحين دخلت القوات العسكرية التركية إلى قبرص عام ١٩٧٤ لحماية القبارصة الأتراك فرضت واشنطن حظراً على توريد الأسلحة إلى أنقرة. فاستتبع ذلك جموداً عميقاً في العلاقات بين الدولتين حتى عام ١٩٨١، إلا إن العلاقة بينهما استعادت عافيتها في نهاية المطاف. وقد ساهم في ذلك الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا عام ١٩٨٠، حيث عمد الجنرالات في أعقابه إلى اعتماد سياسة وفاق مع الولايات المتحدة. وما كان من واشنطن، التي كانت قلقة من السيطرة الإسلامية على إيران في العام السابق، إلا أن استجابت لهذه السياسة بإيجابية. ونرى في هذه الحالة كيف أن الفوضى التي تعم دول الجوار التركي تعزز أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة[1].

(١) هل العلاقات الأمريكية – التركية آخذة في التداعي؟، مركز بيت الجدوى للأبحاث والدراسات والإعلام، ٢٦ أبريل ٢٠١٦: (http://www.baitaljadwa.com).

- ■ كيف تنظر واشنطن لتركيا؟

منذ انضمامها لحلف شمال الأطلسي، بدت تركيا أشبه بـ(الحصان الأسود) بالنسبة للولايات المتحدة التي سعت لتقوية علاقاتها مع حليف إستراتيجي مهم ومؤثر جغرافياً وسياسياً وحضارياً. وقد نسج كلا الطرفين علاقاته بالآخر في إطار عدد من المحددات أهمها المحدد الإستراتيجي، حيث تنظر الولايات المتحدة لتركيا باعتبارها أحد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوربا وحتى القوقاز مروراً بالبلقان والشرق الأوسط. وقد حرصت الولايات المتحدة طيلة نصف قرن خلا على توطيد علاقتها بأنقرة ودعمها عسكرياً واقتصادياً. وقد توطدت العلاقات بين البلدين خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، خاصة في ظل تكثيف الولايات المتحدة لوجودها في منطقة الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠. وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ زادت أهمية تركيا كلاعب رئيس في إطار ما عُرف إبان إدارة الرئيس بوش الابن بـ(الحرب على الإرهاب). فعلي سبيل المثال تجاوبت تركيا بأريحية مع تفعيل مادة من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً. وخلال أقل من ٢٤ ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١. وكان هذا الدور محل تقدير وإعجاب الولايات المتحدة التي استفادت معنوياً ورمزياً من مشاركة دولة مسلمة في إطار حربها على أفغانستان. فضلاً عن إرسال تركيا لما يقرب من حوالي ١٢٠٠ جندي لتقديم العون لقوات الدعم والإسناد (إيساف) التابعة لحلف الناتو، ولا تزال تركيا تقوم بدور مهم في إطار تقديم العون اللوجستي والتدريبي لقوات الجيش الأفغانية، ومن المتوقع أن تلعب تركياً دوراً محورياً في إطار الإستراتيجية الجديدة التي وضعها الرئيس الأمريكي

باراك أوباما لمعالجة الوضع في أفغانستان[1].

حاصل القول، تعد تركيا حليفاً إستراتيجياً لا يمكن التفريط به من وجهة النظر الأمريكية، فكونها دولة مسلمة يحسن صورة الولايات المتحدة لدى دول الشرق الأوسط. كما تنظر لتركيا على أنها تقوم بدور الوسيط في حل الخلافات القائمة في المنطقة.

■ رؤية واشنطن لحزب العدالة والتنمية:

شهدت العلاقات التركية الأمريكية تحولاً بدأت ملامحه في التبلور مع صعود حزب العدالة والتنمية لقمة الهرم السياسي في البلاد، ففي عام ٢٠٠٣، أظهرت حكومة حزب العدالة والتنمية المنتخبة حديثاً مؤشرات تدل على بداية مرحلة التغير في العلاقات الأمريكية – التركية عندما عارض البرلمان التركي خطة الولايات المتحدة لشن هجومها على العراق جزئياً من الأراضي التركية، مما أزعج البنتاجون كثيراً. وبّخ بول وولفويتز، الذي كان آنذاك مسؤولاً رفيعاً بوزارة الدفاع الأميركية قيادة حزب العدالة والتنمية علناً لعدم قدرتها على حشد النفوذ الكافي لتجاوز العملية التشريعية وتجاهل الرأي العام المحلي لتلبية نداء واشنطن. أعربت القيادة آنذاك برئاسة أردوغان عن استعدادها منح واشنطن الإذن الذي طلبته وأوضحت أن عدم السماح لها بهذا كان نتيجة قرار برلماني لا يمكن حمل البرلمان على تغييره، رغم الجهد الواضح بهذا الاتجاه. لا ينبغي المبالغة في أهمية إظهار الاستقلال التركي هنا، فقد واصلت تركيا إتاحة قاعدة أنجرليك الجوية للاستخدام الأميركي خلال حرب العراق، كما أن قادة حزب العدالة والتنمية لم يعارضوا غزو العراق ولا احتلاله بحد ذاته، برغم وضعه المشكوك بقانونيته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وتأثيره المزعزع للأمن الإقليمي. أعطى هذا الرأي فرصة لواشنطن لتظهر في أنحاء الإقليم كافة – من خلال تركيا – أن الولايات المتحدة مستعدة وقادرة على العمل

(١) المرجع السابق.

البناء مع حكومة ذات ميول إسلامية في أوضاع ما بعد ١١ سبتمبر، حتى لو اتبعت هذه الحكومة إستراتيجية مستقلة تختلف أحياناً عن مواقف السياسة الخارجية الأميركية. المشكلات السياسية الداخلية الراهنة في تركيا، والناشئة عن مظاهرات منتزه غيزي بارك صيف ٢٠١٣، واشتدت بفضيحة الفساد والصراع ضد الحكومة الموازية نهاية ٢٠١٣، قد شجع معارضين أميركيين للقيادة والسياسة الخارجية التركية على مطالبة صنّاع السياسة الخارجية الأميركية باتخاذ موقف أكثر انتقاداً تجاه تركيا، مبرزة طابع أردوغان الاستبدادي المتزايد ووجود انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل سجن صحفيين أكثر من أي بلد آخر[١].

أدى ذلك إلى ردود أفعال أكثر حدة من جانب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي شدد على أنه لا يوجد في تركيا من تم اعتقاله أو سجنه بسبب تغريدة أو منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، منوهاً إلى قرار محكمة أمريكية صدر بحق مواطن أمريكي يقضي بسجنه ثلاث سنوات لتهديده أوباما. وتجدر الإشارة إلى أن أردوغان عد اتهامات أوباما فيما يخص الإعلام استغابة بحقه، وأن أوباما لا يجرؤ على طرح هذا الأمر أمامه، قائلاً: «لِمَ لم يقم بطرح هذا الأمر عندما اجتمعت به خلال قمة الأمن النووي؟»[٢].

- **القضايا الجدلية في علاقة واشنطن بتركيا، وإستراتيجيات واشنطن الموجهة لتركيا:**

تدور التفاعلات السياسية بين الجانبين في الوقت الحالي حول عدد من القضايا لعل أبرزها:

---

(١) هل تقبل الولايات المتحدة باستقلال السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط؟، مجلة رؤية تركية، ٢٠١٥: (http://www.rouyaturkiyyah.com/author/admin).

(٢) أردوغان رداً على أوباما: لا يوجد لدينا من تم اعتقاله أو سجنه بسبب تغريدة كما في أمريكا، ترك برس، ٦ أبريل ٢٠١٦.

◻ الأزمة السورية:

وضعت الأزمة السورية العلاقات الأمريكية – التركية تحت ضغط هائل، وهو توتر ناتج عن الأولويات المختلفة لدى الدولتين. ففي حين تريد أنقرة إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد باعتباره خطراً محدقاً عند حدودها، حدّت واشنطن أهدافها بمحاربة تنظيم داعش. وفي المقابل، تخشى كل دولة أن تتبنى أهداف الدولة الأخرى فتهمش بذلك أهدافها الرئيسة الخاصة. وهناك تقارير أخرى مفادها أن رئيسَي هاتين الدولتين قد شعرا شخصياً بهذه الضغوط. فبعد أن كانت الشراكة الودية والاتصالات الهاتفية المنتظمة تجمع الرئيسين باراك أوباما ورجب طيب أردوغان، بات الخلاف بينهما على الحرب السورية شديداً إلى درجة أنهما يتفاديان التواصل بانتظام أحدهما مع الآخر. ولم يتوانَ أردوغان في السابع من يناير عن التعبير عن استيائه من الحرب الجوية المحدودة التي تشنها واشنطن على داعش، فقال: «إذا فعلتم شيئاً فافعلوه بشكل صحيح. وإذا كنتم تنوون القيام به معنا، فعليكم أن تقدّروا قيمة ما نقوله»[(١)].

وبعد ظهور المعارضة السورية في أوائل عام ٢٠١١، حاولت أنقرة في البداية مد يدها إلى نظام الأسد وأوصته بإجراء الإصلاحات على أمل أن تستفيد من تأثيرها الاقتصادي الجديد على دمشق ومن غيره من النفوذ المُتصور عليها. لكن الرئيس الأسد لم يخفق في التجاوب مع هذه المناشدة فحسب، بل أرسل دباباته إلى المدن السورية للمرة الأولى وذلك بعد ساعات فقط من زيارة وزير الخارجية التركي إلى دمشق. واستجابةً إلى هذا الرفض دعمت أنقرة الثوار ضد نظام الأسد. ومع ذلك، صمد الأسد وأصبح يشكل خطراً كبيراً على تركيا. ففي مايو ٢٠١٣، وقع تفجير مرتبط بنظامه في بلدة ريحانلي عند

(١) هل العلاقات الأمريكية – التركية آخذة في التداعي؟، م س ذ.

الحدود التركية وذهب ضحيته ٥١ شخصاً، وقد كان هذا التفجير أسوأ اعتداء إرهابي يقع على الأراضي التركية في التاريخ الحديث. ومن جهة أخرى، دخل نحو مليوني لاجئ سوري إلى تركيا هرباً من مذابح الأسد، ومعظمهم تمركز في المحافظات التركية الجنوبية حيث يشكلون ٢٠٪ من السكان. وإلى جانب إرهاق هؤلاء اللاجئين لموارد تركيا، يزداد التوتر الاقتصادي والاجتماعي والعرقي بين اللاجئين والأتراك، حتى إن أعمال الشغب باتت أموراً متكررة في هذه المحافظات. وفي الوقت نفسه، ربما يشكل تنظيم داعش على طول حدود تركيا البالغة نحو ٩٠٠ ميل مع العراق وسوريا – أكبر تهديد وجودي لتركيا[١].

- ☐ ملف الأكراد:

تتأثر طبيعة العلاقات التركية الأميركية بالملف الكردي والموقف من حزب العمال الكردستاني PKK حيث لعب هذا الموقف دوراً مهماً في توثيق العلاقات بين واشنطن وأنقرة. فالولايات المتحدة تدعم الموقف التركي من الحزب وتعتبره منظمة إرهابية. ويتأسس الموقف الأميركي من هذا الحزب على تفهم مخاوف تركيا من أن تؤدي الحرب الأمريكية على العراق التي نجحت في الإطاحة بصدام حسين إلى تشجيع الأكراد على الانفصال عن العراق وتكوين دولتهم المستقلة في الشمال، وهو ما قد يشجع أكراد تركيا الذين تتراوح نسبتهم بين ١٥ – ٢٠٪ من عدد سكان تركيا البالغ حوالي ٧٠ مليون نسمة، على القيام بالشيء نفسه والانضمام للدولة الوليدة. قد يثير البعض استفساراً أو غرابة من الموقف الحازم للحكومة التركية من حزب الاتحاد الديمقراطي السوري الكردي PYD، من أن يكون على تواصل وتعاون مع الإدارة الأمريكية، فالحزب سوري وليس تركياً، وفي الحالات الطبيعية كان ينبغي أن يأتي الاعتراض من الحكومة السورية وليس من

(١) المرجع السابق.

الحكومة التركية، ولكن موقف الحكومة التركية واضح للإدارة الأمريكية كما هو واضح للحكومة الإيرانية والحكومة الروسية وغيرها، بأن حزب الاتحاد الديمقراطي السوري هو امتداد لحزب العمال الكردستاني الإرهابي، فحزب العمال الكردستاني مصنف في تركيا والاتحاد الأوربي وأمريكا حزباً إرهابياً، ومشاركة حزب PKK في عملية السلام مع الحكومة التركية لم تنجح، بسبب تمسك حزب العمال الكردستاني بنهجه الإرهابي، وممارسته للقتل، والقيام بأعمال مخلة بالأمن الداخلي في تركيا، وبالأخص منذ ٧ يونيو ٢٠١٥، فمنذ ذلك التاريخ قتل حزب العمال الكردستاني مئات المدنيين والعسكريين الأتراك، ليس بهدف تحقيق مطالب للشعب الكردي في تركيا كما يدعون، وإنما تلبية لمطالب دول خارجية تسعى لزعزعة استقرار تركيا، وبالأخص أن قيادة حزب العمال الكردستاني المقيمة في جبال قنديل الواقع تحت سيطرة الحرس الثوري الإيراني، فوجود قيادة حزب العمال الكردستاني تحت سيطرة ودعم الحرس الثوري الإيراني يفسر أسباب تراجع حزب PKK عن عملية السلام في تركيا، وشنه للعمليات الإرهابية في تركيا من جديد، في اللحظة التي ظن البعض فيها أن حزب العدالة والتنمية انتهى عمره السياسي بنتائج انتخابات ٧ يونيو ٢٠١٥م[١].

على هذه الأسس استنكر وزير الخارجية التركي (مولود جاويش أوغلو) تصريحات الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية (جون كيربي) الذي أعلن أن الولايات المتحدة لا تعد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري منظمة إرهابية، وأعرب جاويش أوغلو عن استغرابه للخطأ الذي وقعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، متسائلاً عن الشريك الأساسي لواشنطن في الحرب على تنظيم داعش، حيث قال في هذا السياق: «أستغرب هذا الخطأ الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية، وأتساءل من هو شريككم

(١) محمد زاهد جول، لماذا تستنكر تركيا موقف أمريكا من حزب الاتحاد الديمقراطي؟، الخليج أونلاين، ٢٠١٦-٠٢-١٢

في الحرب على تنظيم داعش، نحن أم الإرهابيون في الداخل السوري؟!». وقال أردوغان: «إن حزب الاتحاد الديمقراطي لا يختلف عن تنظيم بي كي كي»، مشيراً إلى أن أمريكا لا يمكنها أن تعرّف تركيا على هوية تلك التنظيمات الإرهابية، وقال: «إن من يقوم بتلطيخ بلادنا بالدماء هو تنظيم بي كي كي، الذي يلقى دعماً من حزب الاتحاد الديمقراطي، ومن هنا لا فرق بينهما بالنسبة إلينا، لا يمكن لأمريكا أن تعرفنا على هوية تلك التنظيمات، من هنا أريد أن أسأل أمريكا، إلى جانب من تقفين، تركيا أم التنظيمات الإرهابية؟ نحن خير من يعرف داعش، وخير من يعرف تلك التنظيمات أيضاً»(١).

تبلورت التغيرات في موقف قادة الحزب مع اقتراب المعارك من الحدود التركية، إضافة إلى تعاظم نفوذ الأكراد داخل سوريا، والدعم الدولي المقدم من التحالف الدولي لهم لمواجهة داعش، وفشل الإستراتيجية التركية في سوريا والتي بنيت على رهان إسقاط نظام الأسد بأسرع وقت ممكن، فضلاً عن انحسار شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وانطلاقاً من ذلك تنوعت التوقعات حول مستقبل تركيا التي نأت بنفسها عن الدخول في أي تحالفات ضد الإرهاب، حتى أصبحت موضع اتهام إقليمياً ومحلياً، بسبب غضها الطرف عن تنقلات المسلحين إلى الأراضي السورية، إضافة إلى ازدهار تجارة التهريب ومافيات السلاح والنفط على طول الحدود مع سوريا، وهنا يمكنني القول إن تركيا باتت على المحك، وأن فتح حرب على جبهتين (داعش والأكراد) سيترك تداعيات كبيرة على تركيا، أمناً واقتصاداً ومن الناحية العسكرية، وأعتقد أن تنظيم الدولة سيصعد من هجماته ضد البنى التحتية وقوى الأمن في تركيا وهو ما سيعرض الاقتصاد والسياحة للضرر، وبالتالي فإن تصعيد الحرب ضد الأكراد قد يفاقم من التوتر مع الحكومة الأمريكية التي لا تدعم حملة أنقرة ضد الأكراد(٢).

---

(١) المرجع السابق.

(٢) د. خيام الزعبي، أردوغان في ورطة.. وسيناريوهات مرعبة تنتظر تركيا، صحيفة المنار، ٥/ ٨/ ٢٠١٥.

ومن هنا سيجد أردوغان نفسه أمام مشكلة كبيرة خاصة أنه راهن في الماضي على السلام مع الأكراد واليوم يهاجم الأكراد مما يهدد وحدتهم في داخل بلاده والمنطقة، ومن ثم تهديد الاستقرار في تركيا في وقت يواجه فيه الجيش قتالاً صعباً من مقاتلي حزب العمال الكردي وتنظيم الدولة، وهذا من شأنه تعميق ورطة الرئيس التركي مع تنظيم داعش، وهي ورطة مرشحة لأن تتفاعل في اتجاه وضع تركيا على خط النار، وبقاء الباب مفتوحاً أمام سيناريوهات متعددة، ستكون لها تداعيات مباشرة على مصداقية أردوغان، قد تساهم في إحداث شرخ في حزبه الذي لم يتعافَ من جروحه بعد نتائج الانتخابات التشريعية الماضية التي أفقدته غالبية المقاعد في البرلمان. وأخيراً يبدو أن تركيا حالياً على أبواب سيناريوهات مرعبة لما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في ظل العدوان على سوريا وموقف أمريكي متباطئ فيما يحصل في المنطقة، ومن هذا المنطلق يجب على تركيا أن تتأهب لمرحلة جديدة، فاضطراب الأوضاع في تركيا مسألة وقت، والنار تحت الرماد، باختصار شديد إن الدور السلبي لأردوغان في سوريا، لم ولن يكون في صالح تركيا، فمن الخطأ تصور أن بإمكان تركيا أن تنعم بالأمن والاستقرار فيما ألسنة النيران تشتعل في سوريا، فالتجربة أثبتت أن الأمن القومي لأي بلد من بلدان المنطقة يرتبط ارتباطاً عضوياً مع أمن الإقليم، وأن طريق تركيا نحو الازدهار الاقتصادي يمرّ بالضرورة على دمشق، وأنه في حال بقاء طريق دمشق مغلقاً في وجه تركيا، فلا يُستبعد أن ينهار الاقتصاد التركي بشكل كبير، وبذلك يخرج أردوغان من الباب الضيق للسلطة(١).

■ علاقة تركيا بالكيان الصهيوني:

تعد شراكة الولايات المتحدة مع كل من تركيا والكيان الصهيوني من ثوابت سياستها الخارجية إزاء منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم بدا طبيعياً أن يسفر ذلك عن تبلور علاقة

---

(١) المرجع السابق.

من نوع خاص بين تركيا والكيان الصهيوني كحليفين يجمعهما جوار إستراتيجي.

بيد أن توقعات عدة ظهرت بأن يفضي وصول حزب التنمية والعدالة ذي الطابع الإسلامي إلى الحكم إلى تغير في نمط علاقة تركيا بالكيان الصهيوني، ظهر ذلك عندما تمّ تعيين أحمد داود أوغلو وزيراً للخارجية في مايو ٢٠٠٩ – بعد أن كان عدة سنوات مستشاراً مهماً ومؤثراً للغاية في الحكومة التركية – إذ أصبحت استقلالية السياسة الخارجية التركية ونشاطها الفاعل أكثر وضوحاً. ترأس داود أوغلو مفاوضات سوريا والكيان الصهيوني في ٢٠٠٧، وكان هدفها الرئيس حل القضايا من خلال تشجيع السلام واسترداد السيادة على مرتفعات الجولان. كان جهد الوساطة هذا على وشك النجاح، إلى أن شن الكيان الصهيوني عمليته العسكرية الكبرى ضد غزة في نهاية ٢٠٠٨ منهياً المفاوضات فعلياً. ولأن المبادرة تضمنت مشاركة نشطة من جانب الكيان الصهيوني، كانت تبدو أيضاً مبادرة سياسية محنكة لدى النظام القديم، ومحل ترحيب واشنطن آنذاك. عندما حاول داود أوغلو دمج حماس في العملية السياسية – وهي محاولة لاقت مقاومة شديدة من واشنطن، وتل أبيب التي أصرت على شروط متعددة غير مقبولة لدى حماس – عندها، بدأ النهج التركي يثير مخاوف الغرب. وبدأ يتضح ببطء أن تحركات السياسة الخارجية التركية المستقلة يمكن أن تختلف عن أولويات الولايات المتحدة الإقليمية... عندما أخذت علاقة تركيا بالكيان الصهيوني منعطفاً سيئاً، تعمقت المخاوف الأميركية. أصبح هذا واضحاً بعد (لحظة دافوس) في ٣٠ يناير ٢٠٠٩، التي واجه فيها أردوغان بغضب رئيس الكيان الصهيوني شيمون بيريز، بشأن تلك المسألة الحساسة الخاصة بسلوك الكيان الصهيوني أثناء العمليات العسكرية بغزة التي شنتها في ديسمبر ٢٠٠٨. بلغ هذا الاتجاه السلبي للعلاقات الثنائية ذروته في ٣١ مايو ٢٠١٠، عندما هاجمت مروحيات وقوات كوماندوز البحرية الصهيونية السفينة التركية (مافي

مرمرة) في المياه الدولية. كانت السفينة جزءاً من أسطول للمجتمع المدني العالمي تقلّ عمالاً وإمدادات المساعدات الإنسانية إلى غزة، مما شكل تحدياً جريئاً للحصار الصهيوني. في الحادث، قُتل تسعة مواطنين أتراك - والعديد منهم لقوا مصرعهم إعداماً - مما يقترح وجود نية صهيونية لتحذير أنقرة من أنها ستدفع ثمناً باهظاً إذا استمرت - ولو حتى بطريق غير مباشر عبر نشطاء المجتمع المدن - في تحدي سياسات الاحتلال الصهيوني دفاعاً عن الحقوق الفلسطينية. أدى حادث مرمرة لانهيار خطير في العلاقات بين حليفي أميركا الأكثر قوة في الشرق الأوسط، مما شكّل معضلة بالنسبة لواشنطن. برغم ذلك أظهر البيت الأبيض استعداداً غير متوقع لموازنة علاقته الخاصة مع الكيان الصهيوني إزاء الاعتراف بأن تركيا كانت حليفاً قيماً للغاية لا يمكن التفريط به بأي طريقة قاسية[١].

تعزز هذا بزيارة الرئيس أوباما إلى الكيان الصهيوني في ٢٠١٣، حاول خلالها إقناع بنيامين نتنياهو بالاعتذار عن الوفيات الناجمة عن الهجوم على مافي مرمرة، وتقديم تعويضات لعائلات القتلى. تم الاعتذار لتركيا عن طريق مكالمة هاتفية بين الزعماء الثلاثة في ٢٢ مارس، حين كان أوباما لا يزال في الكيان الصهيوني. كانت استجابة أردوغان لمحاولة نتنياهو للحلّ إيجابية، وأعلن استعداده لاستعادة التعاون العسكري والعلاقات الدبلوماسية الكاملة مع الكيان الصهيوني. بعد هذه المحادثة، تراجعت المخاوف مع أن تطبيع العلاقات كان تدريجياً في أفضل الأحوال. كانت جهود أوباما في هذه المناسبة معبرة عن تصورات حقيقية تؤمن بها إدارته، كما يتضح من البيان التالي: «إن الولايات المتحدة تقدّر بعمق شراكتنا الوثيقة مع كل من تركيا وإسرائيل، ونحن نعلق أهمية كبيرة على استعادة العلاقات الإيجابية بينهما لتعزيز السلام والأمن في الإقليم». وأضاف: «يحدوني الأمل في أن المحادثة بين الزعيمين اليوم ستمكنهما من الانخراط في تعاون أكبر

(١) هل تقبل الولايات المتحدة باستقلال السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط؟، م س ذ.

في هذه الفرصة، وفي مجموعة تحديات وفرص أخرى». بهذا، يكون الرئيس أوباما قد أوضح أن الأمن في المنطقة يتطلب تعاوناً مشتركاً بين الكيان الصهيوني وتركيا[1].

كان هذا هو البديل الوحيد المتاح لواشنطن بخلاف انحيازها للكيان الصهيوني، والذي كان يمكن أن يكون تنكّراً خطيراً لتركيا، كما أنه سيوحي للإقليم بأسره أن استمرار الصداقة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة مرهون بموافقة الكيان الصهيوني. كذلك ينبغي ملاحظة أنه كان أشيع عن نتنياهو منذ أشهر أنه بمبادرة منه - برغم احتمال وجود إلحاح من واشنطن من وراء الكواليس - كان مستعداً لمدّ يد السلام إلى تركيا، لكن منعته ضغوط داخلية من المنافس المحلي لنتنياهو، وهو اليمين المتطرف آنذاك بزعامة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان. هكذا، سعى الكيان الصهيوني وكذلك الولايات المتحدة لاستعادة علاقة التعاون مع تركيا، وأتاحت المكالمة الهاتفية وسيلة مريحة لتجنب الانتقادات الحادة في كلا البلدين لأي عودة للعلاقات الطبيعية، برغم أن عملية التفاهم المتبادل هذه تواصلت وساعدت في تخفيف حدة التوتر بين الحكومتين كان هناك تردد من الجانبين في الموافقة الكاملة على دبلوماسية التطبيع. كان هناك شعور منتشر بأن خطوة الكيان الصهيوني غير كافية نظراً لثقل وطأة الإهانة في حادث السفينة مافي مرمرة بجانب رفض الكيان الصهيوني تخفيف نهجه في التعامل مع غزة، والذي أوضحت تركيا أنه جزء مما يهمّها إجمالاً. على الجانب الأميركي، ظلت عناصر المجتمع المدني المؤيدة للكيان الصهيوني معادية لقيادة حزب العدالة والتنمية التركي، ورحبت بوضوح بكل مؤشر على المعارضة والشقاق داخل البلد، بما في ذلك الرأي القائل بأن على واشنطن أن تأخذ في الاعتبار درجة معاناة تركيا من العزلة الإقليمية المتنامية خلال السنوات القليلة الماضية[2].

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.

وإجمالاً، يرى قطاع عريض من المراقبين أن تركيا قد فقدت الكيان الصهيوني، ومع فقدانها للكيان فقدت دعم جماعات الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة، وفقدت مكانتها المتميزة داخل الكونغرس. بل إن تركيا لا تستطيع الآن، وربما لمدة غير قصيرة الادعاء بقدرتها على استخدام نفوذها وعلاقاتها الخارجية والإقليمية للتوسط بين العرب والكيان الصهيوني لتحقيق سلام نهائي في الشرق الأوسط، هذه القدرة التي يبدو أن الكيان الصهيوني يسعى لإقناع الحكم الراهن في مصر بحقه وصلاحيته في امتلاكها وممارستها، ليحل محل تركيا في وقت تبدو فيه كل أطراف الصراع جاهزة لتصفية القضية الفلسطينية[1].

٣) روسيا:

تاريخياً، تمتلك العلاقات التركية - الروسية سجلاً حافلاً، منذ أن خاضت الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية قرابة ١٧ حرباً بين عامي ١٥٦٨ و١٩١٧، إلى أن ورثت كل من روسيا الاتحادية والجمهورية التركية العلاقات التاريخية بخلافاتها وتقارباتها. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انضمت تركيا رسمياً إلى المعسكر الغربي من خلال عضويتها في حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢، وكان سبب الانضمام الرئيس هو تأمين الحماية من أطماع وتوجهات الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، خاصة ما يتعلق بقضايا المرور من مضيق البوسفور وطلب إنشاء قواعد عسكرية مطلّة عليه والتنافس على نقل نفط آسيا الوسطى. وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، بقيت المنافسة بين البلدين مشتعلة لكنها اتخذت أشكالاً أكثر دبلوماسية، ومع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سُدَّة الحكم في ٢٠٠٢ وانتهاجه لسياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار ومن ضمنها الدول المطلة على البحر الأسود كروسيا طرأ تحسن ملحوظ على

(١) جميل مطر، تركيا.. أين المفر؟، م س ذ.

العلاقات الثنائية[1].

■ كيف تنظر روسيا لتركيا؟

يجد المراقب للعلاقات الروسية - التركية أن العقد الأخير من القرن العشرين شهد نمواً في العلاقات الاقتصادية بينهما حتى نهاية ٢٠١٥، وبالأخص بعد تولي فلاديمير بوتين رئاسة روسيا عام ٢٠٠٠، ووصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ بزعامة رجب طيب أردوغان وتكرار فوز حزبه في تركيا، وهي المرحلة التي شهدت بداية التفاهم والتعاون الكبير بين البلدين، مع رسم أسس جديدة في السياسة الخارجية التركية وضعها أحمد داود أوغلو، رئيس الوزراء التركي السابق، والتي سمّيت (صفر مشاكل) مع دول الجوار، واستمرت هذه المرحلة حتى الآن، خاصة السنوات العشر الأخيرة.. وسادت بين البلدين علاقة يمكن وصفها بعلاقة شراكة، التي لا تعني التعاون على المستويات كافة وإنما يمكن الاتفاق في مجالات معينة والاختلاف في قضايا أخرى بدون أن تتأثر العلاقة بينهما. كما يمكن الاتفاق على تحقيق هدف اقتصادي مشترك مثلاً، من دون أن يؤثر ذلك على العلاقات بين البلدين[2].

كما يمكن القول إنه برغم حالة الاستقطاب السياسي متعدد الأبعاد بين روسيا وتركيا، فهناك تقارب شبه ممنهج بين الجانبين يستدعي حسابات دقيقة في ظل السياسات الدولية المعقدة. فالعلاقات بدأت تتخذ طابعاً تقاربياً منذ ٢٠٠٤، حينما بدأ البعد الاقتصادي وتحديداً في مجال الطاقة يلعب دوراً مهماً في التأسيس لعلاقات إستراتيجية. كما بدأ يتجه نحو المأسسة مع إنشاء مجلس التعاون التركي - الروسي رفيع المستوى في ٢٠١٠، إذ

---

(١) محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية - الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، مركز دراسات العلوم السياسية والإستراتيجية والعلاقات الدولية، ٥/ ١/ ٢٠١٥.

(٢) د. ناصر إسماعيل اليافاوي، الحرب الباردة التركية الروسية وانعكاساتها العالمية (قراءة تحليلية)، أمد للإعلام، ١٥ ديسمبر ٢٠١٥: (https://www.amad.ps/ar).

شهد المجلس أربعة لقاءات في كل من روسيا وتركيا، وقد عُقد الاجتماع الخامس في أنقرة في الأول من ديسمبر ٢٠١٤ حيث حضر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين برفقة عشرة وزراء روس، وهو ما يظهر الرغبة المشتركة في تعزيز العلاقات اقتصادياً برغم الخلافات الكبيرة سياسياً. ويمكن تلخيص أهم ملامح التقارب الاقتصادي بين البلدين في النقاط التالية[١]:

- روسيا هي أهم مورِّد للغاز الطبيعي لتركيا.
- تمثل تركيا سابع شريك تجاري لروسيا وثاني أكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا.
- تركيا هي الوجهة الأولى للسياح الروس؛ حيث يصل تركيا خمسة ملايين سائح روسي سنوياً.
- وجود تعاون كبير في مجال الطاقة الكهربائية، كما ستشارك روسيا في بناء أول محطة نووية في تركيا في مدينة مارسين، والتي من المقرر أن تدخل الخدمة في ٢٠١٩.
- يصل عدد الشركات التركية التي تعمل في روسيا نحو ١٤٠ ألف شركة، منها ١٥٠ شركة تعمل في قطاع الإنشاءات، كذلك يعمل عدد من الشركات الروسية في تركيا تحديداً في مجال الحديد والصلب.
- وجود تعاون نشط في مجالي بناء سفن الشحن والنقل البحري.
- توقيع مذكرة تفاهم بين وكالة الطاقة الروسية ووزارة الطاقة التركية لتطوير تقنيات مصادر الطاقة المتجددة.
- زيادة العمل في محطة الطاقة في (أك كويو) في تركيا.

---

(١) محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية - الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، م س ذ.

- الاتفاق على زيادة التبادل التجاري إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول ٢٠٢٣. وهذه هي المرة الثانية التي يتم تأجيله فيها من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ ثم ٢٠٢٣. ويرجع هذا للخلاف إلى استخدام العملات المحلية.
- زيادة القدرة التمريرية لخط أنابيب السيل الأزرق بمقدار ٣ مليارات متر مكعب.
- خفض أسعار الغاز بنسبة ٦٪، والاستعداد الروسي لبناء خط أنابيب آخر تلبية لاحتياجات الاقتصاد التركي.

وعدا الخلافات حول تمديدات الغاز من أذربيجان إلى أوربا توجد بعض العقبات التجارية وفي المجال السياحي، وبعد إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين تسمح تركيا للسائحين الروس بالمكوث في تركيا مدة شهرين دون الحاجة لتصاريح بينما تسمح روسيا للأتراك بشهر واحد فقط، ومن المرجح أنه تم مناقشة هذه الموضوعات وتم العمل على إيجاد حلول مقبولة لها[1].

- **رؤية روسيا لحزب العدالة والتنمية:**

يمكن القول إن رؤية موسكو لحزب العدالة والتنمية التركي ترتبط لحد كبير بالطبيعة المتشابهة لزعيمي البلدين وتصوراتهما لدوري بلديهما كفاعل دولي. فكل من بوتين وأردوغان يتبني الفكر القومي المتشدد إلى حد كبير، كما ينحيان إلى لفت الانتباه، وفي هذا السياق ترى (روسيا بوتين) في حزب العدالة والتنمية حليفاً محتملاً جيداً لها، بيد أنه في حالة الخلاف بين الجانبين لن تتوانى موسكو عن زعزعة أركان الحزب مع التأكيد على إثبات قدرتها على إيذاء رموز الحزب بشكل شخصي. تبدى ذلك بشكل جلي مع

(١) المرجع السابق.

أزمة الطائرة الروسية التي أسقطتها المقاتلات التركية في نوفمبر ٢٠١٥، فبرغم احتواء هذه الأزمة وحرص طرفيها على عدم التصعيد المبالغ فيه بيد أنها ألقت الضوء على قدرة موسكو على التأثير المباشر على وضع حزب العدالة والتنمية في المشهد السياسي التركي، حتى إن البعض اعتبر أن بوتين يتحرك لحصار تركيا في محيطها ولإضعاف علاقاتها مع حلف الأطلسي ولإرباك الأوضاع داخل تركيا، بل هو يعمل وفق خطة إستراتيجية لإثارة أشد حالات الاضطراب والاحتراب في داخل تركيا، وصولاً إلى الإطاحة بحكم حزب العدالة والتنمية، فالمتابع للحركة الإستراتيجية الروسية في المرحلة الأخيرة، يجد إعلاناً روسياً مباشراً وواضحاً بعدم ولوج حالة الحرب كطريق للرد على إسقاط المقاتلات التركية للطائرة العسكرية الروسية، لكنه يجد تسارعاً بالمقابل في الخطوات الروسية ضد تركيا في جوانب مختلفة وباستخدام أوراق ذات تأثير إستراتيجي. لقد تحركت روسيا باتجاه فرض حصار على علاقات تركيا في محيطها المباشر، عسكرياً باستخدام قواتها العسكرية، وعبر إقامة تحالفات عسكرية في محيط تركيا، كما تتحرك روسيا للضغط على المجتمع التركي وفي داخله لصناعة أزمات وتوترات حادة. وعلى صعيد التحركات الروسية لإثارة الاضطرابات في داخل تركيا، فقد رفع بوتين لافتات الفصل بين الشعب والدولة والرئيس والدولة، بإعلانه أن مشكلة روسيا ليست مع الشعب التركي وأن أزمة العلاقات تعود إلى محاولات الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية أسلمة الدولة التركية. كما أبرزت روسيا دعمها للتيارات العلمانية – أو غير الإسلامية – كما استقبلت زعيم حزب الشعوب الديمقراطي الكردي في موسكو – وقام بالاستقبال وزير الخارجية لإعطاء صفة رسمية تتعلق بالتواصل مع دول – وكذا جرى الإعلان عن افتتاح مقر للحزب – أو مقر اتصال مع الحزب – في موسكو.. إلخ. ووسط كل تلك الخطوات والتحركات لعبت روسيا بالورقة الاقتصادية، سواء بوقف استيراد

سلع عديدة من تركيا أو بإلغاء مشاريع مشتركة بين البلدين، أو بوقف رحلات السياح الروس إلى تركيا[1].

من ناحية أخرى، مدت روسيا يد المساعدة للمعارضة الكردية في تركيا، إذ دعت صلاح الدين دميرطاش، قائد حزب الشعوب الديمقراطي الداعم للأكراد إلى موسكو في ٢٣ ديسمبر٢٠١٥. وخلال زيارة دميرطاش لروسيا، انتقد هذا الأخير الحكومة التركية لإطلاقها النار على الطائرة الروسية. أما من الجهة السورية، فقد بدأت روسيا بتأمين الأسلحة لحزب الاتحاد الديمقراطي، وهو حزبٌ حليفٌ لحزب العمال الكردستاني المسيطر على الأراضي السورية على طول الحدود التركية، ما يشكل تهديداً للسلطات التركية[2].

كما استهدفت موسكو وبشكل جلي أعضاء حزب العدالة والتنمية وممتلكاتهم. وقد كانت هذه سياسة الكرملين منذ إطلاق النار الذي أسقط طائرةً روسية تحلق في المجال الجوي التركي. ففي ٢٨ نوفمبر على سبيل المثال، زعمت روسيا انخراط ابن أردوغان في تجارة النفط مع الدولة الإسلامية. وشكلت هذه الاتهامات غصناً تعلقت به صفوف المعارضة واعتبرتها إثباتاً. ولا شك أن تعاطف المعارضة التركية مع روسيا ومعاداتها لحكومة أردوغان واضحة، على سبيل المثال في الاتهام الذي وجهه النائب في حزب الشعب الجمهوري المائل إلى اليسار، والذي قال فيه إن حزب العدالة والتنمية يساعد تنظيم داعش في إدخال الأسلحة الكيميائية إلى سوريا[3].

---

(١) المرجع السابق.
(٢) سونر جاغابتاي، الانقسامات السياسية التركية فريسة الدولة الإسلامية وروسيا، برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ٢٢ فبراير ٢٠١٦: (http://cutt.us/xxRH).
(٣) المرجع السابق.

- القضايا الجدلية في علاقة روسيا بتركيا، وإستراتيجيات روسيا الموجهة لتركيا:

تدور التفاعلات بين الجانبين في اللحظة الراهنة حول عدد من الملفات لعل أكثرها محورية:

الملف السوري:

يمكن تلخيص الخلاف المحوري بين البلدين في هذا السياق في معارضة روسيا بشدة إسقاط نظام الأسد في سوريا وترى أنه صاحب السيادة والشرعية وترفض أي تدخل عسكري لإزاحته، وفيما يتعلق بتركيا فإن روسيا تعارض وتحذر تركيا باستمرار من عملية دعم المعارضة السورية. وتقف روسيا سنداً دولياً للنظام السوري، وترى أن الأسد رئيساً منتخب وتعمل على عدم تبني أي قرار ضده في مجلس الأمن، وقد صوَّتت روسيا بالفيتو ثلاث مرات لحماية النظام السوري. وعلى النقيض، فقد قامت أنقرة بدعم المعارضة السورية المسلحة بعد فشل الجهود التي بذلها أحمد داود أوغلو في إقناع الرئيس السوري بشار الأسد بالقيام بإصلاحات، كما تطور الموقف التركي بدعوة الناتو لنشر صواريخ باتريوت كإجراء دفاعي بسبب الاشتباكات بين الثوار وقوات النظام على مقربة من الحدود التركية، وهي الخطوة التي رفضتها موسكو ورأت أنه لا مبرر لها. وفي إطار السياسة التركية الراغبة في علاقة منطقية مع روسيا حرص أردوغان على طمأنة روسيا في رسالة تحمل نوعاً من التوضيح والندية قائلاً: «إن نشر الباتريوت لا يعني روسيا، ومن الخطأ أن تتدخل روسيا في شأن تركي داخلي، والصواريخ هدفها الدفاع عن أمن تركيا»[1].

(١) محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية - الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، م س ذ.

وبرغم الخلاف القوي بين البلدين في الملف السوري فإن الطرفين حرصا على عدم إغلاق قنوات الحوار بينهما واستمرت اللقاءات على عدة مستويات، وأكدت روسيا أن السبيل إلى تحقيق السلام في سوريا هو الالتزام ببنود بيان جنيف الصادر بشأن سوريا في ٣٠ يونيو ٢٠١٢، كونه يوفر الآلية اللازمة لإنهاء حمامات الدم في سوريا وإقامة حوار وطني. فيما قدمت تركيا مقترحات تقوم على تسليم الأسد للسلطة وتشكيل حكومة ذات صلاحيات واسعة، وأعلن بوتين في السابق أن «روسيا جاهزة لمناقشة الاقتراحات الهادفة لإنهاء العنف في سوريا»، لكن يبدو أن جاهزية روسيا فقط هي للمناقشة وليست للقبول بالمقترحات التركية، فهي مصممة على مواقفها. ومن الملاحظ أن زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأنقرة جاءت بعد زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى موسكو في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٤؛ حيث أشار الأخير إلى وجود دور تآمري تلعبه تركيا ضد النظام السوري، فيما نقل المعلم عن بوتين قوله إنه مصمم على دعم سوريا والأسد ضد الإرهاب. وفي هذا السياق فإنه من المؤكد أن ما حمله المعلم من دمشق تمت مناقشته في أنقرة وهو ما صرَّح به يوري أوشاكوف مساعد الرئيس الروسي قبل الزيارة (أما بعد الزيارة فقد حمَّل أردوغان الأسد المسؤولية الكاملة عما يجري في سوريا ومقتل ٣٠٠ ألف سوري، وقال بصراحة: إن هناك اختلافاً مع روسيا فيما يتعلق بحل الأزمة السورية، فيما كانت لهجة بوتين أكثر هدوءاً حيث أوضح أن روسيا أوضحت للقيادة السورية ضرورة وقف سفك الدماء فيما دعا بوتين لحلول مقبولة لدى جميع فئات الشعب السوري[1].

بيد أن تحولاً نوعياً حدث في هذا السياق مع اقتراب دخول الحرب في سوريا عامها الرابع، حينما أعلنت روسيا رسمياً التحاق قواتها بالعمليات القتالية إلى جانب النظام السوري لتضيف ثقلاً نوعياً في ميزان القوى العسكري على الأرض لصالح الأخير

(١) المرجع السابق.

وشركائه، عكس نفسه من اليوم الأول بمقدار الخسائر التي ألحقها القصف الروسي لمواقع وأهداف تعود لقوى المعارضة السورية المسلحة، ما حفز بواعث القلق لدى كافة الأطراف المناهضة لبقاء الرئيس الأسد حول مستقبل نتائج المواجهة المسلحة، خصوصاً في ظل تسارع وتيرة أخبار الانتصارات الموضعية التي حققها التحالف المساند للنظام. إعلان التدخل الروسي تبعه بفترة وجيزة فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات الإعادة للبرلمان التركي بانتصار كبير أعاد له الامتياز التشريعي الذي يؤهله لتشكيل الحكومة منفرداً والذي حافظ عليه منذ العام ٢٠٠٢، بعد أن كانت نتائج الانتخابات التي أجريت في يونيو قد أفقدته إياه مؤقتاً. وإذا كان الفوز الانتخابي الأخير قد بدد أجواء القلق التي سادت أنقرة وأكثر من عاصمة حليفة لها في الفترة التي فصلت بين جولتي الاقتراع على مستقبل المشاريع السياسية المشتركة بينهم، إلا إنه جاء أيضاً في وقتٍ تلوح فيه بوادر أزمات يُرجّح أن تعصف بحكومة حزب العدالة والتنمية بفعل المشكلات الاقتصادية المتوقعة إثر الاضطرابات السياسية التي تشهدها الجبهة التركية الداخلية، والتعقيدات التي نتجت عن تصاعد التوتر بين تركيا وعدد من الأطراف الدولية على خلفية الأزمة السورية وفي مقدمتها روسيا وإيران الموردان الرئيسان لتركيا بالنفط والغاز، والخشية من تداعيات التصدع في العلاقة بين الحكومة والمكون الكردي في الدولة التركية، وتحديداً في ضوء القلاقل التي بدأت تشهدها مناطق الجنوب الأكثر تداخلاً مع الحرب في سوريا.

جاءت واقعة تصدي الطيران الحربي التركي للطائرات الروسية وإسقاط إحداها بزعم دخولها المجال الجوى التركي في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥، لتعكس مدى حدة الاستقطاب بين أنقرة وموسكو بخصوص الملف السوري. لقد سرعت عملية إسقاط الطائرة من تطور الأحداث على الأرض السورية وبشأن قضايا الثورة، وهي غيرت اتجاه حركة الأحداث

أيضاً بأن أدخلت بعداً دولياً وإقليمياً للصراع العسكري المباشر يظهر لأول مرة بين دول داعمة لبشار وأخرى داعمة للثوار ورافضة لبقاء بشار في السلطة، لكنها كشفت الأهم، وهو أن قرار بوتين بإرسال جيشه إلى سوريا لم يكن له هدف واحد يتعلق بدعم نظام بشار، كما لم يكن قراراً مرتبطاً بتطورات المعركة على الأرض السورية لمصلحة الثوار فقط، بل كان قراراً يحمل حركة إستراتيجية لها أهداف واسعة في سوريا والإقليم وعلى صعيد المصالح والإدارة الروسية للصراع الدولي. كان حدث إسقاط الطائرة كبيراً وذا طبيعة إستراتيجية أبعد من فكرة اشتباك بين طائرتين. وهو أظهر مدى إدراك الإدارة السياسية في تركيا للدور الإستراتيجي لتلك البلاد، ولمصالحها في الإقليم بما في ذلك قرارها بالدفاع عن الأقليات التركمانية خارج تركيا، كما كشف إدراكها ووعيها بأهداف الحضور العسكري الروسي على حدودها، وهو ما دفعها لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير، والخطير للغاية، بالدخول في مجابهة عسكرية، يمكن أن تكون لها تداعياتها الخطيرة على تركيا. لكن الأهم، أن إسقاط الطائرة كشف أهداف بوتين الإستراتيجية من قرار إرسال طائراته لسوريا، إذ جاءت ردود فعله كاشفة لنواياه وأهدافه على نحو لم يكن ممكناً أن يظهر إلا تحت ضغط من حدث كبير. فبوتين أرسل جيشه ليتحول من حالة التأثير عن بعد في سياسات الإقليم إلى حالة السيطرة بالقوة ولعب دور مباشر بقوته العسكرية لتغيير اتجاه حركة الأحداث والصراع لمصلحة روسيا على الأرض مباشرة، فيما يسمى في روسيا بالجوار البعيد. وهنا جاءت تطورات ما بعد إسقاط الطائرة لتكشف عن تحضيرات مسبقة لاستهداف روسيا لتركيا باعتبارها الدولة الأقوى في مواجهة خطتها وحفائها في الإقليم[١].

---

(١) طلعت رميح، هل تذهب تركيا وروسيا إلى مرحلة الصدام العسكري؟، مركز التفكير الإستراتيجي، ٠١/٠٣/٢٠١٦: (http://cutt.us/AmlU2).

ملف دول آسيا الوسطى والقوقاز:

تعد آسيا الوسطى الفناء الخلفي للإمبراطورية الروسية السابقة، فموسكو وأنقرة تتنافسان عليه، فقد أعلن الرئيس بوتين عن تشكيل اتحاد أوراسيا الاقتصادي بحلول عام ٢٠١٥، والذي ربما سيضم كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. وتعارض واشنطن علناً سياسة التكامل الاقتصادي الأوراسي. كما أن بلدان آسيا الوسطى، والتي تضم أيضاً أوزبكستان وتركمانستان، تتبع إستراتيجيات دولية متعددة الأطراف، تكون العلاقات فيها مع المهيمن السابق متوازنة مع العلاقات مع الولايات المتحدة والصين وأوربا والهند، وبالطبع مع العالم الإسلامي الذي تنتمي إليه هذه الدول ثقافياً. بالنسبة للإصلاحيين المحليين، تعد تركيا نموذجاً اقتصادياً واجتماعياً، وسياسياً جذاباً. وبالنسبة للقوميين المحليين، فهي دولة من نفس العرق. وبالنسبة للقوات المسلحة المحلية، تقدم تركيا أنماط تدريب عسكرية ومعدات بديلة لتلك السوفيتية/ الروسية. في آسيا الوسطى انضمت تركيا بالفعل إلى المنافسة الدولية على النفوذ الإقليمي. وإذا لم تتمكن روسيا من تحديث نفسها اقتصادياً على نطاق واسع وأن تزيد من حجم قوتها الناعمة فسوف يتراجع نفوذها المتبقي إلى أبعد من ذلك. ومع ذلك، ومهما تفعل روسيا، فإن الصين ستظل القوة الاقتصادية الرئيسة للمنطقة - وخاصة إذا سارت التطورات على نفس النمط كما حدث في العقدين الأولين بعد الاستقلال. كما أن هناك اختبارات صعبة في العقد الثالث، الذي بدأ للتو. أيضاً يقترب أبرز الرؤساء المؤسسين لدول آسيا الوسطى؛ إسلام كريموف (٧٤ عاماً) في أوزبكستان، ونور سلطان نزاربابيف (٧٢ عاماً) في كازاخستان من انتهاء فترة ولايتهما الطويلة، وقد تبدو الخلافة في كلتا الحالتين خادعة لاسيما مع تهيئة الإسلاميين الراديكاليين أنفسهم لاستغلال أي عدم استقرار لصالحهم. لذا فإنه بدلاً من التنافس على كسب المزيد من النفوذ في المنطقة، يجب على اللاعبين الرئيسين في الخارج، بما في ذلك

روسيا وتركيا، أن يتعاونا من أجل منع المتطرفين من تنفيذ مشروعهم لإقامة (خلافة) في آسيا الوسطى[١].

لقد كانت منطقة جنوب القوقاز إحدى ساحات القتال الرئيسة في الصراع الطويل بين الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية رومانوف. وقد اتخذت موسكو وأنقرة مواقف متعارضة إلى حد ما في الصراعات التي استمرت طويلاً في المنطقة، والتي نتجت عن تفكك الاتحاد السوفيتي. فروسيا تحالفت رسمياً مع أرمينيا، لتحافظ على حدودها، وعلى قاعدتها العسكرية هناك، كما كان لتركيا شبه علاقة تحالف مع أذربيجان. وبعد حرب عام ٢٠٠٨ لم تقم روسيا علاقات دبلوماسية مع جورجيا، بينما كانت لتركيا علاقات اقتصادية وثيقة معها. وفي هذه الأثناء، اعترفت روسيا باستقلال المناطق الجورجية التي انفصلت عن جورجيا، أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وحولتهما إلى محمية عسكرية روسية. على الجانب الآخر، لم تتبع أنقرة نهج موسكو بشأن هذه الاعترافات، فلديها مصالح واضحة في أبخازيا، وبرزت كمنافس لروسيا على النفوذ. وبالنسبة للأبخاز، الذين حصلوا على الاستقلال عن جورجيا، والذين يريدون تقليل الاعتماد على روسيا؛ كانت العلاقات والاتصالات مع تركيا هي مفتاح تحقيق سيادة الدولة[٢].

برغم هذه المنافسة، تتفق كل من روسيا وتركيا على أهمية مجموعة (مينسك)، التي تضم الولايات المتحدة والدول الأوروبية من أجل تسوية النزاع حول إقليم ناجورنو كاراباخ الجبلي من خلال المفاوضات. وتحافظ موسكو على علاقات جيدة مع باكو وأنقرة، وقد قامت مؤخراً بتحركات، حتى لو أنها أحبطت في النهاية، نحو إتمام المصالحة التاريخية مع أرمينيا. كما أن خطة تركيا للاستقرار والتعاون في القوقاز، المقترحة في

(١) ديمتري ترينين، من إسطنبول إلى كابول: هل ثمة أرضية مشتركة بين تركيا وروسيا؟، مجلة رؤية تركية، صيف ٢٠١٣: (http://www.rouyaturkiyyah.com).

(٢) المرجع السابق.

أعقاب الحرب الروسية الجورجية، لاقت استحسان موسكو واعتبرتها مبادرة مفيدة. وعندما عززت الدول الثلاث في المنطقة - أرمينيا وأذربيجان وجورجيا - استقلالها، ووجدت أنه من المستحيل حل الصراعات القائمة، رأت روسيا وتركيا أن لكل منهما مصلحة ودوراً في توفير الأمن والاستقرار في جنوب القوقاز. ويعتبر إقليم ناجورنو كاراباخ وأبخازيا مجالين رئيسين للتفاعل الروسي التركي. أما شمال القوقاز فيعد جزءاً من الاتحاد الروسي. في التسعينات وأوائل الأعوام الألفينية غضبت موسكو من مظاهر الدعم التركي للمتمردين الانفصاليين الشيشان. ومع أن حرب الشيشان انتهت منذ أمد بعيد إلا إن سلسلة الجمهوريات العرقية الصغيرة الواقعة بين البحر الأسود وبحر قزوين لا تزال مناطق روسية تشهد حالة من عدم الاستقرار. وترجع المشكلات هناك إلى أسباب محلية. على كل حال، تسعى موسكو للتعاون مع أنقرة، لوقف الدعم الخارجي لأنشطة المتطرفين الإسلاميين في شمال القوقاز. ويعد توفير الأمن في دورة الألعاب الأولمبية الشتوية التي ستقام في عام ٢٠١٤ في مدينة سوتشي الروسية إحدى مناطق التعاون الأمني الثنائي، وهي منطقة متاخمة مباشرة لشمال القوقاز[(١)].

يشار إلى أن روسيا تستخدم سلاح الغاز بشكل فعَّال في إدارة علاقتها بتركيا خاصة بعد إلغائها مشروع السيل الجنوبي الهادف لنقل الغاز إلى عدة دول أوربية، مثل: بلغاريا والنمسا وصربيا والمجر وسلوفينيا عبر البحر الأسود بسبب الموقف الأوربي بفرض عقوبات على روسيا؛ حيث تضررت مصالح الدول الأوربية المذكورة وتكبدت خسائر تصل إلى مليار يورو كما في حالة بلغاريا مثلاً. ويعني ما سبق أن عدم بدء مشروع السيل الجنوبي يعني أن كميات الغاز الروسية ستوزع على المشاريع الأخرى، وبالتالي ستكون تركيا من أول المستفيدين من هذا القرار. كما أن المقترح البديل هو الاعتماد على خط

---

(١) المرجع السابق.

السيل الأزرق الموجود وبناء خط السيل الأزرق الثاني بنفس طاقة المشروع المُلغَى عبر البحر الأسود إلى سامسون التركية ثم برياً إلى أنقرة؛ ومن هناك يتجمع عند الحدود التركية - اليونانية، وتتحول أنقرة بذلك إلى بوابة شرقية لصادرات الغاز الروسي إلى أوربا وهو ما يعزز موقف تركيا التي هي في حِلٍّ من قوانين الاتحاد الأوربي. كما يتحدث بعض الخبراء عن إمكانية إنشاء مصنع مشترك في تركيا على ساحل المتوسط لتصدير الغاز المسال لكافة دول أوربا[1].

(١) المرجع السابق.

المبحث الثاني

تغيرات البيئة الدولية المتوقعة خلال العشرية القادمة وسيناريوهاتها المحتملة على مستقبل حزب العدالة والتنمية

تتداخل الخطوط الفاصلة بين الفاعلين الدوليين الأساسيين (تحديداً الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوربي) المؤثرين في حاضر ومستقبل حزب العدالة والتنمية وموقعه على الخريطة السياسية في تركيا، وذلك في اهتمامها بالملفات والقضايا المختلفة التي تترك بصمات مباشرة على الحزب.

وفيما يلي محاولة لإلقاء الضوء على التغيرات المتوقعة على أهم هذه القضايا، في ضوء مواقف القوى والأطراف المختلفة المعنية بها، ثم السيناريوهات المرجحة لمستقبل الحزب في ضوء هذه التغيرات. عبر القسمين التاليين:

أولاً: خريطة التغيرات المتوقعة خلال العشرية القادمة:

يمكن ترسيم ملامحها بالنظر لعدد من المحددات، لعل أبرزها:

- **انضمام تركيا للاتحاد الأوربي:**

من المرجح أن تشهد العلاقات التركية – الأوربية الكثير من الصعود أو الهبوط خلال الفترة المقبلة، فيما يخص التعاطي الأوربي مع عضوية تركيا. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تبايناً بين المتابعين والمعنيين بالعلاقات التركية الأوربية بصدد مسألة انضمام تركيا لعضوية الاتحاد بشكل كامل. فمن ناحية أولى يرى البعض أن القبول الأوربي للعضوية التركية قادم لا محالة، وأن هناك العديد من العناصر التي تدفع باتجاه هذه الخطوة، منها الأسباب الجغرافية لاسيما مع وجود بعض أجزاء تركيا الجغرافية داخل حدود القارة الأوربية،

كما يوجد أكثر من ١٤ مليون تركي يقطنون أوربا، مما يجعل لتركيا ثقلاً ديمغرافياً داخل أوربا. وهناك أيضاً تشابه نظام القانون والدستور، فبعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ أصبحت قوانين الدستور التركي بأغلبها مستمدة من القوانين الأوربية وخاصة السويدية والفرنسية. كما أن تركيا بعد تأسيسها كدولة جمهورية وتبنيها لمبدأ الحداثة والعلمانية تبنت نموذجاً أقرب إلى الاتحاد الأوربي ثقافياً واقتصادياً، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبسبب الاتفاق العسكري بين الطرفين أصبح هناك ارتباط وثيق بينهما استمر لفترات طويلة. فضلاً عن الحرب على الإرهاب المنتشرة في مناطق عدة من العالم، والتي تستدعي توثيق العلاقات التعاونية والمعلوماتية بين الطرفين[١].

يضاف إلى ذلك حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم السعي التركي للانضمام للاتحاد الأوربي، حيث اعتبرت واشنطن أن التحاق تركيا بأوربا هدف أميركي، ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم وإستراتيجي لها من وراء ذلك، وإنما أيضاً بهدف بناء جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية أولاً، وثانياً محاولة إحداث توازن إستراتيجي داخل الاتحاد الأوربي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوربا الشرقية مثل بولندا[٢].

بيد أن هناك قراءة أخرى مغايرة لمعطيات الموقف، ربما تبدو أكثر واقعية، وهي تلك التي تشير إلى أنه من الصعب لتركيا دخول الاتحاد الأوربي على هيئة عضو كامل، حيث يرى البعض أن تركيا لن تصبح في يومٍ من الأيام عضواً كاملاً ودائماً لدى الاتحاد الأوربي، لذلك يجب عليها البحث عن بدائل أخرى في سياستها التعاونية مع دول الاتحاد.

(١) إلى أين وصلت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي؟، ترك برس، ٣١ يوليو ٢٠١٥.
(٢) هل العلاقات الأمريكية – التركية آخذة في التداعي؟، م س ذ.

والسبب الرئيس في ذلك هو عدم رغبة الاتحاد الجدية في انضمام تركيا إليه بشكل كامل ودائم. إذ يمكن القول إن هناك عزوفاً من بعض دول الاتحاد الأوربي عن قبول هذا البلد الكبير، فمواقف عدة دول رئيسة في الاتحاد تشددت حول هذه المسألة، واعتبرت أن تركيا ما زالت بحاجة إلى سلسلة أخرى من القوانين التطبيقية خاصة فيما يتعلق بإقرار حقوق قانونية ودستورية للقوميات والأقليات غير التركية التي تعيش داخل أراضيها ومن ضمنها القومية الكردية والعلوية. من ناحية ثانية ما زالت دول الاتحاد تنظر إلى المحاولات الإصلاحية التركية على أنها إصلاحات هامشية لا تعدو كونها مجرد محاولة للاقتراب من معايير الاتحاد الأوربي، كما أنها ليست نهاية المطاف، فثمة حاجة ملحة لإصلاحات أخرى في مجالي حرية التعبير والدين، لاسيما وأن أوربا تبدو قلقة إزاء ذلك الحجم الكبير للتقاليد والتراث المحافظ الذي يتمسك به حزب العدالة والتنمية، وللدين لدى الأتراك بعد ثمانين عاماً من العلمانية، وهو ما يختلف شكلاً ومضموناً عما هو قائم في المجتمعات الأوربية[1].

وإجمالاً، تضم قائمة العناصر التي تعوق انضمام تركيا الكامل للاتحاد الأوربي عدداً من العوامل يمكن ذكرها أهمها كالتالي[2]:

- عدم قدرة تركيا على تطبيق قواعد حقوق الإنسان الخاصة بالاتحاد الأوربي بشكل كامل.
- الفرق الثقافي الجاد والكبير الذي ظهر في الفترة الأخيرة بين الهوية التركية وهوية الاتحاد الأوربي.

---

(١) كرم سعيد، أردوغان المأزوم: هل يفوته القطار الأوربي؟، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٣ يناير ٢٠١٤.

(٢) إلى أين وصلت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي، ترك برس،٣١ يوليو ٢٠١٥.

- اختلاف سياسة تركيا الخارجية مع بعض سياسات الدول الأوربية مثل ألمانيا التي تروج للإرهاب على أنه نابع من العالم الإسلامي الأمر الذي ترفضه تركيا.
- نظرة مواطني الاتحاد الأوربي وحكامه السلبية تجاه تركيا على أنها دولة إسلامية أنهكت أوربا لفترة طويلة وأعاقت تقدمها أيام الدولة العثمانية؛ ويرون أنه في حال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي فسيدخله فوج إسلامي ضخم ويعيد إعاقة تقدم أوربا وتطورها.
- قوة تركيا الاقتصادية التي أصبحت منافسة للاتحاد الأوربي وبشكل قوي. إذ تخشى دول الاتحاد الأوربي من زيادة قوة الاقتصاد التركي وقوة منافسته بعد انضمام تركيا إليه.

فضلاً عن العامل الديمغرافي الذي يعد عقبة كئود أمام انضمام تركيا البالغ عدد سكانها ما يقرب من ٧٥ مليون نسمة للاتحاد الأوربي والمتوقع أن يصل إلى ١٠٠ مليون خلال السنوات القليلة القادمة، وستصبح بذلك أكثر كثافة سكانية من ألمانيا التي تحتل المرتبة الأولى سكانياً بين دول الاتحاد[1].

- **قضية اللاجئين:**

يرى كثيرون أن الإشكالية المرتبطة بتدفق اللاجئين لاسيما السوريين من تركيا إلى أوربا قد بدأت تذوي في أعقاب الاتفاق المبرم بين أنقرة والاتحاد في مارس ٢٠١٦، انطلاقاً من أن هذا الاتفاق قد يساهم في إيجاد مقاربات لحل أزمة الهجرة غير الشرعية التي تحولت إلى أزمة سياسية داخلية في أكثر من دولة أوربية، كما أنه قد يحقق منافع سياسية واقتصادية بالنسبة إلى تركيا الهادفة إلى إعادة تفعيل طلب انضمامها إلى أوربا. وبرغم تخوف البعض من أن تؤدى استقالة أحمد داود أوغلو (مهندس السياسة الخارجية التركية) من منصبه

(١) كرم سعيد، أردوغان المأزوم: هل يفوته القطار الأوربي؟، م س ذ.

كرئيس لحزب العدالة والتنمية ورئيس للوزراء إلى عدم التزام تركيا بجانبها من الاتفاق، لاسيما وأن المفاوضات على اتفاق الهجرة كانت إحدى نقاط الخلاف الأساسية بين داود أوغلو والرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

بيد أنه يبدو أن هناك ارتياحاً أو بالأحرى اطمئناناً أوربياً لوفاء أنقرة بالتزاماتها في هذا الصدد. فقد أعلن متحدث باسم المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أنها تعتمد على احترام تركيا للاتفاق مع الاتحاد الأوربي لضبط أزمة الهجرة، بعد الإعلان عن مغادرة رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو منصبه. مؤكداً أن الاتحاد الأوربي وألمانيا سيطبقان مستقبلاً جميع التزاماتهما وأنه يتوقع المثل من الطرف التركي[1].

ولكن على الجانب الآخر، توجد توقعات بألا يفضي هذا الاتفاق إلى اختفاء مسألة اللاجئين من معادلة العلاقات التركية الأوربية. وهو ما يفسره المراقبون بأن انعكاسات الاتفاق السلبية على اللاجئين ستكون كبيرة. ولذلك تعرض الاتفاق لانتقادات كبيرة من الحقوقيين والناشطين في مجال الهجرة واللجوء ومنظمات حقوق الإنسان. ولا تزال قضايا إشكالية عديدة موضع نقاش بالنسبة للرأي العام الأوربي بسبب تعارض الاتفاق مع منظومة القوانين الناظمة لمسألة الهجرة وحق اللجوء في دول الاتحاد والمعايير والقيم التي تتبناها بروكسل في مجال حقوق الإنسان. إن هذا التضييق على وصول اللاجئين إلى مناطق آمنة قد يدفع كثيرين منهم للبحث عن طرقٍ أخرى للوصول إلى أوربا (مثل شمال إفريقيا) في قوارب اصطلح على تسميتها (قوارب الموت). إن معظم مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا تتركز في مناطق فقيرة تعاني مشاكل اقتصادية وأمنية وتعليمية؛ مما يحول دون اندماجهم في تركيا ويحرمهم من مستقبل أفضل مقارنةً بمزايا اللجوء في أوربا،

(١) ميركل تعتمد على احترام تركيا لاتفاق الهجرة رغم مغادرة داود أوغلو، دويتش فيلا، ٦ مايو ٢٠١٦: (http://dw.com/p/1Ij9a).

فضلاً عن أن أعدادهم كبيرة أصلاً في تركيا. ومن هنا، فإن البرنامج المتفق عليه بين تركيا والاتحاد الأوربي لا يحل مشكلة اللاجئين إلا بشكل جزئي؛ إذ إنه معني باستقبال حد أقصى يبلغ ٧٢ ألف لاجئ فقط، في حين أن أزمة اللجوء السوري وحدها تطال خمسة ملايين لاجئ في دول الجوار السوري. وفي مقابل مساعدات بقيمة ٦ مليارات يورو، ووعود قد لا تتحقق لتركيا بتحرير التأشيرة تكون أوربا قد أحكمت إغلاق الباب في وجه مئات الآلاف من اللاجئين ووفرت عشرات المليارات من تكلفة استيعابهم وإدماجهم، وبرأت نفسها من أي مسؤولية تجاه معاناتهم وضياع مستقبل أبنائهم[١].

وتفاقمت الخلافات بين الطرفين الأوربي والتركي في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة في يوليو ٢٠١٦ حيث أعرب الاتحاد الأوربي[٢] عن قلقه بسبب توقيف عشرات الآلاف من الأشخاص وإقالتهم من العمل خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. ووجه الاتحاد الأوربي انتقادات للرئيس التركي بسبب فرض حالة الطوارئ من جديد لمدة ثلاثة أشهر والحديث عن العودة للإعدامات مرة أخرى.

وحث الاتحاد الأوربي تركيا على أن تحترم في كل الظروف دولة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حق كل فرد في الحصول على محاكمة عادلة. واعتبرت صحيفة دير شبيغل الألمانية أن الشعب التركي بغالبيته ضد الانقلاب كما أظهر نضجاً وتفهماً لثقافة الديمقراطية. لكن أردوغان والإسلاميين جيروا هذا التطور لحسابهم، وسط ارتفاع أصوات المؤذنين «الله أكبر». ويبدو أن الإسلام السياسي في تركيا يعمل حالياً على إسقاط النظام العلماني في البلاد الذي فرضه مؤسس الدولة الحديثة كمال أتاتورك.

---

(١) تركيا والاتحاد الأوربي: عودة التعاون من بوابة مكافحة الهجرة غير الشرعية، م س ذ.
(٢) رويترز، ٢٢/ ٧/ ٢٠١٦.

وصرح وزير الخارجية الفرنسي جان مارك آيرولت بأن محاولة الانقلاب في تركيا ليست شيكاً على بياض للرئيس التركي أردوغان ليقوم بعمليات تطهير بعد إحباط الانقلاب العسكري[1].

وقد انتقد هذا الموقف الأوربي وزير الاتحاد الأوربي التركي عمر تشليك حيث أشار إلى تأخر الاتحاد الأوربي بإصدار تصريح حول محاولة الانقلاب الفاشلة وعدم تقديم دعم قوي ضد محاولة الانقلاب[2].

الشراكة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية:

يدفع البعض بأن علاقة واشنطن وتركيا ربما تبهت خلال السنوات المقبلة إذا ما استمر وجود حزب العدالة والتنمية على قمة الهرم السياسي في تركيا. ويستدلون على ذلك بالتوتر الذي شهدته علاقات البلدين على خلفية انهيار علاقات تركيا الإيجابية بالكيان الصهيوني منذ ٢٠٠٩، إذ أفرز ذلك انقساماً حاداً بين أولويات الولايات المتحدة الإقليمية وأولويات أنقرة. ثم جاء الربيع العربي بموجة انتفاضات ضد الحكومات الاستبدادية المستحكمة، ليطرح اختيارات أيدلوجية صعبة بين المصالح الإستراتيجية والالتزامات المفترضة تجاه أشكال الحكم الديمقراطي.. وأثيرت الشكوك مرة أخرى حول مقبولية رفض تركيا الآن الاكتفاء بالاهتمام بشؤونها الخاصة عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية في الشرق الأوسط؛ أو بعبارة أخرى، ما إذا كانت تركيا حليفاً حقيقياً يمكن الاعتماد عليه مثل الكيان الصهيوني. يقترح هذا مرة أخرى التزام القادة الأميركيين غير المشروط نحو العلاقات مع الكيان الصهيوني، على النقيض من الاصطفاف مع تركيا الذي هو في أحسن الأحوال علاقة تحالف مشروط. في هذا الاعتبار، هناك مد متزايد من

(١) فرانس ٢٤، ١٧/٧/٢٠١٦.

(٢) ترك برس، ٢٩/٧/٢٠١٦.

الانتقادات لارتباط الولايات المتحدة المفرط بشكل ما بالكيان الصهيوني، ورغبة بأن تربطهما علاقة أكثر شبهاً بتحالف الولايات المتحدة وتركيا[١].

بيد أنه يمكن بقدر كبير من الثقة الدفع بأن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات، أهمها[٢]:

- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن، مثل الكيان الصهيوني والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ودورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوربا حتى تخوم الهند وروسيا.
- الموقع الإستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.
- دور تركيا الجيو-إستراتيجي باعتبارها ممراً احتياطياً لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوربا عبر خط (جيهان – باكو)، وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.
- النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة، ما قد يحسن الصورة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وهناك العديد من الدلائل على محورية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة على الأقل في المستقبل المنظور، فبصفة عامة (ربما باستثناء فترة رئاسة بوش ٢٠٠٠– ٢٠٠٨)، كان رد فعل الحكومات الأميركية براجماتياً إزاء المواقف التركية حتى تحت حكم العدالة والتنمية، فعند التأزم تنحو واشنطن إلى التركيز على السيطرة العلمانية على مراكز التفكير

(١) هل تقبل الولايات المتحدة باستقلال السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط؟، م س ذ.
(٢) المرجع السابق.

والإعلام والخبراء في الداخل التركي، تبدى ذلك خصوصاً عقب توتر العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني في ٢٠٠٩. إذ كان القادة السياسيون أكثر استعداداً لقبول المبادرات المستقلة للسياسة الخارجية التركية من نظرائهم بالمجتمع المدني. إجمالاً، فإن نهج الولايات المتحدة حيال التحركات المستقلة للسياسة الخارجية التركية يعد عموماً مرناً بما يكفي للاتفاق على الاختلاف بمعظم الحالات. مع ذلك، تختفي هذه المرونة عندما يتعلق الأمر بقضايا تعد ذات أهمية إستراتيجية لمصالح الولايات المتحدة، منها: التعاون في إطار حلف الأطلسي، وسياسة مكافحة الانتشار النووي، والصراع مع الكيان الصهيوني. وقد بدا أن السياسة الخارجية التركية تقبل هذه المجموعة من القيود. فمثلاً، وافقت تركيا على نشر حلف الأطلسي لأنظمة الدفاع الصاروخي على أراضيها، برغم أن هذه الخطوة أثارت غضب روسيا، وأدت لاحتمال استهداف روسيا مواقع على الأراضي التركية في حال تجدد الأعمال العدائية الغربية - الروسية. كذلك، وافقت تركيا، على الأقل رسمياً، على إصلاح العلاقات مع الكيان الصهيوني بناء على طلب من الرئيس أوباما أخيراً[(١)].

وهو ما يتأكد مع تفاوض دبلوماسيين من البلدين (تركيا و الكيان الصهيوني) منذ فترة طويلة على خطة لتطبيع العلاقات التي انهارت منذ قيام القوات الصهيونية بشن غارة على أسطول مرمرة التركي الذي كان متجهاً إلى قطاع غزة عام ٢٠١٠، ما أسفر عن مقتل ١٠ مواطنين أتراك. وكانت تل أبيب قد اعتذرت رسمياً عام ٢٠١٣ عن قتل مواطنيها، لكن المحادثات بشأن التعويضات لعائلات الضحايا وأحكام حرية الوصول التركي إلى قطاع غزة لم تتبلور بعد[(٢)].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) العدالة والتنمية التركي: مفاوضات إصلاح العلاقات مع إسرائيل تسير بشكل جيد، مصراوي، ١١ فبراير ٢٠١٦.

ولكن المحاولة الانقلابية الفاشلة قد أثرت على العلاقات بين الطرفين من حيث اتهام المسئولين الأتراك الولايات المتحدة بدعم الانقلاب، كما أطلقت عليها السفارة الأمريكية في أنقرة الانتفاضة التركية، واتهمت صحيفة يني شفق التركية[1] قائد قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان (إيساف جون كامبل) بإدارة تلك المحاولة الانقلابية الفاشلة، مضيفة أن تمويلها تم من خلال جهاز المخابرات المركزية الأمريكية سي. أي. إيه عن طريق بنك يو.بي. إيه في نيجيريا، إضافة إلى إفادات للنيابة العامة في مدينة أضنة التركية تقول إن طائرات الإمداد بالوقود التي زودت طائرات إف ١٦ التابعة للانقلابيين التي كانت تقصف أنقرة خلال الانقلاب حلقت من قاعدة أنجرليك التي يستخدمها الأمريكيون، ثم جاء تهديد رئيس الحكومة بن علي يلدرم بأن بلاده ستلجأ إلى إعادة النظر في صداقتها مع واشنطن في حال عدم تسليم الأمريكيين فتح الله غولن. هذه الاتهامات وهذا التصعيد استنكره السفير الأمريكي في تركيا جون باس[2] كما استنكر الاتهامات التي تروج لها وسائل إعلام وبعض الشخصيات قائلاً في بيان أن هذا الأمر خاطئ تماماً، ومثل هذه التخمينات تسيء إلى عقود من الصداقة. ودخل وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر طرفاً في تفنيد ما يراه ادعاءات، عقب اتصال هاتفي مع نظيره التركي فكري أشيق الذي طالب كارتر بألا يتساهل مع غولن الذي تتهمه أنقرة بتدبير الانقلاب، حيث أكد كارتر أن بلاده مستعدة لتقديم جميع أنواع الدعم لتركيا وأنه لا أساس من الصحة للادعاءات التي انتشرت في أوساط الشعب التركي بدعم الولايات المتحدة للانقلاب.

ويحلل أحد الباحثين الموقف الأمريكي من المحاولة الانقلابية بأن الدعم الأمريكي للمحاولة الفاشلة لا يهدف إلى إنجاحها بالضرورة، بقدر ما يهدف إلى إرباك الحكومة

(1) http://cutt.us/iRPFT.

(2) http://cutt.us/6gql.

التركية، ووقف صعودها، وإشغالها بملفات داخلية معقدة، مع تعميق الشرخ المجتمعي الحادث بسبب الانقلاب، وخاصة في حال لجوء الحكومة لإجراءات متشددة بحق قطاعات واسعة من المجتمع، وهو ما لوحظ مؤخراً، حيث بدأت الحكومة بحملة تطهير واسعة للكيان الموازي (حركة الخدمة بقيادة غولن) في قطاعات التعليم والقضاء فضلاً عن الجيش والشرطة، الأمر الذي قد يدفع باتجاه شرخ مجتمعي ومزيد من اعتماد المعارضين للحكومة على القوى الخارجية، وهو ما قد يخلق بؤرة استنزاف داخلية إلى جانب القضية الكردية؛ ما يمكن أن يؤثر سلباً على الهوية الوطنية، والتماسك المجتمعي التركي على المدى البعيد، ومن ثم يوقف الصعود التركي[1].

■ العلاقات التركية - الروسية:

ظهرت العديد من التنبؤات التي تتوقع أن يطغى الجانب الصراعي على العلاقات بين موسكو وأنقرة، لاسيما في ظل العداء التاريخي بين البلدين، والخلافات الحالية حول العديد من الملفات الإقليمية من قبيل العلاقة مع النظام الحاكم في مصر الذي تدعمه روسيا وتناوئه تركيا، وكذلك الأزمة السورية، والأكراد.. وغيرها.

ويدعم أنصار هذا السيناريو رؤاهم عبر الاستدلال بالتصاعد المتلاحق في النبرة العدائية في العلاقات بين البلدين على خلفية أزمة إسقاط الطيران التركي لطائرة روسية في نوفمبر الماضي ٢٠١٥. إذ هدد الرئيس الروسي تركيا بشكل يومي وبلغة تصعيدية واستفزازية، كما قامت القوات الروسية بأعمال استفزازية ضد تركيا كاحتجاز السفن التجارية التركية، وإبراز أسلحة في وضع الاستعداد على متن سفن تمر في مضيق البوسفور.. إلخ. ووصل الحال حد طرح أحد الخبراء الروس سيناريو حرب تقوم خلالها روسيا بتوجيه ضربة نووية حاسمة ومباغتة لتركيا، واعتبر أن هذا السيناريو

---

(1) http://cutt.us/tiQXc.

هو الوحيد القادر على تغيير المعادلات والرد على تركيا وإخراجها من معادلات القوة والصراع في الإقليم، وأن مثل هذا القصف المفاجئ سيضمن شل قدرة حلف الأطلسي على الحركة أو الرد إنقاذاً لها، إذ الحلف سيكون أمام خيارين، إما إشعال حرب نووية شامله أو ترك تركيا لتواجه مصيرها، ورجح أن لا يتدخل حلف الأطلسي في مثل تلك الحالة، ملمحاً إلى خوف سيجتاح الشعوب والحكومات الأوربية بعد هذا القصف، بما يشل قدرة الدول والحلف على القيام برد[١].

وبرغم وجاهة هذا الطرح، إلا إن القراءة المتأنية لتدافع العلاقات بين البلدين تؤشر على أنه برغم المواقف المختلفة منذ البداية وبرغم المصالح المتباينة حول عدد من القضايا، إلا إن موسكو وأنقرة قد أسستا قاعدة صلبة من الاحترام المتبادل الذي جعل العلاقات الثنائية تتخطى مرحلة العداء التاريخي. ومما يدل على ذلك أن تركيا قد التزمت الحياد قدر الإمكان عندما قامت القوات الروسية باجتياح جورجيا في ٢٠٠٨، كما لم تقم بالمشاركة في العقوبات المفروضة على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية التي بدأت في نهاية ٢٠١٣ ولا تزال مستمرة إلى الآن. وتقف بعض الملفات حجر عثرة أمام تقدم استثنائي في العلاقات، منها ما هو مرتبط بتحالفات البلدين مثل تحالف تركيا مع الناتو ومع الولايات المتحدة وتحالف روسيا مع إيران والنظام السوري، ومنها ما هو متعلق بمواقف البلدين من القضايا التي تمس الطرف الآخر مثل الدعم الروسي لليونان فيما يتعلق بالمشكلة القبرصية، والموقف الروسي من العلاقات التركية - الأرمينية، وكذلك الموقف التركي من الشيشان أو من الأزمات الحديثة في سوريا وأوكرانيا[٢].

---

(١) طلعت رميح، هل تذهب تركيا وروسيا إلى مرحلة الصدام العسكري؟، م س ذ.

(٢) محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية - الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، م س ذ.

ويمكن من ناحية أخرى الدفع بطغيان التوافق في المسائل الاقتصادية على المسائل السياسية الخلافية؛ وهو ما يؤكد أن التفاعل الاقتصادي هو الذي يفرض الجزء الأكبر من محددات العلاقة بين البلدين، إذ تنطوي معطيات منظومة العلاقات الاقتصادية لتركيا على حقيقتين أساسيتين:

- الأولى: أن تركيا الدولة العضو في حلف الناتو وقاعدة الارتكاز السياسي والأمني للسياسات الغربية الرئيسة للإقليم تتحصل على احتياجاتها من موارد الطاقة من دول من خارج الاصطفاف السياسي الأمني الذي يضم تركيا، وهو ما يكبل تركيا بتوازنات معقدة في علاقاتها الدولية يحول بينها وبين المضي قدماً في سياساتها الطموحة في مد نفوذها في الإقليم.
- الثانية: تتعلق بالحصة السوقية الهامشية التي يمتلكها النفط والغاز الخليجيان في السوق التركية. فبرغم المساعي الحثيثة من قبل السعودية وقطر لزيادة حصتها فيه، إلا إن الموانع الجغرافية والسياسية وما يترتب عليها من صعوبات في النقل والتوزيع تحد من التقدم في إنجاز هذا الهدف المنشود.

وبطبيعة الحال تشعر واشنطن بالقلق البالغ من تقارب تركيا وروسيا اقتصادياً، ومحاولات تركيا لملء الفجوة التجارية التي حدثت بعد العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوربي مؤخراً على روسيا. وهو ما يزيد من توجس واشنطن من رؤى قيادة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا التي تبدو غير منسجمة مع الغرب وتشترك مع روسيا في هذه النظرة. على طرف المعادلة الآخر فإن موسكو سياسياً تبدي اهتماماً كبيراً بنزعة الاستقلالية في السياسة الخارجية التركية عن الولايات المتحدة، وقد تنبهت موسكو لهذا منذ أن رفض البرلمان التركي السماح باستخدام الأراضي التركية لغزو العراق في ٢٠٠٣،

كما أن عدم دعم تركيا المباشر للعقوبات ضد روسيا بعد الأزمة الأوكرانية واختلافها مع واشنطن تجاه الوضع في سوريا يؤكد نزعة الاستقلالية[١].

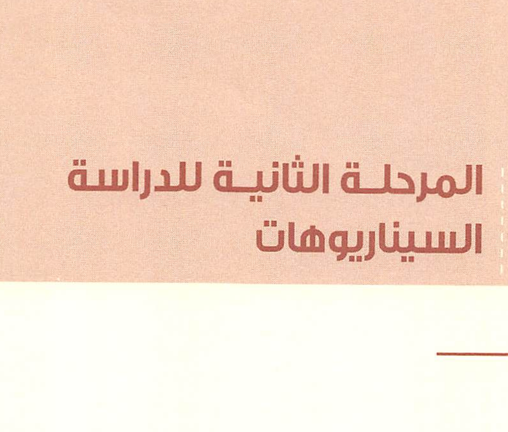
ولكن المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في يوليو ٢٠١٦ أبرزت رسائل متناقضة أطلقت من روسيا تجاه تركيا، ففي حين أعلن الرئيس الروسي أنه اتصل بنظيره التركي عندما وقعت محاولة الانقلاب الفاشلة وأكد موقف بلاده الرافض للمحاولة الانقلابية الفاشلة، وتأتي الرسالة العكسية من جانب فلاديمير كومويديف رئيس لجنة الدفاع في مجلس الدوما الذي أرجع تلك المحاولة الفاشلة إلى سياسات أردوغان بخصوص ما يخص علاقاته مع دول الجوار أو سياساته المتناقضة في الشرق الأوسط[٢].

ويتوقع الباحث سعيد الحاج أن الموقف الروسي من الانقلاب والمتقدم على مواقف معظم الدول الأوربية والغربية حلفاء أنقرة يسرع من عملية المصالحة الثنائية بين الجانبين[٣].

(١) محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية - الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، م س ذ.

(2) http://cutt.us/EQnni.

(٣) ترك برس، ٨/ ٨/ ٢٠١٦.



المرحلـة الثانيـة للدراسة
السيناريوهات

تمهيـد

منهجية دراسة السيناريو

يرصد الباحثون ما يقرب من أربعة عشر منهجاً واقتراباً وتقنيةً تتم بها محاولة فهم المستقبل وفرضياته، ويختلف استخدامها كلها أو استخدام بعضها بحسب إمكانيات الباحث أو إمكانيات الجهة البحثية التي تقوم بدراسة المستقبل، ومنها:

- **أسلوب التنبؤ عن طريق التخمين**: يعتمد هذا الأسلوب على الطريقة الحدسية التي يستخدمها الفرد في تقدير بعض جوانب المستقبل. لكن مثل هذه التنبؤات قد يصادفها الفشل أكثر من النجاح.
- **أسلوب استقراء الاتجاهات**: ويعتمد هذا الأسلوب على أن الاتجاهات التي ثبتت في التاريخ القريب سوف تستمر في المستقبل، وتظهر نقطة الضعف في هذا الأسلوب في أنه يفترض أن القوى التي كانت تؤثر في الماضي سوف يستمر تأثيرها في المستقبل بالدرجة نفسها. وللتغلب على ذلك أمكن من خلال الطرق الإحصائية ابتكار أساليب فنية جديدة لاستقراء الاتجاهات بكفاءة عالية.
- **أسلوب الإسقاطات**: غالباً ما تعتمد طرق الإسقاط على استقراء الاتجاهات الماضية.
- **أسلوب المحاكاة أو المماثلة**: يعد هذا الأسلوب امتداداً لأسلوب الإسقاط المبني على توافر النموذج، ولكنه يتميز بجانبين: أن العلاقات التي تعتمد عليه متعددة وتقبل إضافة عدد كبير من العوامل ذات التأثير المهم في عملية التنبؤ، وإمكانية إدخال أسلوب التحليل الاجتماعي في التنبؤ المستقبلي.
- **أسلوب التعرف على المستجدات**: يقوم هذا الأسلوب على التعرف على المستجدات الممكن توقعها، والتي يترتب عليها حدوث تغيرات لا يمكن توقعها من خلال الأسلوب الإسقاطي.

- **أسلوب تحديد مجالات الانتشار**: ويقوم هذا الأسلوب على فكرة أساسية قوامها أن التغيرات الاجتماعية الرئيسة إنما تنجم عن الانتشار الواسع للتقنية والامتيازات.
- **أسلوب السلاسل الزمنية**: وهي من الطرق التي لا تقوم على نماذج سببية، تعبر عن سلوك المتغير أو المتغيرات موضع الاهتمام وفق نظرية ما، وإنما تشمل طرقاً ونماذج تتفاوت من حيث التعقيد، وكم المعلومات المسبقة، والمطلوب. ومنها نموذج الخطوة العشوائية.
- **أسلوب الإسقاطات السكانية**: ومن أشهرها ما يعرف بطريقة الأفواج والمكونات؛ حيث يتم حساب النمو في عدد السكان من مكونات محددة؛ كالمواليد والوفيات والهجرة إلى الدولة، والهجرة من الدولة، وحيث يمكن التنبؤ بعدد السكان في كل فوج أو شريحة عمرية - جنسية استناداً إلى معدلات الخصوبة ومعدلات البقاء على قيد الحياة بحسب العمر والجنس.
- **أسلوب النماذج السببية**: وهنا يتم التنبؤ بقيم متغير ما أو مجموعة متغيرات باستعمال نموذج يحدد سلوك المتغيرات المختلفة استناداً إلى نظرية معينة. ومن أشهر هذه النماذج نماذج الاقتصاد القياسي، ونماذج المدخلات والمخرجات، ونماذج البرمجة، ونماذج المحاكاة.
- **أسلوب الألعاب أو المباريات**: وهي طريقة تعتمد على المحاكاة ليس فقط من خلال الباحث في الدراسات المستقبلية، بل وكذلك بإشراك الناس فيها كلاعبين يقومون بأدوار ويتخذون فيها قرارات أو تصرفات، ويستجيبون لقرارات وتصرفات غيرهم، ويبدون رد فعلهم إزاء أحداث معينة. ويتم استخراج الصور المستقبلية البديلة باستعمال نماذج تصرفاتهم.

- **أسلوب تحليل الآثار المقطعية:** وهو أسلوب لفهم ديناميكية نسق ما، والكشف عن القوى الرئيسة المحرِّكة له. كما أنه أسلوب لفرز التنبؤات الكثيرة، والخروج منها بعدد محدود من التنبؤات، وذلك بمراعاة أن احتمال وقوع بعض الأحداث يتوقف على احتمال وقوع أحداث أخرى. أي إنه طريقة لأخذ الترابطات وعلاقات الاعتماد المتبادل بين الظواهر أو المتغيرات أو التنبؤات في الحسبان.

- **الأساليب التشاركية:** ويقصد بها طرق البحث المستقبلي التي تتيح المجال لمشاركة القوى الفاعلة أو الأطراف المتأثرة بحدث ما في عملية تصميم البحث وجمع المعلومات اللازمة له، وتحليلها، واستخراج توصيات بفعل اجتماعي معين بناء على نتائجها.

- **أساليب التنبؤ من خلال التناظر:** وتقوم أساليب التناظر على استخراج بعض جوانب الصور المستقبلية استناداً إلى أحداث أو سوابق تاريخية معينة، والقياس على ما فعلته دول معينة في مرحلة أو أخرى من مراحل تطورها لإنجاز معدل ما للنمو الاقتصادي أو مقاومة الفشل المدرسي مثلاً.

- **أساليب تتبع الظواهر وتحليل المضمون:** ويقصد بطريقة تتبع الظواهر استخدام طائفة متنوعة من مصادر المعلومات في التعرف على الاتجاهات العامة لمتغيرات معينة، مع افتراض أن الاتجاهات العامة التي يتم الكشف عنها هي التي ستسود في المستقبل. وقد استخدم هذه الطريقة الباحث المستقبلي المشهور الدكتور وليد عبد الحي في التوصل إلى ما أطلق عليه الاتجاهات العامة الكبرى. أما طريقة تحليل المضمون فهي تركز على تحليل مضمون معطيات معينة وقراءتها قراءة علمية.

- **أسلوب المسوح:** التي يتم فيها استطلاع رأي أو توقعات عينة من الأفراد، سواء من خلال استبيان يرسَل بالبريد، أو تتم تعبئته عن طريق المقابلة الشخصية،

أو الاتصال الهاتفي.. ومنها طريقة ندوة الخبراء وطريقة الاستثارة الفكرية، وطريقة دلفي يتم فيها استطلاع الآراء والتحاور بشأنها.

- أسلوب السيناريوهات: السيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض. والأصل أن تنتهي كل الدراسات الاستشرافية إلى سيناريوهات، أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة.

وهذه المناهج يدمجها الدكتور وليد عبد الحي في أربعة تصنيفات رئيسة:

1) المناهج المعيارية أو الإرشادية، ومنها السيناريو والعصف الذهني.
2) المناهج الكمية أو الوصفية، وتندرج تحتها تقنية دلفي، وغيرها.
3) نماذج المحاكاة والمباريات.
4) النمذجة، وتشمل التنبؤ التقني، وتحليل المضمون.

وقد اعتمدنا في هذا المشروع في الأساس على بعض هذه الأنواع، ويدخل السيناريو في المقام الأول.

أولاً: تعريف السيناريو Scenario:

كلمة (سيناريو) لفظة إيطالية مشتقة من كلمة (سينا) Scena بمعنى النظر.

وهي وصف لأوضاع مستقبلية محتملة بناء على تحليل لأوضاع واتجاهات حالية. أو بتعبير أشمل هي وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه؛ مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن ينجم عنها هذا الوضع المستقبلي؛ وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض.

ويعرِّفه البعض كذلك بأنه منظومة عمل تبرمج من خلال جدول (برنامج) لمواجهة الأحداث والتطورات الرئيسة المستقبلية في إطار التخطيط المستقبلي للدولة أو المؤسسة؛ وبما يحقق نجاح الأهداف المستقبلية.

بينما يصفها آخرون بأنها احتمالات تجلّي المستقبل، أو هي قصص استباقية وواقعية بشأن الاتجاهات المتنوعة التي قد تتطور فيها القضايا.

ثانياً: تاريخ استخدام منهج السيناريو:

يُرجع البعض أصول تفكير السيناريوهات واستخدامها كأداة للتخطيط الإستراتيجي أساساً إلى المؤسسات العسكرية والشركات التجارية. بينما يرى آخرون أن تلك الكلمة قد شاع استخدامها في أوربا في القرن التاسع عشر، وانتقلت إلى باقي العالم بعد ذلك، وظل استخدامها مقصوراً على العمل الفني حتى ظهرت علوم المستقبل.

بالنسبة للمؤسسات العسكرية، فبعد الحرب العالمية الثانية قام الجيش الأمريكي بوضع الكثير من السيناريوهات لتوقع ما قد يقوم بعمله الأعداء، أو ما يسمى بألعاب الحرب الافتراضية، وكيفية التعامل معها.

أما في المجال الاقتصادي، وفي الستينات من القرن الماضي، فقد قام (هيرمان كان) الذي لعب دوراً مهماً في المؤسسة العسكرية الأمريكية في هذا المجال بتقديم السيناريوهات، وتعريفها إلى عدد من الشركات التجارية، ومنها شركة النفط العالمية شل.

وفي سبعينات القرن الماضي رفع أحد المخططين بشركة شل، ويدعى بيير واك من استعمال السيناريوهات إلى مستوى جديد، إذ أدرك أن عليه أن يدخل إلى داخل عقول صانعي القرار لكي يؤثر على القرارات الإستراتيجية، وأن استخدام تفكير السيناريوهات يمكِّنه من عمل ذلك، ولذلك قام هو وفريقه باستخدام السيناريوهات

لرسم صور متنوعة لما يمكن أن يحمله المستقبل لتمكين صانعي القرار في الشركة من توقعها، والتدرب على نتائجها ومخاطرها المختلفة على الشركة، واتخاذ الاحتياطات اللازمة للتعامل معها بأقل الخسائر أو الاستفادة من الفرص التي من الممكن أن تتيحها.

وكنتيجة لذلك كانت شركة شل من الشركات النفطية القليلة، إن لم تكن الوحيدة، التي توقعت المقاطعة النفطية العربية في ١٩٧٣م، وكذلك لاحقاً توقعت الهبوط الكبير في أسعار النفط في الثمانينات، وعملت على الاستعداد له واتخاذ إستراتيجيات احترازية لتقليل الخسائر المتوقعة.

ومنذ ذلك الحين أصبح تفكير السيناريوهات أداة منتشرة لتطوير إستراتيجيات الكثير من الشركات التجارية في مختلف الصناعات.

أما في المجالات السياسية والاجتماعية، وفي مطلع التسعينات، فقد أجريت الكثير من التجارب الناجحة التي استعملت السيناريوهات فيها كأداة للحوار المدني في الولايات المتحدة بشأن قضايا معقدة وصعبة.

ثالثاً: خصائص السيناريو:

١) السيناريوهات فرضيات وليست تنبؤات.

٢) يكون عددها عادة في حدود ثلاثة أو أربعة.

٣) لها رؤية بعيدة المدى.

٤) يبدأ التفكير فيها من الخارج إلى الداخل.

٥) تحمل وجهات النظر المتعددة.

٦) تتطلب خاصية الإبداع الفكري، والتخيل العميق في صياغتها.

٧) القدرة على اكتشاف النتائج والآثار المحتملة للخيارات المستقبلية بأقل قدر من الاختلافات وعدم التأكد، بما يحقق لمتخذ القرار الإستراتيجي أكبر درجة من الثقة بتلك الخيارات، ودراسة العواقب المحتملة لعدم التأكد.

٨) الوضوح والتميز بين بعضها البعض، لتوسيع نطاق الفرص والخيارات المتاحة.

٩) التناسق الداخلي بين مكونات السيناريو الواحد.

١٠) الواقعية والمنطقية، بحيث لا يكون السيناريو معتمداً على مجموعة من التصورات الخيالية.

١١) القدرة على تحديد النقاط الحرجة بالمسار لكل سيناريو، مع توقع المواضع المأساوية التي قد تتطلب تغيير المسار المتخذ.

١٢) الموضوعية بقدر الإمكان، بحيث يقل الاعتماد على التصورات الشخصية، ليتضمن السيناريو أكبر قدر ممكن من البيانات الدالة على موضوعية صياغة السيناريو، وعدم اعتماد التوقع الشخصي فقط عند صياغة السيناريوهات الموضوعية على وجه الخصوص.

رابعاً: أنواع السيناريو:

يقسم علماء المستقبليات بوجه عام السيناريوهات إلى:

١) سيناريوهات استطلاعية Exploratory، ويطلق عليها أحياناً سيناريوهات متوجهة إلى الأمام Scenarios forward.

٢) سيناريوهات استهدافية Normative، أو الوضع المرغوب فيه Desired، أو سيناريوهات مرجوة Anticipatory.

فالسيناريوهات الاستطلاعية تنطلق من المعطيات والاتجاهات العامة القائمة في محاولة لاستطلاع ما يمكن أن تؤدي إليه الأحداث، والتصرفات المحتملة، أو الممكنة من تطورات في المستقبل، وذلك دون التزام مسبق بصورة أو أهداف محددة يتم السعي لبلوغها في نهاية فترة الاستشراف.

ولهذا يمكن وصف السيناريو بأنه تنبؤ مشروط، وهذا النوع من السيناريوهات يتيح فرصاً واسعة للخيال، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عدد كبير من الاحتمالات أو البدائل، ويثري النقاش الذي يمكن أن يدور حول السيناريوهات التي يجري تكوينها.

أما في السيناريوهات الاستهدافية، فتكون نقطة البداية هي مجموعة أهداف محددة ينبغي تحقيقها في المستقبل، يتم ترجمتها إلى صورة مستقبلية متناسقة، ثم يرجع كاتب السيناريو من المستقبل إلى الحاضر لكي يكتشف المسار أو المسارات الممكنة لتحقيق الأهداف المرجوة أو الصورة المستقبلية المبتغاة محدداً النقاط الحرجة التي تتطلب اتخاذ قرارات أو تصرفات مهمة.

ويطلق على هذه العملية التحديد العكسي Easting back كما يمكن وصف السيناريوهات الناتجة عنها بأنها سيناريوهات راجعة Scenarios backward.

كذلك يمكن الحديث هنا عن عملية تصميم أو تخطيط للسيناريو Design or Planning، وليس عن مجرد كتابة سيناريو. وبطبيعة الحال ليس هناك ما يمنع أن يكون السيناريو الاستهدافي هو سيناريو معين يُختار من بين السيناريوهات الاستطلاعية.

ويمكن أن تتفرع السيناريوهات الاستطلاعية إلى ثلاثة سيناريوهات مثل:

أ) سيناريو استمرار الاتجاهات العامة الراهنة Reference or Usiness – as

Usual –، ربما مع إضافة تنويع تفاؤلي وتنويع تشاؤمي حول هذا السيناريو المرجعي.

ب) سيناريو محتمل Probable.

ت) سيناريو ممكن Possible.

ولكن بعض علماء المستقبل مثل الدكتور وليد عبد الحي يميل إلى جعل دمج السيناريو الممكن مع سيناريو استمرار الاتجاهات العامة.

بينما يفرق بعضهم بين أربعة أنواع من السيناريوهات هي:

١) السيناريو المرجعي أو سيناريو استمرار الوضع القائم Status quo Scenario.

٢) سيناريو الانهيار Collapse scenario، وهو يمثل عجز النسق عن الاستمرار أو فقدانه لقدرته على النمو الذاتي، أو بلوغ تناقضات النظام حداً يفجّره من داخله.

٣) سيناريو العصر الذهبي الغابر أو السيناريو السلفي، وهو مبني على العودة إلى فترة زمنية سابقة، يُفترض أنها تمثل الحياة الآمنة الوديعة والنظيفة.

٤) سيناريو التحول الجوهري، وهو ينطوي على حدوث نقلة نوعية في حياة المجتمع سواء كانت اقتصادية أو تقنية أو سياسية أو روحية.

بينما يرى آخرون أنواع السيناريوهات التالية:

١) سيناريو مرجعي.

٢) سيناريو متفائل.

٣) سيناريو متشائم.

وذلك باعتبار الأول يعبر عن الوضع الأكبر احتمالاً لتطور الظاهرة محل البحث، وأن الثاني والثالث يعبران عن الحالتين المتطرفتين أو طرفي النقيض المحتمل أن ينتهي مسار تطور الظاهرة ضد أحدهما.

وهناك فريق يميز بين ثلاثة أنواع للسيناريوهات، هي:

١) سيناريو مد الاتجاه التاريخي: حيث يفترض هذا السيناريو استمرار الاتجاهات العامة التي سادت في الماضي في المستقبل.

٢) سيناريو التعجيل عن الاتجاه التاريخي: ويعتبر هذا السيناريو إصلاحياً يفترض تحسن الأحوال، مما يبكر في تحقيق الهدف وهذا السيناريو.

٣) سيناريو التأخير عن الاتجاه التاريخي: ويعتبر هذا السيناريو انتقالاً لوضع أسوأ يفترض سوء الأحوال.

بينما يتحدث آخرون عن ثلاثة أنواع أخرى من السيناريوهات، هي:

١- **السيناريو الاتجاهي (الخطي)**: ويتعلق باستمرار الأوضاع الراهنة من حيث ما تحمله من تفاؤل أو تشاؤم مع العجز عن التغيير.

٢- **السيناريو الإصلاحي**: ويتعلق بتكييف وإدخال بعض الإصلاحات بقصد الوصول بالاتجاهات الحالية نحو انسجام أكثر من أجل إنجاز حد أدنى من الأهداف المتفائلة.

٣- **سيناريو التحويل**: ويرى أن الملاءمة التدريجية غير كافية، ومن ثَم يجب الأخذ بتحولات جذرية عميقة، والملاحظ على هذا النوع من السيناريوهات أنه يسترشد بخبرة الماضي وتجربة الحاضر والقدرات الظاهرة والكامنة في المجتمع.

وأخيراً قسَّم علماء المستقبليات السيناريوهات إلى أربعة أنواع من السيناريوهات، هي:

١) السيناريو المرجعي: وقد يسمى سيناريو استمرار الوضع القائم.

٢) سيناريو الانهيار: ويمثل عجز النظام عن الاستمرار أو فقدانه لقدرته على النمو الذاتي أو بلوغ التناقضات حداً يفجر النظام من داخله.

٣) سيناريو العصر الذهبي: وقد يسمى السيناريو السلفي، حيث يُبنَى على العودة إلى فترة زمنية سابقة يفترض أنها تمثل الحياة الآمنة الوديعة.

٤) سيناريو التحول الجوهري: وينطوي على حدوث نقلة نوعية في حياة المجتمع، سواء كانت اقتصادية أو تقنية، أو سياسية أو روحية.

ويقسم البعض السيناريو في المجال الخططي إلى قسمين:

١- **صنع الأزمة**: وهو يمثل السيناريو الإيجابي لفرض الإرادة من خلال اختلاق أزمة معينة تستهدف إرغام طرفها الآخر على قبول قرار ما.

ويتميز هذا السيناريو بإجراءات إيجابية فاعلة، ويفرض مواقف محددة على قيادة الطرف الآخر للغوص فيها، ومن خلال ذلك تتحقق الإجراءات الفاعلة لفرض القرار المستقبلي.

وقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي العديد من صور هذا السيناريو، سواء في الخليج أو مناطق أخرى من العالم.

٢- **مواجهة الأزمة**: تتمثل في الإجراءات السلبية (الدفاعية) والإيجابية (الهجومية) الناشطة لمواجهة الأحداث، الخارجية أو الداخلية، فضلاً عن تسخير الإمكانيات، وتحديد وتجنيد الأشخاص أو المنظمات الذين سيتصدون للأزمة في مراحلها المتطورة.

ويعد هذا السيناريو هو السائد، ولا بد منه لاستمرارية الحفاظ على كيان الدول أو النظم أو المؤسسات، وعدم تعريضه لهزات عنيفة.

خامساً: أهداف السيناريو وأهميته:

١) تعتبر الأساس الذي يتم من خلاله تحضير الإستراتيجيات والخطط لتحقيق الأهداف المتوقعة.

٢) تثير التفكير بشأن الفرص والتهديدات التي قد يحملها المستقبل.

٣) تمكّن من اتخاذ منحى أكثر توقعاً، وبشكل استباقي لمواجهة المشكلات العميقة والمتجذرة، وإدراك كل من التحديات والفرص بشكل أكثر وضوحاً، والأخذ في الاعتبار التأثيرات طويلة المدى، والنتائج غير المقصودة المحتملة لأفعالنا اليوم.

٤) استباق الحوادث المحتملة، والاستعداد لها في التخطيط المستقبلي.

٥) عرض الاحتمالات والإمكانات والخيارات البديلة التي تنطوي عليها التطورات المستقبلية كما تكشف عنها السيناريوهات المختلفة.

٦) عرض النتائج المرتبة على الخيارات أو البدائل المختلفة.

٧) تركيز انتباه الناس على: الفاعلين الرئيسين، وإستراتيجيتهم، والعمليات أو العلاقات السببية، والنقاط الحرجة لاتخاذ القرارات، والقضايا التي يجب أن تحظى بالأولوية في اهتماماتهم.

٨) استثارة الفكر والتأمل حول قضايا وهموم المستقبل من خلال المسارات الاحتمالية، مما يؤدي إلى تنشيط خيال الناس، وبالتالي مساعدتهم على اتخاذ قرارات أفضل بشأن مستقبلهم من الآن، وطبقاً لآراء هذا الفريق فإن تأثير

الدراسات المستقبلية على فكر الناس وتوجهاتهم نحو المستقبل يمثل تأثيراً عاماً يتمثل في تنمية البعد المستقبلي من تفكير الناس من خلال تقديم تصورات بديلة لمسارات المستقبل، والناس لهم الحق في اختيار أو رفض أيٍّ من هذه التصورات.

سادساً: بناء السيناريو:

هناك عدة طرق لبناء السيناريو:

الطريقة الأولى:

١) تبدأ عملية تفكير السيناريوهات بتمييز وتحديد القوى التي تغير العالم.

٢) يتم دمج هذه القوى بطرق مختلفة لإنشاء مجموعة من القصص المتنوعة عن كيفية تجلي المستقبل.

٣) محاولة تخيل وتحليل كيف سيكون وضع المنظمة أو القضية محل البحث في كل واحد من هذه القصص المستقبلية.

الطريقة الثانية:

في هذه الطريقة تكون أهم الخطوات الرئيسة لبناء السيناريو هي:

١) وصف الموقف الحالي والاتجاهات العامة.

٢) تحليل القوى المؤثرة على النموذج.

٣) المقترحات تجاه الأحداث المحتملة أو المتوقعة.

الطريقة الثالثة:

يعتقد البعض أن بناء السيناريو لن يخرج عن هذه الصيغ الثلاث:

١) الطريقة الحدسية (اللانظامية) غير المعتمدة على المنهجية والنظام، وإنما معتمدة على خبرات الفرد ومواهبه.

٢) الطريقة النظامية (النماذج) المعتمدة على النماذج والطرق المنهجية.

٣) الطريقة التفاعلية (بين الحدس والنماذج)، والمعتمدة على كل من الخبرات الفردية والنماذج والخطوات المنهجية، ولعلها من أفضل تطبيقات السيناريوهات كأسلوب تدريبي.

الطريقة الرابعة:

يتم استنباط بناء السيناريو من التعريف، فإذا كان السيناريو هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه؛ مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن ينجم عنها هذا الوضع المستقبلي؛ وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض.

فهذا التعريف يجعل السيناريو مكوناً من ثلاثة أجزاء: وضع مستقبلي، وضع ابتدائي مفترض، مسارات من الابتدائي إلى المستقبلي.

أي إن بناء السيناريو هنا يعتمد على ثلاث خطوات:

١) وصف الوضع المستقبلي.

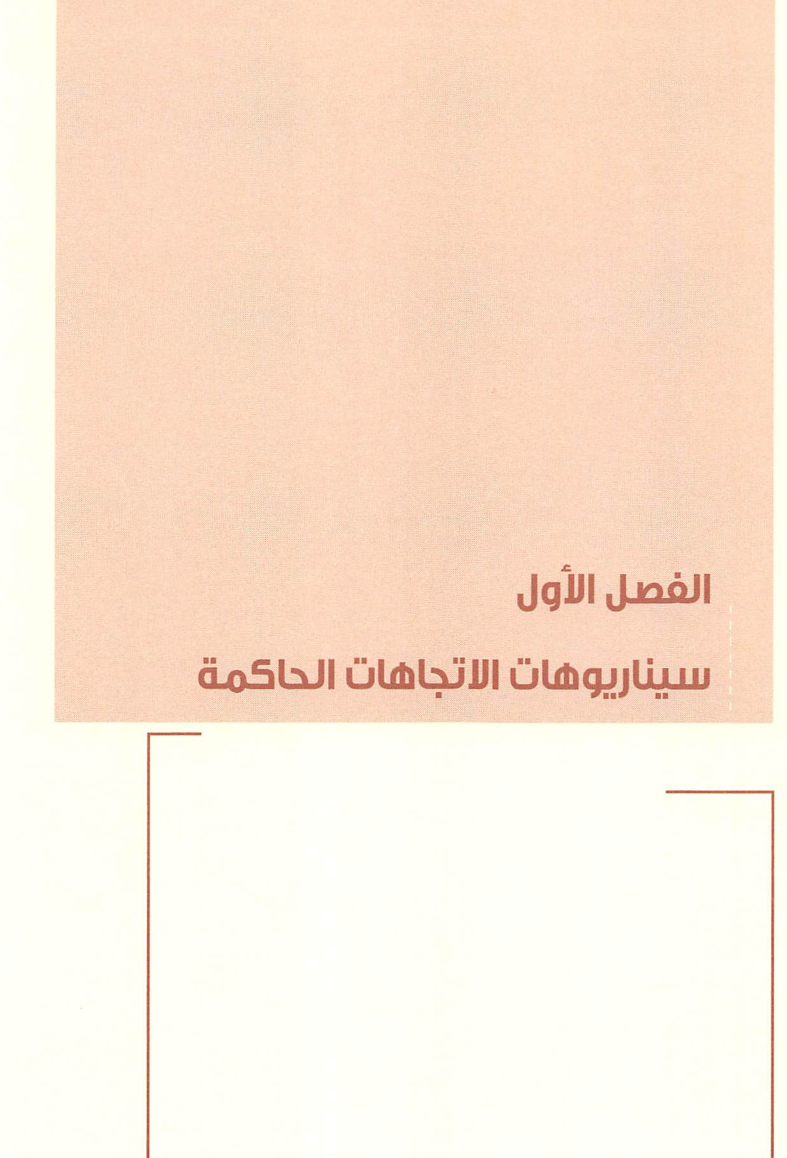
٢) تحديد الوضع الراهن أو الابتدائي.

٣) تعيين المسارات التي سيسير فيها السيناريو.

وهذه الطريقة هي التي اعتمدناها في بناء السيناريوهات التي تم العمل بها في هذا المشروع، على النحو التالي:

الخطوة الأولى: تحديد السيناريوهات لكل اتجاه من الاتجاهات الستة المؤثرة في الظاهرة على حدة كمتغير مستقل.

الخطوة الثانية: تأثير السيناريوهات في كل اتجاه على مستقبل حزب العدالة والتنمية التركي، بحيث انتهينا إلى ثلاثة سيناريوهات نهائية يؤول إليها مستقبل الحزب خلال العشر سنوات القادمة: سيناريو ممكن، وسيناريو محتمل، وسيناريو معياري.



الفصل الأول

سيناريوهات الاتجاهات الحاكمة

سيناريوهات تأثير أيدلوجيا الحزب:

أولاً: سيناريوهات الأيدلوجيا:

السيناريو الأول: الحفاظ على الأيدلوجيا المحافظة:

طبقاً لهذا السيناريو سيتمكن أردوغان وحزب العدالة والتنمية من المحافظة على النهج السياسي المحافظ الذي يمثله وتبعاً لهذا السيناريو ستقل وتتلاشى صور المعاداة للمظاهر الإسلامية. وسيعطي الحزب مساحة أكبر من الحرية الدينية للأفراد وسيتمكن أصحاب التوجه الإسلامي من الإعلان عن هويتهم الإسلامية.

السيناريو الثاني: تبنى الحزب مواقف أيدلوجية متشددة:

ويظهر الحزب من خلاله بمظهر أكثر إسلامية على صعيد السياسة الداخلية والخارجية وهو سيناريو يفترض أن حزب العدالة والتنمية يمتلك أجندة خفية غير معلنة وعدائية، وأنه يحمل خطة لأسلمة المجتمع التركي بشكل مفاجئ وسيسعى لتطبيق رؤيته وفرضها على المجتمع بصورة سريعة وقوية على نحو ما فعل مصطفى كمال في فرض العلمانية على المجتمع بالقوة، وفور ظهور تلك المواقف التي ستوصف بأنها متشددة سيوصم الحزب حينها بأنه حزب إسلامي متشدد.

وتحقق هذا السيناريو يرتبط بخروج القيادات المعتدلة من الحزب وبروز قيادات أكثر تشدداً تتبوأ مناصب في الدولة التركية وتسعى لتنفيذ رؤيتها بشكل متسرع، كذلك يرتبط بظهور موجات تدين قوية في المجتمع التركي واضطرار الحزب لمسايرتها تحت الضغط الجماهيري وسعيه لإرضاء الرأي العام على حساب التوجه التدريجي.

السيناريو الثالث: تراجع الحزب عن أيدلوجيته:

هذا السيناريو قد يحدث إذا تعرض الحزب لضغوط كبيرة لا يستطيع أن يتحملها أو يناور بها، ساعتها سيلجأ إلى تراجع لحين الاستقرار، خاصة وقد سبق القول إن الحزب لديه من المرونة الأيدلوجية ما يتيح له الحركة والالتفاف دون الصدام والسقوط.

ويتحقق هذا السيناريو إذا ازدادت الضغوط السياسية على الحزب من الخارج، أو تعرض الحزب لانشقاقات نتيجة رغبة بعض قادته السابقين تشكيل حزب جديد أمثال داود أوغلو، أو عبد الله غل وانضمام عدد من الكوادر القديمة إليهم وتبنيهم أيدلوجيا وأهداف أكثر احتواء من أيدلوجيا حزب العدالة والتنمية، كما يحدث إذا تعرض الحزب إلى ضغوط داخلية قوية نتيجة ازدياد حالة العنف في البلاد وتمكن الأكراد من إحداث قلاقل وفوضى حقيقية في البلاد.

ثانياً: تأثير هذه السيناريوهات على مستقبل الحزب:

سيناريو الحزب المسيطر واستمرار البقاء في السلطة (ازدياد التأثير):

وفق هذا السيناريو يحافظ الحزب على أيدلوجيته المحافظة الحالية التي تجعله مرغوباً من قطاعات وشرائح شعبية واسعة، سواء المتدينة أو الأقل تديناً، حيث تعمل هذه الأيدلوجيا على حماية المظاهر الإسلامية وفي الوقت نفسه تسمح بمساحة أكبر من الحرية الدينية للأفراد.

سيناريو: انشقاق الحزب أو انهياره (تدهور التأثير):

طبقاً لهذا السيناريو يتبنى الحزب مواقف أيدلوجية متشددة، كالإعلان عن تطبيق فوري للشريعة الإسلامية، حيث يتكرر سيناريو حزب الرفاه أو السعادة، فتخرج مجموعات من الحزب تتبنى موقفاً وسطياً لتجنب ابتعاد شرائح مجتمعية عنه كما تتلافى

أي صدام مع الجيش التركي، أو تفادي ضغوط دولية.

سيناريو تراجع الهيمنة (ضعف التأثير):

في هذا السيناريو يحاول الحزب تجنب مزيد من الضغوط الدولية والداخلية من علمانيين أو جيش بتراجع الحزب عن أيدلوجيته المحافظة، مما يعرضه لانفضاض شرائح مجتمعية من التي تطالبه بالانحياز إلى المبادئ الإسلامية، والتي كانت دائماً قاعدته الانتخابية الرئيسة، فتتراجع شعبيته ويظهر هذا جلياً في أي انتخابات تشريعية أو رئاسية مقبلة.

سيناريوهات إستراتيجيات ومستقبل حزب العدالة والتنمية:

أولاً: سيناريوهات الإستراتيجيات:

يمكن تصور عدة سيناريوهات لمستقبل الإستراتيجيات التي سوف يتوجه إليها حزب العدالة والتنمية سواء على صعيد الإستراتيجيات الداخلية أو الخارجية:

السيناريو الممكن (تأجيل الحلم):

وهو بقاء الإستراتيجيات الحالية وتأجيل حلم تركيا العظمى (الهدف الإستراتيجي) إلى بيئة وزمان مناسبين، والمتمثلة فيما يأتي:

١) التوازن بين حفظ الأمن الداخلي والممارسات التي تتعلق بحريات الأفراد والهيئات والإعلام.

٢) ثبات الحد الأدنى من نسبة النمو في الاقتصاد وهي ٥٪، مع احتمالية لزيادتها إلى ٨,٥٪.

٣) المحافظة على خيوط العلاقات مع جنرالات الجيش.

٤) مجابهة عسكرية لحزب العمال والتقليل التدريجي لإدماج الحزب الكردي في

السياسة التركية.

٥) استمرار التوافق مع الظهير الإقليمي سواء الخليجي أو الصهيوني أو الإيراني.

٦) العمل تحت مظلة الأمم المتحدة وحلف الناتو (ظل أمريكا).

٧) تواصل المفاوضات مع الاتحاد الأوربي للانضمام إلى الاتحاد وحل مشكلة اللاجئين.

السيناريو المحتمل الأول (تحقيق الحلم):

ويعنى هذا السيناريو بتصعيد الإستراتيجيات إلى حدها الأعلى لأن الوقت مناسب لتنفيذ الهدف الإستراتيجي والمتمثل في الوصول إلى تركيا العظمى، والذي يتمثل في:

١) السيطرة على الأوضاع الأمنية ووقف أعمال العنف والتفجيرات وخفوت الأصوات المعارضة.

٢) نقلة اقتصادية كبيرة وزيادة الناتج المحلي عن ٨,٥٪.

٣) السيطرة على الجيش وإبعاده عن السياسة.

٤) نجاح الحكومة في السيطرة على التمرد الكردي بالعصا والجزرة.

٥) التصرف الجيوبوليتيكي أي ممارسة النفوذ والتأثير والانخراط النشط وفرض الأجندة حتى ولو بالقوة المسلحة منفردة بدون أي غطاء دولي أو إقليمي.

السيناريو المحتمل الثاني (انهيار الحلم):

ويعنى هذا السيناريو بتراجع الإستراتيجيات إلى حدها الأدنى نظراً لتراجع الحزب عن هدفه الإستراتيجي وهو حلم تركيا العظمى. وشروطه كالتالي:

١) العجز عن السيطرة أمنياً مع تزايد التفجيرات والاحتجاجات الشعبية من

المعارضة.

١. تراجع حاد في الاقتصاد.

٢. فشل الحزب في إخضاع الجيش.

٣. انهيار إستراتيجية العصا والجزرة مع حزب العمال الكردستاني.

٤. فشل جهود الحكومة في التوافق مع الأنظمة المجاورة.

٥. عجز الحزب عن التوافق مع سياسات الناتو أو الاتحاد الأوربي.

ثانياً: تأثير هذه السيناريوهات على مستقبل الحزب:

سيناريو الحزب المسيطر واستمرار البقاء في السلطة (ازدياد التأثير):

ويعنى هذا السيناريو بتصعيد الإستراتيجيات إلى حدها الأعلى لأن الوقت مناسب لتنفيذ الهدف الإستراتيجي والمتمثل في الوصول إلى تركيا العظمى، وذلك بالسيطرة على الأوضاع الأمنية، وإحداث نقلة اقتصادية كبيرة، وتوافق الحزب مع قيادات الجيش، ونجاح الحكومة في السيطرة على التمرد الكردي، وممارسة النفوذ والتأثير والانخراط النشط وفرض الأجندة حتى ولو بالقوة المسلحة ولو بدون أي غطاء دولي أو إقليمي.

سيناريو: انشقاق الحزب أو انهياره (تدهور التأثير):

ويعنى هذا السيناريو بتراجع الإستراتيجيات إلى حدها الأدنى نظراً لتراجع الحزب عن هدفه الإستراتيجي وهو حلم تركيا العظمى، وذلك نتيجة العجز عن السيطرة أمنياً وفشل سياسات الحزب الاقتصادية وعجز الحزب عن إخضاع الجيش مع انهيار إستراتيجية العصا والجزرة مع حزب العمال الكردستاني وفشل جهود الحكومة في التوافق مع الأنظمة المجاورة مع عجزها عن الدخول في مظلة الناتو أو الاتحاد الأوربي.

سيناريو تراجع الهيمنة (ضعف التأثير):

وهو بقاء الإستراتيجيات الحالية وتأجيل حلم تركيا العظمى (الهدف الإستراتيجي) إلى بيئة وزمان مناسبين مع نجاح الحزب في تحقيق التوازن بين حفظ الأمن الداخلي والحرية وثبات الحد الأدنى من نسبة النمو في الاقتصاد وهي ٥٪، والمحافظة على خيوط العلاقات مع جنرالات الجيش مع استمرار المجابهة العسكرية لحزب العمال والتقليل التدريجي لإدماج الحزب الكردي في السياسة التركية وتستمر محاولات التوافق مع الظهير الإقليمي سواء الخليجي أو الصهيوني والحرص على البقاء تحت المظلة الأمريكية والأوربية.

سيناريوهات هيكلة الحزب:

أولاً: سيناريوهات هيكلة الحزب:

السيناريو الأول: تماسك التنظيم:

في هذا السيناريو يظل الحزب متماسكاً ومحافظاً على هيكله التنظيمي، ومؤشرات ذلك من نتائج معيار المؤسسية كالتالي:

- الحزب يتمتع باستقلالية مادية، واستقلالية في الكوادر البشرية، مما يجعل الحزب مستقلاً في القرارات وغير تابع لمؤثرات وسياسات خارجية.
- ترتفع وتيرة التعقد التنظيمي للحزب من المؤسسية والتداخل والانتشار الجغرافي والوظيفي.
- يتماسك الحزب داخلياً ويتم احتواء التيارات والخلافات بداخله إما بخضوع التيارات للتيار الأكبر والأكثر هيمنة وهو تيار أردوغان أو بخروج زعيم هذا التيار من الحزب مستقيلاً أو منعزلاً عن الحياة السياسية دون أن ينشق مع تياره بداخل الحزب.
- الحزب لديه قواعد عرفية وأدبية في انسحاب أحد كوادره وزعمائه حين

الاختلاف، حيث يعطي الأولوية لتماسك الحزب واجتماع أعضائه على أهدافه.

السيناريو الثاني: ضعف التنظيم (المحتمل الأول):

في هذا السيناريو يكون الحزب متماسكاً شكلياً، ولكن يتجه إلى حالة من الضعف والهشاشة، ومؤشرات ذلك:

- مؤشر التكيف من خلال مقياس العمر الزمني لم يختبر بعد بشكل مؤسسي. فالعمر الزمني للحزب ١٣ عاماً ليس عمراً طويلاً لمؤسسة ولا يضمن عدم التصدع والتشقق، غير أن المؤسسين مازالوا على قيد الحياة، مما يطرح إشكالية كيف سيكون الحزب بعد غياب المؤسسين عن الحزب.
- مؤشر انتقال السلطة داخل الحزب بسلاسة بين الأجيال داخل الحزب متذبذب، وهو مؤشر العمر الجيلي داخل معيار التكيف، حيث إنه في مرحلة تم تصعيد وانتخاب جيل جديد متنوع من حيث العمر والنوع، ثم في مرحلة تالية تم انتخاب جيل أكبر، مما يعكس عدم ثبات واستمرارية سلاسة انتقال القيادة للأجيال الجديدة، وهذا مؤشر يخفض من درجة مؤسسية الحزب ومن ثَمَّ يؤدي إلى ضعف الحزب.
- تماسك القواعد الحزبية ما يجعل الحزب هيكلياً متماسكاً وغير متصدع وإن كان ذلك لا يمنع حالة الضعف والهشاشة.

السيناريو الثالث: انشقاق التنظيم (المحتمل الثاني):

في هذا السيناريو يتعرض الحزب لانشقاق هيكلي وتصدع تنظيمي، وانهيار للتماسك والتجانس الداخلي بالحزب، للمؤشرات التالية:

- غياب حالة التماسك بسبب تكرر خروج كوادر وأعضاء مؤسسين بالحزب، مما

يؤول إلى إفقار الحزب قيادياً.

- استمرار تدهور وعدم تحسن المؤشرات التي كانت تعكس درجة متذبذبة أو عدم اختبار حقيقي من معيار المؤسسية مثل مؤشر التكيف (العمر الزمني والجيلي والوظيفي).
- الهيمنة المطلقة لتيار واحد داخل الحزب، ويتجه الحزب تدريجياً لخضوع التيار ذاته إلى تنفيذ أوامر زعيمه ويتحول شكل التنظيم من الشكل الهيكلي الشبكي إلى الهرمي مما يسهل عملية الانشقاق والتصدع حتى تختفي مساحات اللامركزية في التنظيم.

ثانياً: تأثير هذه السيناريوهات على مستقبل الحزب:

من خلال سيناريوهات هيكل حزب العدالة والتنمية يمكن رسم سيناريوهات الحزب نفسه في المجال السياسي، من خلال مدى تأثيره بين ازدياد تأثيره في المجال السياسي، وبين بقاء تأثيره مع إرهاصات ضعف وتدهور وتراجع في الأداء الحزبي السياسي، وبين تدهور التأثير وسيناريو الانشقاق.

سيناريو الحزب المسيطر واستمرار البقاء في السلطة (ازدياد التأثير):

في هذا السيناريو يظل حزب العدالة والتنمية يحصد الأغلبية في البرلمان في ظل تماسك التنظيم وفق معيار المؤسسية من استقلالية مادية، واستقلالية في الكوادر البشرية، وترتفع وتيرة التعقد التنظيمي للحزب من المؤسسية والتداخل والانتشار الجغرافي والوظيفي، ويتماسك الحزب داخلياً مع وجود قواعد عرفية وأدبية تنظم انسحاب الكوادر أو خلافات زعمائه.

سيناريو: انشقاق الحزب أو انهياره (تدهور التأثير):

في هذا السيناريو يتم اختفاء أردوغان من المشهد بموت أو بانتهاء فترة رئاسته واعتزاله الحياة السياسية، والذي كان ضمانة تماسك حزب العدالة والتنمية، مع عدم ظهور قيادة كارزمية جديدة؛ فينشق جناح في الحزب محسوب على الرئيس السابق عبد الله غل ورئيس الوزراء ورئيس الحزب السابق أحمد داود أوغلو، ويتم تكوين حزب جديد لهذا التيار، ويفرز التيار الأردوغاني داخل الحزب قيادة جديدة له وتستمر على نهج أردوغان.

سيناريو تراجع الهيمنة (ضعف التأثير):

في ظل هذا السيناريو يكون الحزب متماسكاً شكلياً، ولكن يتجه إلى حالة من الضعف والهشاشة، ومؤشرات ذلك حيث يسود الغموض حول إشكالية كيف سيكون الحزب بعد غياب المؤسسين عن الحزب، كما أن مؤشر انتقال السلطة داخل الحزب بسلاسة بين الأجيال داخل الحزب متذبذب، كما تثار الشكوك حول تماسك القواعد الشعبية؛ ما يجعل الحزب هيكلياً متماسكاً وغير متصدع وإن كان ذلك لا يمنع حالة الضعف والهشاشة.

سيناريوهات البيئة المحلية:

أولاً: سيناريوهات البنية الداخلية:

سيناريو القوى العلمانية:

- تزداد شعبيتها، ومن ثم تحصل على مقاعد أكثر في البرلمان.
- تقل شعبيتها، ومن ثم تتلاشى قوتها في البرلمان.
- تظل على الوتيرة ذاتها من خلال تحقيقها نفس نسب البرلمان السابقة.

سيناريو القوى القومية:

- ازدياد الشعبية.
- تبقى شعبيتها كما هي.
- العمل منفردة وتقل شعبيتها وحظوظها الانتخابية.

سيناريو الأكراد:

- التصعيد العسكري والاستقواء بالتحالفات الخارجية.
- الحل السياسي فقط وفتح قنوات التفاهم مع حزب العدالة.
- المزاوجة بين الحلين للحصول على المكاسب السياسية.

سيناريو الجيش:

- الانقلاب على الحكومة والعودة إلى ما قبل تولي الحزب مقاليد الحكومة.
- الابتعاد التام عن السياسة وتركها.
- محاولة التدخل في الشأن السياسي واندلاع الخلافات بين الجيش والحكومة.

سيناريو التنظيم الموازي:

- تفكك التنظيم الموازي وتوقف تسلله في أجهزة الدولة المختلفة.
- تمدد التنظيم الموازي وعجز الحكومة عن السيطرة عليه.
- يظل الصراع قائماً بين التنظيم الموازي وحزب العدالة.

ثانياً: تأثير هذه السيناريوهات على مستقبل الحزب:

سيناريو الحزب المسيطر واستمرار البقاء في السلطة (ازدياد التأثير):

وشروطه:

- تقل شعبية القوى العلمانية وبالتالي تتلاشى قوتها في البرلمان.
- تتحالف الأحزاب القومية مع حزب العدالة.
- فتح آفاق الحل السياسي وقنوات التفاهم بين الأكراد والحزب.
- ابتعاد الجيش التام عن التدخل في السياسة.
- انهيار التنظيم الموازي وتوقف تسلله في أجهزة الدولة المختلفة.

سيناريو: انشقاق الحزب أو انهياره (تدهور التأثير):

وشروطه:

- تزداد شعبية القوى والأحزاب العلمانية ومن ثم تحصل على مقاعد أكثر في البرلمان.
- يزداد نفوذ الأحزاب القومية ولا ترغب في التحالف مع حزب العدالة.
- التصعيد العسكري الكردي والاستقواء بالتحالفات الخارجية.
- الانقلاب على الحكومة والعودة إلى ما قبل تولي الحزب مقاليد الحكومة.
- تمدد التنظيم الموازي وعجز الحكومة عن السيطرة عليه.

سيناريو تراجع الهيمنة (ضعف التأثير):

وشروطه:

- تظل القوى العلمانية على الوتيرة ذاتها من خلال تحقيقها نفس نسب البرلمان السابقة.
- يستمر حال الحركات والأحزاب القومية في الاحتفاظ بشعبيتها الحالية دون زيادة أو نقصان.
- يحاول الأكراد تجميل وجههم السياسي وفي الوقت نفسه الاستمرار في العمل العسكري.
- تحاول قيادات الجيش التدخل في الشأن السياسي، واندلاع الخلافات بين الجيش والحكومة.
- يبقى الصراع قائماً بين التنظيم الموازي وحزب العدالة.

سيناريوهات البيئة الإقليمية وتأثيرها على حزب العدالة والتنمية:

أولاً: سيناريوهات البيئة الإقليمية:

سيناريوهات المواقف الخليجية تجاه الحزب:

سيناريو الشراكة: تتصاعد رغبة المملكة العربية السعودية وحلفائها الخليجيين في بناء محور تحالفي دائم يضم تركيا نتيجة تفاقم الأزمة الخليجية الإيرانية وإحساسها بعدم وجود رغبة أمريكية في التدخل المباشر في المنطقة.

سيناريو النزاع: يشعر الحلف الخليجي أن تركيا لن تتنازل عن علاقاتها مع إيران، وتصر تركيا على دعم اتجاهات تيار الإسلام السياسي حيث يشعر الخليج بالقلق المتزايد منه على مصالحها.

سيناريو المراوحة: تراوح العلاقات مكانها مستقبلاً، بلا زيادة أو نقصان، سياسياً على الأقل، فتركيا لن ترضى عن التحالف الذي تتزعمه السعودية ولكن السعودية سترضى بالحد الأدنى من العلاقات الموجودة حالياً حتى تضمن أن تظل تركيا سنداً لها في أي صراع متطور مع إيران أو في حالة تخلي الحليف الأمريكي عن الخليج.

سيناريوهات الموقف المصري من حزب العدالة والتنمية:

سيناريو استمرار الجمود: وفيه يتم تفعيل العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين دون أي تفاعل على المستوى السياسي - الدبلوماسي، في حالة بقاء نظام السيسي بسياساته واستمرار المعارضة المصرية في مقاومة النظام وعلى رأسها جماعة الإخوان.

سيناريو التطبيع الكامل: التطبيع الكامل للعلاقات على جميع المستويات وفي مختلف المجالات وربما تفعيل التعاون في الملفات الإقليمية رحيل السيسي أو استمراره بتغيير السياسات وإطلاق سراح المعتقلين في مصر وعلى رأسهم مرسي.

سيناريو الحد الأدنى: التعاون في مجال الوزراء دون الرئاسات بحيث يشمل الوزراء والبرلمانيين ورجال الأعمال وربما العسكريين في كلا البلدين في المجال الاقتصادي ومكافحة الإرهاب بعد نجاح جزئي للضغوط السعودية والصهيونية.

السيناريوهات الإيرانية:

سيناريو التباعد والشقاق: تصر إيران على بقاء النظام السوري والتعاون مع أكراد تركيا، وتزايد الشبهات حول علاقاتها بتفجيرات تركيا.

سيناريو فصل الملفات: بمعنى أنه لا مانع من وجود خلافات سياسية بين الجانبين تتعلق بالشؤون الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، طالما بقيت تلك الخلافات مغلفة بسياج

لا غنى عنه لطرفيه من التعاون الثنائي المصلحي بين البلدين في ملفات إستراتيجية عدة، ليس أقلها الأمن والاقتصاد.

سيناريو التحالف: تبتعد إيران عن مخططاتها بنشر المذهب وترفع يدها عن دعم بقاء بشار الأسد

سيناريوهات الكيان الصهيوني تجاه الحزب:

سيناريو التعاون: يحدث تعاون سياسي أمني واستخباراتي في ملفات غزة والأكراد كما تتزايد الشراكة في الاقتصاد والتسليح والتدريب.

سيناريو الصراع: يفضل الكيان الصهيوني التحالف مع النظام المصري عن تركيا لزيادة حصار حماس وربما الانقضاض عليها لصالح السلطة الفلسطينية، وصراع الكيان الصهيوني مع تركيا يسهم في استمرار نظام الأسد الذي يحقق المصلحة الصهيونية كعازل وضامن لبقاء الكيان الصهيوني.

سيناريو الجمود: تصل العلاقات السياسية بين الطرفين للجمود لفشل الاتفاق على ملفات غزة والأسد، بينما يكون هناك تعاون أمني للحد من النفوذ الإيراني.

ثانياً: تأثير هذه السيناريوهات على مستقبل الحزب:

من خلال سيناريوهات البيئة الإقليمية يمكن رسم سيناريوهات الحزب نفسه في المجال السياسي من خلال مدى تأثيره، بين ازدياد تأثيره في المجال السياسي وبين بقاء تأثيره مع إرهاصات ضعف وتدهور وتراجع في الأداء الحزبي السياسي، وبين تدهور التأثير وسيناريو الانشقاق.

سيناريو الحزب المسيطر واستمرار البقاء في السلطة (ازدياد التأثير):

تزداد الشراكة الخليجية قوة وتصل العلاقات التركية المصرية إلى مرحلة التطبيع وتصل العلاقات مع إيران إلى أدنى مستوياتها ويبقى الجمود في العلاقات مع الكيان الصهيوني.

سيناريو: انشقاق الحزب أو انهياره (تدهور التأثير):

تدخل العلاقات الخليجية التركية في مرحلة الصراع، وتكون العلاقات التركية المصرية في أدناها، وتصل العلاقات الإيرانية إلى مرحلة الانشقاق والتباعد بينما تتدهور العلاقات مع الكيان الصهيوني.

سيناريو تراجع الهيمنة (ضعف التأثير):

تراوح العلاقات الخليجية التركية، ويستمر الجمود في العلاقات التركية المصرية، بينما تستمر العلاقات مع إيران في فصل الملفات، وتصل العلاقات مع الكيان الصهيوني إلى مرحلة الجمود.

سيناريوهات البيئة الدولية وتأثيرها على حزب العدالة والتنمية:

أولاً: سيناريوهات التأثير الخارجي:

سيناريوهات إستراتيجيات الاتحاد الأوربي:

تتبع أوربا عدة إستراتيجيات تجاه حزب العدالة والتنمية، تتمثل في:

١) توظيف الرغبة التركية في الانضمام للاتحاد الأوربي لدفع الحكومات التركية لتبني إصلاحات داخلية تتوافق مع القيم والمعايير الأوربية.

٢) ممارسة الضغوط على تركيا باللعب على عدة أوتار مثل المسألة القبرصية والعلاقة مع اليونان والقضية الأرمينية.

٣) تقديم حوافز عدة إلى تركيا لدفعها نحو التعاون في الحد من موجات الهجرة غير الشرعية.

وعلى ضوء هذه الإستراتيجيات يمكن توقع السيناريوهات المحتملة للاتحاد تجاه الحزب:

السيناريو الأول: ضم تركيا إلى الاتحاد:

شروطه: نجاح الاتحاد في التوافق مع حكومة حزب العدالة في القيم والمعايير الأوربية، والمسألة القبرصية، والعلاقة مع اليونان، والقضية الأرمينية، وقضية اللاجئين.

السيناريو الثاني: منع تركيا نهائياً من الانضمام:

شروطه: تيقن الاتحاد من فشله في الوصول إلى اتفاق مع الحزب في القضايا الثلاث: المعايير الأوربية، والعلاقات مع قبرص واليونان والأرمن، ثم قضية اللاجئين.

السيناريو الثالث: استمرار مفاوضات الضم:

شروطه: رغبة الاتحاد في الاحتفاظ بتركيا كحليف مهم وحائط صد لكثير من المخاطر القادمة إلى أوربا من مناطق النزاعات والاستمرار في إستراتيجية تجمع بين الضغط والحوافز.

سيناريوهات إستراتيجيات الولايات المتحدة:

تريد أمريكا من حزب العدالة والتنمية أن يحقق المصالح الأمريكية في ثلاثة محددات:

ضمان أمن الكيان الصهيوني، ومكافحة الإرهاب، وترتيب أوضاع المنطقة بما يعزز الهيمنة الأمريكية.

وعلى ضوء هذه الأهداف والإستراتيجيات يمكن توقع السيناريوهات على النحو التالي:

السيناريو الأول: نجاح أمريكا في إبقاء تركيا تحت النفوذ الأطلسي الكامل:

شروطه: إذا حسنت حكومة الحزب علاقاتها المتوترة مع الكيان الصهيوني وخففت دعمها لحماس، والتزام تركيا بمظلة الناتو وأجندته في حرب الإرهاب، وعدم التدخل العسكري التركي في سوريا أو العراق.

السيناريو الثاني: إخراج تركيا من حلف الناتو:

ويتعلق هذا السيناريو بفشل أمريكا في إبقاء تركيا ملتزمة بالمظلة الأمريكية.

شروطه: انهيار علاقات تركيا مع الكيان الصهيوني، وعدم المشاركة التركية في ضرب داعش والنصرة، وتدخل الجيش التركي في سوريا وفرض منطقة عازلة ومحاربته لأكراد سوريا الموالين لأمريكا.

السيناريو الثالث: ازدياد الضغوط الأمريكية:

شروطه: بقاء التوتر التركي - الصهيوني، وعدم حسم حكومة الحزب في الالتزام بأجندة الناتو ومحاربة الإرهاب، واستمرار المساندة التركية للجماعات الإسلامية المقاتلة في سوريا.

سيناريوهات إستراتيجيات روسيا:

تنطلق روسيا تجاه تركيا من عدة إستراتيجيات:

- التأثير على تركيا في محيطها الدولي والإقليمي.

- التدخل في الأوضاع داخل تركيا.
- التعاون الاقتصادي.

وعلى ضوء هذه الإستراتيجيات يمكن توقع السيناريوهات المحتملة لروسيا تجاه الحزب:

السيناريو الأول: المقاطعة:

شروطه: التأثير على الأوضاع الدولية والإقليمية لدى دول الجوار العربي والإيراني والملف السوري ودول وسط آسيا والقوقاز، كما تتدخل بمساندة الأكراد في قضية انفصالهم ودعم المعارضة العلمانية ومقاطعة المنتجات التركية ووقف المشاريع الاقتصادية.

السيناريو الثاني: التعاون مع تركيا:

شروطه: بناء شراكة متعددة الأبعاد.

السيناريو الثالث: فصل الملفات:

شروطه: استمرار التعاون الاقتصادي وبقاء الوضع المتوتر في سوريا وملف الأكراد.

ثانياً: تأثير هذه السيناريوهات على مستقبل الحزب:

سيناريو الحزب المسيطر واستمرار البقاء في السلطة (ازدياد التأثير):

وشروطه:

- ضم تركيا إلى الاتحاد الأوربي.
- نجاح أمريكا في إبقاء تركيا تحت النفوذ الأطلسي.
- يعود التعاون مع روسيا.

سيناريو: انشقاق الحزب أو انهياره (تدهور التأثير):

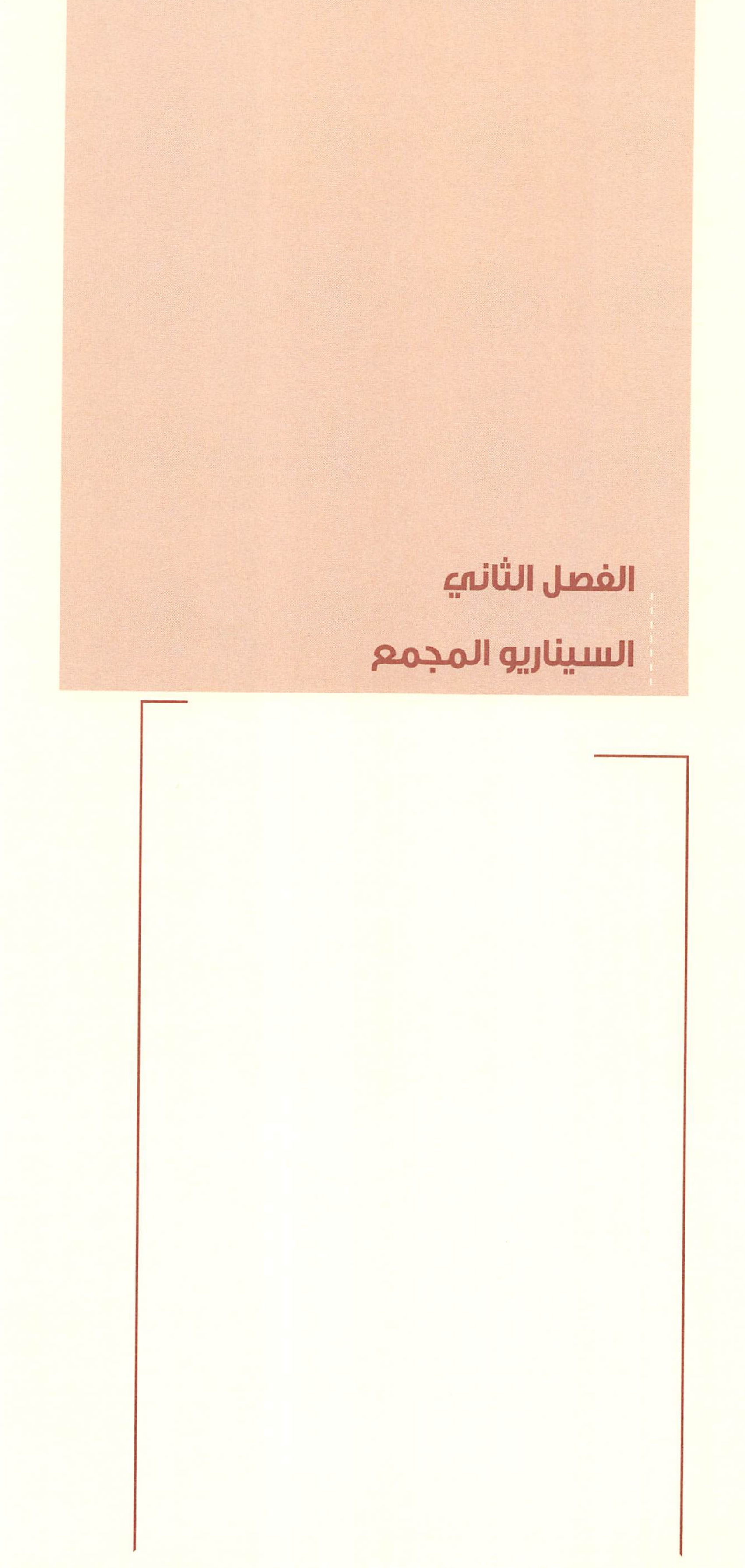
وشروطه:

- منع تركيا نهائياً من الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.
- إيجاد حالة عزلة لتركيا أمريكياً وأطلسياً.
- المقاطعة الروسية لتركيا.

سيناريو تراجع الهيمنة (ضعف التأثير):

وشروطه:

- استمرار مفاوضات ضم تركيا للاتحاد الأوربي.
- ازدياد الضغوط الأمريكية.
- سياسة فصل الملفات الروسية.



الفصل الثاني

السيناريو المجمع

سيناريو الحزب المسيطر واستمرار البقاء في السلطة (ازدياد التأثير):

وفق هذا السيناريو تزداد شعبية الحزب ونفوذه داخل المجتمع التركي والحياة السياسية، بينما يتراجع نفوذ الأحزاب السياسية الأخرى. ومؤشر ذلك هو زيادة نصيب الحزب من الأصوات في أي انتخابات برلمانية مقبلة، واستقرار علاقات تركيا الإقليمية والدولية.

شروط السيناريو:

١) الحفاظ على الأيدلوجيا المحافظة.

٢) يقترب الحزب من تحقيق الهدف الإستراتيجي والمتمثل في الوصول إلى تركيا العظمى.

٣) يظل الحزب متماسكاً ومحافظاً على هيكله التنظيمي.

٤) تقل شعبية القوى العلمانية وتحالف الأحزاب القومية مع الحزب، ويعاد فتح آفاق الحل السياسي مع الأكراد، ويبتعد الجيش نهائياً عن التدخل في السياسة، وينهار الكيان الموازي ويتوقف تسلله في أجهزة الدولة المختلفة.

٥) تزداد الشراكة الخليجية قوة وتصل العلاقات التركية المصرية إلى مرحلة التطبيع وتصل العلاقات مع إيران إلى أدنى مستوياتها ويبقى الجمود في العلاقات مع الكيان الصهيوني.

٦) ضم تركيا إلى الاتحاد الأوربي، ونجاح أمريكا في إبقاء تركيا تحت النفوذ الأطلسي، وعودة التعاون مع روسيا.

سيناريو: انشقاق الحزب أو انهياره (تدهور التأثير):

وفق هذا السيناريو ينهار الحزب تماماً أو يتفتت إلى عدة أحزاب متشاكسة ومتنافرة. ومؤشراته حصول الحزب على أقل عدد من الأصوات في أي انتخابات أو حل الحزب وتصل أزمات تركيا إلى ذروتها إقليمياً ودولياً.

شروط السيناريو:

١) يتبنى الحزب مواقف أيدلوجية متشددة، كالإعلان عن تطبيق فوري للشريعة الإسلامية.

٢) العجز عن السيطرة أمنياً، وتراجع حاد في الاقتصاد، وفشل الحزب في إخضاع الجيش والأكراد، وفشل جهود التوافق مع الأنظمة المجاورة وتفضيل الحزب إصلاح علاقاته الدولية مع أوربا وأمريكا وروسيا.

٣) يتعرض الحزب لانشقاق هيكلي وتصدع تنظيمي، وانهيار التماسك والتجانس الداخلي بالحزب، واختفاء أردوغان من المشهد سواء بالموت أو الاغتيال أو بالاستقالة.

٤) تزداد شعبية الأحزاب العلمانية والقومية ولا ترغب في التحالف مع حزب العدالة، ويزداد التصعيد العسكري الكردي والاستقواء، وينقلب الجيش سواء انقلاباً ناعماً أو خشناً، ويتمدد التنظيم الموازي.

٥) تدخل العلاقات الخليجية التركية في مرحلة الصراع، وتكون العلاقات التركية المصرية في أدناها، وتصل العلاقات الإيرانية إلى مرحلة الانشقاق والتباعد، بينما تتدهور العلاقات مع الكيان الصهيوني.

٦) تمنع تركيا نهائياً من الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وتزداد حالة العزلة أمريكياً وأطلسياً وترتفع وتيرة الحصار الروسي لتركيا.

سيناريو: تراجع الهيمنة (ضعف التأثير):

يستمر منحنى هبوط شعبية الحزب، ومؤشراته هي حصول الحزب على نسبة أصوات أقل ولكن يظل هو أكبر الأحزاب تصويتياً وتستمر أزمات تركيا الإقليمية والدولية.

شروط السيناريو:

١) تراجع الحزب عن أيدلوجيته المحافظة.

٢) تأجيل حلم تركيا العظمى (الهدف الإستراتيجي) إلى بيئة وزمان مناسبين.

٣) يظل الحزب متماسكاً شكلياً، ولكن يتجه إلى حالة من الضعف والهشاشة.

٤) تظل القوى العلمانية والقومية على الوتيرة ذاتها من الشعبية، ويستمر الأكراد في العمل العسكري، وتبقى الهواجس والخوف من تدخل الجيش، ويستمر الصراع قائماً بين الكيان الموازي والحزب.

٥) تراوح العلاقات الخليجية التركية، ويستمر الجمود في العلاقات التركية المصرية، بينما تستمر العلاقات مع إيران في فصل الملفات، وتصل العلاقات مع الكيان الصهيوني إلى مرحلة الجمود.

٦) استمرار مفاوضات ضم تركيا للاتحاد الأوربي، مع ازدياد الضغوط الأمريكية، وتبقي روسيا سياسة الباب المفتوح.



خاتمة الدراسة

المتغيرات الحاكمة:

خلصت المرحلة الأولى من المشروع، والتي انصبت على تحديد الاتجاهات التي تتحكم في ظاهرة حركات الإسلام السياسي، والتي على ضوئها يمكن قياس المتغيرات بحيث تشمل جميع الأبعاد التي تحيط بالظاهرة، وكانت على النحو التالي:

أولاً: توجهات الحزب الأيدلوجية والفكرية.

ثانياً: إستراتيجيات الحزب تجاه الواقع المحلي والدولي.

ثالثاً: هيكلية الحزب ومدى مأسسته.

رابعاً: تأثير البيئة المحلية التركية على توجهات الحزب.

خامساً: تأثير البيئة الإقليمية على الحزب.

سادساً: أثر البيئة الدولية على الحزب.

في المرحلة الأولى:

الفصل الأول: توجهات الحزب الأيدلوجية والفكرية:

خلص البحث إلى أن أيدلوجيا حزب العدالة والتنمية تبدو من المرونة بما يجعلها بمنأى عن الانحرافات أو الانقلاب المفاجئ في التوجهات، ذلك أن ما أعلنه الحزب من النهج المحافظ مستوى الحركة فيه واسع، ففي قضية تحريم الزنا على سبيل المثال استكمل البرلمان التركي التصديق على قانون العقوبات الجديد في جلسة استثنائية بناءً على طلب تقدم به حزب العدالة والتنمية الحاكم بزعامة رئيس الوزراء وقتها رجب

طيب أردوغان وقد تخلى القانون عن مشروع المادة الخاصة الذي يجرّم الزنا نزولاً عند التهديدات الأوربية والمعارضة الشديدة التي واجهتها إضافة هذه المادة. كان ذلك من أكثر من ثماني سنوات.

الفصل الثاني: إستراتيجيات الحزب تجاه الواقع المحلي والدولي:

من خلال تحليل هذه الإستراتيجيات يمكن استنتاج أن هناك محددات تؤثر على إستراتيجيات حزب العدالة والتنمية التركي ما يختص منها بالسياسة الخارجية، وهي:

العوامل المؤثرة في الإستراتيجيات الخارجية:

- تنزيل الإستراتيجيات على الواقع بتكتيكات مبتكرة.
- عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.
- النظرة إلى الحرب في سوريا ومشكلة اللاجئين.
- التعامل مع التدخل الروسي في سوريا.
- مدى التمسك بتصفير المشاكل.
- الفصل بين الملفات.
- العزلة الثمينة.
- استخدام أنواع أخرى من القوة غير القوة الناعمة.
- التأثير على الولايات المتحدة لتغيير أولوياتها.
- العمل من خلال المنظمات الدولية والإقليمية.
- البراجماتية والمبدئية في سياسة الهوية.

الفصل الثالث: هيكلية الحزب ومدى مأسسته:

تم استخلاص النتائج التالية:

أولاً: تأثير الخصوصية السياسية والتاريخية للشأن التركي على هياكل وبنية الأحزاب السياسية عموماً وأحزاب التيار الإسلامي خصوصاً.

ثانياً: حزب العدالة والتنمية طبيعة بنيته التنظيمية خليط بين التنظيم الهيكلي والشبكي، حيث هناك إدارة مركزية وأخرى لامركزية للمراكز المحلية والفرعية والكتل الحزبية.

ثالثاً: حزب العدالة والتنمية حزب مؤسسي، ولكن هناك إرهاصات ومؤشرات تشير إلى انخفاض درجة المؤسسية، مثل هيمنة تيار واحد على الحزب وإقصاء ومحاصرة الأعضاء المخالفين لهذا التيار واعتماد القواعد على كاريزما الزعيم، بما يجعل الإجراءات الديمقراطية داخل الحزب شكلية وإجرائية أكثر منها جوهرية.

الفصل الرابع: تأثير البيئة المحلية التركية على توجهات الحزب:

لقد أدى النهج التدريجي للحزب والسعي الدؤوب للسيطرة على مؤسسات الدولة وإخضاعها للمدنيين إلى تراجع دور الجيش في الحياة السياسية، وكذلك أدى إلى تراجع دور ومكانة حزب الشعب الجمهوري في السيطرة على الحياة السياسية كاملة بين يديه، أي إن الحرية السياسية في التعددية وتداول السلطة ديمقراطياً، بحيث لا تبقى الأحزاب السياسية المستبدة ولا الجيش في الصفوف الأولى ولا يستأمنها الشعب على قراره السياسي ولا قراره الاقتصادي ولا أمنه القومي.

وعلى إثر نجاح حزب العدالة والتنمية في قياده تركيا بعد الانقلابات السياسية بدأت المصالحة الحقيقية والانفتاح على كافة القوميات المكونة للمجتمع التركي والتقدم الاقتصادي والصناعي والازدهار بكافة مجالات الحياة بالمقارنة مع الحياة الاقتصادية في عهد الانقلابات العسكرية.

الفصل الخامس: تأثير البيئة الإقليمية على الحزب:

انطلقت الدراسة من مبحث تمهيدي يرسم صورة كلية حول التنافس الإقليمي المحموم في أعقاب انحسار شعبوية الحراك الثوري خلال حقبة الربيع العربي وتحولها إلى سياقات مؤدلجة عنيفة من الحروب، بالتوازي مع صعود قوى عربية وإقليمية باتت اللاعب الأبرز في الشرق الأوسط، أهمها: السعودية، وقطر، والإمارات، وإيران، وتركيا، والكيان الصهيوني. في سياق تغيرات فرضها الواقع لمفاهيم إستراتيجية كبرى، من قبيل توازن القوى والفاعلين الإقليميين والحروب النظامية والنظام الإقليمي ونحو ذلك. وإزاء تلك السياقات الصراعية المعقدة في الشرق الأوسط باتت إستراتيجية الأحلاف والتحالفات والمحاور هي الهدف المرحلي لعدد من الفاعلين الرئيسين في المنطقة، فيما يشبه لعبة الكراسي الموسيقية، حيث وجدت تركيا الدولة القوية ذات الثقل الإقليمي والدور المركزي نفسها في سياقات استقطابية إقليمية بين محاور وتحالفات بعضها مذهبي مؤدلج وبعضها الآخر سياسي براجماتي، الكل يسعى إلى ضمها لمحوره على حساب المحاور المنافسة والمعادية.

الفصل السادس: أثر البيئة الدولية على الحزب:

ترتبط الرؤية الأوربية لحزب العدالة والتنمية بشكل كبير بشخص زعيمه الروحي والفعلي رجب طيب أردوغان، إذ يعد أردوغان شخصية مثيرة للجدل والمخاوف الأوربية لاسيما فيما يخص اعتبارات الأسلمة، أما بالنسبة للولايات المتحدة تعد تركيا حليفاً إستراتيجياً لا يمكن التفريط به، فمن وجهة النظر الأمريكية كون تركيا دولة مسلمة فإن التحالف معها سيحسن صورتها لدى دول الشرق الأوسط، كما تنظر لتركيا عل أنها تقوم بدور الوسيط في حل الخلافات القائمة في المنطقة.

يمكن القول إن رؤية موسكو لحزب العدالة والتنمية ترتبط لحد كبير بالطبيعة المتشابهة لزعيمي البلدين وتصوراتهما لدوري بلديهما كفاعل دولي، وفي هذا السياق ترى روسيا - بوتين في حزب العدالة والتنمية حليفاً محتملاً جيداً لها، بيد أنه في حالة الخلاف بين الجانبين لن تتوانى موسكو عن محاولة زعزعة أركان الحزب.

وفي المرحلة الثانية للمشروع:

خلصت الدراسة إلى أن هناك ثلاثة سيناريوهات تنتظر مستقبل حزب العدالة، وهي:

سيناريو الحزب المسيطر واستمرار البقاء في السلطة (ازدياد التأثير):

وفق هذا السيناريو تزداد شعبية الحزب ونفوذه داخل المجتمع التركي والحياة السياسية، بينما يتراجع نفوذ الأحزاب السياسية الأخرى. ومؤشر ذلك هو زيادة نصيب الحزب من الأصوات في أي انتخابات برلمانية مقبلة واستقرار علاقات تركيا الإقليمية والدولية.

سيناريو: انشقاق الحزب أو انهياره (تدهور التأثير):

وفق هذا السيناريو ينهار الحزب تماماً أو يتفتت إلى عدة أحزاب متشاكسة ومتنافرة. ومؤشراته حصول الحزب على أقل عدد من الأصوات في أي انتخابات، أو حل الحزب، وتصل أزمات تركيا إلى ذروتها إقليمياً ودولياً.

سيناريو: تراجع الهيمنة (ضعف التأثير):

يستمر منحنى هبوط شعبية الحزب. ومؤشراته حصول الحزب على نسبة أصوات أقل ولكن يظل هو أكبر الأحزاب تصويتياً، وتستمر أزمات تركيا الإقليمية والدولية.

وفي الختام:

فإن العديد من الصعوبات قد واجهت هذا المشروع، منها:

أولاً: صعوبات بحثية:

تعرض المشروع لصعوبة تتعلق بسرعة تغيرات وتحولات الأحداث في الداخل التركي وسيولتها، ووقوع حدث مفصلي، وهو انقلاب الخامس عشر من يوليو ٢٠١٦، حيث تطلب إعادة النظر مرة أخرى في تفاصيل البحث لتسكين الحدث بمتغيراته بما يتلاءم مع الخطة البحثية والخيط الناظم له والسيناريوهات المستقبلية، وبما يحقق للدراسة عنصر المسايرة والمواكبة للمستجدات السياسية في الشأن التركي، كتغير العلاقة مثلاً بين حزب العدالة والتنمية وبين المؤسسة العسكرية وتغير إستراتيجية الحزب تجاه الجيش تغيراً جذرياً ومحورياً، وكذلك تصاعد حالة الصراع إلى ذروتها مع حركة فتح الله غولن (الكيان الموازي)؛ بما تطلب إعادة الصياغة البحثية على المستوى التحليلي والحيز المخصص للموضوع في الدراسة من حيث الأوزان النسبية. وكذلك التغيرات والتحولات الإقليمية والدولية حيث كان مؤشر العلاقة التركية مع بعض الأطراف الإقليمة والدولية يتجه ناحية الصراع في بداية إعداد البحث وإذ به يتغير تجاه التوافق، وكذلك تغيرت بنية بعض الكيانات الدولية عنها في أول الشروع في الدراسة مثل الاتحاد الأوربي وانفصال بريطانيا عنه، وكل هذه التحولات والتغيرات على المستويات أو الاتجاهات الستة للمشروع كان لا بد من اعتبارها ومعالجتها بحثياً.

ومن الصعوبات البحثية أيضاً ندرة أو عدم توفر دراسات سابقة ومعلومات صلبة عن بعض أجزاء الدراسة بما استلزم القيام بما يشبه العمل الحفري البحثي للتوصل إلى صورة قريبة من الواقع الحالي ويتسق معها الجانب التحليلي.

ثانياً: صعوبات مالية:

تمتاز الدراسة المستقبلية بتشعب مجالات البحث، فهي تحتاج إلى فريق عمل متخصص في العديد من الأفرع العلمية: الاجتماعية والسياسية وشئون الحركات الإسلامية.. إلخ، كما تحتاج إلى عقد الورش والندوات وتبادل الخبرات وعمليات العصف الذهني، وبرغم إجرائنا العديد من الورش لكن الأمر كان يتطلب المزيد بما يستلزمه من الجهد والمال، فالدراسات المستقبلية بطبيعتها مكلفة، ولم يكن لدينا القدر الكافي الذي يغطي تلك النفقات.

ثالثاً: صعوبات إجرائية:

من الصعوبات أيضاً التي واجهت الدراسة الصعوبات الإجرائية ونقصد بها تفاصيل العمل، فالدراسات المستقبلية تحتاج إلى خدمات وتسهيلات علمية كثيرة مثل الندوات وورش العمل، والاستشارات والمقابلات، والتصوير والطباعة والمراسلات وتوزيع المطبوعات، واستلام الدراسات وتقييمها ومقارناتها مع الخطط البحثية المسبقة، وما إلى ذلك من الأمور الإجرائية التي تستنفد نسبة عالية من الموارد والوقت والجهد.

ومن أبرز تلك الصعوبات:

- عدم التزام بعض الباحثين بالجداول الزمنية بتسليم الدراسات المتفق عليها.
- مخالفة بعض الدراسات للخطط البحثية المتفق عليها مسبقاً؛ ما تطلب إعادة الدراسة مرة أخرى للباحث، وإنفاق كثير من الوقت والجهد.

كانت هذه أبرز الصعوبات التي واجهت الدراسة وحاولنا قدر المستطاع تجاوزها لإخراج البحث في صورة بحثية رصينة جماعية تحلل الواقع وتسبر المضمون وتستشرف المستقبل لحزب العدالة والتنمية التركي وتلتزم المنهج العلمي والحياد والموضوعية.

بوجه عام نستطيع القول: إن تلك الدراسة بوصفها دراسة مستقبلية في وقت ندرت فيه تلك الدراسات، خاصة في العالم العربي، وهي أيضاً دراسة جماعية، والتي قل وجودها في حاضرنا؛ تعرضت للكثير من الصعوبات، ومع ذلك استطعنا أن ننجز تلك الدراسة المستقبلية آملين أن تكون التجربة بما فيها من إيجابيات ومثالب رائدة في علم المستقبليات، وفاتحة خير للعمل البحثي الجماعي، وخاصة في القضايا التي تهم الأمة بشكل عام والعمل الإسلامي بشكل خاص الذي يفتقد بصورة كبيرة لمثل تلك الدراسات.



الفهرس



مستقبل حزب العدالة والتنمية التركي

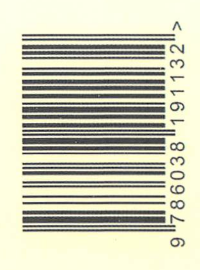
هناك من يرونها الضوء الوحيد في وسط الظلام الحالك الذي تغرق فيه الأمة....
إنها الاستراتيجية الناجعة حتى الآن للمسلمين في مواجهة أعدائهم ... يسعى للتمكين لمشروعه بين ذئاب وثعالب النظام الدولي ومن يتربص به في الداخل من بقايا نظام ظل يجثم على الصدور ما يقرب من قرن محاولاً قتل هوية البلد .
يتحرك وفق منطق الأولويات ... التمكين ثم التطبيق ..ولكن هناك أيضًا من يعترض عليها من الداخل فيعتبرونه يتعجل الخطوات...وفي الخارج هناك من يرى أنه لا ينصر المستضعفين...

وما بين الخطين وعلى حبل دقيق يسير ...يجتهد فيوفق في مواقف ويخطئ في أخرى ولكنه يتقدم ..ومعه دعوات الملايين الذين ينتظرونه ومعه أيضًا لعنات الآخرين ولكن عاجزين عن تقديم البديل...
هذه هي تجربة حزب العدالة والتنمية والتركي ...
ويأتي هذا الكتاب ليحاول إلقاء الضوء على هذه التجربة بمنظور علمي سواء في التحليل واستشراف مستقبلها واضعًا في النهاية سيناريوهات ما ينتظرها.



مكتب مجلة البيان
ص.ب ٢٦٩٧٠ - الرياض - ١١٤٩٦
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف : ٠٠٩٦٦١١٤٥٤٦٨٦٨





ردمك :٢-١٣-٨١٩١-٦٠٣-٩٧٨